الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة التحدي / سرت
كلية الآداب والتربية
قسم التفسير

رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)
بعنوان

أبعاد الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على الوطن العربي

[دراسة في فلسفة الاقتصاد]

إعداد الطالبة: سالمة الغزالي عبد الله محمد
إشراف الدكتور: عبد الله طاهر مسعود

العام الدراسي
2007 - 2008

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية　　قسم التفسير

" أبعاد الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية علي الوطن العربي "

" "دراسة في فلسفة الاقتصاد "

إعداد :ـ سالمة الغزالي عبد الله .

أعضاء لجنة المناقشة :ـ　　التوقيع

1 د. عبد الله الطـــاهر مسعود.

2- د. مقـــداد نديم عبود.

3- د. حمدان بشير صالح .

يعتمد
أ. رحمة أبوبنية عبد السلام
مدير مكتب الدراسات العليا
والتدريب بالكلية

يعتمد
أ. حمد أحمد الحاج
أمين اللجنة الشعبية لكلية
الآداب والتربيـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ومَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لهُ مَخْرَجاً، ويَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِب، ومَنْ يَتَوَكَّلْ عَلى اللهِ فهُوَ حَسْبُهُ، إنَّ اللهَ بالِغُ أمْرِهِ، قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الطلاق : الآيتان 2 ، 3

الإهداء

إلى أمي ..

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾

صدق الله العظيم

[سورة النمل، الآية 19]

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الدكتور عبد الله طاهر مسعود، لما قدمه من عون وإرشاد، من أجل إتمام عملي هذا بالشكل المطلوب، أطال الله عمره، وأمده بالقدرة على المزيد من العطاء لخدمة العلم.

كما أشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة، سواء بالكلمة الطيبة، أو الفعل الحسن، وأخص بالذكر أخي الأستاذة امدللة محمد علي اعواج، على وقوفها بجانبي، وأخي الأستاذة رقية عبد الهادي أبو شويشة، وكذلك شكري وامتناني للدكتور سعد مناع والدكتور محمد الساعدي اصبيع، والأستاذ عبد الرؤوف بابكر، والأستاذ أحمد الحاج.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني وشكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والتربية بجامعة التحدي، والإخوة العاملين بالمكتبة المركزية بجامعة التحدي.

كما أشكر أسرتي وصديقاتي على وقوفهم بجانبي لإنجاز عملي هذا، وأدعو الله أن يوفقهم ويجزيهم عني خير الجزاء

الباحثة

المقدمة

يندرج موضوع هذا البحث في إطار فلسفة الاقتصاد، التي تهدف، من خلال دراستها للنشاط الاقتصادي، إلى توضيح المفاهيم والمبادئ التي توجه هذا النشاط، والتي تقوم بدور أساسي في الحياة الاقتصادية؛ أي أن فلسفة الاقتصاد تهدف إلى تسليط الضوء على المبادئ والمفاهيم التي توجه نشاط الإنسان في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. بعبارة أخرى تحاول فلسفة الاقتصاد أن تكشف عن مجموعة المبادئ الاقتصادية التي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال استخدامها مجموعة محددة من الوسائل الاقتصادية. كما أن دراستها للنشاط الاقتصادي لا تتوقف عند محاولة توضيح المبادئ التي يقوم عليها أي نظام اقتصادي، ومحاولة تحليلها ونقدها، بل تتجاوز ذلك إلى محاولة توضيح كيفية معالجة عيوب أي نظام اقتصادي[1].

وحيث إنه يتعذر فهم أي نظام اقتصادي دون فهم أو إدراك تاريخه؛ لذا فإن البحث عن أبعاد الهيمنة في النظام الاقتصادي الرأسمالي في وقتنا الراهن، لا يمكن أن يتم دون الرجوع إلى البدايات الأولى لظهور الأفكار الرأسمالية، التي تزامنت وارتبطت بتدهور النظام الاقتصادي الإقطاعي وانهياره، وظهور الدولة القومية وما صاحبها من بروز لحركة الإصلاح الديني، فضلاً عن حركة الكشوف الجغرافية وازدهار التجارة وارتباط ذلك بالتوسع الاستعماري، وسلب خيرات الشعوب الأخرى غير الأوروبية، وقيام الثورة الصناعية والثورة العلمية التي صاحبتها، وما جاءت به من مخترعات أثرت في حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإن محاولة دراسة أبعاد الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي إنما هي محاولة للبحث عن المبررات التي يعتقد أنها توجه هذا الاقتصاد نحو تحقيق أهدافه المتمثلة في تحقيق الربح، عن

---

(1) رحب بودوس، نقد العقل الاقتصادي، ط1، ج1، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000ف، ص16، ص75.

طريق زيادة الإنتاج وتصريفه. وباختصار هو محاولة للكشف عن العقلانية الرأسمالية التي توجهه نحو تحقيق أهدافه.

وهذا يعني ضرورة التطرق لدراسة أسس ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي: المتمثلة في الإعلاء من شأن الملكية الخاصة، وحرية المبادرة الفردية، والسعي الدؤوب لتحقيق الربح، وسيادة قوانين السوق: فهذه العناصر التي يتكون منها النظام الاقتصادي الرأسمالي، هي التي شكلت في مجموعها التربة التي نبتت فيها مفاهيم الفكر الاقتصادي الرأسمالي. وبغض النظر عن الموقف من هذه الأسس: سواء بالتأييد أو الرفض، فإنها كانت أحد أهم الأسباب التي دفعت الرأسماليين إلى التوسع والسيطرة على الأسواق العالمية: من أجل الحصول على المزيد من الأرباح والمكاسب الاقتصادية.

ورغم أن موضوع البحث ينصب بشكل أساسي على دراسة أبعاد الهيمنة الاقتصادية فقط: والخاصة بالنظام الرأسمالي تحديداً، وعلى منطقة جغرافية محددة هي الوطن العربي: إلا أنه كان لابد لنا، من أجل الإحاطة بهذا الموضوع، أن نتطرق إلى الأبعاد الأخرى للهيمنة، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم ثقافية: وهو ما جعل الفصل بينها صعباً. ويرجع هذا الترابط بين أبعاد الهيمنة إلى الترابط والتداخل بين الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية: فالاقتصاد مرتبط بالإنسان الذي يمارس نشاطه الاقتصادي في محيط اجتماعي معين، ووفق ظروف سياسية معينة: فضلاً عن التأثر بالجوانب الدينية: فالاقتصاد إنما هو انعكاس لما يسود المجتمع من مبادئ وقيم وقواعد سياسية[1]. ولعل ذلك كان أحد أسباب تشعب هذا البحث وتطرقه لدراسة جوانب غير اقتصادية: في محاولة لتتبع أثر العوامل الاقتصادية على الأوضاع العالمية، ومحاولة إبراز الترابط بين الظواهر الاقتصادية القديمة، والظواهر الاقتصادية الجديدة، وتوضيح تأثيرها على الأوضاع العالمية الراهنة، وشرح الكيفية التي يؤثر بها القديم على الجديد: وذلك بإحداث تغيرات كمية وكيفية: تظهر بواسطة الصراعات والتناقضات

---

(1) رحب بودوس: نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق: ص76.

التي تحكم هذه التغيرات، وتوضيح تأثير كل ذلك على الواقع الفعلي: مستخدماً الوسائل المتاحة التي تساعد على توضيح الملامح المحددة للواقع العالمي في تطوراته.

وهذا ما جعل البحث: بالرغم من أنه ليس دراسة تاريخية: ينطلق من نظرة تاريخية: لأن ما يحلله من ظواهر اقتصادية لا يعتبر ظواهر جديدة بصورة كاملة، بل إن العديد منها ظواهر قديمة، تطورت بمرور الوقت، فتحليل قوى التغيير الكبرى التي تؤثر على الوقائع والأحداث العالمية الراهنة (الاقتصادية منها بالخصوص) هي نتاج لتطور تاريخي: لابد من التطرق له.

وتتضح أهمية هذا البحث بما للاقتصاد من دور بارز في الحياة الإنسانية: في مختلف المجتمعات. وهذه الفكرة تظهر بشكل واضح من خلال السيطرة الرأسمالية على العالم في الوقت الراهن، حيث يظهر في ظل النظام العالمي الجديد، وبشكل جلي وواضح الآثار الاقتصادية، وكيفية تحكم الاقتصاد في الحياة السياسية: وتوجيهه السياسات في مختلف المجتمعات الإنسانية، وأثر ذلك على الإنسان وحياته الاجتماعية وقيمه وفكره ومعتقداته.

وترجع أسباب اختيار موضوع البحث إلى اهتمامي الشخصي به، فهو من الموضوعات التي تثير اهتمامي وتدفعني لدراستها: إضافة إلى أهميته: فهو من المواضيع التي تمس حياة الإنسان في كل مكان، وخاصة أننا نلاحظ التأثير الواضح للاقتصاد وهيمنته على مختلف جوانب الحياة الإنسانية. كما أن هذا البحث يعتبر محاولة لفهم ثقافة الآخر ؛ ومن خلال استقراء الجوانب الإيجابية والسلبية فيها، بعيداً عن ادعاءات نشر الحضارة والتقدم: حتى يمكن الاستفادة منها وتجاوزها في محاولة بناء حضارة عربية متقدمة.

ومن أهم أسباب اختيار الموضوع محاولة فهم الأوضاع العالمية الراهنة التي أصبحت قائمة على أساس الهيمنة التي تمارسها الدول الرأسمالية الكبرى على العالم: ومحاولة الاستفادة من هذه الأوضاع قدر الإمكان في مواجهة الهيمنة الرأسمالية عن طريق بناء اقتصاد وطني قوي.

ومن أجل تتبع أبعاد الهيمنة الرأسمالية على الوطن العربي يحاول البحث الإجابة عن عدة تساؤلات منها: ما المقصود بمفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي؟ إضافة إلى تحديد أهداف النظام الرأسمالي ومؤسساته وعناصره، والمراحل التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي في تطوره، والمشكلات التي يعاني منها، وكذلك تحديد العوامل الثقافية والفلسفية والدينية والسياسية والاقتصادية التي ساعدت على ظهور الاقتصاد الرأسمالي وتطوره، ثم تحديد المبادئ والأسس الفكرية التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية الرأسمالية التي جاء بها أشهر مفكري الفكر الرأسمالي، وما مدى علاقة الاقتصاد الرأسمالي بالحركة الاستعمارية التي شهدها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر، وإلى أي مدى كان للتقدم التقني أثر في تطور الاقتصاد الرأسمالي، وكيف كان الاقتصاد أحد أهم مقومات الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال فترة الحرب الباردة؟ وما مدى هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على العالم في الوقت الراهن؟ وما هي وسائل هذه الهيمنة؟ وما هو تأثير الاقتصاد الرأسمالي على الوطن العربي؟

وقد فرضت طبيعة الموضوع على الباحثة استخدام عدة مناهج بحثية، من أجل محاولة الوصول إلى نتائج مثمرة، فقد استخدمت المنهج التحليلي النقدي، وكذلك المنهج التاريخي، فضلاً عن المنهج المقارن.

وقد جاءت خطة الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الاول وعنوانه : مفاهيم وأسس :-** وينقسم إلى عدة مباحث هي : -

1 . **المبحث الأول :** - مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي وتتطرق فيه بالدراسة لتوضيح مفهوم النظام ، ومفهوم الاقتصاد ، ثم مفهوم النظام الاقتصادي ووظائف النظام الاقتصادي ، ومفهوم الرأسمالية .

2 . **المبحث الثاني :-** النظام الاقتصادي الرأسمالي ويتضمن توضيح أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وأسسه ، وعناصره .

3 . **المبحث الثالث** :- ويشمل توضيح المراحل التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي في تطوره ، والمشكلات التي تعرض لها .

- **الفصل الثاني وعنوانه نشأة ودور النظرية الرأسمالية في العالم المعاصر**:- وينقسم إلى ثلاثة مباحث هي :-

1 . **المبحث الأول** :- العوامل التي ساعدت على تبلور وظهور الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

2 . **المبحث الثاني** : - الأسس الفكرية للنظرية الاقتصادية الرأسمالية ويتضمن توضيح أهم الأفكار الرأسمالية عند أشهر مفكري الاقتصاد الرأسمالي (أدم سميت) .

3 . **المبحث الثالث** :- دور الفكر الاقتصادي الرأسمالي في حدوث الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية ونتطرق فيه لدراسة حركة الاستعمار في القرنين الماضيين ؛ وعلاقات الاقتصاد الرأسمالي بالأستعمار ؛ وأثر التطور التقني على الاقتصاد الرأسمالي .

- **الفصل الثالث وعنوانه الصراع الاقتصادي في العالم المعاصر**:- وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث هي :-

1 . **المبحث الأول** :- بروز الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ؛ ويتضمن دراسة الصراع الذي كان يدور بين الرأسمالية والاشتراكية ، والذي بلغ ذروته بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وما نتج عن ذلك من أنقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي .

2 . **المبحث الثاني** :- انتصار الرأسمالية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي . ويحاول توضيح الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أعقبت انهيار الماركسية السوفيتية و هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على العالم ، ومظاهر هذه الهيمنة .

3 . **المبحث الثالث** :- الاقتصاد الرأسمالي والوطن العربي . ويتطرق إلى دراسة أثر الهيمنة الرأسمالية على الوطن العربي ، وذلك من خلال توضيح أبعاد هذه الهيمنة ممثلةً

في الهيمنة السياسية والاقتصادية ، وأسباب التخلف الاقتصادي العربي ، إلى جانب تسليط الضوء على الهيمنة الثقافية الغربية على الوطن العربي .

وأثناء عملي على إنجاز هذه الدراسة واجهتني العديد من الصعوبات. فإذا تجاوزت الصعوبات ذات الطابع الاجتماعي والصحي، فإني أشير إلى أن أهمها كان عدم توفر المراجع والمصادر الكافية و المناسبة.

الباحثة

الفصل الأول
مفاهيم وأسس

المبحث الأول

1 – مفهوم النظام.

2 – مفهوم الاقتصاد.

3 – مفهوم النظام الاقتصادي.

4 – وظائف النظام الاقتصادي .

5 – مفهوم الرأسمالية .

أولا - مفهوم النظام System:

أ ـ لغة:

النظام كلمة مشتقة من الأصل (ن ظ م). "ونظم الأشياء نظماً: ألفها وضم بعضها إلى بعض...ونظم الأشياء: نظمها، وانتظم الشيء تألف واتسق. ويقال: نظمه فانتظم ؛ ويقال: انتظم أمرد: استقام... ونظام الأمر قوامه وعماده، والطريقة يقال: ما يزال على نظام واحد"[1].

ب ـ النظام اصطلاحا :

"هو مجموعة من القيم والمبادئ، على أن تكون مقننة بهدف توجيه السلوك العام وضبطه، إذ إن أي نظام يشترط أولاً قيماً ومبادئ، وثانياً أن تقنن هذه القيم والمبادئ لتوجيه السلوك، وثالثاً أن تكون له إمكانية الالتزام انطلاقاً من القيم والمبادئ المؤسس عليها"[2].

كما يعرف النظام بأنه "مجموعة القواعد التي تحكم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية"[3].

وتعني كلمة النظام وجود قوانين وأعراف تنظم الحياة الإنسانية، وتميزها عن الفوضى السائدة في عالم الحيوان، حيث يأكل القوي الضعيف[4]. لذلك فإنه يمكن القول إن ظهور النظام هو الذي ميز المجتمعات البشرية: فبدون النظام يصبح المجتمع الإنساني مجرد حشد من البشر، لا يرقى لمستوى الجماعة أو المجتمع، والنظام لابد أن يشتمل على مجموعة

---

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3، ج2، مصر (القاهرة)، شركة الإعلان الشرقية، 1985م، ص970.

(2) رجب بودبوس، مواقف 3 ، ط1، ج3، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994م، ص6.

(3) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأنراج (الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، ط1، الأردن (عمان)، دار اليازوري للنشر، 2002م، ص19.

(4) عبد الحميد العدلي، قانون العلاقات الدولية، ط2، تونس، شركة أوريس للطباعة، 2000م، ص608.

من القيم والمبادئ والجزاءات. هذا هو المفهوم الاجتماعي والقانوني لمصطلح نظام: فالنظام يوفر مجموعة من القيم والمعايير التي تضبط سلوك أفراد المجتمع، وتوقع العقوبات على الخارجين عليها[1].

وقيام المجتمع يفترض بالأساس تحقيق حد أدنى من النظام، الذي يقتضي بمعناه الواسع وجود مجموعة متجانسة من المؤسسات والقواعد القانونية الموجهة تبعاً للأهداف والغايات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك النظام[2].

ومصطلح النظام من المصطلحات ذات الاستخدام الواسع والمتعدد، تبعاً لمجال استخدامه، فأحياناً تكون كلمة نظام ترجمة للفظ الإنجليزي (System)، وهي في هذه الحالة تشير إلى مجموعة متداخلة من العناصر التي تكون في النهاية بناء واحداً مركباً. وفي هذه الحالة يُدرس النظام ويعرف عن طريق إدراك العلاقات التي تربط كل عنصر من عناصره بالعناصر الأخرى. فالنظام هنا يشير إلى الكل الذي يشتمل على مجموعة من العناصر المفردة في شكل نسق موحد. ولفظ نظام (System) يستخدم في الغالب للإشارة إلى معنى الترتيب، الذي يقصد به وضع الأشياء والأفكار ضمن شكل محدد . ويتم هذا الترتيب على أساس نمط وشكل محدد. وتشمل كلمة النظام هنا مجموعة واسعة من التراتيب أو النظم: كالترتيب الزماني والترتيب المكاني. فالنظام العددي يعني توالي الأعداد على أساس ترتيب معين ومحدد، وأحياناً يستعمل لفظ نظام باعتباره مرادفاً للكلمة الإنجليزية (Order)، وهي في هذه الحالة تمثل معنى أشمل وأوسع من المعنى السابق لكلمة (System)، فكلمة (Order) لا تشير إلى ترتيب العناصر فقط، وإنما تحدد نوع النظام

---

(1) سعد الدين إبراهيم، الخروج من وفاق التاريخ (دروس الفتنة الكبرى في الخليج)، ط1، مصر (القاهرة)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992م، ص170-171.

(2) محمد تاج الدين الحسيني، النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع، مجلة الوحدة، العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، مارس-الربيع، 1992م، ص68. حط

المقصود، وتوضح مجموعة العناصر التي يشتمل عليها التنظيم، أياً كان نوعه، كأن نقول مثلاً نظام اقتصادي، نظام اجتماعي..إلخ[1].

وعلى ذلك فإن لفظ نظام "يدل على مجموع العناصر المكونة للكل المنظم، الذي يتخذ من جراء ذلك هيئة ثابتة، وشكلاً محدداً، كالأدب والاقتصاد والاجتماع والسياسة. وفي كل مرة، وفي كل حقل من الحقول المعرفية يشار إلى مجموعة من القواعد المحددة التي تتحكم في هذا الميدان المعرفي أو ذاك"[2].

وبشكل عام فإن مصطلح النظام يشير إلى معنى الترتيب ، كما يشير إلى معنى التعاقب، فالأحداث والنظم التاريخية والاجتماعية والسياسية تسير حسب ترتيب زماني متعاقب[3].

وفي جميع الأحوال فإن كلمة نظام تطلق بشكل عام على مجموعة القواعد المفروضة التي يلتزم بها الأفراد والجماعات، والتي يؤدي عدم الالتزام بها إلى حدوث نوع من الفوضى في المجتمع . وبهذا فإن كلمة نظام تعني في بعض أوجه استخدامها نوعاً من الإجبار القسري الذي قد يصل إلى حد القمع في حال الإخلال بالنظام. ولا يقتصر هذا الإجبار أو القمع على النظام السياسي فقط، بل يمتد إلى العديد من النظم الأخرى، كالنظام الاجتماعي ونظم العادات والتقاليد والأعراف التي يعتبر عدم الالتزام بها والخروج على قواعدها نوعاً من الانحراف. وفي معظم الأحيان تستخدم لفظة نظام للإشارة إلى أنظمة محددة كالنظام الرأسمالي والنظام الجمهوري والنظام الجماهيري..إلخ[4].

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، د ط، الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، د ت، ص190-191.

(2) المرجع نفسه، ص191.

(3) المرجع نفسه، ص192.

(4) المرجع نفسه ، ص 192 .

ثانياً – مفهوم الاقتصاد Economy:

أ – الاقتصاد لغة :

كلمة الاقتصاد مشتقة من (القصد) وهو استقامة الطريق[1]. "قصد الطريق قصداً: استقام...توجه إليه عامداً. ويقال قصده، وفي الأمر: توسط لم يفرط ولم يفرّط، وفي الحكم: عدل، ولم يمل ناحية، وفي النفقة: لم يسرف ولم يقتر، وفي مشيه اعتدل فيه. وفي التنزيل العزيز: "واقصد في مشيك"، والشيء قطعه قصداً. وأقصد السهم: أصاب... (اقتصد) في الأمر: توسط فلم يفرط...و(الاقتصاد) علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع"[2].

ب – الاقتصاد اصطلاحاً:

هو "علم موضوعه معرفة الظواهر (إذا كانت طبيعة هذه الظواهر تتضمن قوانين، وهذا موضوع جدال) تحديد القوانين التي تتعلق بتوزيع الثروات وكذلك بإنتاجها واستهلاكها، بقدر ما تكون هذه الظواهر مرتبطة بظاهرة التوزيع، تطلق الثروات بالمعنى الستقي لهذه الكلمة على كل ما يكون خليقاً بالاستعمال"[3]. والاقتصاد هو "معرفة الظواهر المتعلقة بتوزيع الثروات"[4]. وهو "العلم الذي يبحث في حل المشكلة الاقتصادية حلاً أمثل في ظل ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية"[5].

---

(1) مجد الدين بعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، ط2، بيروت، دار الريان للتراث، 1987م، ص396.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص766.

(3) لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، مج1، بيروت، منشورات عويدات، 2001م، ص317-318.

(4) المرجع نفسه، ص318.

(5) الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، مج1، القاهرة، دار الجيل، 2001م، ص252.

ويرى الدكتور رجب بودبوس[*] أن الاقتصاد هو المناقض للتبـــذير والاســـتهلاك في استثمار الموارد الإنتاجية؛ وبذلك فهو يعني تحديد الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من استغلال الموارد بسرعة ودقة، وبأقل قدر ممكن من الجهد والتكاليف. وبناء عليـــه فـــإن الاقتصاد يعني خلق نوع من التوازن بين الحاجات والموارد. وتظهر أهمية هذا التـــوازن في ضوء الفارق بين كمية الموارد وحجم الحاجات. ويزداد هذا الفارق بسبب التطور والتجدد المستمر في الحاجات، في الوقت الذي تظل فيه الموارد نادرة. ومن هنـــا يـــصبح هـــدف الاقتصاد هو العمل من أجل تطوير الموارد لتستجيب لتطور الحاجات[1].

ثالثاً – مفهوم النظام الاقتصادي (Economic System):

إن مصطلح النظام الاقتصادي هو من المصطلحات الاجتماعية التي لم يتفق العلماء على وضع تعريف محدد لها، لذلك فقد كانت له عدة تعريفات، منها أنه "عبارة عن مجموعـــة آليات ومؤسسات لصنع القرار، وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة"[2]. وهذا يعني أن النظام الاقتصادي يشتمل بشكل عام علـــى آليات وترتيبات مؤسساتية، وقواعد لصنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتخـــصيص المـــوارد النادرة. ومن الواضح وجود إمكانية لاختلاف النظم الاقتـــصادية في أي مـــن أبعادهـــا، وخاصة في هيكلتها وعملياتها وقدرتها على التأقلم مع التغير بمرور الوقت كما تشمل جميع

(*) مفكر لبي وأستاذ الاقتصاد السياسي بالجامعات الليبية. له الكثير من المؤلفات التي وضعها لتوضيح هذا العلـــم، كما قام بترجمة العديد من الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. من مؤلفاته: (في الحل الاشتراكي) (محاولة في علم الثورة) (نحو تفسير اجتماعي للتاريخ). ومن ترجماته: ترجمته لكتاب (الآلة الجهنمية)، (في انتظار عودو)، "الرأسمالية والاشتراكية". ويتجاوز عدد أعماله الفكرية الأربعين عملاً للمزيد يمكن الرجوع إلى : - .

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: محاكمة العولمة، ط1، ج1، 2002ف، ص273.

(1) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص47-49.

(2) بول حرنجوري، روبرت ستيورات، نظم اقتصادية مقارنة، ترجمة: طـــه عبـــد الله منـــصور، ط1، الـــسعودية (الرياض)، دار المريخ للنشر، 1994م، ص33.

المؤسسات والمنظمات والقوانين والقواعد والمعتقدات والقيم والمحرمات وأنماط السلوك الناتجة التي تؤثر مباشرة أو عن طريق غير مباشر على السلوك الاقتصادي والنتائج[1].

كما أنه عرف بأنه "مجموعة المؤسسات الفكرية التي يقبلها المجتمع كإطار يستم من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مجموع الوحدات الاقتصادية والتنسيق فيما بينها حتى يتحقق الهدف من النشاط الاقتصادي"[2].

هذا التعريف يفيد أن النظام الاقتصادي يجب أن يحتوي على ثلاثة جوانب رئيسة هي:

أ – الأهداف الاقتصادية Economic Goals:

وتمثل الغاية أو الغايات التي يسعى النظام الاقتصادي لتحقيقها، وهي الدافع الأساس لوجوده، وسبب إنشائه وتكوينه، وهي أيضاً السبب في استمرار وجوده. كما أنها المحرك الرئيس والدافع الأساسي وراء قيام الإنسان بالنشاط الاقتصادي. ويتم تحديد هذه الأهداف وفقاً لنوع النظام الاقتصادي الذي يلتزم به أفراد المجتمع، أو على الأقل جانب كبير منهم[3].

ب – المؤسسات الاقتصادية Economic Institutions:

هي عبارة عن مجموعة من الوحدات التنظيمية والأطر الفكرية للقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية في المجتمع من النواحي القانونية والاجتماعية، ويجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية العامة، على النحو الذي يمكن النظام الاقتصادي من تحقيق أهدافه. وقد تكون هذه المؤسسات على شكل قوانين وتشريعات اقتصادية أو سياسية مكتوبة، وقد تأخذ شكل أعراف وعادات وتقاليد اجتماعية غير

---

(1) بول حرنجوري، روبرت ستيورات، نظم اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص33.

(2) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، ط1، الأردن (عمان)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002م، ص59.

(3) المرجع نفسه، ص60.

مكتوبة. وفي كلتا الحالتين تهدف هذه المؤسسات إلى توجيه سير النظـــام الاقتـــصادي في الاتجاه الذي يمكنه من تحقيق أهدافه[1].

ج- آلية التنسيق بين القرارات الاقتصادية:

تهدف هذه الآلية إلى إيجاد نوع من التنسيق بين القرارات الاقتصادية الـــتي تتخـــذها الوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع، ومنع حدوث أي تعارض بينها: قد ينشأ بـــسبب اختلاف مصالح الوحدات الاقتصادية[2].

من جهة أخرى قد يعرف النظام الاقتصادي بالاستناد إلى الأهداف والـــدوافع الـــتي تؤدي إلى الالتزام بهذا النظام الاقتصادي أو ذاك، أو يعرف وفقاً لأساليب الإنتـــاج الـــتي يطبق بها النظام. كما يمكن تعريفه وفقاً لمؤسسات السلطة القانونية والسياسية في المجتمـــع التي تضمن تطبيقه.

استناداً لما سبق يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه "مجموعة التنظيمات والمؤســـسات والعلاقات الاجتماعية التي تحدد طريقة استخدام المجتمع موارده الاقتصادية في إنتاج وتوزيع واستهلاك حاجاته"[3].

والنظام الاقتصادي هو الذي يحدد أسلوب تعامل المجتمع مع مـــشاكله الاقتـــصادية والطريقة التي يحاول من خلالها حل هذه المشكلات[4]. والهـــدف مـــن وضـــع النظـــام الاقتصادي هو إيجاد أفضل السبل لإشباع حاجات الإنسان ورغباته، عن طريق اســـتخدام وسائل إنتاج ملائمة للمجتمع تساعد على الاستغلال الأنسب والأفضل لموارده، مكونـــاً خلال ذلك مجموعة من المؤسسات التي تميز هذا النظام عن غيره من النظم الاقتصادية[5].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص60.

(2) بول جرجوري، روبرت ستيورات، نظم اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص38-39.

(3) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص102.

(4) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط7، الأردن (عمان)، دار وائل للنشر، 2004م، ص44.

(5) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد (تحليل جزئي وكلي ومعجم اقتصادي)، ط7، مصر (القـــاهرة)، دار الفكـــر العربي، 1988م، ص527.

والمجتمع هو الذي يحدد هذا النظام الاقتصادي، عن طريق وضعه مجموعة من القواعد الأساسية التي يتم بها توزيع الموارد في المجتمع، في ضوء القوانين والتشريعات ، بل والعادات والتقاليد الجماعية، فذلك هو الذي يحدد نوع النظام الملائم للمجتمع، وأنواع وأشكال المؤسسات والتنظيمات والبنى التي يضمها. وعلى ذلك فإن النظم تختلف باختلاف المجتمعات، كما أنها غير ثابتة، فقد تدخل عليها العديد من التعديلات والإصلاحات، وقد تلغى وتستبدل بها نظم أخرى[1].

رابعاً : وظائف النظام الاقتصادي:

يؤدي النظام الاقتصادي العديد من الوظائف منها:

1 – يحدد النظام الاقتصادي الهدف من القيام بالنشاطات الاقتصادية في المجتمع. ويتمثل هذا الهدف في إشباع حاجات أفراده. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يضع النظام الاقتصادي خطة ذات بعدين أو شقين: البعد الأول يتمثل في تحديد أنواع المنتجات الاستهلاكية التي يريد المجتمع إنتاجها من كل نوع من أنواع المنتجات. ولتحقيق هذه المهمة لابد أن يأخذ النظام الاقتصادي في اعتباره أن هناك علاقة متبادلة ومتداخلة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، التي تؤثر في عمليات إنتاج المنتجات المختلفة، فصناعات الحديد والصلب مثلاً تنطوي على وجود علاقات معقدة بين فروعها المختلفة، فصناعة الحديد الزهر لابد أن تكون متناسقة ومرتبطة مع صناعة الحديد الصلب، وصناعة الفولاذ، نظراً لوجود عامل مشترك بينها، وهو الاعتماد على مادة الحديد الخام في كل هذه الصناعات[2].

2 – يهدف النظام الاقتصادي إلى إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات، في ظل كمية الموارد المتاحة في المجتمع، من أجل تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات أفراد المجتمع من المنتجات الاستهلاكية والخدمات المتنوعة. وتقاس قدرة هذا النظام على تحقيق أكبر قدر

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 527.

(2) المرجع نفسه، ص528.

ممكن من الإنتاج من خلال حجم الناتج القومي الإجمالي للمجتمع، ومقدار تنوعه، وفقاً لتفضيلات ورغبات أفراد المجتمع، وقدرته على التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من المنتجات الاستهلاكية، فهذا يلقي الضوء على مقدار إشباع حاجات أفراد المجتمع[1].

3- التنسيق بين حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم وبين الإمكانات والموارد الطبيعية والمعرفية والفنية على نحو يحقق الإشباع الأمثل لهذه الحاجات، عن طريق الاستغلال الأمثل والكفء لهذه الموارد. ويتم ذلك من خلال وضع التنظيمات الاقتصادية المناسبة التي تحدد الأسلوب الأفضل لإنتاج المنتجات والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. وتشمل هذه التنظيمات المنشآت الإنتاجية، الأسواق، مراكز الخدمات، المؤسسات النقدية والمالية والتجارية، ومدى كفاءة هذه التنظيمات وقدرتها على أداء وظائفها الاقتصادية هي التي تحدد مدى كفاءة النظام الاقتصادي وقدرته على تنمية موارد المجتمع[2].

4- تحديد الأساليب الفنية للإنتاج. وهذا يعني تحديد الكيفية والوسيلة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، من أجل تحقيق هدف النظام الاقتصادي في المجتمع، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتطبيق الأساليب الإنتاجية التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، بأقل تكلفة ممكنة، وتجنب هدرها. واعتماد الأسلوب الإنتاجي المناسب هو الذي يحدد مدى كفاءة النظام الاقتصادي. وهذا يتحدد بدوره في ضوء قدرة النظام الاقتصادي على الاستفادة من التقدم العلمي والتقني، فالنظام الذي يعتمد أساليب علمية متقدمة في الإنتاج يعتبر أكثر كفاءة من غيره[3].

5-التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية المحدودة على القطاعات والوحدات الإنتاجية المختلفة على النحو الذي يحقق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، ويمكن المجتمع من تحقيق زيادة في إنتاجه القومي، وذلك بإنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات[4].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون: مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص61-62.

(2) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص527.

(3) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص62-63.

(4) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 527.

6-توزيع الناتج الكلي: فالنظام الاقتصادي لابد أن يقوم بتوزيع العائد الكلي الـذي حققته العملية الاقتصادية بجانبيها الإنتاجي والخدمي في المجتمع ككل على أفـراد المجتمـع الذين شاركوا في عملية الإنتاج: وذلك بتحديد نصيب كل واحد منهم من هذا النـاتج. ويشمل ذلك تحديد دور العمال ومقدار الأرباح التي يتقاضاها أصحاب رؤوس الأمـوال: والريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي: والربح الذي يحصل عليه المـديرون والمنظمـون والمشرفون على الوحدات الصناعية[1].

7-العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حيث يعمل النظام الاقتصادي على منـع التقلبات والتغيرات في المستويات المتعددة كمستوى الإنتاج، ومستوى الأسـعار. وهـذا بدوره يحول دون حدوث الكساد وارتفاع مستويات البطالة[2].

8-القدرة على التغير والنمو، فلا بد أن يكون النظام الاقتصادي قادراً على استيعاب التطورات التي تحدث في الأساليب الإنتاجية، وكذلك تطور الحاجات، إضافة إلى قدرتـه على تحقيق نمو متزايد على نحو يتماشى مع تطور المجتمع. فالنظام الاقتصادي يجب أن يكون قادراً على إنتاج منتجات جديدة، وقادراً على دخول الأسواق الدولية، ومواكباً للتطورات التي تطرأ على نظام التجارة الخارجية، والتغيرات التي تحدث في العلاقات الدولية: كالانتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب وبالعكس[3].

9-المحافظة على ثروة المجتمع وتنميتها: وذلك أن مصادر الثروة في المجتمع محـدودة: وتستهلك على نحو متزايد. ولذا فالنظام الاقتصادي الناجح هو النظام القادر على المحافظة على مستوى طاقته الإنتاجية، والقادر على تعويض ما يتم استهلاكه من موارد الثـروة في المجتمع: إما عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع: من أجل مواكبة حاجات السكان

---

(1) حسين عمر ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص528.

(2) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص64.

(3) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص529.

المتزايدة، أو عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، والعمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق إيجاد مصادر بديلة للثروة[1].

10-القدرة على تحقيق الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع. ويظهر ذلك من خلال ضمان الحياة الكريمة للأفراد الذين يتعرضون لإصابات العمل، وضمان الحياة الكريمة لأسرهم في حالة وفاتهم، وفي حالة حدوث البطالة والأزمات الاقتصادية[2].

11-وهناك وظيفة أخرى للنظام الاقتصادي تتمثل في قدرته على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، والمحافظة على توازن النظام الطبيعي: فهذا يساعد في المحافظة على سلامة البيئة التي يعيش فيها المجتمع: كما أن ذلك يساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية للمجتمع: فعدم الاهتمام بالبيئة يزيد من التكاليف الاجتماعية: نتيجة استنزاف الموارد وانتشار التلوث: وما ينتج عن ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية[3].

خامساً – مفهوم الرأسمالية Capitalism:

أ - الرأسمالية لغة :

كلمة رأسمالية مشتقة من كلمة رأس المال (Capital): وتعني من الناحية اللغوية "رأس فلان، رأسه، ورياسة ورئاسة شرف قدره...رأساً: عظم رأسه...الرأس من كل شيء: أعلاه: وسيد القوم. ورأس الشهر والسنة: أول يوم منهما: ويقال: عنده رأس من الغنم فرد منها... ورأس المال: هو جملة رأس المال المستثمر في عمل ما: و(الرأسمالية) هي النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة"[4].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي: مرجع سابق، ص63-64.

(2) المرجع نفسه، ص64.

(3) المرجع نفسه، ص65.

(4) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3، ج1، القاهرة، شركة الإعلان الشرقية، 1985م، ص331.

ب - الرأسمالية اصطلاحا:

هي "النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة، ويطلق المجال لحريات الأفراد والمشروعات الخاصة، ويعتد بالربح حافزاً أساسياً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي"[1]. و"الرأسمالية نظام اجتماعي لا تعود فيه الرساميل إلى أولئك الذين يجعلونها منتجة بعملهم خصوصاً، وبالمعنى التاريخي نظام الصناعة الكبيرة والملكية الخاصة المتطور في البلدان الأكثر تمدناً في مجرى القرنين التاسع عشر والعشرين"[2].

كما يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه "مجموعة تركيبية تسيرها قرارات فردية عديدة، تستهدف المحصلة[*] الخاصة، عبر نظام "التجربة والخطأ" في مختلف الأسواق، وهي بذلك، أي القرارات، تسهم بشكل لاإرادي في الوصول إلى حل محدد، من حيث الكم والنوع للسلع التي يجب إنتاجها"[3]. وبناء على ذلك توجد –كما يقول آدم سميث[**]– يد خفية توجه القرارات الفردية نحو تحقيق المصلحة العامة التي تتكون من مجموع المصالح الخاصة للأفراد[4].

---

(1) الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، مج2، القاهرة ، دار الجيل، 2001م، ص1169.

(2) لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مج1، مرجع سابق، ص146.

(*) وردت هكذا في النص، وربما كان المقصود المصلحة.

(3) فرانسيسكو أليور كوزكي، الرد على الفكر السائد في التراكم الرأسمالي من المنظور الأساسي للطرح الذي قدمه الكتاب الأحمر للمشكل الاقتصادي: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى العالمي الرابع حول فكر معمر القذافي، منشورات المركز العالمي للأبحاث ودراسات الكتاب الأحمر ، ط2، الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1995م، ص85.

(**) آدم سميث (1723-1790م): من كبار المفكرين الاقتصاديين، اسكتلندي الأصل، قام بالتدريس في جامعة كلاسجو. أهم كتبه كتاب "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". الذي يعد أساس الاقتصاد الحديث. ترك سميث أثراً عميقاً في معاصريه ولاحقيه على السواء. أحاط كتابه المذكور بكل نواحي النظرية الاقتصادية. ودعم دراساته الاقتصادية بالمشاهدات والإحصاءات. كما أنه كان واسع الاطلاع على الحقائق والنظم الاجتماعية. للمزيد يمكن مراجعة : –

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، مج3، القاهرة، دار الجيل، ص1376.

(4) فرانسيسكو اليوركزوكي ــ الرد على الفكر السائد في التراكم الرأسمالي ــ مرجع سابق ــ ص 85.

والرأسمالية هي النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد الموارد الاقتصادية المتاحة امتلاكاً خاصاً، وهم مطلق الحرية في استخدام هذه الموارد بالطريقة التي تخدم أهدافهم ومصالحهم[1]. فالرأسمالية هي النظام الاقتصادي الذي يجعل من إشباع الحاجات الفردية هدفاً له، من خلال إرسائه لمبادئ وقواعد تكفل تحقيق هذه الرغبات[2]. و"تقوم فلسفة النظام الرأسمالي: أي النظام الحر، على ركائز ثلاث هي: الحرية، الفردية، التوافق التلقائي بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة. ويستلهم هذا النظام مبادئه من أمور ثلاثة هي: الملكية الخاصة، حافز الربح، الحرية الاقتصادية"[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لفظ الرأسمالية لم يطلق في بادئ الأمر للدلالة على النظام الاقتصادي القائم على النشاط الحر والملكية الخاصة. فلم يرد هذا اللفظ في أي من كتابات مفكري الاقتصاد الكلاسيكي، ولا في كتابات ماركس[*] التي انتقد فيها الاقتصاد الرأسمالي، ولكن هذه الكلمة ظهرت في كتابات النقاد الاشتراكيين من أتباع ماركس، في كتاباتهم التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. وقد استخدموا هذه الكلمة (الرأسمالية) كوصف نابز ومسيء للنظام الاقتصادي الذي انتقدوه وأرادوا إسقاطه. ورغم أن هذه الكلمة قد ظهرت في البداية كنقد للاقتصاد الحر، إلا أنها سرعان ما اعتبرت الكلمة المناسبة من قبل مؤيدي النظام الرأسمالي لوصف هذا النظام[4].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص67.

(2) إبراهيم عبد الرحمن خير عمارة، نشأتها ومذاهب سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص114.

(3) حسين عمر، التطور الاقتصادي، دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات الركود والتخلف، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988م، ص59.

(*) ماركس (1818-1883م): فيلسوف اشتراكي ألماني، من أصل يهودي، درس القانون في الجامعة الألمانية، ثم انصرف إلى الاقتصاد والفلسفة الاجتماعية. اضطهد في ألمانيا، فرحل إلى فرنسا، وفيها التقى بصديقه إنجلز الذي تأثر به وتأثر به، وسويا أسسا الشيوعي، ثم أخرج الأول من عمله (رأس المال). توفي ماركس قبل إكماله، فكتب إنجلز بمفرده المجلدين الثاني والثالث. وماركس هو مؤسس المؤثر الاشتراكي العالمي. تأثر ماركس في بداية حياته بالفلسفة الألمانية، وخاصة عند هيجل، ومزج بين الفلسفة والاقتصاد، من أجل وضع نظرية في تطور النظم الاجتماعية، اعتبرت الأساس في الاشتراكية العلمية. له الكثير من المؤلفات التي دار معظمها حول انتقاد النظام الرأسمالي، منها: الأيديولوجية المقدسة، بؤس الفلسفة، البيان الشيوعي، رأس المال.

الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص2152

(4) نائل روزنتوبر، العرب وأسباب تراجعهم، ترجمة: صليب بطرس، د. ط، مصر (القاهرة)، دار الفكر العربي، 1986م، ص13.

المبحث الثاني

1- أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي

2- اسس النظام الاقتصادي الرأسمالي

3- عناصر النظام الاقتصادي الرأسمالي

1- أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يزعم مفكروا الاقتصاد الرأسمالي بأن تحقيق المصلحة الخاصة للفرد،هي الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الرأسمالي ؛ وذلك عن طريق إشباع حاجاته ورغباته الفردية؛ وهو يرمي من وراء تحقيق هذه المصلحة الفردية إلى تحقيق الصالح العام لكل أفراد المجتمع، الذي يتكون من مجموع المصالح الخاصة لأفراده. فعندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإنه يعمل، وبشكل لاإرادي، على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. فمثلا عندما يسعى المنتج إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، فإنه لابد أن يراعي إتقان منتجاته التي ينتجها؛ ومن ثم فهو هنا يراعي المصلحة العامة. وبالمثل عندما يهتم صانع الأغذية بالمحافظة على الصحة العامة، فإنه يكون مدفوعاً بحرصه على مصلحته الخاصة، وضمان إقبال الناس على شراء سلعته عن طريق اجتذاب المستهلكين، وتحقيق أكبر ربح ممكن، أكثر مما يكون مدفوعاً بوحي ضميره. ومن هنا تكون المصلحة الخاصة هي المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي الرأسمالي[1]. وبذلك يكون الفرد هو محور النشاط الاقتصادي الرأسمالي، الذي يسعى من خلاله إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، فيقوم باستغلال الموارد المتاحة من أجل تنمية ملكيته الخاصة[2].

ولتحقيق هذا الهدف لابد من وجود العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيقه.

2 – أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1- الملكية الخاصة لموارد الإنتاج:

تعتبر الملكية الخاصة أحد أهم سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي المحور الذي يدور حوله النشاط الاقتصادي. وتتجسد هذه الملكية في امتلاك الفرد أو مجموعة الأفراد للموارد المالية ووسائل الإنتاج، والتصرف بها بحرية تامة؛ وعلى النحو الذي يضمن لهم

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص67.

(2) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص290-291.

تحقيق مصلحتهم الخاصة. وهذه الملكية تعطي صاحبها أو من يوكله الحق في اتخاذ القرار الاقتصادي الذي يراه مناسباً لمصلحته. وهذا ما جعل النظام الرأسمالي يتصف بعدم المركزية، وذلك لأن لكل وحدة اقتصادية مطلق الحرية في اتخاذ القرار الاقتصادي الخاص بها؛ وفقاً لما يراه مالكها؛ وعلى النحو الذي يضمن له تحقيق مصلحته الفردية. ويترتب على إقرار الملكية الخاصة وحرية التصرف فيها إحداث فروق كبيرة في مستويات الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وطبقاته المختلفة، فالأفراد الذين يملكون ثروات أكبر يحصلون على نصيب أكبر من موارد المجتمع. وهذا يؤثر بدوره على توزيع مراكز القوى السياسية في المجتمع؛ حيث تتناسب مكانة الأفراد ونفوذهم السياسي تناسباً طردياً مع حجم ثرواتهم وأملاكهم الخاصة[1].

ويترتب على التركيز على الملكية الخاصة التشجيع على جمع الثروات وتطويرها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تحقق أكبر عائد مادي ممكن؛ الأمر الذي يطور إنتاجية المجتمع، ويرفع حجم الاستهلاك العام. وهذا يساعد على استمرار النمو الاقتصادي. ولدعم وتقوية مؤسسة الملكية الخاصة واستمرارها تزايدت وظيفة مؤسسة الإرث، التي أصبحت بمثابة استمرار للملكية الخاصة؛ ودافعاً للإنتاج والحرص على زيادة حجم الثروة، حتى آخر لحظة من حياة الفرد[2].

2 - الحرية الاقتصادية Economic Freedom:

ارتبطت صفة الحرية الاقتصادية بالاقتصاد الرأسمالي حتى أنها باتت تطلق عليه كصفة مميزة له في أغلب الأحيان؛ فيقال نظام الاقتصاد الحر (Free Economic System) نظراً لتركيزه وإعلائه لمبدأ الحرية الاقتصادية. ويقصد بهذه الحرية أنه من حق المساهمين في الوحدة الاقتصادية توجيه استخدام مواردها وفق الطريقة التي يفضلونها ويرغبون بها؛ ويرون أنها قادرة على تحقيق مصلحتهم الذاتية بصورة أفضل[3].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص68.

(2) المرجع نفسه، ص68-69.

(3) المرجع نفسه، ص69.

ولتحقيق هذه المصلحة الذاتية لابد أن يكون للأفراد مطلق الحرية في العمل على ضمان مصالحهم الشخصية، وذلك من خلال ترك الحرية لهم في اختيار العمل، وفي التملك، وفي التعاقد والميراث. وهذه الحرية مطلقة بدون قيود، بشرط عدم تعارضها مع حرية الغير من الأفراد والجماعات، الذين يسعون بدورهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، فالفرد أقدر من غيره على إدراك أفضل السبل المؤدية إلى ضمان تحقيق مصلحته الخاصة. ويفترض الاقتصاد الرأسمالي عدم حدوث تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، استناداً إلى مبدأ التوافق التلقائي الذي يرى أنه ما دامت الجماعات تتكون في مجموعها من عدد من الأفراد، فإن مجاميع مصالح هؤلاء الأفراد يكون مصلحة الجماعة. وهذا ما يطلق عليه اسم اليد الخفية (Invisible Hand) التي ترى أن نزعة الإنسان الطبيعية وأنانيته وحرصه على مصلحته الخاصة، تؤدي في النهاية، وبشكل لاإرادي، إلى تحقيق الخير العام للمجتمع، بالطريقة نفسها التي تعمل بها النزعات الطبيعية الأخرى في الإنسان، كالأثرة والغيرية والعطف على الآخرين. ومن مجموع هذه النزعات يعمل الفرد على تحقيق مصالح الآخرين. لكن الواقع العملي في مسيرة النظام الرأسمالي لا يثبت حدوث ذلك على الدوام،فكثيراً ما لا تتحقق المصلحة العامة، نتيجة تركيز الأفراد على مصالحهم الخاصة. ويرجع أنصار النظام الرأسمالي ذلك إلى مجرد حدوث تدخل من قبل القوانين والأنظمة الوضعية في مجرى التطور التلقائي للنظام الرأسمالي[1].

ويلخص تركيز النظام الاقتصادي الرأسمالي على الحرية الفردية في اتخاذه مبدأ (دعه يعمل دعه يمر[2] let him work , let him pass) شعاراً له. وهذا المبدأ يعتبر رمزاً للحرية الاقتصادية الرأسمالية[3].

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص535-536.

(2) عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستقلال في ضوء فكر معمر القذافي، ط3، الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1989م، ص147.

(3) المرجع نفسه، ص147.

وترتبط الحرية الاقتصادية بالملكية الخاصة، فالملكية هي التي تضمن للفرد حرية استخدام الموارد التي يمتلكها والتصرف فيها، وحرية اختيار المشروعات التي يستثمر موارده فيها، فضلاً عن حرية اختيار الإنتاج الذي يرغب فيه، وأيها أكثر ملاءمة للسوق، ويحقق أرباحاً أفضل من غيره[1].

والحرية الاقتصادية الرأسمالية التي تحدد ما يجب أن يكون عليه الفرد في الاقتصاد الرأسمالي صعبة التحقق في الواقع العملي، وذلك لتعذر وجود الإنسان المتعقل الحر المستقل، القادر على تحقيق المصلحة العامة من خلال سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة. فما يحدث في أغلب الأحيان أنه نتيجة لإطلاق العنان للحرية الاقتصادية فإن المصلحة الخاصة هي التي تتحقق، دون أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المصلحة العامة[2].

ورغم إعلاء النظام الاقتصادي الرأسمالي لقيمة الحرية الاقتصادية ورفعه منها، إلا أن الدولة كثيراً ما تضطر للتدخل للحد من هذه الحرية، من أجل ضمان تحقيق الصالح العام في المجتمع. ويظهر ذلك من خلال فرض الدولة سياسات تضمن مصالح الطبقة العاملة، كقانون الحد الأدنى للأجور، وفرض الالتزام به على أرباب العمل، إضافة إلى فرض بعض القيود على المنافسة من أجل تخفيف مساوئها، ومنع الاحتكار الذي قد ينجم عنها. وهذا يدعو الدول إلى التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، وامتلاك بعض المشروعات الاقتصادية الكبرى، كمشروعات المرافق العامة مثلاً، أو مكافحة الاحتكار الناتج عن التحالف بين رجال الأعمال للتحكم في أسعار المنتجات عن طريق تحديد حجم الإنتاج، وتحديد الأسعار وطرق التوزيع على الأسواق. ومع ذلك فإن هذا التدخل لا يلغي تركيز الاقتصاد الرأسمالي على الحرية الاقتصادية[3].

وتنقسم الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الجوانب الآتية:

---

(1) سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، مصر، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، 2000م، ص20.

(2) عبد السلام النوتي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص 154.

(3) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص61.

أ- **حرية المنتج**: التي تظهر في حقه في اختيار نوع الإنتاج الذي ينتجه، واختيار الأسلوب الإنتاجي الملائم لتحقيق ذلك، ونوع المواد التي سينفق أمواله عليها[1].

ب- **حرية المستهلك**: وتعني أن للمستهلك الحق في اختيار نوع المنتجات التي سينفق دخله عليها، على النحو الذي يتوافق مع ذوقه الخاص ورغباته وقدرته الشرائية: فيختار المنتجات الملائمة له والتي تتناسب أسعارها مع دخله[2].

ج-**حرية العمل**: فالعامل حر في التصرف بقوة عمله على النحو الذي يلائمه، فقوة العمل تعتبر سلعة كغيرها من السلع الأخرى: تعرض في السوق، وفقاً لقانون العرض والطلب، فهو حر في بيعها لصاحب العمل وفق الأجر الذي يرتضيه[3].

د- **حرية الأسعار**: وتعني قابلية الأسعار للتغير على نحو معقول: بناء على قانوني العرض والطلب اللذين يحددان حجم التبادل في الأسواق، التي تحدد بدورها الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد المختلفة على القطاعات الإنتاجية: وفقاً لقانون الطلب الذي يعكس رغبات وحاجات المستهلك[4].

وتعني الحرية الاقتصادية عدم تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد: فالنمو الاقتصادي، وفقاً لمبادئ الاقتصاد الرأسمالي، يتناسب تناسباً عكسياً مع مقدار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فيكون معدل النمو الاقتصادي أعلى ، كلما انخفض مقدار تدخل الدولة، لأن هذا التدخل يعيق حرية الفرد، ويحول بينه وبين تحقيق مصلحته الذاتية[5].

فالحرية الاقتصادية تقتضي إفساح المجال أمام أصحاب المشاريع الخاصة والمنظمين لاختيار المشاريع التي يريدون استثمار أموالهم فيها، دون تدخل الحكومة، فهم أحرار في

---

(1) إسماعيل عبد الرحمن، حربي عسير، مفاهيم وعلم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، ط ١، الأردن (عمان)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م، ص45.

(2) المرجع نفسه، ص45.

(3) المرجع نفسه، ص45.

(4) مرجع سابق، ص 45.

(5) فرانسكو الو كوزوكي، الرد على الفكر السائد في التراكم الرأسمالي، مرجع سابق، ص86.

الكيفية التي يستثمرون بها أموالهم، كما أنهم أحرار في اختيار أنواع المنتجات التي ينتجونها، إضافة إلى حريتهم في تحديد الشروط التي يشترون بموجبها، والتي يختارون على أساسها مواد ووسائل الإنتاج المناسبة لهم[1].

لكن ضمان حرية السوق لا يتم دون وجود دولة قوية قادرة على حماية حريات الأفراد، وفض النزاعات التي قد تحدث بينهم. ومن هنا وجب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من أجل حماية حرية الأفراد، ولو أدى ذلك إلى تحديد حرية بعض الأفراد في السوق الاقتصادية، ووضع بعض القيود عليها، على النحو ا لذي تقتضيه ضرورات حفظ الأمن، والتي تستلزم في بعض الأحيان تحديد حرية البعض، من أجل ضمان حرية الكل، نظراً لحدوث تعارض بين الحريات[2].

لذلك فإن أنصار الاقتصاد الرأسمالي يدعون إلى حصر تدخل الدولة في الاقتصاد في حدود حفظ الأمن، وتأمين الملكيات، وضمان استقرار النشاط الاقتصادي، دون أن يتجاوز تدخلها هذه الحدود، فيتعداها إلى وضع التشريعات التي تحد من حرية أصحاب رؤوس الأموال، أو تحدد أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يستثمرون فيها أموالهم، أو تقوم بوضع التشريعات القانونية التي تفصل في الخلافات بين العمال وأصحاب العمل، أو تحديد الأجور، ووضع ضوابط لتوزيع الدخل، ومحاولة تقليص الفوارق الطبقية بين العمال والرأسماليين[3].

ورغم تأكيد الأدبيات والأفكار الرأسمالية على ضرورة الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإنه يلاحظ أن الحكومات في الدول الرأسمالية تقوم بدور مهم في توجيه النشاط الاقتصادي، حتى في الدول الرأسمالية العريقة، حيث تضع الحكومات القوانين والتشريعات التي تمنع قيام الاحتكارات الكبرى في السوق الاقتصادية، وتحتكر ملكية جزء

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص536.

(2) ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ط1، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996م، ص50.

(3) عبد الرحمن إبراهيم، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص111.

كبير من القطاعات الاقتصادية وتنظم إدارتها: مثل قطاع المرافق العامة والخدمات الاجتماعية: التي تكون غالباً مملوكة ملكية عامة في معظم البلدان الرأسمالية: نظراً لأهمية هذا القطاع في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، بل وتتدخل الدولة حتى في حالة عدم امتلاكها لهذا القطاع بوضع القوانين والتشريعات التي تحدد أسعار الخدمات، كما أنها تشجع على زيادة الاستثمارات في قطاعات اقتصادية معينة، وتمنع الاستثمار الخاص في قطاعات أخرى، تحتكرها بنفسها إلى غير ذلك من السياسات التي تتخذها الحكومات لتوجيه الاقتصاد[1].

3 - السوق The Market:

يعتبر السوق من أهم مؤسسات النظام الرأسمالي، حتى أنه يطلق عليه في بعض الأحيان اسم اقتصاد السوق (The Market Economic)[2]. ويمكن تعريف السوق بأنه تفاعل بين البائع والمشتري، عبر قنوات الاتصال المباشرة وغير المباشرة، حول نوعية وكمية سلعة أو خدمة ما، محددين ما يرغب المشتري في شرائه ويقدر على دفع ثمنه، وما سوف يحصل عليه البائع مقابل توفير السلعة أو الخدمة المطلوبة[3]. ومن خلال السوق يحصل المستهلك على حاجاته الضرورية، في حين يحصل البائع أو المنتج على الربح. وفي السوق يتم عدد كبير من عمليات تبادل المنتجات والخدمات المختلفة، بين البائعين والمشترين، الأمر الذي يؤدي إلى تشابك وتعقد علاقاتهم داخل هذه السوق[4].

ويتم تفاعل البائعين والمشترين من خلال عمليتي العرض والطلب: فالعرض يعني مقدار المنتجات والخدمات التي بإمكان البائعين إنتاجها وبيعها في السوق، وفقاً لقدراتهم الاقتصادية[5]، أما الطلب فيعني مقدار رغبة وقدرة المستهلكين المشترين على شراء كميات

---

(1) عبد المنعم السيد علي، مدخل علم الاقتصاد (مبادئ الاقتصاد الكلي)، د ط، ج2، العراق (بغداد)، المكتبة الوطنية، 1984م، ص319.

(2) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص211.

(3) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص487.

(4) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص211.

(5) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص319.

معينة من المنتجات والخدمات. وقدرة المستهلك الاقتصادية هي التي تحدد كمية ونوع المنتجات والخدمات المعروضة في السوق[1].

وفي النظام الرأسمالي السوق هو القناة المنظمة للإنتاج والاستهلاك، فعن طريقه يتم تحديد الأسعار وكمية الإنتاج، فإذا كان الطلب كبيراً، ارتفعت الأسعار على النحو الذي يخلق نوعاً من التوازن بين العرض والطلب، فارتفاع الأسعار ينظم الطلب، ويؤدي إلى خروج أعداد من المستهلكين غير القادرين على دفع الأسعار من السوق، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تشجيع منتجين جدد على الدخول إلى السوق، وبذلك يحدث توازن بين العرض والطلب، وخاصة إذا ما توفرت المنافسة الاقتصادية التي تؤدي إلى خفض الأسعار، نتيجة لسعي الوحدات الاقتصادية للحصول على أكبر قدر من الأرباح، عن طريق تصريف وبيع أكبر كمية من المنتجات[2].

وهناك بعض الحالات التي تقتضي ضرورة تدخل الدولة لتوجيه حركة السوق، عن طريق وضع بعض القوانين، كقوانين تحديد الأسعار[3]، وذلك لأن ترك الحرية للسوق قد يؤدي إلى حدوث أضرار اقتصادية كبيرة، نتيجة ظهور الاحتكارات الكبرى التي تعمل على احتكار المنتجات، وترفع الأسعار إلى درجة يصبح فيها السوق حلبة للصراع، يكون البقاء فيها للأقوى، فتضيع مصالح الضعفاء، وتنتج عن ذلك أضرار ومشاكل اجتماعية كبرى، في مقدمتها انتشار الفقر، وازدياد الفجوة بين طبقات المجتمع[4].

4 - الربح Profit:

يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية للإنتاج. وهو الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء. ويعتبر الربح الهدف الأساسي للنشاط الرأسمالي، ويتمثل في

---

(1) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص357.

(2) رجب بودبوس، موقف 3 ، مرجع سابق، ص92.

(3) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص93.

(4) رجب بو دبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص63.

تحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب النقدي الصافي[1]. والربح هو الدافع الذي يحمل الرأسمالي على المخاطرة بالدخول في تمويل المشروعات الاقتصادية. ونتيجة لقيام الرأسماليين بهذه المخاطرة؛ فإن الربح يعتبر من حقهم. وفي النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتبر الربح مكافأة الرأسماليين على مواصلتهم العمل، واستخدامهم العلم والتقنية ، وحفازتهم بأموالهم، وتحملهم مسؤولية قراراتهم التي قد يمكن ألا ينجم عنها الربح فقط، بل الخسارة أيضاً[2].

ويرتبط الربح ارتباطاً وثيقاً بالملكية الخاصة التي تشبع غريزة حب التملك لدى الإنسان، وتدفعه إلى تحقيق ربح أكبر، من شأنه أن يضمن زيادة حجم الملكية الخاصة ومقدارها. كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية الاقتصادية التي تضمن إطلاق العنان لروح المنافسة الفردية، التي تعد أهم وسيلة للحصول على أكبر المكاسب من السوق. لذلك يقوم أرباب العمل برفع أسعار منتجاتهم من أجل ضمان الحصول على أكبر مكسب نقدي. وفي الجانب الآخر يقوم أرباب العمل بخفض تكاليف الإنتاج، عن طريق إدخال التحسينات على نظم الإنتاج وأساليبه، والاعتماد المتزايد على الأساليب التقنية الحديثة، التي من شأنها التقليل من كمية وقيمة جهد العمال، ومن ثم التقليل من قيمة أجورهم[3].

من جهة أخرى يدفع التطلع إلى الحصول على أكبر ربح أرباب العمل إلى التركيز على أنواع المنتجات والخدمات التي يفضلها المستهلكون، الذين يعتبرون من أهم العوامل المحددة لنوع الإنتاج، ولذلك لأهم المصدر الذي يدفع أسعار هذه المنتجات. وقد يترتب على إطلاق حرية الربح آثار سلبية، أهمها قيام الاحتكارات الكبرى، فاستخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة قد ينجم عنه خفض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يمكن المؤسسات الاقتصادية من استخدام هذه الأساليب، ومن خفض تكاليف إنتاجها، ومن ثم خفض أسعار منتجاتها عن أسعار منتجات غيرها من المؤسسات التي لم تستطع امتلاك الوسائل التقنية والعلمية الحديثة واستخدامها. وهذا يساعدها على احتكار معظم الطلب الفعلي لهذه

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة: قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص112.

(2) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص537.

(3) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة: قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص111-112.

المنتجات في السوق، ما ينتج عنه إفلاس المؤسسات الأخرى، وخروجها من المنافسة، فتسيطر الأولى على السوق، وتتحكم في الأسعار وترفعها كما تريد[1].

ومن أجل الحصول على الربح تقوم الوحدات الاقتصادية بتحديد أنواع منتجاتها وأنواع الموارد التي تستخدمها في صناعاتها، والأسعار التي تبيع بها منتجاتها، تبعاً لأسعار السوق السائدة، وعلى النحو الذي يضمن لها تحقيق أكبر قدر ممكن من المكسب النقدي[2].

ونتيجة لذلك قد يحدث نمو وتطور اقتصادي دون أن يصاحبه تنوع في القاعدة الاقتصادية للمجتمع، بما يضمن حسن استثمار موارده، فالهدف الأساسي للرأسمالي هو الحصول على أكبر قدر من الربح عن طريق زيادة الإنتاج، لكن هذه الزيادة هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وليس تحقيق الإشباع الأمثل لحاجات الأفراد في المجتمع، لذلك فمن الممكن أن يزيد حجم الإنتاج في مقابل حدوث نقص في إنتاج منتجات معينة، فضلاً عن استنزاف موارد المجتمع[3].

5 - المنافسة التامة Perfect Competition:

يقصد بالمنافسة عدم وجود تأثيرات خارجية على قرارات الوحدة أو المؤسسة الاقتصادية، من قبل وحدات اقتصادية أخرى. وتعد المنافسة من المؤسسات المهمة التي يقوم عليها الاقتصادي الرأسمالي، حتى أنه يطلق عليه في بعض الأحيان اسم "الاقتصاد التنافسي". وترتبط المنافسة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحرية الاقتصادية، فالحرية التامة لجميع الوحدات الاقتصادية هي الضمان الأساسي لتحقيق المنافسة التامة، وذلك عن طريق الحرية في اتخاذ

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص70.

(2) إسماعيل عبد الرحمن، حربي عمر، مفاهيم ونظم اقتصادية واجتماعية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، مرجع سابق، ص45.

(3) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص51.

القرارات الاقتصادية، وفي تحديد حجم المنتجات التي تباع وتشترى في السوق. ويشترط لتحقيق المنافسة التامة وجود عدد كبير من الوحدات الاقتصادية العاملة في السوق. ولضمان أكبر قدر من الحرية والمنافسة يفضل أن تكون هذه الوحدات الاقتصادية ذات حجم صغير[1].

والمنافسة الكاملة تضمن زيادة الإنتاج: في حين أن غياب المنافسة وظهور الاحتكارات الكبرى في الأسواق الاقتصادية يؤدي إلى خفض كميات الإنتاج: مقابل ارتفاع الأسعار. ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات الاحتكارية تصبح المنتج الوحيد لبعض أنواع المنتجات في سوق معينة، ومن ثم فإنها تخترق قوانين العرض والطلب: فلكونها المنتج الوحيد لهذه المنتجات، فإن بإمكانها إنتاج كميات أقل، من أجل رفع الأسعار، إذ إنه كلما نقصت الكميات المعروضة في السوق ، ارتفعت الأسعار، وفقاً لقانون العرض والطلب المعروف. ويملك المحتكر هذه القدرة على تحديد الأسعار، لأنه الوحيد القادر على إنتاج أنواع من المنتجات، لا يوجد بديل لها: أو حتى مقارب لها في النوع والمستوى[2].

لذلك فإن وجود المنافسة التامة يعني غياب الاحتكار: كما أنها تضمن عدم حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، فوجود عدد كبير من المتنافسين في السوق، يعمل على تحديد الأسعار بشكل تلقائي، مما يجعلها تقترب من التكاليف الفعلية للإنتاج إلى حد بعيد، وذلك نتيجة لحدوث تفاعل كبير بين الوحدات الاقتصادية والمستهلكين، بسبب عدم وجود جهة محتكرة في السوق، فتكون الأسعار معتدلة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولا تحصل أي وحدة اقتصادية على أسعار أفضل من الوحدات الاقتصادية الأخرى. كما أن سيادة حالة المنافسة التامة يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية: لأن عملية إنتاج السلع والخدمات سوف تشهد تطوراً كبيراً تتنافس فيه جميع الوحدات الاقتصادية على تطوير منتجاتها، وبالطريقة التي تكفل استخدام أقل ما يمكن من الموارد الاقتصادية، وبأقل تكلفة ممكنة، بسبب اعتماد الوحدات الاقتصادية في سياستها التنافسية على استخدام

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص71.

(2) بول جرنجوري، روبرت ستيورات ، نظم اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص116-117.

أحدث التقنيات والأساليب العلمية، الأمر الذي ينتج عنه خروج الوحدات الاقتصادية التي لا تتمكن من خفض تكاليف إنتاجها من دائرة النشاط الاقتصادي؛ لأنها سوف تتكبد خسائر كبيرة، فلا يبقى في دائرة السوق إلا الوحدات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية. كما أن وجود حالة المنافسة التامة يؤدي إلى تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، فيقتصر دورها على ضمان الحرية الاقتصادية، وتحقيق الأمن والعدالة، وإصدار النقود وإقرار المواصفات القياسية، وسن القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق ذلك[1].

والمنافسة التامة هي حالة مثالية (من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي) ؛ لم تستطع تطبيقات الاقتصاد الرأسمالي تحقيقها حتى اليوم؛ فخلافاً للمبادئ والأسس النظرية يشهد الواقع العملي الرأسمالي ظهور أشكال مختلفة من الاحتكارات أثرت على الأسعار وكميات الإنتاج[2].

3 - عناصر النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يحتوي النظام الاقتصادي الرأسمالي على العديد من العناصر الإنتاجية التي تتضافر فيما بينها من أجل القيام بعملية الإنتاج. هذه العناصر هي:

أ - رأس المال:

يقصد برأس المال "المبالغ النقدية التي يعول عليها رجل الأعمال في مشروعه. وقد ينصرف الاستعمال إلى الأصول التي تدر دخلاً، مثل أرض زراعية، أو منزل، أو سند. وفي الاستعمال الاقتصادي تطلق على كل السلع المادية التي من صنع الإنسان"[3].

كما يعرف رأس المال بأنه "أداة الإنتاج التي لا تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر، وإنما للمساهمة في إنتاج سلع أخرى، ومن ثم فإن رأس المال يشمل العدد والآلات

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص536.

(2) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص73.

(3) الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، مرجع سابق، ص 168.

والأدوات والمعدات الرأسمالية على اختلاف أنواعها؛ مما يمكن تسميته بالسلع الرأسمالية دائمة الاستعمال. كما أنه يشمل السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية دفعة واحدة، ثم تتحور بعد استخدامها إلى شكل آخر، كالمواد نصف المصنعة، أو ما تسمى السلع الوسيطة، أو مواد الوقود"[1].

ويضم رأس المال الأراضي والمنشآت السكنية والأصول المالية والسندات والمباني والجسور والطرق والسدود، وكل ما صنعه الإنسان، ويدر دخلاً اقتصادياً. ورأس المال يعتبر عاملاً مساعداً في العملية الإنتاجية، فهو يساعد عناصر الإنتاج الأساسية، ويؤدي إلى تحقيق زيادة في الإنتاج، فلو استثمر رأس المال في الزراعة، عن طريق تطوير الزراعة وتحديثها باستخدام الآلات والوسائل الزراعية الحديثة، واستعمال المبيدات الحشرية الزراعية، وآلات الري والبذور المحسنة، وبناء مخازن للغلال، فإن الإنتاج الزراعي سيزيد تبعاً لذلك. والأمر نفسه في الإنتاج الصناعي، فلو استثمر رأس المال في تطوير الإنتاج الصناعي، عن طريق زيادة عدد الآلات واستخدام الأنواع الحديثة المتطورة، ووضع سياسة إنتاجية مناسبة، وتوفير المواد الخام، فإن إنتاجية العامل ستزيد تبعاً لذلك، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة الناتج القومي للمجتمع ككل، فكلما زاد مقدار رأس المال الذي تملكه البلاد، وجرى استثماره على نحو مناسب، فإنه يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الإنتاج القومي، وارتفاع مستوى معيشة الأفراد. ويحدث العكس في حال افتقار البلاد لموارد رأس المال، ما ينعكس سلباً على معدل إنتاجها العام، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد[2].

ب – المنظم:

هو الفرد الذي يقوم بتنمية وابتكار الأساليب والطرق اللازمة لاستخدام العناصر الاقتصادية الأخرى بأقصى كفاءة ممكنة. وترجع أهمية هذا العنصر إلى أن المدير هو الذي

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص70.

(2) المرجع نفسه، ص70-71.

يتخذ القرارات المتعلقة باقتناء الأصول والمواد، وتشغيل العمالة والاستثمار في الأصول المالية، وغيرها. لذلك فإن كفاءة استخدام عناصر الإنتاج تتوقف في الواقع على كفاءة المدير أو المنظم[1].

ووظيفة المنظم الأساسية هي المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة من خلال السوق، فهو يشتري المواد الأساسية من أسواق العمل، من أجل أن ينتج مواد ومنتجات، يوزعها من جديد في السوق نفسه، وهو الذي يتحمل مسؤولية نجاح أو فشل العملية الإنتاجية، كما أنه هو الذي يقوم بتوزيع عوائد الإنتاج، فهو الذي يحدد مقدار الأجور ونسبة الأرباح وكيفية توزيعها[2].

وبدون هذا الدور الذي يقوم به المنظم لا يمكن القيام بالعملية الإنتاجية، فهو الذي يمكن من إيجاد نوع من التعاون بين مواد الإنتاج ووسائله والعمال الذي يقومون به، من أجل إنتاج سلعة معينة، ومن ثم فوظيفته الأساسية تتمثل في الجمع والتنسيق بين عناصر الإنتاج المختلفة على نحو صحيح وملائم، فالمنظم هو الذي يتخذ القرارات التي تحدد الأساليب الإنتاجية الملائمة، ويحدد نوع الإنتاج وحجمه[3].

ورغم الاتفاق العام بين الكتاب الرأسماليين حول وظيفة المنظم، إلا أنهم اختلفوا في تحديد شخصيته ، فبعضهم رأى أن المنظم هو نفسه الرأسمالي، فيكون بذلك هو مالك رأس المال ومديره في الوقت نفسه، في حين رأى البعض الآخر أن المنظم هو عبارة عن مدير أجير لا يملك رأس المال، ولكنه يديره لصالح الرأسمالي. ويميل رواد الفكر الرأسمالي الكلاسيكيون إلى الاعتبار الأول، فهم يعتبرون أن المنظم هو مالك رأس المال، وأنه هو الذي يديره لصالحه، ومنه يدفع تكاليف الإنتاج من معدات ومواد وأجور، وله وحده تعود الأرباح، كما أنه هو الذي يحدد الأسلوب المناسب للإنتاج، وفقاً لإرادته ورغباته الخاصة.

---

(1) فال فريد، نبيلة عباس: أساسيات الأعمال في ظل العولمة، د ط، مصر (الإسكندرية)، الدار الجامعية، 2005م، ص19.

(2) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص110.

(3) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص86.

وكان هذا الرأي الذي يرى أن الرأسمالي هو نفسه المنظم ملائماً للفترات الأولى من ظهور الاقتصاد الرأسمالي، التي تميزت بصغر حجم المشاريع الرأسمالية الصناعية، وفيها كان شخص الرأسمالي هو محور النشاط الاقتصادي. ولكن مع تطور الرأسمالية ازداد حجم المشروعات الصناعية، وبدأت تأخذ طابع المشاريع المساهمة الكبرى، التي يشترك في توفير رأس المال فيها عدد كبير من المستثمرين، والتي تستمر ككيان اقتصادي يمارس نشاطه دون توقف حتى في حال انتقال ملكية رأس المال فيها إلى أفراد آخرين[1].

ونتيجة غلبة طابع المساهمة الجماعية في رأس المال حدث نوع من الانفصال بين ملكية المشاريع الرأسمالية وبين إدارتها والرقابة عليها. وهنا ظهرت فئتان من الأفراد الذين لهم تأثير في تسيير هذه المشاريع والشركات وهم ملاك رأس المال، الذين يوظفون أموالهم من أجل الحصول على الأرباح، والمديرون الأجراء الذين يقومون بإدارة هذه المشاريع لصالح الرأسماليين، وفقاً للقرارات والتوصيات التي يصدرها المستثمرون خلال اجتماعاتهم الدورية. وهذا يجعل سلطة الإدارة في يد المساهمين. وهذه السلطة التي يتمتع بها المساهمون ترجع إلى كونهم يخاطرون برؤوس أموالهم في هذه المشاريع؛ لذلك فإن العديد من المفكرين الاقتصاديين يعتبرون أن المنظم هو الرأسمالي المخاطر برأسماله، وليس المدير الأجير؛ لأن وظيفة المدير هي مجرد إشراف على سير الأعمال الروتينية للمشروع؛ وهذا يجعل وظيفته إدارية، وليست تنظيمية، فوظيفة المدير مجرد وظيفة إدارية، يقوم بها لقاء أجر معين، ما يجعله من فئة العمال، ويكون الربح بذلك عائداً خاصاً للرأسمالي دون غيره، وذلك لأسباب تخاطرته برأس ماله[2].

ج – رب العمل:

هو صاحب المشروع الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي، ويتحمل مسؤولية مخاطر المشروع الاقتصادية، ونشاطه هو محور حركية النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومقابل ذلك

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص86.

(2) المرجع نفسه، ص87.

يسعى رب العمل إلى تحقيق الربح من نشاطه، بما يفوق فائدة رأس المال، زائد معاشه البديل كمدير. ويلعب أرباب العمل دوراً كبيراً في التأثير على الأحزاب والحياة السياسية في ظل النظام الرأسمالي، الذي هو قائم بالأساس على خدمة مصالحهم[1]. وأرباب العمل الرأسماليون الذين يملكون وسائل الإنتاج، ويستخدمونها من أجل الحصول على أقصى عائد ممكن، هم الذين يستولون على معظم عوائد الإنتاج[2].

ورب العمل قد يكون شخصاً طبيعياً (شخص بالذات)، وقد يكون شخصاً اعتبارياً (شركة مثلاً)، يملك موارد اقتصادية، ويسعى إلى استثمارها في الإنتاج الصناعي، من أجل تنميتها وزيادتها والحصول على أكبر ربح منها[3].

د - العمال:

هم الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، التي يساهمون بها في الإنتاج الرأسمالي، ويعرضونها للبيع على الرأسمالي. وبالرغم من أن لهم مطلق الحرية في اختيار رب عملهم، إلا أنهم لا يملكون وسائل الإنتاج، ومن ثم فإن حريتهم لا يكون لها معنى؛ إذ لا يمكنهم أن يختاروا إلا بيع خدماتهم للرأسماليين، وترغمهم الضرورة الاقتصادية على قبول شروط وظيفية يمليها عليهم أرباب العمل الذين يملكون سلطة أعلى للمساومة، وذلك بسبب وضعهم الاقتصادي المتفوق، بسبب امتلاكهم وسائل الإنتاج. والنتيجة هي أن العمال يحصلون على مردود أقل من مساهمتهم في الإنتاج. وبهذا تصبح وسائل الإنتاج الرأسمالية وسيلة للتسلط على العمال واستغلالهم، وجعلهم تحت سيطرة الرأسمالي[4].

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط3، ج2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م، ص813.

(2) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص111-112.

(3) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص25-26.

(4) رب فورمل، دور ومكانة العمل كما يراها الكتاب الأخضر، قضايا اقتصادية، الملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط2، طرابلس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990م، ص53-54.

ولعل أهم ميزات الاقتصاد الرأسمالي ظهور نظام المصانع التي يتجمع فيها عدد معين من العمال الذين يقومون بالإنتاج، وفق أسلوب إنتاجي خاص بتحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة صالحة للاستهلاك، بأقل قدر ممكن من التكاليف، من أجل الحصول على أكبر ربح ممكن[1]. فهدف الاقتصاد الرأسمالي هو الحصول على أقصى عائد ممكن، سواء بالنسبة للرأسماليين الذين يحصلون على الأرباح، أو العمال الذين يسعون للحصول على أعلى أجر ممكن[2].

---

(1) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومقراها بالنسبة للوطن العربي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين) ، حيدر إبراهيم وآخرون ، ط1، الجماهيرية (طرابلس) ، دار أويا للنشر ودار الكتاب الجديد، 2000م، ص85.

(2) إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص111.

المبحث الثالث

1- مراحل النظام الاقتصادي الرأسمالي

2- مشكلات النظام الاقتصادي الرأسمالي

1- مراحل النظام الاقتصادي الرأسمالي:

مرت الرأسمالية خلال تطورها بالعديد من المراحل يمكن أن نميز منها أربع مراحل رئيسة هي:

أ - مرحلة الرأسمالية البدائية:

تتمثل في البوادر الأولى لظهور النظرية الرأسمالية، وتشمل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الدول الأوروبية منذ بداية عصر النهضة. وعموماً يتم التأريخ لهذه المرحلة ببداية القرن الخامس عشر، وتمتد حتى منتصف القرن الثامن عشر. خلال هذه الفترة لم تكن الرأسمالية تتمتع بقوة تمكنها من إثبات وجودها كنظام اقتصادي قوي، ضمن الاقتصاد الأوروبي، فقد ظلت الزراعة طوال هذه الفترة هي محور النشاط الاقتصادي، وهي القطاع الاقتصادي الذي يحتل مكان الصدارة الاقتصادية. أما الصناعة فكانت لا تزال محدودة ويغلب عليها طابع النشاط الحرفي المتمثل في المشروعات ذات الحجم الصغير، والتي كان يرأسها أحد الحرفيين، أما الأيدي العاملة أو العمال فكان أغلبهم من الريف ، ويفتقرون إلى التدريب المهني. وخلال هذه الفترة لم تظهر المصانع التي يتجمع فيها العمال، وإنما اتخذت الصناعة طابعاً منزلياً، فقد كان صاحب المشروع يقوم بتسليم المواد الأولية للعمال الذي يقومون بتصنيعها في منازلهم. أما عن أساليب الإنتاج فكانت بدائية في الغالب، وتفتقر إلى استعمال الآلات المتطورة، وتعتمد أساساً على المجهود العضلي والمهارة اليدوية. وحتى في حال استخدام الآلات، فإنها تكون في الغالب آلات يدوية بسيطة. إضافة إلى ذلك كانت العلاقات التي تربط رب العمل مع العمال في الغالب علاقات شخصية قوية. كما تميزت هذه المرحلة بعدم وجود مؤسسات مالية كالبنوك التي تقدم رؤوس الأموال لدعم المشاريع الصناعية، كما تميزت بتدخل الدولة الكبير في توجيه النشاط الاقتصادي، فكثيراً ما تكون هي التي تقيم المشاريع الصناعية وتمولها وتديرها لحسابها الخاص[1].

---

[1] حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص538.

خلال هذه المرحلة لم يكن هناك نظرية اقتصادية أو فكرية تقود النشاطات الرأسمالية، كما تميزت هذه المرحلة بانعدام الالتزام الإيديولوجي[*] بأي مبدأ اقتصادي، ما عدا الفاعلية الاقتصادية، فالطابع العملي هو الذي كان يميز المشروعات الصناعية التي كانت تستمر بفضل قدرتها على البقاء، وتأكيد وجودها في الميدان الاقتصادي. وباختصار فقد نما النشاط الصناعي الرأسمالي في أوروبا قبل أن يعترف به كنظام مستقل ومختلف عن النظام الإقطاعي[**]. وهذا لا ينفي أن هذه المرحلة قد شهدت ظهور بوادر فكرية واقتصادية ميزت هذا النظام الاقتصادي الجديد عن النظام الاقتصادي الذي سبقه، فقد ظهر في هذه المرحلة العديد من الأفكار التي أعلت من قيمة الملكية الخاصة، ونادت بتحرير المشروعات الاقتصادية من سيطرة الدولة، وطالبت بالتحرر من الضرائب التعسفية ومن قوانين المصادرة[1].

(*) الإيديولوجي : مشتقة من مصطلح الإيديولوجيا. وكان دتيسون دوتراس أول من استخدم مصطلح إيديولوجيا في كتابه (بحث في ملكة التفكير) ثم في كتابه (مشروع عناصر الإيديولوجيا). ويرجع أصل المصطلح إلى اللغة اليونانية، فهو مركب من كلمتين (idéo) تعني فكرة، و(logos) تعني علم أو دراسة. وهذا يشير إلى أن الإيديولوجيا هي علم موضوعه دراسة الأفكار، بالمعنى العام للأفكار كوقائع شعورية، وخصائصها وقوانينها وعلاقاتها بالإشارات التي تمثلها، أي البحث عن أصل الأفكار. أما المعنى المجازي للأفكار فيشير إلى تحليل أو نقاش أحوف لأفكار مجردة، لا ترتبط بالواقع الحقيقي.

لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مج2، مرجع سابق، ص611.

(**) الإقطاع: هو شكل للتنظيم الاجتماعي، ظهر في أوروبا الغربية خلال العصور الوسطى، وحتى بداية القرن الخامس عشر. السمة الأساسية فيه أنه اقتصاد زراعي محلي مباشر. وقد كانت الوحدة المعتادة لهذا الاقتصاد هي الطبيعة والمزارعون موالي الأرض والسيد الذي كان يقدم حمايته لفلاحي الأرض، مقابل خدمات ومكوس شخصية. ويعرف هذا النظام باسم (الثانور). وكانت ملكية الأرض في النظام الإقطاعي المثالي تنحصر في الملك الذي يعطي الأرض مباشرة إلى أشرافه الذين يوزعونها على أشراف أقل منهم رتبة، وهؤلاء يوزعونها على أسياد يختص كل منهم بضيعة واحدة. وقد ظهر هذا النظام في أوروبا في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية مباشرة. الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص253.

(1) نانان روزنجرج، وبيير دزل، الغرب وأسباب ثرائه، مرجع سابق، ص 13 ــ 14.

ب - مرحلة الرأسمالية المزدهرة:

في هذه المرحلة اكتمل البناء النظري والاقتصادي للرأسمالية. ويؤرخ لهذه المرحلة ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وتبدأ هذه المرحلة مع بداية انطلاق الثورة الصناعية(*)، وفيها بلغت الرأسمالية أعلى مستويات تطورها: فقد تطورت فيها الصناعة، وتطورت تقنيات الإنتاج وأساليبه، مستفيدة في ذلك من التقدم العلمي الكبير الذي شهدته هذه المرحلة، وأدى إلى حدوث وفورات كبيرة في الإنتاج، ما استدعى ضرورة توسيع الأسواق، والاتجاه إلى الأسواق الخارجية. وخلال هذه المرحلة وصلت الحرية الاقتصادية إلى ذروتها، فامتنعت الدولة عن التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق الحدود: فكان الرأسماليون أحراراً في إقامة مشاريعهم الصناعية. وخلال هذه المرحلة تدهورت أوضاع الطبقة العاملة، فبينما كان الرأسماليون يحصدون الأرباح الكبيرة، كانت أوضاع العمال في تدهور مستمر، حيث يعانون من سوء التغذية وانتشار الأمراض، وعدم توفر المسكن الصحي..إلخ. ونتج عن ذلك تدهور العلاقات الشخصية بين العمال وأرباب العمل: أما العلاقات بين العمال فكانت علاقات شخصية تقوم على أسس مادية بحتة. وخلال هذه المرحلة: وبسبب تقدم الفن الإنتاجي: زادت الحاجة إلى الموارد المالية الكبيرة اللازمة لتمويل المشروعات الصناعية الآخذة في التوسع والنمو: فظهر نوع جديد من المشروعات الاقتصادية يقوم على التمويل الجماعي للمشروع الواحد، وهو ما عرف باسم الشركات المساهمة التي أصبحت تقوم على عقود عمل

(*) الثورة الصناعية: تعد أهم وأعظم تحول عرفه المجتمع الإنساني بعد اكتشاف الزراعة. يؤرخ لها ابتداء من العام 1750م، مع أن الإرهاصات الأولى لها، والعوامل التي ساعدت على قيامها بدأت قبل هذا التاريخ. وتعرف الثورة الصناعية بأنها التطور في النظام الاقتصادي، وتحرير قوى الإنتاج البشري، وما ترتب على ذلك من تجدد وتضاعف للصانع والخدمات، بشكل لم يسبق له مثيل. ومن أهم سمات الثورة الصناعية الاستخدام الواسع للآلات، بدلاً عن العمل اليدوي، والتحول إلى نظام المصنع، والهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة، واختفاء طبقة الحرفيين، ليحل محلها طبقة العمال وطبقة الرأسماليين.

أحمد حسن البرعي. الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية. د ط، مصر (القاهرة). دار الفكر العربي،1982، ص93-94.

جماعية، وأصبحت هناك سياسة اقتصادية موحدة لنظم التأمين والمصارف، وظهرت المصارف المركزية، التي لعبت دوراً مهماً في توفير المصادر المالية اللازمة لتمويل المشروعات الصناعية. كذلك ظهرت في هذه المرحلة الأسواق المالية التي أصبحت تحدد وتنظم طرق انتقال وتبادل الأسهم والسندات والأوراق التجارية[1].

وفي هذه الفترة تم وضع الإطار المنطقي والمنهجي الذي قامت على أساسه نظرية الحرية الاقتصادية، فقد ظهرت فيها كتابات رواد الاقتصاد الكلاسيكي. أما الكتابات السياسية في هذه الفترة فقد اقتصر دورها على تبرير تصرفات الدولة التي ترعى مصالح الطبقة البرجوازية الصاعدة ودعقراطيتها الليبرالية[*] الراعية لمصالحها. وخلال هذه الفترة ظهر العديد من الآراء السياسية التي حاولت تفسير أوضاع المجتمع الرأسمالي من خلال نظريات يغلب على معظمها طابع اليوتوبيا[**] والخيال: كالقانون الطبيعي، والعقد الاجتماعي، والإدارة العامة، وحقوق الإنسان، وحق الملكية المقدسة[2].

ج - مرحلة الرأسمالية المتدهورة:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الأولى وتستمر حتى أواخر القرن العشرين، وتتميز بزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، وذلك باتخاذ سياسات حكومية تحاول الحد من

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص538.

(*) الليبرالية: ظهرت كنظرية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ولم تتبلور في التاريخ عبر مفكر واحد، فقد ساهم في صياغتها عدد كبير من المفكرين، منهم جون لوك وروسو ومل. والليبرالية هي مجموعة مفاهيم وقيم ومبادئ تجمع بينها قواسم مشتركة، جوهرها التركيز على أهمية الفرد، وضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة والاستبداد.

معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، ط1، ج2، بيروت، معهد الإنماء العربي، د ت، ص1155-1156.

(**) اليوتوبيا : ما ليس له مكان، وهي اسم أطلقه توماس موروس على البلد الخيالي الذي وصفه في أحد كتبه، والذي يتصور فيه شعباً حكيماً تماماً، وثرياً وسعيداً بفضل المؤسسات المثالية التي يتمتع بها. والطوبى ليس فقط ما لم يتحقق في أي مكان، بل هو نظام لا يمكن تحققه، أو أنه ما لا يمكن تحققه تماماً.

لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ط2، مج3، مرجع سابق، ص1516.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص192.

مساوئ النظام الرأسمالي، وتعمل على معالجة بعض مشكلاته المتمثلة في كساد المنتجات وارتفاع مستوى البطالة، كما تميزت هذه المرحلة بتسلك الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية كقطاعات الخدمات والمرافق. وخلال هذه المرحلة تحسنت أوضاع الطبقة العاملة، فزادت قوة النقابات العمالية، وانتشر استخدام سلاح الإضراب العام، الذي لجأ إليه العمال من أجل الحد من استغلال الرأسماليين لهم، وزاد نفوذهم في الحياة العامة[1].

والخلاصة أن هذه المرحلة تميزت بتخلي الاقتصاد الرأسمالي عن بعض مبادئه الأساسية، ولذلك فقد شهدت هذه المرحلة تراجعاً ملحوظاً في قوة الدفع الاقتصادي، التي كانت تميز المرحلة السابقة، وتراجعت قوة الإنتاج الرأسمالي بفعل سياسات تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وفقدان الدول الأوروبية مستعمراتها، ما أدى إلى فقدان الاقتصاد الرأسمالي مورداً مهماً للمواد الخام المجانية، وفقدان الأسواق الواسعة للمنتجات الرأسمالية التي كانت تمثلها هذه المستعمرات. وقد أثر هذا كله على قوة الاقتصاد الرأسمالي[2].

د ـ مرحلة الرأسمالية الجديدة (المتوحشة):

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين طرأت تغيرات مهمة على الاقتصاد الرأسمالي، فبدأ الاتجاه من جديد للعودة إلى مبادئ النظرية الرأسمالية الكلاسيكية، وزادت قوة الاقتصاد الرأسمالي ، وأصبح الاقتصاد المهيمن على العالم بعد سقوط الاقتصاد الماركسي السوفييتي، الأمر الذي يمكن معه اعتبار هذه التغيرات بمثابة بداية لمرحلة جديدة من تطور الاقتصاد الرأسمالي[3]. وتتميز هذه المرحلة بالعودة إلى أسس النظرية الكلاسيكية، وترك الحرية لحركة السوق، فالسوق هي التي تحدد الأجور والمرتبات، وسعر الفائدة والأسعار[4].

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص539.

(2) المرجع نفسه، ص539.

(3) محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد عصر اللادولة)، ط1، مصر (القاهرة)، مجموعة النيل العربية، 2000م، ص46.

(4) جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة: فؤاد بلبع، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م، ص317.

وهذا يعني استبعاد أي دور للحكومة في توجيه الاقتصاد، والعودة إلى مبدأ الحرية الاقتصادية، واعتماد المصلحة الخاصة كأساس للسلوك الاقتصادي. وهذا يعني الاحتكام إلى المنافسة التامة بين المنتجين والمستهلكين؛ فحرية الاختيار لدى المستهلكين تؤثر تأثيراً قوياً في توزيع الموارد الاقتصادية والأرباح، ومن ثم يتناقص دور المنتجين في تحديد الأسعار. ومن هنا فقد بات للمستهلكين، إلى جانب المنتجين، دور كبير في تحديد الأسعار. وباتت قوى السوق، لا الدولة، هي الكفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي، وتحقيق أعلى مستوى في توظيف الموارد الاقتصادية[1].

وتتميز هذه المرحلة من تاريخ الرأسمالية بظهور المؤسسات الاقتصادية الحديثة، أي المنشآت الضخمة التي تتميز باتساع نطاق نشاطها، ما أدى إلى ظهور تقسيم جديد للعمل، فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والإعلان والتمويل، وعلاقات العمل، وعلاقات الاقتصاد بالحكومة، وتطوير الإنتاج[2].

كما تميزت هذه المرحلة بالتقدم الكبير في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة التي عملت على تقريب المسافات بين أجزاء العالم، وتضاؤل أهمية الحدود السياسية[3]، إضافة إلى تقارب الأسواق الدولية واندماجها في سوق عالمية واحدة، وتشجيع الاندماج بين الشركات الصغيرة، في محاولة للاستجابة لمتطلبات السوق العالمية، التي أصبحت قائمة على أساس التخصص في الإنتاج؛ فضلاً عن حجم الإنتاج الضخم، وتحرير التجارة في السلع والخدمات، ونمو ظاهرة الاستثمارات الدولية. وقد تزامن ذلك مع اتجاه أغلب دول العالم للدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية، من أجل زيادة قدرتها التنافسية، والحصول على المزيد من المكاسب الاقتصادية، في ظل اقتصاد السوق الذي لا يحتكم إلا إلى قوانين الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة[4].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص199-200.

(2) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص316.

(3) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ط1، مصر (القاهرة)، الدار المصرية اللبنانية، 2003م، ص24.

(4) المرجع نفسه، ص27-29.

والاحتكام إلى قوانين السوق وحدها يجعل الرأسمالية التي هيمنت على العالم في هـذه المرحلة (رأسمالية متوحشة)، لأنها توفر الظروف الملائمة لسيطرة الطرف الأقوى اقتصادياً على الأضعف، فيحتكر الأول مكاسب السوق، على حساب الطرف الثاني، كما أن فرص المنافسة الحرة تضيع أمام تفوق واحتكار القوى الكبرى عناصر القوة الاقتصادية والتقنية[1]، فيكون البقاء للأصلح[*] في السوق الاقتصادية في ظل سيادة (مجتمع الأكواع)[**][2].

2 - مشكلات النظام الاقتصادي الرأسمالي:

رغم أن الرأسمالية كنظام اقتصادي تعد أفضل بكثير من النظم الاقتصادية التي سبقتها، حيث أدى تطبيقها إلى تحسن أوضاع المجتمع الإنساني بشكل عام، إلا أن هـذا التطبيـق العملي انطوى على بعض المآخذ التي جعلتها تخفق في تحقيق المطالب الإنسانية على الوجه المنشود. من أبرز هذه المآخذ التي كشفت عنها الممارسة العملية: الأزمات الاقتصادية، البطالة، سوء توزيع الثروات والدخول، الاحتكار[3].

أ - الأزمات الاقتصادية:

من خلال الاطلاع على أوضاع المجتمعات الرأسمالية نلاحظ أن الاقتصاد الرأسمالي قد تعرض لأزمات اقتصادية على فترات منتظمة ومتقاربة، بمعدل أزمة كل ثمانيـة أو عـشر سنوات، يتعرض خلال الاقتصاد إلى كساد المنتجات، وانخفاض الأسـعار وتـدهورها، وإفلاس وإغلاق الكثير من المشروعات الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال، ما يرفع بدوره معدلات البطالة. ولا تحدث هذه الأزمـات بفعـل عوامـل

---

(1) عبد الهادي أبو طالب، العالم ليس سلعة، د ط، المعرب (الرباط)، منشورات الزمن، 2001م، ص62.

(*) البقاء للأصلح: هو الشعار الذي اكتشفه عالم البيولوجيا الإنكليزي تشارلز داروين في سياق بحثه عن قوانين التطور في الطبيعة وحفظ الأجناس، عن طريق الصراع من أجل الحياة، وتمخض عن أفكاره نظرية في الاقتصاد تدور حسبه الأقوى اقتصادياً.

نورمان شريفوغ، فرص العولمة، ترجمة: حسن عمران، ط 1، السعودية (الرياض)، مكتبة العبيكات، 2000م، ص97.

(**) مجتمع الأكواع: يقصد به استخدام الرافعين في سعي الفرد للتقدم إلى الأمام، تاركاً خلفه الأشخاص الذين أطاح هـو بأكواعهـم. نورمان شريفوغ، فرص العولمة، مرجع سابق، ص97.

(2) نورمان شريفوغ، فرص العولمة، مرجع سابق، ص97.

(3) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص66.

خارجية، تؤثر على النظام، كالحروب والكوارث الطبيعية؛ وإنما تحدث بفعل عوامل ذاتية كامنة في طبيعة النظام الرأسمالي؛ تتسبب في حدوث الأزمات التي تنتج بسبب اختلال التوازن بين مستوى الإنتاج ومستوى الاستهلاك؛ أي بين العرض والطلب؛ وهو خلل تؤدي إليه القوى المحركة للنظام الرأسمالي نفسها؛ وأهمها الحرية الاقتصادية والسعي للحصول على أكبر ربح ممكن؛ الأمر الذي ينتج عنه حدوث زيادة كبيرة في الإنتاج؛ مقابل ضعف في القوة الشرائية لدى المستهلكين (معظم هؤلاء من العمال) الذين يعانون من الفقر بسبب انخفاض الأجور، أو يرزحون تحت طائلة البطالة؛ فلا تتيح لهم دخولهم شراء كل المنتجات الرأسمالية؛ فتتكدس هذه المنتجات؛ إذ لا تجد من يشتريها؛ فيؤدي ذلك إلى إفلاس المشاريع الصناعية وإقفال المصانع، وتسريح العمال. وهذا يزيد من معدلات البطالة في المجتمع الرأسمالي[1].

وتكشف بعض الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات الاقتصادية الرأسمالية أن الاقتصاد الرأسمالي قد تعرض خلال الفترة من عام 1825 إلى 1929 -على سبيل المثال- إلى ثلاث عشرة أزمة حدثت خلال الأعوام 1825، 1836، 1847، 1857، 1873، 1882، 1890، 1900، 1907، 1913، 1920، 1929، الأمر الذي استدعى تدخل الحكومات واتخاذها إجراءات وسياسات اقتصادية تحد من تفاقم هذه الأزمات[2].

ب – البطالة:

رغم أن ظهور الاقتصاد الرأسمالي قد ساعد على توفير فرص عمل للكثير من العمال باعتماده مبدأ التخصص في الإنتاج؛ وما تبعه من اتساع في حجم الأسواق؛ وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ إلا أن التطور المستمر في أساليب الإنتاج بفعل تقدم أساليب التقنية الحديثة أدى إلى تقليص فرص العمل؛ وارتفاع معدلات البطالة، بفعل تسريح أعداد

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص539.

(2) المرجع نفسه، ص539.

كبيرة من العمال؛ الذين أصبحت تقوم بأعمالهم الآلات التي يزداد استخدامها وتطويرها باستمرار، إضافة إلى الأزمات الدورية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي؛ والتي جعلت أعداداً كبيرة من العمال يفقدون أعمالهم. وقد ترتب على انتشار البطالة ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ كانتشار الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، والتفكك الأسري؛ الأمر الذي استدعى تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي ؛ من أجل وضع حلول لهذه المشاكل، أو على الأقل التخفيف منها، فاعتمدت برامج التوظيف، ووضعت قوانين تمنع التعسف للعمال، فضلاً عن برامج المساعدات الاجتماعية، وإن واجه تطبيق هذه الإجراءات العديد من الصعوبات[1].

3 - تفاوت توزيع الثروات والدخول:

من أهم الانتقادات التي وجهت للاقتصاد الرأسمالي عدم وجود عدالة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد وطبقات المجتمع. وقد نتج عن ذلك حدوث فوارق كبيرة في مستوى الدخل بين العمال وأرباب العمل، وذلك بسبب تراكم الثروة في يد أعداد قليلة من الرأسماليين. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نظام الملكية الخاصة، فامتلاك الرأسماليين لرؤوس الأموال هو الذي يمكنهم من الاستيلاء على النصيب الأكبر من الأرباح، التي يؤدي تراكمها بمرور الوقت إلى زيادة حجم هذه الملكية، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال الضخمة عن طريق الوراثة. وتحاول الدول الرأسمالية الحد من حجم هذه الملكيات عن طريق الضرائب الكبيرة التي تفرضها على التركات، والضرائب التصاعدية المفروضة على الدخول، التي يزيد مقدارها كلما ارتفع حجم الدخل عن مستوى معين. لكن هذه الضرائب ليست علاجاً فعالاً للحد من تفاوت الثروات والدخول، فهناك حد معين للضرائب لا يمكن تجاوزه، كما أن زيادة الضرائب قد تحد من قيام الرأسماليين المغامرين

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص540.

بالاستثمارات الكبرى أو إقامة المشاريع الكبيرة التي يستثمرون فيها أموالهم من أجل الحصول على المزيد من الأرباح[1].

ومع ذلك يرى العديد من أنصار الرأسمالية، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان[*]، أن التفاوت في مستويات الدخل في المجتمعات الرأسمالية أقل من التفاوت الحاصل في المجتمعات الأخرى غير الرأسمالية؛ فقد ساهمت التطورات المتلاحقة للنظام الرأسمالي في التخفيف من حدة هذا التفاوت، وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الثروات والدخول. ويتضح ذلك بشكل واضح عند مقارنة مستويات الدخل بين طبقات المجتمع في الدول الرأسمالية مع مستويات الدخل في غيرها من الدول غير الرأسمالية؛ ففي العديد من الدول الرأسمالية، كالدول الإسكندينافية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، نلاحظ ارتفاعاً في مستوى المعيشة لدى الطبقات العاملة، الأمر الذي يقلل من فوارق توزيع الثروة بين طبقات المجتمع، وذلك بخلاف غيرها من البلدان، كالبلدان الشيوعية التي تعاني فيها الطبقة العاملة من التردي المستمر في أوضاعها المعيشية، وازدياد معدلات الفقر بين أفرادها، في الوقت الذي تتركز فيه الثروات في يد فئة محدودة، تتمثل في الأحزاب الشيوعية، ونفس الأمر يحدث في الكثير من الدول النامية[2].

د – الاحتكار:

يقصد بالاحتكار وجود مؤسسة واحدة، أو عدد محدود من المؤسسات، التي تنفرد بإنتاج سلعة أو سلع لا يوجد لها بدائل جيدة، وذلك يعني أنه ليس بإمكان مؤسسات جديدة الدخول إلى هذه الصناعة وإنتاج سلع مماثلة أو منافسة لها[3].

---

(1) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص540.

(*) ميلتون فريدمان: اقتصادي أمريكي، ولد عام 1912م، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976م، لدراسته في تحليل الاستهلاك والنظرية النقدية والاستقرار الاقتصادي، ويعتبر من أهم رموز مدرسة شيكاغو الاقتصادية، التي نادت بالعودة إلى الأسس والمبادئ الرأسمالية الكلاسيكية، والحد من تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد. للمراجعة يمكن الرجوع إلى : – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ، الرأسمالية والحرية ، مرجع سابق ، غلاف الكتاب .

(2) ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، مرجع سابق، ص153-154.

(3) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص493.

ورغم أن المنافسة الحرة والتامة هي أحد أهم الأسس التي يقـوم عليهـا الاقتـصاد الرأسمالي، وأن المنافسة التامة تعتبر هي الضمان الأساسي لعـدم حـدوث الاحتكـار في السوق، إلا أن التطبيق العملي لمبادئ الاقتصاد الرأسمالي أدى إلى حدوث العكس، فظهرت الاحتكارات الكبرى في السوق الرأسمالي، واتخذ هذا الاحتكار أشكالاً عدة منها احتكـار القلة المسيطرة على السوق والاحتكار الثنائي والاحتكار البحتي والتقني، وظهـور هـذه الاحتكارات كان نتاجاً للنشاط الاقتصادي الحر للرأسماليين الذين يسعون للسيطرة علـى الأسواق، من أجل الحصول على أكبر ربح ممكن، فالمحتكر يتحكم في تحديد ثمن وكميـة المنتجات المعروضة في السوق، فهو يقرر كمية المنتجات التي يرغب في بيعهـا، ويحـدد الأسعار التي تمكنه من تحقيق أقصى ربح ممكن[1].

[1] حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص540-541.

الفصل الثاني
نشأة ودور النظرية الرأسمالية في العالم المعاصر

المبحث الأول

الأسس الفكرية للنظرية الرأسمالية

1-عوامل ظهور الاقتصاد الرأسمالي.

2- الأسس الفكرية للنظرية الاقتصادية الرأسمالية.

1- عوامل ظهور الاقتصاد الرأسمالي:

لم يكن ظهور الاقتصاد الرأسمالي مجرد صدفة، و لم يحدث فجأة دون مقدمات مهدت له؛ فبالرغم من أن النظرية الرأسمالية ظهرت في القرن الثامن عشر، إلا أنه يمكن إرجاع البدايات الأولى لظهورها إلى القرن الحادي عشر؛ عندما بدأت تتجمع عوامل كثيرة ساهمت في خلق ظروف مثالية أدت في النهاية إلى تبلور هذه النظرية[1].

وقد تعددت العوامل التي ساهمت في تكوين الفكر الرأسمالي. وبالرغم من أن أهم هذه العوامل هي العوامل الاقتصادية المتجسدة في نمو التجارة وتفكك النظام الإقطاعي، إلا أنه يمكننا ملاحظة أن هناك عوامل أخرى لا يمكن إغفال ذكرها، ساهمت بدورها في حدوث نوع من التطور نحو النظام الرأسمالي. فالعوامل الاقتصادية وحدها لم تكن تكفي لإحداث التطور على النحو الذي حدث به، لو لم يتغير تفكير الناس، بحيث يتفهمون هذه التطورات الحاصلة في المجتمع، مكونة بذلك عقلية رأسمالية، ساعدت على دفع عجلة التطور. لذلك فإن دراسة العوامل الاقتصادية لا تكفي وحدها لإعطاء صورة متكاملة للكيفية التي تم بها تطور هذا النظام الاقتصادي: لذلك لابد لنا من دراسة العوامل غير الاقتصادية، أي الاجتماعية والفكرية والسياسية[2].

ولكي نفهم الاقتصاد الرأسمالي باعتباره النظام الذي يقود الحضارة الغربية، لابد أن نتطرق للعوامل السابقة التي ساعدت على تبلور هذا النظام ، وظهوره على النحو الذي ظهر به، فالنظام الاقتصادي لا يمكن أن يكون منعزلاً عن المؤثرات الأخرى في المجتمع، ولكنه يكون متداخلاً مع عوامل أخرى ليست اقتصادية. ويرجع ذلك لكون النشاط الاقتصادي نشاط إنساني يقوم به الفرد في إطار نظام اجتماعي معين، ويتأثر خلاله بالظروف والمستجدات الثقافية والسياسية والنفسية التي تحدث في المجتمع[3].

---

(1) أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص15.

(2) المرجع نفسه، ص15.

(3) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي: مرجع سابق، ص13-14.

لذلك فإن ظهور الاقتصاد الرأسمالي كان نتيجة تفاعل مجموعتين من العوامل هي: العوامل الاقتصادية أولاً، والعوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية ثانياً. وللمجموعة الثانية أهمية كبيرة في ظهور هذا الاقتصاد؛ إذ يرجع إليها الفضل في تكوين مناخ فكري جديد، وعقلية جديدة، استطاعت أن تستوعب ما استحدث من تطورات اقتصادية، وعملت على بلورتها في تكوين نظام اقتصادي جديد. وهذا لم يكن ممكناً لو لم تحدث هذه التغيرات الفكرية والاجتماعية، والتي عملت على تغيير نظرة الإنسان تجاه الثروة والنقود وكيفية الاستفادة منها، وتغير النظرة إلى قيمتها. كل هذه التغيرات ساعدت على تكوين ما يسمى (العقلية الرأسمالية)، أي العقلية التي تمكنت من استغلال التطورات التي حدثت في نظم وطرق الإنتاج خلال (الثورة الصناعية)، فالنظام الرأسمالي تكون نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الفكرية والعقلية والأخلاقية التي تمكنت من استغلال التطورات الاقتصادية والتقنية لصالحها؛ من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الناتج عن استثمار رأس المال؛ دون أي اعتبار آخر[1].

ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو الآتي:

1- العوامل الثقافية:

كان هناك العديد من العوامل التي أسهمت في إحداث تغييرات ثقافية في المجتمعات الأوروبية منها:

أ- انتشار التعليم وانخفاض نسبة الأمية: فالاقتصاد الرأسمالي ظهر في الدول الأوروبية التي قامت فيها نظم تعليمية عامة؛ استطاعت من خلالها نشر العلم، وخفض نسبة الأمية بين شعوبها، وتمكين قطاعات عريضة من الناس من تلقي العلوم والمعارف[2]. كما أسهم في ذلك انتشار المؤسسات العلمية كالجامعات، التي انتشرت في المدن الكبرى، وساعدت على تكوين طبقة متعلمة من أبناء الطبقة الوسطى، التي نبغ منها مفكرون وعلماء

---

(1) أحمد حسن الرفاعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص93-94.

(2) المرجع نفسه، ص92.

وفلاسفة، كان لهم شأن كبير في تحقيق النهضة الأوروبيـــة، والتـــرويج لمبـــادئ النظـــام الاقتصادي الرأسمالي[1].

ب- اختراع الطباعة عام 1440م، حيث ساعدت على انتشار القـــراءة والكتابـــة باللغات الوطنية للدول الأوروبية، خلافاً لما كان سائداً قبل ذلك، عندما كانـــت اللغـــة اللاتينية وحدها هي لغة العلم والمعرفة. وقد ساعد انتشار المطابع على طباعة أعداد كبيرة من الكتب باللغات الوطنية الأوروبية؛ ومن ثم جعلتها في متناول أعداد أكبر من النـــاس؛ وهذا ساعد من حيثه على كسر احتكار الكنيسة للعلم والمعرفة؛ وهو ما كان سائداً خلال مرحلة الإقطاع[2].

ج- مكن انتشار التعليم وظهور الطباعة من اطلاع الكثيرين على الأعمال الإغريقيـــة القديمة التي وصلت إليهم عن طريق الترجمات العربية؛ ثم تمكنوا بعد ذلك مـــن الاطـــلاع عليها في صورتها الأصلية، وترجمتها إلى اللغات الوطنية الأوروبية. هذه المؤلفات التي كانت تعلي من شأن العقل، ومن ثم ترفع من قيمة الإنسان، وأسهمت في صرف الانتبـــاه عـــن الأعمال التي ألفها آباء الكنيسة المسيحية (المدرسية)[*] ، التي اهتمت بمناقشة الإيمان والمعاني الكلية، واتجهت لخدمة قيم الكنيسة. وبتأثير الأفكار اليونانية أصبحت هذه الأعمال عرضة للنقد والتمحيص[3].

---

(1) شاخ واكيم، العالم الثالث والثورة، ط1، لبنان (بيروت)، معهد الإنماء العربي، 1982م، ص29.

(2) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص279.

(*) الفلسفة المدرسية : أو السكولائية هي الفلسفة المسيحية بأوروبا التي ظهرت خلال العصور الوسطى، من أعلامها القديس أوغسطين في القرن الثامن الميلادي. اصطبغت بالصبغة الأفلاطونية والأفلاطونية المحدثة، ومن مشكلاتها التي ناقشتها طبيعة المعاني الكلية أي شيء هي، فقال الواقعيون إنها صورة عقلية قائمة بذاتها في عالم الأشياء الخارجية، وقال الاسميون إنها مبتدعة من الأشياء الخارجية نفسها، كما أنها احتلفت حول مكانة العقل ومكانة الإيمان، بعد تعرفهم على أرسطو عن طريق العرب، حاول المدرسيون التأليف بين الاتجاه الأرسطي العقلي والفكر المسيحي الديني، ولما ظهرت العلوم الطبيعية في عصر النهضة انتهت الفلسفة المدرسية، وبدأت الفلسفة الأوروبية الحديثة للمزيد يمكن مراجعة : - .

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص210.

(3) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص278-279.

2 - العوامل الفلسفية:

ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ-يمكن القول إن التأثر بالأفكار والفلسفة اليونانية قد نتج عنه الإعلاء من قيمة العقل والإيمان بقدرته على إدراك الحقائق، وقدرته على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الإنسان في حياته. وهذا هو أساس الفكر العلماني الذي أصبح يقود الحياة في الدول الغربية الأوروبية، بعد أن بلغ الصراع بين الفلسفات المثالية(*) والمادية(**) مداه، دون أن تتوصل أي منهما إلى نتيجة تخرج الإنسان من حالة القلق التي يعاني منها، وتمكنه من وضع تصور واضح للحقيقة(1).

ب-ظهور التيار التجريبي الذي قصر إمكانية الحصول على المعرفة في حدود التجربة الحسية. وترتب على ذلك إنكار وجود مبادئ مطلقة أو القدرة على تحصيل المعرفة من خارج حدود التجربة. ولم يقتصر تأثير هذا الاتجاه على تغيير المناهج العلمية والمعرفية والتشكيك في العلوم العقلية، بل شكل هذا الاتجاه ثورة ضد الكنيسة ومناهجها العقلية الاستدلالية التي كانت أحد أسباب احتكارها للعلم والمعرفة، فلم تعد هي الوصي على العلم، وتبع ذلك تحرير العقل الإنساني من سيطرتها، كما امتد تأثير هذا المنهج التجريبي إلى

(*) المثالية : هي المذهب القائل بأن الحقيقة عبارة عن أفكار وصور عقلية، وأن العقل هو مصدر المعرفة، فالفيلسوف أفلاطون مثالي بتصوره عالماً عقلياً قوامه أفكار، بمثابة النماذج للموجودات الحزلية المادية في عالمنا المحسوس، والعالم العقلي عنده هو الحق، أما العالم المحسوس فأشبه بالظلال. وباركلي أيضاً مثالي بقوله إن حقيقة الشيء هي إدراك العقل له، وما لا يدركه العقل فهو عدم. وكانط أيضاً مثالي حين جعل المقولات العقلية شرطاً للمعرفة. وهيجل مثالي حين قال إن حقيقة الكون روح مطلق، يعبر عن نفسه في الوجود المشهود للمزيد يمكن مراجعة :- . الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص2191.

(**) المادية : مذهب فلسفي يجعل من المادة أصلاً للكون، ومن أنصار هذا الاتجاه ديمقريطس قديماً، وهوبز حديثاً. وهذه الفلسفة تعطي الأولوية في الوجود للطبيعة المادية، فالمادة لا يتوقف وجودها على وجود شيء سواها، في حين أن كل ما هو عقلي يمكن رده إليها. وهذا هو الطابع العام للمذهب المادي للمزيد يمكن مراجعة : - . الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص2147.

(1) أحمد عبد الرحمن وآخرون، الإسلام والعولمة، ط1، مصر (الإسكندرية)، مكتبة الإشعاع الفنية، 2002م، ص105.

الجانب السياسي فالإيمان بقدرة العقل الإنساني في الوصول إلى المعرفة عن طريق التجربة، ساعد على الرفع من قيمة الإنسان الفرد ، ولذا انتشرت الدعوات للمطالبة بتحرير الإنسان وإزاحة العوائق التي تحول دون تحرره، وفي مقدمة هذه العوائق الإطاحة بالنظام الإقطاعي ورموزه[1].

ومن أبرز المفكرين الذي ساعدوا على نقل هذه الأفكار إلى الجوانب الاقتصادية (ديفيد هيوم)[*] الذي دعا إلى الحرية الاقتصادية، ودعم التنافس الحر بين الأمم: وكذلك أعلى من قيمة العمل باعتباره أحد أهم ثروات الأمة: من خلال إقراره بأن كل ما هو موجود في العالم يمكن الحصول عليه بواسطة العمل: وأن شعورنا بالحاجة هو السبب الوحيد للعمل. هذه الأفكار هي التي جعلته قريباً من المبادئ الرأسمالية: وشكلت نقطة اختلاف بينه وبين (التجاريين)[**] الذين يرون أن ثروة الأمة إنما تقاس بمقدار امتلاكها للمعادن الثمينة: معتبرين أن التجارة الخارجية هي المصدر الأكبر للحصول على هذه الثروة. وقد كان لآراء هيوم هذه تأثير كبير في نشأة الرأسمالية الكلاسيكية[2].

---

(1) رحب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص280-281.

(*) هيوم ، دبفيد (1711-1776) : فيلسوف إسكتلندي من أهم مؤلفاته (رسالة في الطبيعة الإنسانية)، (بحث في مبادئ الأخلاق). أعلى من شأن العواطف، وحاول تطبيق المنهج التجريبي على الفلسفة. جعل من طلب اللذة واتقاء الألم غاية كل فعل إنساني، وعموماً كانت أفكاره متفقة مع أفكار المدرسة النفعية للمزيد يمكن مراجعة :- عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ط1، ج2، القاهرة، دار الشرقية، 1990م، ص514.

(**) مذهب التجاريين : أو المركنتليين هو مذهب اقتصادي ساد القرنين السابع عشر والثامن عشر، يقول إن ثروة الأمم تتوقف على ما تملكه من الذهب والفضة، وعلى ذلك يتعين على الدولة أن ترسم سياستها الاقتصادية على الوجه الذي يزيد من رصيدها من هذين المعدنين النفيسين، وكان من أثر ذلك أن تدخلت الدولة تدخلاً شديداً في الحياة الاقتصادية، وخاصة في التجارة. ومن أنصار هذا المذهب في إنجلترا هنري الثامن وكرومويل، وفي فرنسا موليير للمزيد يمكن مراجعة : - .

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج4، مرجع سابق، ص2236.

(2) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي (من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي)، ط1. بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1991م، ص120.

ج- ويمكن القول إن التيارات الفلسفية السابقة والمعاصرة للثورة الصناعية قد جعلت من الإنسان محوراً لاهتمامها، وكانت كل الأعمال الفكرية والفلسفية في تلك المرحلة تناقش حرية الإنسان وكيفية تحرره من كل العوائق الدينية والفكرية والسياسية التي تمنعه من التقدم، وتحول دون تحقيق حريته الشخصية والفكرية. وقد أصبح هدف هذه الحركة الفكرية تحقيق حرية الإنسان: حريته في العمل وحريته في العقيدة والفكر، انطلاقاً من إيمانها بسمو العقل الإنساني ومقدرته وسيادته على جميع نواحي الحياة ، بما فيها النواحي المادية[1].

وقد انعكست هذه الأفكار على الجانب الاقتصادي: وظهر العديد من المفكرين الذين عملوا على نشرها، منهم (فولتير)[*] و(وليم بيتي)[**]، اللذين يرجع إليهما الفضل في إرساء قاعدة الحرية الاقتصادية، لاعتقادهم أن الفرد أقدر من غيره على معرفة احتياجاته وكيفية إشباعها، فضلاً عن قدرته على تحقيق مصالحه وحمايتها. وقد أخذت هذه الأفكار تنتشر شيئاً فشيئاً، حتى استطاعت أن تفرض وجودها على السياسات الاقتصادية، وبذلك أصبح

---

(1) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص93.

(*) فولتير: فرانسوا ماري أروية (1694-1778م): أديب فرنسي، اشتهر بكتاباته الأدبية ذات الصبغة الفلسفية. أوقعته أفكاره في صدام مع الملكية والكنيسة والإقطاع.من أشهر مؤلفاته (فلسفة التاريخ) و(رسائل فلسفية). كان يؤمن بأن الخير والشر لا معنى لهما بمعزل عن المجتمع. وقال إن الأخلاق اجتماعية، مضمونها الحرية والعدالة. دعا إلى احترام الملكية الخاصة، ونادى بالنظام الديمقراطي والجمهوري للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد المنعم حنفي: موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص1042.

(**) وليم بيتي (1623-1687م): من أوائل الاقتصاديين الإنجليز الذين طوروا الفكر التجاري، ومهدوا للمذهب الكلاسيكي. عاش حياة متقلبة، بدأ حياته بائعاً متجولاً، ثم عاملاً بحرياً، ثم طبيباً، ثم أستاذاً لعلم التشريح، ثم مالك أرض ثرياً. من أهم مؤلفاته (علم الحساب السياسي). حاول بيتي تطبيق المنهج العلمي على الدراسات الإنسانية، وتطبيقه لهذا المنهج هو الذي أكسبه شهرة كبيرة، لا في علم الاقتصاد فقط، بل جعله من أوائل الإحصائيين المعروفين. رأى أن إثبات صحة القوانين الاقتصادية يجب أن يتم استناداً إلى الإحصائيات والأدلة العددية، وليس على آراء شخصية ذاتية للمزيد يمكن مراجعة : - .

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، مرجع سابق، ص932.

الفرد هو المركز الجديد للعالم. ومن هنا يمكن القول إن هذا التراث الفكري والفلسفي هو الذي أدى إلى ظهور النـــزعة الفردية، ودعم الحرية الاقتصادية. وقد انتقل هذا التغير مـــن الجانب الفكري إلى الجانب الاقتصادي، ما أدى إلى حدوث تغيرات عميقـــة في العمليـــة الإنتاجية والقوانين المنظمة لها. كل ذلك أدى إلى بروز الرأسمالية كتيار جديد في الفكـــر الاقتصادي[1].

د- وكان التأثير متبادلاً بين الأفكار الاقتصادية والأفكار الفلـــسفية، فكمـــا أثـــرت الأفكار الفلسفية على الحركة الاقتصادية، كان للتطورات الفكرية والسياسية والاقتصادية والعلمية انعكاس على الحركة الفلسفية، حيث أصبح الفرد هو محـــور اهتمـــام الفلـــسفة الأوروبية الحديثة، فهو مقياس الحقيقة. وقد شهد القرن التاسع عـــشر تحديـــداً تراجعـــاً للفلسفات المثالية وإحياء للفلسفة (السوفسطائية)[*] اليونانية، التي جعلت مـــن الإنـــسان وحواسه مقياس كل شيء. وكان ذلك بمثابة تمهيد لظهور فلسفات تجعل مقياس الحقيقـــة ذاتياً، يختلف من فرد إلى آخر، فالفلاسفة المحدثون رفضوا الحقائق المطلقة، وأقروا لها معياراً نسبياً: فأصبح من حق كل فرد أن يرى الحقيقة حسب وجهة نظره، وله أن يعـــبر عنـــها بالطريقة التي يراها مناسبة. وهذا ما جعل الحقائق والأوضاع الاجتماعيـــة والاقتـــصادية السابقة محل نقاش ونقد[2].

---

(1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، د ط، مصر (الإسكندرية)، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م، ص86.

(*) الفلسفة السوفسطائية : هي أحد فروع الفلسفة اليونانية، تهتم بمعالجة مشكلة الإنسان في الكون، فهي فلسفة إنسانية، لا تبحث في أصل الوجود، وليس للفلاسفة السوفسطائيين أي مذهب مشترك، سوى بعض الاتجاهات الفكرية المفككة، وكانوا عبارة عن أساتذة ومربين محترفين، كانوا أول من تلقى أجراً على التعليم في اليونان، وعملوا على تدريب الناس على الفضيلة، التي تعني عندهم تحقيق النجاح، والوصول إلى اللذة، واعتمدوا على المهارة اللغوية والتلاعب بالألفاظ، بدل الصدق، واعتبروا أن تحقيق أهداف الإنسان هو الخير الذي يرجوه للمزيد يمكن مراجعة : - .

وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهـــد، ط2، القـــاهرة: دار الثقافـــة للنـــشر، 1984م، ص97، 99، 100.

(2) أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص93.

هـ- نتيجة للتأثير الكبير للتطورات الاقتصادية على الفلسفة، تكون اتجاه فلسفي جديد يدعم التوجيهات الاقتصادية الرأسمالية، يبرر نشاطها في جمع الثروة، وحرصها على المصلحة الذاتية. وتمثل هذا الاتجاه في (فلسفة المنفعة)(*) التي أصبحت بمثابة القاعدة الفلسفية التي ارتكز عليها الاقتصاد الرأسمالي في إنجلترا تحديداً، حيث كانت أفكار (جيرمي بنتام)(**) الفلسفية حجر الزاوية في الفكر الفلسفي الاقتصادي؛ إذ أكدت على أن الإنسان أناني بطبعه. وهذه الأنانية هي التي تحدد سلوكه، فهو يختار النشاطات التي يقوم بها وفقاً لهذه الغريزة: أي أنه يحسب تصرفاته وفقاً لمقياس المنفعة والضرر، أي السعادة والألم؛ فيختار السلوك الذي يناسب مصلحته، ويحقق سعادته. لذلك فإن الإنسان إذا ترك حراً، فإنه سيتبع الطريق السهل الذي يوصله إلى تحقيق مصلحته، ومن ثم سعادته. ويمكن تلخيص فلسفة بنتام في الشعار الآتي: "أكبر سعادة ممكنة، لأكبر عدد ممكن"[1]. ويمكننا أن نلاحظ بسهولة أوجه الشبه بين هذا الشعار والنظرية الرأسمالية الصاعدة التي تقوم أساساً على مبدأ الفردية، وتتخذ من المنافسة الحرة وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، التي تتكون من مجموع مصالح الأفراد[2].

(*) فلسفة المنفعة : هي الفلسفة التي تقوّم الأفعال بمقدار ما تنتجه من منافع، غير أن الفلاسفة النفعيين انقسموا إلى فريقين: فريق يقيم مذهبه على أساس قيمة كل فعل على حدة، وهم فلاسفة مذهب العمل، وفريق يصنف الأفعال تبعاً لقواعد الأخلاق، ولا يحكم عليها بمقدار ما تحققه من نتائج، وإنما بمقدار اقترابها وابتعادها عن مبادئ الأخلاق، وهؤلاء هم فلاسفة المنفعة الأخلاقية. ورغم أن جون ستيوارت ملي هو أول من استخدم مصطلح النفعية، إلا أن بنتام هو صاحب المذهب النفعي الحقيقي للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص1299-1300.

(**) بنتام ، جيرمي (1748-1832م): فيلسوف إنجليزي أقام مذهب المنفعة في الأخلاق، ومؤداه أن الهدف الأساسي للأخلاق هو تحقيق الخير لغالبية الناس، وأن الخير هو السعادة، والسعادة هي اللذة، وأنه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فكل فرد في سعيه نحو سعادته عليه أن يسعى نحو سعادة الجماعة. كان بنتام يؤمن بالمساواة والديمقراطية، أما في الاقتصاد فقد وقف إلى جانب أرباب العمل. ألف بنتام العديد من الكتب في الاقتصاد والقانون والسياسة، منها كتاب (أصول الشرائع) للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ط1، ج1، القاهرة، دار الشرقية 1990م، ص319.

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص251.

(2) المرجع نفسه، ص251.

لذلك كانت هذه الفلسفة النفعية هي خير معبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، التي اتخذت من هذه الفلسفة أساساً فكرياً لدعم موقفها تجاه النظام الاقتصادي القديم، وإقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد، يتمشى مع مصالحها وتطلعاتها الاقتصادية[1].

و-ودعم موقف الطبقة البرجوازية ظهور (الفلسفة البراجماتية)[*] ؛ والتي أعلت بدورها من قيمة المصلحة الخاصة، وكانت هذه الفلسفة بدورها ارتداداً للفلسفة السوفسطائية، وخاصة لأفكار (بروتاجوراس)[**] الذي اعتبر أن الإنسان هو مقياس كل شيء. ومع انتقال مراكز القوة الرأسمالية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت هذه الفلسفة هي المعبر الرسمي عن النظام الرأسمالي، حيث أصبحت تشكل القاعدة الفكرية السائدة في الغرب الرأسمالي. وتنطلق هذه الفلسفة من قناعتها بعجز الفلسفات المثالية والمادية معاً عن إدراك الحقيقة المطلقة، لذلك فإن الفلسفة البراجماتية ترى أن الحقيقة فردية تتحسد في المنفعة، وأن الأفكار صحيحة بقدر ما تحققه من منفعة عملية، وأن الحقيقة هي كل ما يأتي عن تجربة أو تطبيق تلك المنفعة، فليس من المهم مثلاً أن

---

(1) منير أمين، مناخ العصر (رؤية نقدية)، العولمة والتحولات الحضارية في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص24-25.

(*) الفلسفة البراجماتية : هي إسهام فكري أمريكي، وكان روادها الأكبر في الربع الأول من القرن العشرين. تأثر بها الكثير من المفكرين والفلاسفة، أمثال برجسون وهوسرل، وصاغها واخترعها لأول مرة (تشارلز بيرس) كمنهج في التفكير، وأعاد صياغتها وليم جيمس، ويمكن تلخيصها في القاعدة التالية: "تدبر الآثار التي يجوز أن تكون لها نتائج عملية على الموضوع الذي نفكر فيه، عندئذ تكون فكرتنا عن هذه الآثار هي فكرتنا عن الموضوع. ويلخص هذه الفلسفة أن كل ألوان الخير، بما فيها الفكر الفلسفي، تفهم في ضوء التعويض الإنساني. للمزيد يمكن مراجعة : -

عبد المنعم حفني، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص269، ص270.

(**) بروتاجوراس (نحو 290-240ق.م.) : من مواليد البونان، وأول السوفسطائيين وأشهرهم، عهد إليه بركليز بتنظيم الديمقراطية اليونانية. كان كثير التأليف، وهو القائل: لا أعرف إذا كان الآلهة موجودين أو غير موجودين، ولهم لذلك بالإلحاد. اشتهر تبعاً (وجهي الحقيقة)، فلكل حقيقة وجهان، والإنسان عنده مقياس كل شيء، وعلى المرء أن يتغلب في الشيء عن نقيضه للمزيد يمكن مراجعة : -

عبد المنعم حفني، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص283-284.

تتحادل حول وجود الله أو عدم وجوده، وإنما المهم هو إيجاد طريقة تمكننا من الانتفاع من وجود الله، إذا كان موجوداً، كما يرى الفيلسوف البراجماتي (وليم جيمس)(*).

من السهل هنا أيضاً أن نستخلص علاقة هذه الفلسفة بمبادئ الاقتصاد الرأسمالي، فما دامت المنفعة هي المعيار الوحيد لتحديد صحة الأشياء أو عدم صحتها، فإن التطبيق العملي لهذه الفكرة سوف يقود إلى وضع المصلحة الشخصية فوق أي اعتبار وإحلالها محل الحقائق والقيم[1].

وقد استفادت الرأسمالية من هذه الاتجاهات الفلسفية في تبرير توجهاتها الاقتصادية ووضعها المصالح الاقتصادية في مكان الصدارة. وهذا ما عبرت عنه هذه الفلسفات بظهور ما أسمته (الإنسان الاقتصادي)، الذي يستطيع، بفضل الحرية المتاحة له ، أن يمارس دوره في السوق: فيرفض أو يقبل شروطها، ويبادر إلى استثمار أمواله في السوق، فالسوق وما يمليه من شروط هو خير معبر عن الحضارة الغربية الحديثة والإنسان الاقتصادي هو رمزها الأقوى[2].

3 – العوامل السياسية:

وتتلخص في الآتي:

أ-انعكست التطورات الفكرية السابقة على ميدان السياسة، وبالمثل فقد أصبح الفرد وحريته محور اهتمام الأفكار والحركات السياسية التي نادت بترك الحرية له، من أجل تحقيق مصالحه الشخصية، فهو وحده القادر على تحديد مصلحته، وإيجاد أفضل السبل والوسائل

(*) وليم جيمس (1842-1910م) : فيلسوف وطبيب أمريكي، له مؤلفات في الفلسفة وعلم النفس، ولفلسفته ثلاثة جوانب: قال بفاعلية الشعور، بمعنى أنه نشاط إنساني، يختار الإنسان بإرادته ما يحقق صالحه، ويؤدي إلى هدف مقصود، ولا يكون العالم مفروضاً على الإنسان، بل ينتظم لديه ما يريده من مجرى الخبرات المتصلة، تبعاً لما تمليه عليه إرادته ومصلحته. من أهم مؤلفاته (مبادئ علم النفس) (البراجماتية) (إرادة الاعتقاد) و(مقالات في التجريبية المتطرفة) للمزيد يمكن مراجعة : – .

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، مرجع سابق، ص938-939.

(1) أحمد عبد الرحمن وآخرون، الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص105-106.

(2) منير أمين، مناهج العصر (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص25.

لتحقيقها. وهذا هو ملخص ما أصبح يعرف بـ"الليبرالية"، التي تجسدت في الدعوة إلى تعدد السلطات، لكي تكون مواكبة لتعدد الآراء والأحزاب، وكذلك في المطالبة بوضع دستور يضمن حماية حرية الأفراد، ووضع القواعد التي تضمن تحقيق التنافس السلمي في الوصول إلى السلطة، دون الحاجة إلى الصراع والاقتتال، وكذلك تحديد القواعد العامة التي توضح الكيفية التي يتم بها تنظيم عمل المؤسسات الحكومية، وكيفية انتقال السلطة، وتحديد حقوق وواجبات الأفراد، وإقرار نظام الانتخابات العامة[1].

ب- لقد كان الفرد هو المحور الأساسي للأفكار الليبرالية، بحيث أصبح تحقيق سعادة أفراد المجتمع هو الهدف الأساسي لها. ووسيلتها لتحقيق هذا الهدف هو تحرير الحوافز الفردي. وتعتبر هذه الأفكار خير تعبير عن مصلحة الطبقة الرأسمالية، لذلك نجد أن البلاد التي طبقت فيها الأفكار الليبرالية هي البلاد التي استطاعت فيها الطبقة الرأسمالية أن تؤكد وجودها بقوة. وعلى صعيد آخر كانت الطبقة الرأسمالية هي أقوى المدافعين عن الأفكار الليبرالية، وذلك لأن هذه الأفكار تخدم مصالحها، فهي المستفيد الأول من إطلاق العنان للحرية والحوافز الفردية[2].

ج- تجسدت فكرة الحرية في منح الأفراد حريتهم الاقتصادية، من خلال حرية إقامة المشروعات والصناعات، وحرية الاستثمار، وحرية انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة لتوفير العمالة اللازمة لتشغيل المصانع، وحرية التجارة، وإلغاء الرسوم الجمركية بين إقطاعيات الدولة الواحدة، وقد تجسدت هذه الحريات جميعها في الشعار الرأسمالي المعروف (دعه يعمل، دعه يمر). لذلك يمكن القول إن النظرية الرأسمالية تمثل الجانب الاقتصادي للأفكار الليبرالية، فالحرية الاقتصادية وتقديس الملكية الخاصة والمنافسة التامة في الأسواق، هي من أهم عوامل دعم حرية الفرد السياسية[3].

---

(1) رجب بودوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص292-294.

(2) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية، مرجع سابق، ص358-359.

(3) عبد الفتاح مراد، سطوة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، د ط، مصر (الإسكندرية)، المكتب الجامعي الحديث، د ت، ص239.

د- استفادت الرأسمالية، وخاصة في مراحلها الأولى، من بعض الأفكار السياسية التي تمجد الفرد، وتدعو إلى تحريره، وسخرت هذه الأفكار لخدمة أهدافها، فعلى سبيل المثال استفادت من المبدأ الذي وضعه ميكيافيللي(*) (الغاية تبرر الوسيلة)[1]، ونقلته من المجال السياسي الذي ظهر فيه، وطبقته في المجال الاقتصادي، فأصبح بمثابة المبرر للوسائل التي كانت تتبعها الرأسمالية؛ والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إلحاق أضرار كبيرة بالطبقة العاملة؛ فهذه الوسائل مشروعة ما دامت هي الأقدر على تحقيق أهداف الرأسماليين[2].

هـ- استفادت الرأسمالية من المبادئ القانونية والأفكار الليبرالية التي جاءت بها (الثورة الفرنسية)(**) ، فكانت هذه الأفكار والمبادئ أحد أهم الأسس التي استندت عليها الطبقة البرجوازية آنذاك في تبرير الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن ظهور الإنتاج الصناعي. وقد كانت الثورة الفرنسية خير معبر عن مصالح الطبقة البرجوازية الجديدة؛ من خلال أفكارها ومبادئها التي مكنت هذه الطبقة من الحصول على الأساس الفكري لبسط سيطرتها، وضمان مصالحها الاقتصادية. وكانت أهم الأفكار التي أقرتها الثورة الفرنسية (الحرية؛

(*) ميكيافيللي، نيقولا (1469-1527م): كاتب وسياسي إيطالي من أعلام عصر النهضة الأوروبية ، صاحب كتاب (الأمير) الذي شغل الحكام، وأربك المحللين، وفيه أجاز للحاكم استخدام العنف والإرهاب والتهديد والتخريب ، من أجل تحقيق هدف سياسي معين، أو من أجل الحصول على المعلومات أو المال. وبشكل عام أقر الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية للمزيد يمكن مراجعة : - .

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج4، مرجع سابق، ص2168.

(1) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية: مرجع سابق، ص138.

(2) المرجع نفسه، ص138.

(**) الثورة الفرنسية : اندلعت عام 1789م نتيجة معاناة الشعب الفرنسي من الفقر والظلم الاجتماعي وسوء نظام الحكم، وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وساعد على قيامها مجموعة من المفكرين الذين نادوا بالثورة على هذه الأوضاع التي زاد من سوئها هزيمة الجيوش الفرنسية أمام إنجلترا. وأسفرت الثورة عن إلغاء النظام الملكي الفرنسي، وقيام الجمهورية الفرنسية، وسقوط حصن الباستيل، رمز الظلم والاستعباد، وإلغاء نظام الإقطاع. وإعلان حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحرية والمساواة. وقد نتج عن الثورة انتشار الإرهاب والفوضى التي دامت حتى سنة 1790م للمزيد يمكن مراجعة : - .

شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، تاريخ أوروبا من النهضة وحتى الحرب الباردة، د ط، القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2000م، ص83.

الإخاء، المساواة)، واستطاعت الطبقة البرجوازية أن تحور هذه المبادئ وتسخرها لصالحها، فالحرية تعني لديها حرية العمل، مركزة على الطابع الشمولي لفكرة الحرية، باعتبار أن الحرية التي أقرتها الثورة الفرنسية لا تعني الحرية السياسية فقط، بل تمتد لتشمل الحرية الاقتصادية والاجتماعية كذلك. وقد تطورت هذه الحرية الممنوحة للفرد لكي تتحول إلى نوع من الفكر الاقتصادي: يقدم المصلحة الفردية على المصلحة العامة، ويجعل الفرد لا الجماعة محور اهتمام هذا الفكر. وامتداداً لهذه الفكرة، وتمجيداً للحرية الفردية، نادت الحركات الليبرالية السياسية بضرورة امتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتدخل الدولة يمنع تحقيق الحرية الفردية والمنافسة التامة، لذلك يجب قصر دور الدولة على الوظيفة الأمنية فقط[1].

و- وقد تزامنت العوامل السابقة مع ظهور الدولة القومية[*]، التي يقودها ملوك أقوياء، عملوا على التوسع الخارجي، خارج أوروبا، وسعوا إلى التخلص من وصاية الكنيسة، وحرصوا على الحصول على المزيد من المكاسب الاقتصادية عن طريق السيطرة على التجارة العالمية. وهنا حدث لقاء مصالح بين مصالح القوى الاقتصادية الرامية للحصول على المزيد من الثروات، وبين القوى السياسية التي تهدف إلى تكوين (دولة قومية)، تمتد حدودها إلى خارج أوروبا، وتكون متحررة من كل العوائق السياسية والدينية، وبخاصة أن حماية التجارة وازدهارها كان بحاجة إلى قوة الدولة وأساطيلها لحماية التجارة والسيطرة على الأسواق الخارجية[2].

---

(1) أحمد حسن الرفاعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص349-350.

(*) الدولة القومية: تكون عادة أكبر من القبيلة والمدينة، وأصغر من الدولة الإمبراطورية، ظهرت عندما تجاوز المجتمع مرحلة القبلة، وتكون الأمة هي أساس وجود الدولة، فالدولة القومية تعني وجود حكومة معبرة للأمة، حيث تكون الأمة أساس السلطة السياسية التي تعمل من تحقيق سيادة الأمة هدفها الأساسي. وقد تتجاوز الدولة القومية حدود الأمة، وقد تقصر عنها للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: -

عثمان صالح العويل، الدولة القومية، ط6، طرابلس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1997م، ص41-42.

(2) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص272 إلى ص274.

ز- ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على ظهور الرأسمالية في صورتها التجارية اتساع نطاق حركة الكشوف الجغرافية: وما رافقها من حركة استعمارية أوروبية، عملت على نهب ثروات الشعوب المستعمرة. ولم يكتفِ المستعمرون الأوروبيون بالسيطرة على خيرات البلاد التي استعمروها، وتحويلها إلى أسواق لمنتجاتهم: بل زادوا على ذلك بأن استعبدوا سكان المستعمرات، وحولوهم إلى عبيد: ونقلوهم إلى الدول الرأسمالية لاستغلال قوة عملهم في بناء وتطوير الاقتصاديات الأوروبية[1].

ح- ساعدت الحركة الاستعمارية الأوروبية على فتح آفاق جديدة، أمام رؤوس الأموال التجارية التي تراكمت بفضل سلب ثروات البلدان المستعمرة، ومع زيادة التراكم في رؤوس الأموال لم تعد التجارة هي المجال الوحيد لتوظيف رؤوس الأموال المتراكمة، بل بدأت رؤوس الأموال تتجه إلى الاستثمار في الصناعة أيضاً. وعلى الرغم من أن هذا التطور كان تدريجياً: ولم يصل في الفترة الأولى منه إلى المستوى الذي يمكن معه القول إن الصناعة قد أصبحت القطاع الاقتصادي السائد: بل كانت تمثل جزءاً صغيراً من النشاطات الاقتصادية: ولكنها أخذت تتطور بسرعة ملحوظة حتى أصبحت النشاط الاقتصادي الرئيس في الدول الرأسمالية[2].

4 - العوامل الدينية:

لقد كانت حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر الميلاد أحد العوامل التي ساعدت على ظهور الاقتصاد الرأسمالي وازدهاره: فقد ظهرت أفكار دينية تعلي من شأن الكسب المادي والعمل التجاري وتحقيق الإثراء، وتبيح للأفراد العمل من أجل تحقيق مصالحهم، كما ظهرت أفكار دينية تدافع عن الربا، مستغلة عدم وجود موقف ديني قاطع منه. كل هذه الأفكار ساهمت في إضعاف موقف الكنيسة الحليفة الوثيقة للإقطاع: فقد كانت الأفكار الدينية للكنيسة قد ساهمت في دعم نظام الإقطاع: من خلال دعمها لقيم الزهد والتقشف، ودعوتها إلى إهمال المكاسب المادية: من أجل الإعداد للحياة الآخرة، كما

---

[1] أحمد حسن الرفاعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية ، مرجع سابق، ص16 إلى ص19.

[2] عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص99.

أنها كرست التراتب الاجتماعي، فحافظت على تقسيم المجتمع إلى سادة وعبيد، أغنياء وفقراء، بدعوى أن التسليم بهذه الأوضاع الاجتماعية، هو تسليم بقضاء الله وقدره. لذلك فقد كانت الكنيسة في موقف ضعيف، بسبب تحالفها الوثيق مع الإقطاع، حيث تظهر مواجهتها للأفكار الاقتصادية الجديدة وكأنها مجرد دفاع عن نظام الإقطاع الذي كان قد أخذ يتصدع شيئاً فشيئاً أمام الدولة القومية، التي عملت على اكتساب عوامل القوة السياسية والاقتصادية، وحرصت على التخلص من وصاية الكنيسة، التي كانت تحد من طموحات ملوك الدول القومية الأوروبية، بإضعافها نفوذهم، في مقابل دعمها للسادة الإقطاعيين، الذين كانوا يستقلون بإقطاعياتهم، ويخضعون للدولة خضوعاً اسمياً فقط، لذلك تأكد لمفكري تلك الفترة أنه لا يمكن القضاء على الإقطاع دون الإطاحة بالكنيسة، أو على الأقل الحد من سلطتها، ولهذا فقد كانت الأخيرة موضع هجوم من قبل الأفكار الجديدة[1].

ورغم أن محاولة الربط بين ظهور الاقتصاد الرأسمالي وحركة الإصلاح الديني (البروتستانتي)[*] كان محل نقاش وجدال حاد، ثار منذ صدور كتاب (ماكس فيبر)[*] (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) الذي حاول فيه التأكيد على أن الحركة البروتستانتية ساعدت على ظهور الاقتصاد الرأسمالي وانتشاره، رغم أنها لم تكن العامل الوحيد الذي ساعد على ذلك[2].

---

(1) رشيد بودومي، عقد العمل الاقتصادي، مرجع سابق، ص271-272.

(*) البروتستانتية : هي مذهب انفصل عن الكنيسة الكاثوليكية. وقد انتشرت البروتستانتية كمذهب يعارض الكاثوليكية والأرثوذكسية، وأهم أفكارها معارضة لسلطة الكنيسة ورجال الدين وتأثيرهم على الحياة الدنيا والمصرفهم خدمة مصالحهم دون مصالح الناس. وتؤكد البروتستانتية على الدور الإيجابي للفرد كحركة اجتماعية، عليه الإطلاع للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - .

عبد الوهاب حمدي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص284-285.

(*) ماكس فيبر (1864-1920م) : عالم اجتماع ألماني، صدر كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) أهم أعماله. اهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية. وكان منهجه في دراستها يقوم على سعة الفهم، وهو في ذلك خلو عقل، فهو يقصد إلى فهم المعنى الذي يصدر عنه الفاعل، فعمل على دراسة الأنماط الاجتماعية المثالية التي يتخذ منها السلوك، لكي يحدد مقدار انحرافه عن النمط المثالي للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - .

عبد الوهاب حمدي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص1052.

(2) نائلان روزنبرج وبيوذرل ، العرب وأسباب ثرائه، مرجع سابق، ص168.

لقد حاول ماكس فيبر إيجاد علاقة بين الأوضاع الدينية السائدة في أوروبا، وبين ظهور الاقتصاد الرأسمالي؛ فهو يرى أن العوامل الدينية كان لها دور كبير في ظهور هذا الاقتصاد. ويظهر ذلك بشكل واضح في أفكار (مارتن لوثر)[*] و(يوحنا كالفن)[**] وما أرسته هذه الأفكار من مبادئ ومعتقدات، وقيم وتصورات، كان لها تأثير على حياة الإنسان بجوانبها المختلفة، فقد ساعدت على إخراج الإنسان من دائرة السلبية الاقتصادية، والقبول بالأمر الواقع، ووجهته نحوا تحسين ظروفه الحياتية عن طريق القيام بالنشاطات الاقتصادية المنتجة، فلم يعد من المقبول استسلام الفرد لواقعه القاسي، بل لابد له من العمل على تحسينه. وفي سبيل ذلك حذرت التعاليم البروتستانتية من عواقب الكسل والخمول والاتكالية، كما أنها شجعت الفرد على تنمية قدراته الاقتصادية بواسطة تعاليم دينية وعملية في الوقت نفسه، كتعاليم الصدق والأمانة، وضرورة العمل، والحرص على اكتساب الخبرة[1]؛ بحيث شجعت أتباعها على الكسب المادي، وجعلته من علامات التقرب إلى الله، لذلك فإن ماكس فيبر يرى أن حركة الإصلاح الديني في أوروبا كانت السبب الرئيس وراء ظهور الاقتصاد الرأسمالي وازدهاره، فهذا الاقتصاد ظهر في المناطق التي كان سكانها يعتنقون المذهب البروتستانتي، كألمانيا مثلاً، والتي كان أهلها يؤمنون بأن النجاح الاقتصادي هو علامة من علامات الرضى الإلهي على الإنسان؛ لذلك فإن الإنسان كلما عمل يجد أكثر،

(*) مارتن لوثر : مؤسس المذهب البروتستانتي، وأحد أبرز المصلحين الدينيين الألمان. طالب بفصل الدين عن الدولة، وأعلن أن رجال الدين ليسوا معصومين، وأنه من واجب الدولة محاكمتهم إن أفسدوا. وقال إنه لا يمكن لأحد أن يتوسط بين العبد وربه. كان لوثر من أتباع المدرسة الاسمية. لذلك فقد اعتبر العقل نعمة إلهية طالما أنه لا يحاول البحث في مسائل الدين، فالعقل للتفكير والدين للإيمان. للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص1167.

(**) كالفن، يوحنا (1509-1564م): فرنسي من أبرز دعاة الإصلاح البروتستانتي. من أشهر كتبه (مؤسسة الديانة المسيحية)، ومن أهم أفكاره أن هدف المعرفة هو معرفة الله ومعرفة النفس. وكلتاهما مترابطتان. وأفضل الحكومات عنده هي الحكومة الأرستقراطية الكفء، التي ينتخبها الشعب والتي تتوزع فيها السلطة. وكان تأثيره عظيماً في زمانه. فسيطر فكره على الكنيسة الإنجليزية والكنيسة الأمريكية. للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص1094.

(1) عبد الله محمود عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، د ط، مصر (الإسكندرية)، دار المعرفة الجامعية، 2003م، ص100.

استطاع تجميع ثروات أكبر، ووسع حجم ملكيته الخاصة، ورضي الله عنه أكثر. وفي سبيل تحقيق الرضى الإلهي كان أتباع هذا المذهب يعملون حتى في أيام الآحاد؛ من أجل التقرب إلى الله، وإرضاءه أكثر[1].

بالإضافة إلى ذلك ساعدت حركة الإصلاح الديني على خفض المصروفات الخاصة بالكنيسة؛ من خلال محاربتها ترف الكنيسة، ومطالبتها بعودة الدين إلى البساطة. وساعد هذا على النهوض بالصناعة؛ من خلال استيلاء الحكومات على الأموال والأملاك التي كانت خاضعة للكنيسة، وتحويلها للاستثمار في مجال الصناعة. وهذا ما حدث في إنجلترا في أعقاب اعتناق هنري الثامن(*) المذهب البروتستانتي[2].

لذلك فرغم أن المذهب البروتستانتي لم يكن نظرية اقتصادية، إلا أنه كان عاملاً مساعداً عمل على خلق أفكار جديدة، كانت بمثابة مسؤولية أدبية ساعدت الطبقة البرجوازية على التخلص من سيطرة رجال الكنيسة، كما أنها زودت هذه الطبقة بتعاليم أدبية جديدة، أكدت على أهمية العمل، وشجعت على الادخار، وأكدت على ضرورة الأمانة، والحفاظ على الوعد، وكلها صفات ساعدت على تقوية الأفكار الرأسمالية، فقد كانت الرأسمالية في حاجة إلى نهج أدبي وأخلاقي مناسب؛ شأنها في ذلك شأن أي نظام اقتصادي واجتماعي جديد؛ وهو الأمر الذي حققته له حركة الإصلاح الديني البروتستانتي[3].

---

(1) عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأتمتة، مرجع سابق، ص239.

(*) هنري الثامن (1491-1547م) : ملك إنجلترا، حكم في الفترة ما بين (1509-1547م). ازدهرت إنجلترا في عهده، وكان بلاطه مركزاً للعلم. منحه البابا لقب (حامي الدين) من أجل مواقفه ضد لوثر. ولكن معارضة الكنيسة طلاقه من زوجته كاترين جعلته ينقلب عليها، فاعتنق المذهب البروتستانتي، وأعلن نفسه رئيساً للكنيسة، ونقل سلطات البابا إليه. كان قاسياً في إخماد الثورات. قام بمحاولات لتوحيد إنجلترا وأسكتلندا للمزيد تمكن مراجعة : - . الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة: مج4، مرجع سابق، ص2555.

(2) نانان روزنبرج، بيير دزال، الغرب وأسباب ثرائه، مرجع سابق، ص174.

(3) مرجع سابق، ص174.

وكان لحركة الإصلاح الديني نتيجة أخرى تمثلت في تأجيج المشاعر القومية على حساب الرابط الديني، الذي كان السبب في قوة نفوذ الكنيسة؛ وأدى ذلك إلى ضعف قوة الكنيسة، وأفسح المجال أمام بروز الشعور القومي الذي ساعد على ظهور الدولة القومية التي نمت في ظلها الطبقة البرجوازية على حساب الإقطاع. وزاد من قوة الطبقة البرجوازية ضعف الطبقة الأرستقراطية؛ وترك الكثير من الأرستقراطيين مقاطعاتهم؛ وانغماسهم في صنوف اللهو التي ازدهرت في المدن؛ في الوقت الذي كان فيه البرجوازيون الأثرياء قد سيطروا على مراكز السلطة الإدارية؛ وصاروا مستشارين للملوك الذين استعانوا بهم لإضعاف سلطة الأرستقراطيين؛ الذين كانوا يهددون وحدة الدولة القومية نتيجة انفرادهم بالسلطة في مقاطعاتهم[1].

5 - العوامل الاقتصادية:

ازدهرت الرأسمالية بعد انهيار النظام الإقطاعي في الريف؛ في الوقت الذي ازدهرت فيه النقابات الحرفية في المدن، التي نافست العمل الزراعي، الذي كان يعاني من تدهور كبير نتيجة هروب (الأقنان)[*] بأعداد كبيرة نحو المدن المزدهرة؛ وهجرة رؤوس الأموال الصغيرة التي يوفرها الفلاحون من الريف إلى المدينة، واستثمارها في الصناعة. كل ذلك ساهم في القضاء على النظام الإقطاعي. ولكن ذلك لم يحدث على نحو مفاجئ وسريع؛ بل حدث على نحو تدريجي، فقبل ظهور الاقتصاد الرأسمالي كانت هناك فترة انتقالية، تعرف أحياناً باسم التجارية وأحياناً بالماركنتيلية، امتدت إلى ما يقرب من ثلاثمائة عام، وهي الفترة

---

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص31.

(*) الأقنان : القنانة منزلة اجتماعية وسطى بين العبودية المطلقة والحرية الشخصية، فالقن، أي الشخص الذي يطلق عليه حكم القنانة، كان يربط مصيره بمصير الأرض التي يزرعها، فهو يباع مع الأرض. ويعود تاريخ القنانة إلى القرن الأول من العهد الروماني. وظلت قائمة طوال العصور الوسطى، حيث برز نظام الإقطاع الذي ازدهرت فيه القنانة. ومن أبرز صفات القن خضوعه لسيد الأرض، فهو يمنح له، بالإضافة إلى عدم قدرته على التملك، كما كان يمنع من الخروج من الأرض، أو الزواج من غير ضيعته. وقد ظل نظام القنانة قائماً في إنجلترا حتى عام 1763م، وفي ألمانيا حتى 1808م. للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط3، ج4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م، ص807-810.

الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، حين انتهت بظهور الثورة الصناعية. ولم يكن لعلم الاقتصاد طوال هذه الفترة ناطق باسمه معترف به، يمكن اعتبار أفكاره مبدأ رسمياً يدافع عن نظام بعينه، بل إن أهم ما يميز هذه الفترة الانتقالية هو ظهور مجموعة من التغيرات السياسية والكشوف الجغرافية، وحركات الإصلاح الديني، وظهور الدولة القومية، التي ساعدت على إحداث تغييرات في نمط النظام الاقتصادي[1].

ورغم إسهامات الحركة التجارية في تطوير الاقتصاد الأوروبي، ومساعدته على الخروج من ربقة الإقطاع، إلا أنها أدت، من جهة أخرى، إلى ظهور موجة من الاستياء العام بالنسبة لجمهور المستهلكين، نتيجة لارتفاع الأسعار، وظهور الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وذلك بسبب تكون طبقة من التجار الأغنياء. ومن أجل الحد من تنامي هذه المشكلات أخذت الحكومات الأوروبية تتدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، من أجل إنعاشه، بما يكفل زيادة الناتج القومي وإعادة توزيعه، إلا أن زيادة التدخل الحكومي من خلال القوانين الاقتصادية قيد الحرية الاقتصادية، الأمر الذي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي، وقلل من الإمكانات الاقتصادية للأفراد. وهذا قلص من إمكانية استغلال الموارد والطاقات، الأمر الذي نتج عنه رد فعل عكسي، تمثل في ظهور مجموعة من الآراء الاقتصادية الفلسفية التي نادت بالابتعاد عن تلك القيود، والتوجه نحو بناء اقتصاد قوي، يستند أساساً إلى الحرية الاقتصادية. وقد أدت الظروف والأحوال الاقتصادية، فضلاً عن الآراء المنادية بالحرية الاقتصادية، إلى ظهور نظام الاقتصاد الحر[2].

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول إن ظهور الرأسمالية لم يكن منفصلاً عن التيار الفكري العام السائد في أوروبا آنذاك، فتغير النظام الاقتصادي وتحرره من قبضة التجاريين لم يكن ليحدث لو لم يسبقه تحول شامل على صعيد الفكر الاقتصادي، وهو ما حدث بالفعل خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث ظهرت النظرية الرأسمالية الكلاسيكية، التي هيمنت منذ ظهورها على الحياة الاقتصادية، مروجة للحرية الاقتصادية، داعية للتخلص من

---

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص99.

(2) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص85.

سيطرة الدولة على الاقتصاد. وقد أقامت دعوتها هذه على قاعدة تقول إن هناك قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاقتصادية، وأنه حتى تحقق هذه القوانين أفضل النتائج لابد من تركها تعمل حرة دون تدخل الدولة[1].

وقد واكب ظهور الفكر الرأسمالي قيام الثورة الصناعية، وبذلك يكون الاقتصاد قد شهد نوعين من الثورات في فترة زمنية واحدة، فالثورة الصناعية مثلت ثورة في طرق الإنتاج وأساليبه، بفعل التقدم العلمي، وظهور الآلات الحديثة، التي حلت محل الأيدي العاملة، وما نتج عن ذلك من زيادة الإنتاج، وحدوث فائض في المنتجات، ساعد على حدوث تراكم في رؤوس الأموال. أما الثورة الثانية فقد كانت ثورة في الفكر الاقتصادي، ممثلة في الأفكار الرأسمالية التي روجت للنظام الصناعي ودعمته. وكان من نتائج هاتين الثورتين سيطرة رأس المال الصناعي على جميع مجالات ووسائل الإنتاج، بحيث أصبحت هذه السيطرة هي الظاهرة السائدة التي ارتبط بها الكثير من الظواهر الاقتصادية الأخرى، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو بطريقة توزيع الأرباح[2].

ويمكن القول إن الفكر الرأسمالي قد جاء رداً على ما كان سائداً من نظريات اقتصادية لم تعد تساير التطور الذي طرأ على المجتمع الأوروبي، ولم تعد تعبر عن الواقع الذي تعيشه هذه المجتمعات، ومن ثم فإن هذا الفكر كان يمثل حلقة في سلسلة تطور المجتمع الأوروبي، فكما جاء الفكر الماركنتيلي كرد على الفكر الكنسي والإقطاعي، بعد أن تطورت المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية التجارية، كذلك جاء الفكر الرأسمالي رداً على الفكر الماركنتيلي، بعد أن تطورت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية، فكان لابد أن تكون النظرية الرأسمالية هي الفكر الذي يدافع عن مصالحها في صراعها مع الاقتصاد التجاري وبقايا الإقطاع[3].

---

(1) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص93.

(2) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص83.

(3) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص159.

الخلاصة:

بعد هذا الاستعراض المبسط لأهم الأسس الفكرية والاجتماعية للنظرية الرأسمالية، يمكننا أن نستخلص النقاط التالية:

1- لقد كان ظهور الاقتصاد الرأسمالي نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية، حتى أنه يمكن اعتبار هذا الاقتصاد انعكاساً لما يحدث في المجتمع؛ فجذور الاقتصاد الرأسمالي يمكن إيجادها في مجموعة العوامل التي ساهمت في تكوين الحضارة الغربية بشكل عام[1].

2- كما كان ظهور الاقتصاد الرأسمالي نتيجة للتطورات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية. وقد أثر النظام الاقتصادي الرأسمالي بدوره في كافة جوانب الحياة في المجتمعات الأوروبية، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التداخل والتفاعل الكبير بين الاقتصاد والجوانب الأخرى، كالجوانب الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية؛ فالإنسان حين يعمل وينتج ويستهلك لا يقوم بذلك كإنسان منعزل؛ وفي إطار اقتصادي بحت، بل إن ذلك يتم من خلال نظم العلاقات والمعاملات والتبادل بينه وبين غيره من أفراد المجتمع، وفي إطار النظام الاجتماعي ككل، وهذا يعني أن النشاط الاقتصادي لا يخضع لقوانين اقتصادية صرفة، ولكن يخضع في جانب كبير منه للنظام الاجتماعي ككل، ومن ثم فإنه لا يمكن فهم النظام الاقتصادي إلا بدراسة النظام الاجتماعي الذي ظهر فيه، فالاقتصاد هو انعكاس لقيم ومبادئ ونظم المجتمع[2].

3-نتج من التغيرات التي حدثت في الحياة الاقتصادية تطور مماثل في اتجاه الفكر الاقتصادي، نتيجة ظهور قاعدة الإنتاج الصناعي في المجتمع، فلم تعد التجارة هي محور اهتمام الكتاب والمفكرين ؛ دون أن يعني ذلك الاستغناء عن الزراعة والتجارة، ولكن يعني فقط أن الصناعة، باعتبارها نشاطاً اقتصادياً جديداً، استحوذت على اهتمام المفكرين كنشاط جديد قادر على تحقيق الثروة والثراء. ومن هنا فقد أصبحت العلاقات الإنتاجية التي انطوى عليها الإنتاج الصناعي محوراً للبحث والتحليل[3].

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، د ط، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 2003م، ص35-36.

(2) رجب بودوس، نقد العقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص76، ص89.

(3) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص100.

المبحث الثاني

الأسس الفكرية للنظرية الاقتصادية الرأسمالية

تمهيد:

قبل البدء في استعراض الأسس الفكرية للأقتصاد الرأسمالي، لابد أن نشير إلى أن سرد هذه الأفكار ليس من ضمن موضوع البحث، ولكننا نرى أنه لابد من الإشارة إلى هـذه الأسس الفكرية، باعتبارها الأساس الفكري الذي أفرز نمطاً معيناً من العلاقات والأوضاع الاجتماعية، قامت على أساس من عدم المساواة، والسعي لتحقيق الربح[1]، وأفـرزت في النهاية نوعاً من الممارسات الرأسمالية، تميزت بظهور نوع من الهيمنة، التي تجاوزت نطـاق المجتمعات الأوروبية إلى العالم أجمع. كما أن البحث الذي نحن بصدده لا يتسع لاستعراض كل الأفكار التي جاء بها أعلام النظرية الرأسمالية الكلاسيكية، لذلك سنكتفي بالسرد الموجز لأهم الأفكار التي جاء بها (أدم سميث) أشهرمفكري الاقتصاد الرأسمالي مقتصرين على ما يتصل منها بموضوع البحث.

ـ أهم الأفكار الاقتصادية لأدم سميث:

يعتبر آدم سميث مؤسس الفكر الرأسمالي الكلاسيكي، ويعتبر كتابه (بحـث في طبيعـة وأسباب ثروة الأمم) الذي نشره عام 1776م، المرجع الأساسي للفكر الكلاسيكي: فقد احتوى هذا الكتاب خلاصة فكر آدم سميث ومعلوماته، فضلاً عن توقعاته الاقتصادية. وقد زاد من أهمية هذا الكتاب أن نشره قد تزامن مع ظهور الثورة الصناعية، بحيث مثل الإطار الفكري لهذه الثورة الاقتصادية، وأصبح هذا الكتاب فيما بعد المنبع الذي اسـتقى منـه مفكرو الفكر الكلاسيكي آراءهم. وبالرغم من أن آدم سميث لم يعاصر سوى بداية الثورة الصناعية، و لم يشاهد ازدهارها وبلوغها أوج تطورها: فهو لم يشاهد المصانع الكبيرة، ولا قيام المدن الصناعية الكبرى، ولا أفواج العمال القادمين والمنـصرفين مـن المـشروعات الصناعية، و لم يعاين أثر الثورة الصناعية على حياتهم، فضلاً عن أنه لم يتوقع الثورة الصناعية في مظهرها الرأسمالي بالكامل، إلا أنه لاحظ اختلافها وتناقضها مع النظـام الاقتـصادي

---

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص256.

السابق، وذلك بفضل ملاحظاته الدقيقة لواقع عصره، التي اعتمد عليها في بناء هذه النظرية، التي وإن تزامنت مع البدايات الأولى للثورة الصناعية، إلا أنها سبقت توسعها[1].

وليس في الإمكان هنا أن نستعرض كل أفكار آدم سميث الاقتصادية، لذلك نقتصر منها على تلك المتعلقة بفكرة الحرية الاقتصادية، وفكرة القوانين الطبيعية والملكية الخاصة، ذلك أن هذه الأفكار تعتبر الأساس الفلسفي للرأسمالية، وقد أدى تطبيقها والتوسع في ممارستها إلى بروز ظاهرة الهيمنة، سواء داخل المجتمعات الأوروبية أو خارجها، وقد تركزت أهم أفكار سميث في الآتي:

1- القوانين الأساسية:

رأى سميث أن هناك قوانين أساسية تحكم النشاط الاقتصادي، وهي قوانين طبيعية تحدد تصرفات الأفراد والمجتمعات، تستند بالدرجة الأولى إلى تعلق الإنسان بمصلحته الشخصية، نتيجة لدوافع غريزية[2]، وهذه القوانين هي:

أ - الإعلاء من قيمة المصلحة الخاصة:

تتركز الدوافع الاقتصادية في نظر سميث في تحقيق المصلحة الشخصية، فهو يرى أن الهدف من كل النشاطات الاقتصادية التي يقوم الأفراد هو تحقيق المصلحة الذاتية[3]. وقد افترض سميث وجود قوتين حافزتين في الاقتصاد الرأسمالي، هما: "رغبة المنتجين في تعظيم الأرباح ورغبة المستهلكين في تعظيم رفاهيتهم ومنفعتهم في ظل الدخل المحدود...المنتجون راغبون في توفير كميات أكبر عند الأسعار الأعلى، وتجميع المدخلات بالطريقة التي تؤدي إلى تدنية التكاليف، والمستهلكون بهدف تعظيم منفعتهم يكونون مستعدين لشراء كميات أقل، كلما ارتفع السعر. ويلتقي المستهلكون والمنتجون في السوق، حيث تتوازن رغباتهم

---

(1) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، مقدمة في فلسفة الاقتصاد، ط 2، المغرب (الرباط)، دار النشر المغربية، 1974م، ص106.

(2) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص77.

(3) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص106.

المتضاربة، فإذا ازدادت الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة عند السعر السائد، ارتفع السعر تلقائياً، وبذلك ينحسر الطلب، ويؤدي ذلك إلى رد فعل أكبر من جانب العرض، حتى يصبح في إمكان المشترين والبائعين التبادل عند السعر السائد، وعند هذه النقطة يتم التوصل إلى السعر التوازني، ويتوازن السوق"[1].

معنى ذلك أن الرأسمالي ينتج رغبة منه في الحصول على أكبر ربح ممكن، وليس من أجل إشباع حاجات المستهلك، وأن المستهلك يسعى إلى إشباع حاجاته، من خلال المنفعة التي يحصل عليها من المنتجات، وكلا المنتج والمستهلك يسعيان أساساً لتحقيق مصالحهما الشخصية. ومع ذلك فقد اعتقد آدم سميث أن الإعلاء من قيمة المصلحة الخاصة لا يعني إنكار وجود مصلحة عامة، تتحقق من خلال سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة. ولتوضيح ذلك يرى سميث أن هناك (يداً خفية)[*] تدفع الأفراد نحو تحقيق المصلحة العامة، فالأفراد، في حرصهم على تحقيق مصالحهم الخاصة، يحققون، وإن دون قصد منهم، الصالح العام، الذي يرى أنه يتكون من مجموع المصالح الخاصة، فالجماعة تتكون من مجموعة من الأفراد[2].

ب - المنافسة الكاملة:

بما أن سعي الأفراد في المجتمع لتحقيق مصالحهم الذاتية هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، فإنه يترتب على ذلك أن يتنافس أفراد المجتمع فيما بينهم لتحقيق هذه المصالح الشخصية. وهذا التنافس لا يعني حدوث تعارض بين مصالح الأفراد الشخصية والمصلحة العامة[3].

---

(1) بول حرنجوري، روبرت ستيورات، نظم اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص186.

(*) اليد الخفية : هو تعبير استعمله آدم سميث، لا للإشارة إلى قوى غيبية روحية، ولكن هو مجرد استعارة أدبية استخدمها الأب آدم سميث، باعتباره أحد مفكري عصر التنوير، لم يكن يحتاج إلى دعم روحاني لحجته، وإنما استعار هذا التعبير ليطلقه على القوى التي تحرك النشاط الاقتصادي ، دون الحاجة إلى تدخل الدولة أو توجيهه، وهذه القوى هي قوى العرض والطلب للمزيد يمكن مراجعة : ـ .

منير الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص106.

(2) منير الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص106.

(3) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص183.

وقد اعتبر آدم سميث المنافسة الكاملة شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؛ وهي من ثم شرط ضروري لازدهار الاقتصاد الصناعي الرأسمالي، لأنها القوى الخلاقة التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا الازدهار عن طريق بذل أقصى جهد ممكن من قبل المنتجين: لتحسين مستوى جودة منتجاتهم، وخفض تكاليفها، وذلك عن طريق ترشيد الاستهلاك، واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وذلك من أجل الحصول على أكبر ربح ممكن[1].

ج - الحرية الاقتصادية:

بالإضافة إلى المنافسة التامة ارتبط تحقيق المصلحة الشخصية بقانون آخر هو قانون الحرية الاقتصادية: الذي عبر عنه مبدأ (دعه يعمل، دعه يمر)؛ ويقصد به أن الأفراد في المجتمع الرأسمالي أحرار في ممارسة أي نشاط اقتصادي يختارونه؛ كما أنهم أحرار في امتلاك وسائل الإنتاج، ما دام ذلك يحقق مصالحهم الخاصة، كما أنهم أحرار في اختيار ما يستهلكونه، فلكل فرد الحرية في حيازة أي سلعة يراها مناسبة لإشباع حاجاته، وهو حر في ادخار جزء من أمواله لاستثماره في أي عمل يشاء، وعلى هذا فالمنتجون يتفننون في تحقيق رغبات المستهلكين، ما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة من المنتجات. ويعتبر الطلب المتزايد من قبل المستهلكين على بعض المنتجات دون غيرها دليل على تقديرهم لها، الأمر الذي يزيد المنافسة بين المنتجين، فيؤدي ذلك إلى خفض أسعار المنتجات، بسبب ابتكار المنتجين لطرق إنتاج أحدث وأرخص، تساعد على خفض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار. وهذا يخدم مصالح المستهلكين. لكن الواقع يشير إلى حدوث العكس، فخلافاً لآراء سميث فإن أسعار المنتجات لا تتحدد دائماً نتيجة المنافسة، وإنما نتيجة ظهور قوى احتكارية تحدد كمية المعروض من المنتجات، تبعاً لأهدافها ومصالحها[2].

ومما يلفت النظر أن سميث لم يكن يتصور وجود حرية اقتصادية بدون وجود حرية سياسية، فالحرية في الاقتصاد لا تتحقق بمعزل عن الحرية السياسية، فلابد لتحقيق الأولى من

---

(1) عدنان عباس علي: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص163.

(2) عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص149.

وجود نظام سياسي ينطوي على الكثير من الحرية، فتحقيق الحرية الاقتصادية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية وفقاً لمبدأ (دعه يعمل، دعه يمر) يتطلب تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة التي اعتبر تدخلها في توجيه النشاط الاقتصادي من أهم أسباب التخلف الاقتصادي ؛ لأنه يتعارض مع ما ذهب إليه سميث من أن الفرد في المجتمع الرأسمالي أقدر من غيره على معرفة أنسب الطرق لتحقيق مصلحته الخاصة. ومن مجموع هذه المصالح الخاصة يتحقق الصالح العام تلقائياً. لذلك اعتبر سميث أن تدخل الدولة في الاقتصاد يعيق عمل هذا القانون الطبيعي. وهذا نابع من فلسفة سميث القائمة على الفردية، ومن مفهومه عن الصالح العام[1].

إن الحرية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي لم تتحقق بشكل كامل؛ إذ لم تكن هناك حرية اقتصادية كاملة أو مطلقة؛ لأن الاقتصاد؛ وإن لم يخضع لسيطرة الدولة؛ إلا أنه كان يخضع دائماً لسيطرة فئة معينة، تسعى باستمرار لتغيير مساره؛ لتحقيق مصالحها الخاصة، ولو تعارض ذلك مع المصلحة القومية. والأمر نفسه يمكن أن يقال حول الملكية الخاصة، فحتى في ظل انتشارها، بقيت الملكية العامة موجودة، ممثلة في امتلاك الدولة لقطاعات اقتصادية واستراتيجية معينة، وذلك موجود حتى في أكبر الدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا، التي يوجد فيها قطاع عام يعبر عن ملكية الدولة لقطاعات وصناعات معينة[2].

د - قانون القيمة والتوزيع:

يعتبر هذا القانون من القضايا الأساسية لعلم الاقتصاد؛ فبعد سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على العملية الإنتاجية ظهرت مشكلة متعلقة بالربح الذي يتقاضاه الرأسماليون. وقد حاول سميث أن يوضح الأساس الذي يحدد هذا الربح، ويضع المبررات التي تبرر حصول الرأسماليين على الأرباح، في مقابل سوء الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة. وبعبارة أخرى حاول سميث أن يوضح الكيفية التي يتم بها تحديد أسعار المنتجات الصناعية؛ والتي تؤثر

---

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص162.

(2) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص191.

بدورها على جميع العمليات الاقتصادية، لكن الأفكار التي جاء بها لتحديد القيمة كان يلفها الغموض والالتباس، فضلاً عن أنها لم تستطع أن تحل إشكالية توزيع العائد في المجتمع الرأسمالي. وربما يعود ذلك إلى أن سميث لم يعاصر سوى المراحل الأولى للثورة الصناعية، ومن ثم لم يشاهد الآثار المترتبة عليها. وقد وضع سميث نظريته في القيمة على أساس التبادل، ففي رأيه إن أكثر الأشياء أهمية واستعمالاً، قد تكون قيمتها منخفضة، بل ربما تكون مجانية كالماء مثلاً، ويرجع ذلك إلى أن كثرة استعمالها تؤدي إلى ضخامة الكمية المنتجة منها، في حين أن المنتجات الأخرى الأقل أهمية في الاستخدام، والتي بإمكان الناس الاستغناء عنها، تكون قيمتها مرتفعة كالمجوهرات والأحجار الكريمة. وقد حاول سميث تحديد القيمة هنا على أساس التبادل، وحدد قيمة التبادل بكمية العمل، بمعنى أن قيمة الشيء تتحدد في النهاية بكمية العمل الذي يبذل فيه[1].

ومن هنا فإن نظرية سميث في القيمة تتلخص في أن قيمة السلعة تتوقف على تكاليف الإنتاج، فالسعر الطبيعي للمنتج هو السعر الذي يتحدد من خلال المعدلات الطبيعية أو الأجور التي تدفع لعناصر الإنتاج، كمكافأة لها على مشاركتها في العملية الإنتاجية. ومع ذلك ظهرت بعض أوجه القصور في هذه النظرية، كانت السبب في العديد من الانتقادات الموجهة لها، لعل أهمها ما جاء على لسان الفيلسوف الاشتراكي الفرنسي (جوزيف برودون)[*] فيما أسماه (لغز مفارقات القيم عند سميث)، وفيه يرى أن سميث، بإهماله قيمة الاستعمال، وتركيزه على قيمة التبادل، يكون قد ميز بين نوعين من القيمة هما: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وذلك نتيجة لاعتقاده أن القيمة الاستعمالية لا تلعب دوراً كبيراً في تحديد قيمة السلعة في السوق. وخير دليل على ذلك أن الماء، وهو أكثر السلع

---

(1) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص79-80.

(*) برودون، جوزيف (1809-1865م) : فرنسي من رواد الفوضوية، نادى بالأفكار الاشتراكية، وعارض الملكية الخاصة، واعتبرها سرقة، أي أن العدالة في الطبيعة تتمثل بتوازن قواها المتعارضة، وفي المجتمع تبادل الخدمات بين الناس بالتساوي. استقطب آراء برودون الكثير من دعاة الاشتراكية من أمثال باكونين وماركس، لكن الخلاف دب بينه وبين ماركس، لأن ماركس نادى بتقويض المجتمع الرأسمالي وإقامة دكتاتورية البروليتاريا بدلاً منه، في حين أن برودون نادى بتقويض سلطة الحكومة وإقامة مجتمع مشاعي للمزيد يمكن مراجعة : - .

عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص287.

أهمية ومنفعة للناس، لا تكاد تكون له أية قيمة تبادلية، بالرغم من قيمته الاستعمالية المرتفعة؛ وبالعكس فإن الألماس مثلاً له قيمة تبادلية مرتفعة، رغم قلة قيمته الاستعمالية[1].

2 – نظرية الأجور:

ارتبطت نظرية القيمة عند سميث بنظرية أخرى مهمة عنده هي نظريته في الأجور، فإذا كانت قيمة المنتجات عنده تتحدد في النهاية بكمية العمل الذي يبذل فيها، أي بعدد الساعات التي استغرقها العامل في تحويلها من مادة خام إلى سلعة لها قيمة استعمالية، أي بجعلها قابلة للاستهلاك[2]. وهذا يجعل من حق العامل الحصول على كل قيمة السلعة، فكيف يبرر سميث وجود الأرباح التي يحصل عليها الرأسمالي؟[3]

هنا يبرز تناقض آخر وقع فيه سميث بخصوص الأجر، فسميث كان يرى أن الأجر يكون مساوياً لقيمة الناتج؛ أي أن العامل سيحصل على ناتج عمله بالكامل. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كان سميث يعتبر أن الأجور هي تكلفة بقاء العامل على قيد الحياة، دون زيادة أو نقصان، أي أن الأجر يبقي معيشة العامل عند حد الكفاف، وهو ما عرف داخل أوساط الفكر الاقتصادي بـ"قانون الأجر الحديدي"(*). ويترتب على ذلك أن يكون العائد من رأس المال من نصيب الرأسمالي، فإليه يرجع الربح أو فائض القيمة، أي القيمة الزائدة التي يخلقها العامل زيادة على ما يدفع له من أجر. وبهذا يكون سميث قد وقع في تناقض كبير، كان أساس الانتقادات التي وجهها إليه دعاة (النظرية الاشتراكية)(**)،

---

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص173-174.

(2) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص80.

(3) عدنان، عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص178.

(*) قانون الأجر الحديدي : يقال له أيضاً (نظرية أجور الكفاف)، ومفاده أن الأجور تتجه إلى الانخفاض إلى مستوى الكفاف، حيث لا تكاد تكون كافية لإبقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشة، وأن الأجور، إذا ما ارتفعت أعلى من ذلك، فسوف تؤدي حتماً إلى زيادة السكان، بسبب اتجاه العمال نحو التزوج والإنجاب، فتعود الأجور إلى مستوى الكفاف للمزيد يمكن مراجعة : –

جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص80.

(**) والاشتراكية: هي المذهب الذي يقول إن العمل هو أساس التملك، وأن الملكية وظيفة اجتماعية، ولذلك يدعو إلى تملك المجتمع لوسائل الإنتاج، وإشراف الدولة على النشاط الاقتصادي، وتوجيهه بما يكفل رفع المستويات الاجتماعية،–

وعلى رأسهم ماركس للنظرية الرأسمالية، فقد وجه ماركس انتقاداته للنظرية الرأسمالية انطلاقاً من نظرية سميث في الأجور، فرأى أنه إذا كان الأجر مساوياً لقيمة الناتج، أي لكمية العمل المبذول، فإن العمال هم أصحاب الحق الطبيعي في الحصول على قيمة العمل كلها[1]، انطلاقاً من أن العمل الإنساني هو العامل الوحيد الذي يحدد قيمة المنتجات، فهو الذي يخلق القيمة. ويرى ماركس أن فائض القيمة يتكون من خلال استغلال الرأسمالي للعمال، فالعمال الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، يقومون بعرضها للبيع في سوق العمل، فيشتريها صاحب رأس المال بالقيمة التي يحددها. وعندما يشتري صاحب العمل هذه القوة يصبح من حقه أن يستهلكها، أي يجعلها تعمل في الوقت الذي يريده وبالكيفية التي يراها مناسبة، في مقابل أجور تكفي فقط لإبقاء العامل وأسرته على قيد الحياة. والنتيجة هي أن العامل ينتج فعلاً ما يكفي لمعيشة أسرته عند حد الكفاف، خلال وقت العمل، لكنه ينتج أيضاً سلعاً إضافية لا يدفع صاحب العمل مقابلاً لها. وهذا هو الذي يخلق فائض القيمة، أي الربح[2]. بينما يعيش العمال في أوضاع متردية نتيجة تطبيق (قانون الأجر الحديدي)، وبذلك يكون الربح الذي يستولي عليه الرأسمالي والثروات التي يحصل عليها ما هي إلا نهب لحقوق العمال. وقد حاول سميث الخروج من هذا التناقض عندما أكد أن الأجر لابد أن يكون مساوياً لقيمة الناتج، ولكنه رأى أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في المجتمعات البدائية ذات العلاقة الإنتاجية البسيطة والبدائية، التي لا تقوم فيها الآلات ولا رأس المال بدور كبير في عملية الإنتاج، ثم إن المنتجات التي تنتجها المجتمعات البدائية لا تحقق فائضاً كبيراً، وتبقى في حدود إشباع حاجات أفراد هذه المجتمعات[3].

= وتحقق فرص العمل لكل مواطن، وعدالة التوزيع، وتقريب الدخول، والمساواة أمام القانون. لذلك ترى أن الديمقراطية لها مضمون اقتصادي، وأنها في المقام الأول تعني التحرر من الحاجة والاستغلال للمزيد يمكن الرجوع إلى : - .

عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص140.

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص178.

(2) جيرار بطرس خالي، محمود جوني عيسى، المدخل في علم السياسة، د ط، مصر (القاهرة)، مكتبة الأنجلو مصرية، 1988م، ص145.

(3) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص178.

أما في المجتمعات المتقدمة فإن الأمر يختلف عن ذلك، فتطور المجتمعات البشرية أدى إلى ظهور قوانين توزيع جديدة، فبعد ظهور الملكية الخاصة للأرض، وحدوث التراكم الرأسمالي، إضافة إلى تعقد الأنشطة الاقتصادية، لم تعد الأجور مساوية لقيمة الناتج، بل أصبحت تمثل جزءاً محدوداً منه، في حين يحصل الرأسمالي على الجزء الباقي من قيمة الناتج، باعتباره ربحاً يحصل عليه لنفسه، بفضل مساهمته بالآلات ورأس المال اللازم للعملية الإنتاجية. كما أن سميث رأى أن الأجر يبقى ثابتاً على المدى الطويل، أي أنه لا يمكن أن ينخفض عن مستوى حد الكفاف، الذي يستطيع به العامل أن يحافظ على حياته وحياة أسرته[1].

3 - العمل أساس قيمة المواد:

"يعتبر سميث أن العمل الإنساني هو مصدر الثروة في المجتمع، وأن قيمة السلعة تقاس بمقدار العمل المبذول في إنتاجها"[2].

واعتبار أن العمل هو أساس قيمة المواد جعل سميث مختلفاً عن المفكرين الاقتصاديين السابقين له في تحديد أسس الثروة، كالفيزوقراطيين[*] والماركنتليين الذين اختلفوا معه في تحديد مصدر ثروة الأمة، فقد حدد الماركنتليون هذه الثروة في الحصول على المعادن الثمينة التي تأتي بها التجارة الخارجية، وهذا هو أساس الرفاه الاقتصادي عندهم، الذي لا يتحقق إلا بالسيطرة على الطرق والأسواق الخارجية، ولو كان ذلك على حساب الأمم الأخرى[3]. أما الفيزوقراطيون فقد حصروا ثروة الأمة في الزراعة وحدها، معتبرين أن

---

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 178 – 179 .

(2) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص184.

(*) الفيزوقراطيون : مدرسة فلسفية اقتصادية انتشرت في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وتقوم مبادئها الفكرية على أسس بسيطة، أساسها التوفيق بين الحكمة والشريعة، والدفاع عن النظام الطبيعي الذي خلقه الله تعالى لإسعاد البشر، لذلك على الإنسان أن يراعي الحقوق الطبيعية. ومن أهم تعاليم الفيزوقراطيين اعتبار الزراعة عماد الاقتصاد الوطني، والتأكيد على حرية العمل والتبادل بين القطاعات الاقتصادية. ومن أشهر مفكري هذه المدرسة (وانسوا كيناي) و(تاركو) موارد للمزيد يمكن الرجوع إلى : – . الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج3، مرجع سابق، ص1815.

(3) جون كنيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص82-83.

العمل في الصناعة غير منتج. أما سميث فقد اعتبر أن مصدر ثروة الأمة يكمن في العمل البشري، الذي اعتبره أساس ثروة الأمة، فثروة الأمم تقاس عنده بعدد أفرادها القادرين على العمل، ولا تقاس بمقدار ما تملكه من المعادن الثمينة أو الأسواق الخارجية، بل ولا حتى بمقدار النشاط الزراعي فيها، فالإنسان المنتج هو أساس ثروة الأمة. إن العمل الإنساني هو الذي يزيد من قيمة الأشياء. وهذه النظرية مرتبطة بنظرية سميث السابقة في تحديد القيمة، فالعمل –كما سبق القول– هو أساس قيمة المواد عنده، وثروة الأمة تزيد بمقدار زيادة عدد أفرادها القادرين على العمل[1].

ويتفق سميث مع ماركس في أن العمل هو أساس الثروة، فماركس يرى بدوره أن العمل الإنساني هو السبب في إنتاج السلع التي يسد بها الإنسان حاجاته، ويتبادلها مع غيره بسلع أخرى، فالعمل هو العنصر المشترك بين جميع المنتجات، وعندما يتبادل الناس هذه المنتجات فإنهم يقومون بتبادل أنواع مختلفة من العمل[2]، فقيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذولة فيها، أي بعدد الساعات التي استغرقها العامل في تحويلها من مادة خام إلى سلعة لها قيمة استعمالية، جعلتها قابلة للاستهلاك[3].

4 - اعتماد مبدأ التخصص وتقسيم العمل:

من أجل تنمية الثروة الوطنية الممثلة في العمل الإنساني دعا سميث إلى مبدأ التخصص في العمل والتخصص في النشاطات الإنتاجية، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، وزيادة مهارة العمال إلى حد كبير. وهذا يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض من السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التوازن الاقتصادي[4].

---

(1) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص83-84.

(2) منشورات الاتحاد السوفييتي، لينين، ماركس، إنجلز، الماركسية، ترجمة: إلياس شاهين، د ط، موسكو، دار التقدم، د ت، ص26.

(3) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص80.

(4) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص184.

وبهذا يكون سميث قد اتبع نفس النهج الذي سبقه فيه (ابن خلدون)[*] الذي قد نادى بدوره بأهمية التخصص وتقسيم العمل، واعتبار أن العمل هو مصدر القيمة، مع ملاحظة فارق أساسي بينهما هو أن ابن خلدون قد ركز على التقسيم الحرفي للعمل. وهذا أمر متوافق مع طبيعة الزمن الذي عاش فيه: وهو القرن الرابع عشر الميلادي، حيث لم تظهر الصناعة بعد: وكان النشاط الحرفي هو السائد. أما آدم سميث فقد اهتم بتقسيم العمل داخل المشروع الصناعي[1].

وفي مقدمته الشهيرة يؤكد ابن خلدون على أهمية التخصص فيقول: "ذلك أنه من البين أن أعمال المصر تستدعي بعضها بعضاً، لما في طبيعة العمران من التعاون، وما يستدعي من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقومون عليه: ويستبصرون بصناعته: ويختصون بوظيفته: ويجعلون معاشهم فيه...فيوجد في كل مصر كالخياط والحداد والنجار وأمثالهم ما يستدعي لعوائد الترف وأحواله...وأمثال هذه متفاوتة"[2].

ويرى سميث أنه كلما كان تقسيم العمل قائم على التخصص: زادت إنتاجية العمل، وزادت رفاهية الدول. ومن أهم منافع تقسيم العمل عنده أنه يمكن من وضع العامل المناسب في المكان المناسب، وذلك باختياره الأعمال التي تناسب ميوله وإمكاناته، ثم إنه يؤدي إلى زيادة مهارة العمال، وزيادة الإنتاج عن طريق توفير الوقت والجهد. كما أنه يؤدي إلى تقليل نفقات الإنتاج، وتحافظ على الموارد. وهذا كله يؤدي في النهاية إلى خفض أسعار المنتجات كنتيجة مباشرة لانخفاض نفقات الإنتاج[3].

(*) ابن خلدون (1332-1406م) : هو ولي الدين عبد الرحمن محمد بن خلدون، ولد بتونس وتوفي بالقاهرة. تولى عدة مناصب حكومية. أرخ كتباً. من أهم كتبه كتاب (العبر) و(المقدمة). يعتبر مفكري وفلاسفة العرب المحدثين، وقد اعتبر ابن خلدون أن الحضارة هي نهاية وغاية التطور الاجتماعي، والإنسان عنده اجتماعي بطبعه، وأكد ابن خلدون على أهمية العامل الديني والعامل الاقتصادي في تكوين الحضارة، وقال بأهمية تأثير المناخ على المجتمعات والقوى الاقتصادية فيها للمزيد يمكن الرجوع إلى : - . عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص46.

(1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص111.

(2) عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو مازن النصري، كمال سعيد فهمي، د ط، مصر (القاهرة): المكتبة التوفيقية، د ت، ص416.

(3) عدنان عباس علي: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص170.

نستخلص مما سبق أن سميث يرى أن العمل المنتج هو ذلك العمل الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام التي تشتغل بها الأيدي العاملة، بينما العمل غير المنتج هو العمل الذي لا يضيف شيئاً إلى هذه المواد، مهما كان العمل نافعاً، وبذلك يحصر سميث الإنتاج في قطاع الصناعة فقط ، بينما تصبح بقية القطاعات الاقتصادية، خصوصاً قطاع الخدمات: قطاعات غير منتجة، مهما كانت الأعمال التي يقدمها أصحاب هذه الخدمات ذات نفع للمجتمع. ويرى سميث أن الاستهلاك هو الغاية النهائية لكل نشاط اقتصادي، ولا يمكن تحقيق هذه الغاية إلا في ظل جو من الحرية الاقتصادية[1].

5 - التوازن الاقتصادي التلقائي وغياب الأزمات:

ارتكزت نظرية سميث على نقطتين أساسيتين هما: الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة، اللتان يرى أنهما تضمنان استمرار عجلة التقدم الاقتصادي. وفي ظل إيمانه بهاتين الفكرتين استبعد سميث حدوث أزمات اقتصادية في النظام الرأسمالي، فآلية السوق قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل احترام مبدأ المنافسة الحرة، التي تضمن تحقيق مرونة كافية في الأسعار والحفاظ على مستوى ثابت للأجور. وهذا يعني أن هناك اتجاهاً تلقائياً لكي يعمل الاقتصاد القومي عند مستوى التوظيف الكامل[2].

لذلك استبعد سميث حدوث أزمات في النظام الرأسمالي، وكان يرى أنه حتى لو حدثت هذه الأزمات، فإنها تعتبر شيئاً طارئاً وعرضياً، ولا يمكن أن يستمر لفترة طويلة. ولعل أهم هذه الأزمات ارتفاع نسبة البطالة، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وحدوث الكساد في المنتجات[3].

أ- بخصوص البطالة يرى سميث أنه بالرغم من أن القاعدة الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي هي أن العمال لابد أن يشملهم التشغيل الكامل، إلا أنه قد تمر فترات زمنية ترتفع

---

(1) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص35.

(2) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص184.

(3) عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص150.

فيها معدلات البطالة، التي تحدث نتيجة ارتفاع نسبة العرض في سوق العمل أكثر من الطلب عليه. وبعبارة أخرى يعني أن عدد العمال يكون أكبر من عدد الوظائف المتاحة، لذلك يبدأ العمال في عرض قوة عملهم بسعر أقل، فتنخفض الأجور. وهذا يؤدي إلى تشغيل أعداد جديدة من العمال، تحت تأثير انخفاض الأجور، ويعود التنافس بين الباقين من العمال العاطلين، فيعرضون قوة عملهم بسعر أقل من السابق: فتنخفض الأجور مرة أخرى. وهكذا تستمر الأجور في الانخفاض التدريجي حتى يتم استيعاب العاطلين عن العمل. وهكذا يبقى حجم الناتج القومي واحداً لا يتغير . وقد كان ذلك صحيحاً خلال المراحل الأولى لظهور الرأسمالية: عندما كان تحديد الأجور يخضع لعملية العرض والطلب التلقائية على اليد العاملة: وحين كانت أعداد العمال تفوق الطلب عليها، نتيجة وجود أعداد كبيرة من الفلاحين النازحين من الريف، بفعل التحولات العميقة التي شهدتها الزراعة، ورغبة منهم في الحصول على وظائف في الصناعة تكفل لهم الحصول على أجور تضمن لهم ولو مستوى معيشياً منخفضاً. وذلك كان يبقي الأجور عند مستوى منخفض هو حد الكفاف[1].

وخلافاً لذلك فقد رأى ماركس أن الزيادة المستمرة في الإنتاج الرأسمالي في مقابل ثبات معدلات الأجور سوف يؤدي إلى حدوث الأزمات المتمثلة في حدوث الكساد، وارتفاع معدلات البطالة[2]. فالسعي لتحقيق المزيد من الأرباح يدفع الرأسماليين إلى زيادة إنتاجهم، وتطوير أساليبهم الإنتاجية، لكن ذلك لا يستمر طويلاً، بفعل المنافسة ودخول أعداد متزايدة من الرأسماليين إلى السوق الاقتصادية، واستخدام الأساليب الإنتاجية نفسها. وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح، نتيجة لانخفاض الأسعار، فلا يجد الرأسماليون حلاً لزيادة أرباحهم سوى خفض مستويات الأجور، وزيادة عدد ساعات العمل، من أجل خلق فائض أكبر في القيمة[3]. لكن ارتفاع أسعار المنتجات، في ظل التدهور المستمر في

---

(1) عبد السلام النوتي، دراسات في الحرية والدمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص150.

(2) جون كنيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص152.

(3) بول جرتجوري، روبرت ستيوارت، نظم اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص153.

مستوى معيشة العمال: يؤدي إلى كساد البضائع: بسبب انخفاض القوة الشرائية للعمال: الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الأزمات[1]: فانخفاض الطلب على المنتجات يؤدي إلى انعدام التوازن بين العرض والطلب، وهذا يجعل الوصول إلى تحقيق مستوى العمالة الكاملة أمراً غير ممكن. وحتى لو حدث ذلك فإنه لا يستمر لوقت طويل: وسرعان ما تعود الأزمة من جديد، ويكون الحل الأنسب لتجاوزها هو خفض نسبة الإنتاج: وخفض معدلات الأجور، وتسريح أعداد متزايدة من العمال: الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة: وحدوث الأزمة من جديد[2]. وبتكرار الأزمات وتعاظم تأثيرها لابد أن تحدث أزمة كبرى تطيح بالنظام الرأسمالي[3].

ب – أما حدوث الكساد وانخفاض النمو الاقتصادي فقد استبعد سميث حدوثهما استناداً لمبدأ الحرية الاقتصادية، وسعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة: فالفرد في رأيه تقوده غريزته الذاتية وحبه لمصلحته إلى اختيار أنسب الأنشطة الاقتصادية لتحقيق الربح. ومن مجموع المصالح الفردية يتكون الصالح العام –كما ذكرنا آنفاً–. وإن الانسجام بين المصالح هو أساس النمو الاقتصادي: فعمل كل فرد لزيادة ثروته الخاصة، يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع: ومن ثم زيادة رفاهيته[4].

إلا "أن الخطأ الأساسي في تفكير سميث هو أنه لم يميز بين الثروة الفردية والثروة القومية؛ إذ ليس من الصحيح أن مصالح الفرد لا تتعارض مع مصالح المجتمع: وليس من الصحيح كذلك أن كل ما يؤدي إلى زيادة ثروة الفرد، سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة ثروة المجتمع. قد يستطيع الأفراد بوجه عام زيادة رأس مالهم بالحصول على أوفى نصيب من رأس مال المجتمع: وقد يصبح أحد الأفراد غنياً بزيادة ثروته، بينما يصبح فرد آخر فقيراً بنقص مناظر في ثروته. بينما يحدث هذا التغير الدائم في ثروات الأفراد بالزيادة أوالنقصان،

---

(1) جون كينيث جالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص153.

(2) المرجع السابق، ص152-153.

(3) فتح الله ولعلو، الاقتصادي السياسي، مرجع سابق، ص123.

(4) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 165-166.

فإن الثروة القومية قد لا يطرأ عليها أي تغير بالزيادة أو النقصان. وبعبارة أخرى فإنه بينما يثري الأفراد نتيجة لحصولهم على زيادة في نصيبهم من الثروة الموجودة فعلاً في المجتمع، فإن المجتمع لن ينال الثراء إلا بإنتاج ثروة لم تكن موجودة من قبل. ومن الواضح أن هاتين العمليتين تختلفان في طبيعتهما، فبينما تنطوي الأولى على نوال الثروة، فإن الثانية تتضمن خلق الثروة "[1].

ومع ذلك فقد اعتبر سميث أن حدوث التضارب بين المصالح: سواء بين الجماعات والتكتلات الاجتماعية المختلفة، أو بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة: ما هو إلا حالة طارئة شاذة عن القاعدة: لا يمكن أن تستمر لوقت طويل: نظراً لإيمانه بوجود قانون طبيعي يوازن بين مصالح الأفراد، وبذلك فإن سميث لم يقدم تفسيراً مناسباً للتكوين الطبقي للمجتمع الرأسمالي وتضارب المصالح فيه، الأمر الذي أدى إلى حدوث تناقضات في المصالح وصراعات طبقية لازمت الرأسمالية في كل مراحل تطورها[2].

ج- بالرغم من مساندة آدم سميث للرأسماليين، إلا أنه يمكننا أن نلاحظ وجود جوانب ثورية في أفكاره الاقتصادية، فتحليلاته الاقتصادية تكشف بوضوح بوادر الصراع الاجتماعي بين العمال والرأسماليين. ويظهر ذلك عند دراسة أفكاره حول تحديد قيمة المنتجات، وتحديده الأجور التي يحصل عليها العمال، والأرباح التي يحصل عليها الرأسمالي، التي توضح الكيفية التي تتضارب بها المصالح الاجتماعية[3].

كذلك فإن تأييد سميث للملكية الخاصة والحرية الاقتصادية لم يمنعه من توجيه انتقادات عديدة للإقطاعيين ورجال الكنيسة، باعتبارهم يحصلون على دخل دون أن يقوموا بأن عمل منتج، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الرأسماليين ورجال الصناعة يعجبون بأفكار سميث. فقد كان حليفهم في محاربة الإقطاع والتخلص من القيود التي كان يفرضها

---

(1) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص38-39.

(2) المرجع نفسه، ص64.

(3) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص185-186.

عليهم النظام التجاري: من خلال معارضته الحواجز الجمركية والقيود المفروضة لحماية التجارة الوطنية من المنافسة الخارجية، في حين أن الرأسمالية كانت في حاجة إلى توفير الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الحكومات في توجيه حركة السوق الاقتصادية[1].

كذلك وفرت أفكار سميث (النظرة الأخلاقية) التي كان يفتقر إليها الرأسماليون، بإضفائه صفة الخيرية على أعمالهم؛ وإبعاده وصمة الأنانية التي ألصقت بهم؛ عندما جعل السعي وراء الحصول على الربح أمراً مشروعاً؛ وجعله للمصلحة الفردية جوهر النشاط البشري[2].

تلك هي الأفكار الرئيسة لآدم سميث، وهي لا تعدو أن تكون الخطوط الرئيسة للنظرية الكلاسيكية. وبالرغم من أن : العديد من المفكرين الاقتصاديين قد ساهموا في بناء هذه النظرية؛ إلا أن أفكارهم وإسهاماتهم قد استندت أساساً على أفكار سميث؛ حتى أنه لقب بـ"أبي الاقتصاد السياسي)، واعتبر كتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) المرجع الأساسي لكل باحث في الفكر الاقتصادي الرأسمالي[3].

أما رواد المدرسة الكلاسيكية الذين خلفوا سميث في استكمال بناء النظرية الاقتصادية الرأسمالية؛ فقد تبنوا الأفكار الأساسية ذاتها التي نادى بها سميث، مع محاولتهم تجنب الوقوع في التناقضات التي وقع فيها؛ ومعالجة أوجه القصور التي شابت أفكاره؛ ولعل ما مكنهم من ذلك هو معايشتهم للثورة الصناعية في عصر ازدهارها وتطورها؛ في حين أن سميث لم يعاصر سوى بداياتها الأولى فقط، لذلك فقد عمل خلفاؤه الكلاسيكيون على جعل الفكر الاقتصادي متماشياً مع الواقع، ومن ثم متطابقاً مع النظام الصناعي[4].

---

(1) عدنان عباس علي: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ص182، ص186.

(2) المرجع نفسه، ص165-166.

(3) أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية ، مرجع سابق ، ص70.

(4) جون كينيث جالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص88.

الخلاصة:

بعد هذا الاستعراض المبسط لأهم الأفكار التي قامت عليها النظرية الرأسمالية يمكننا أن نستخلص بعض النقاط هي:

1 – الملكية الخاصة، التبادل الحر، اقتصاد السوق، حرية المبادرة الفردية، كانت هذه المبادئ هي الأساس الذي تكونت منه مفاهيم النظام الاقتصادي الرأسمالي، لذلك فإن العمل والقيمة والثمن والعرض والطلب والربح والفائدة والريع: هي العناصر التي يتكون منها النظام الرأسمالي عند كل مفكريه[1].

2– يؤكد منظرو النظرية الرأسمالية على ضرورة التمسك بمبدأ (الحرية الاقتصادية) باعتبارها الضمان الأساسي لتحقيق التوازن في اقتصاد السوق، وأن ذلك من شأنه أن يحول دون حدوث الأزمات وانتشار البطالة، التي، حتى إن ظهرت، فإنها لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة، لأن قوى السوق تعمل على تحقيق التوازن من جديد، عن طريق خفض الأجور على نحو تدريجي، الأمر الذي يساعد على تشغيل المزيد من العمال، حتى تصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل للقوى العاملة، بل وتحافظ عليه، وذلك عندما يتساوى العرض والطلب، الذي يعني اختفاء البطالة. وهذا ممكن على الصعيد النظري، ولكن الجانب الواقعي كان ولا يزال يشير إلى العكس من ذلك، فقد مر الاقتصاد الرأسمالي بفترات كساد وأزمات، لم تتمكن فيها أطروحات النظرية الرأسمالية الكلاسيكية من تقديم حلول ناجعة لها، الأمر الذي تطلب ظهور تيارات إصلاحية جديدة تحاول معالجة المشكلات والمعضلات التي عجزت النظرية الكلاسيكية عن حلها، ولعل أوضح مثال على ذلك ظهور (المدرسة الحدية)[*] والمدرسة الكينزية[2] [**].

---

[1] رضا عبد السلام، انهيار العولمة (من بعد التاريخ بقسمه وتجار العولمة المعاصرة كما اقترنت مرحلتها الأولى في الكساد العظيم)، ط1، مصر (الإسكندرية)، دار الإبراهيمية، 2003م، ص15-16.

[*] المدرسة الحدية: يعتبرها مؤرخو علم الاقتصاد امتداداً للتيار الكلاسيكي، لأنها تؤمن بالحرية الاقتصادية كمنطلق لجميع الأنشطة الاقتصادية، ولكنها تختلف عن التيار الكلاسيكي في ناحيتين هما: طريقة التحليل ونظرية القيمة، كما تتميز باعتمادها الرياضيات كأداة للبحث في الاقتصاد، بتأثير من النقدم العلمي في أواخر القرن التاسع عشر، وبذلك تكون المدرسة الحدية قد أعطت لعلم الاقتصاد وسائل التحليل التي كان يفتقر إليها، والحدية تبحث في الوحدات الإنتاجية الأخيرة التي تحقق منفعة الشخ والمستهلك، على حد سواء، ومن أشهر أعلامها الاقتصادي ألفريد مارشال للمزيد يمكن الرجوع إلى : – .

عدنان الله وتعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص117.

[2] جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص215.

[**] المدرسة الكنزية : اسم يطلق على مجمل النظريات الاقتصادية التي تأثرت بأفكار كينز المطالبة بأصلاح الاقتصاد الرأسمالي عن طريق تدخل الدولة برز من أعلامها مجموعة اقتصاديين منهم هانسن ، هارود . للمزيد يمكن الرجوع إلى :– عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج 5 ، مرجع سابق ، ص 91 .

3- نتيجة لتمسكها بمبدأ الحرية الاقتصادية نادت النظرية الكلاسيكية بحرية التجارة، وهاجمت قوانين الحماية الجمركية، مطالبةً بتحقيق الحرية الاقتصادية على صعيد التبادل التجاري، مؤكدةً أن ذلك سوف يؤدي إلى ظهور نوع من التخصص في إنتاج السلع، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة، تكون أقدر على إنتاجها من غيرها. وعرفت هذه النظرية التجارية باسم (نظرية التكلفة المقارنة)[*] على اعتبار أنها تمكن الدول من التعامل على قدم المساواة. لكن الواقع في السوق الدولية يدل على أن هذه النظرية لم تحقق إلا مصالح الدول الرأسمالية، في حين بقيت الدول النامية مجرد مصدر للمواد الخام، وسوق لتصريف المنتجات الرأسمالية، لأنها لم تستطع، في ظل التنافس غير المتكافئ في السوق الدولية، أن تطور إنتاجها الاقتصادي، أو تواكب الدول المتقدمة. وقد ساعد على ذلك احتكار الأخيرة للتقنية المتقدمة[1].

4- بالرغم من أن الحرية الاقتصادية، وترك السوق تعمل وفقاً لقوانينها الخاصة التلقائية، على أساس أن هناك قوانين تلهم الأفراد تصرفاتهم، وتحكم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وقد اعتبر ذلك بمثابة قاعدة مقدسة لا يجوز المساس بها، كما أنها اعتبرت حجر الأساس الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي الرأسمالي ككل، لأنها الضمان الوحيد لتحقيق الصالح العام، إلا أن الدول الرأسمالية تختلف في مدى تطبيق هذه الحرية، فهي لا تطبقها إلا وفق ما يحقق مصالحها، لذلك فلا وجود لحرية اقتصادية مطلقة في النظام الرأسمالي، فالدولة في النظام الرأسمالي تتدخل لفرض قيود معينة على حرية الأفراد، كما أنها تتدخل في توجيه النشاط الاقتصادي. ومن هذه القيود -على سبيل المثال- قيام الدولة بتمويل الإشراف على المشروعات الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها وامتلاكها للقطاع العام، كما يظهر

---

[*] نظرية التكلفة المقارنة وضعها الاقتصادي ديفيد ريكاردو ، وتقوم على فرضية أساسية مفادها أنه لما كانت الدول الصناعية تختلف في مقدار كفاءتها في انتاج السلع فانه يلزم أن تتخصص كل دول في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة على ، وبتكاليف أقل من الدول الأخرى ثم تبادلها مع غيرها من الدول ، وتستورد في المقابل السلع التي تنتجها بكفاءة أقل وبتكاليف أعلى . للمزيد يمكن الرجوع إلى :- نورمان فان شرينغ ، فرص العولمة ، مرجع سابق ، ص 11 – 12 .

[1] عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص186.

ذلك في القيود التي تحدد كيفية استخدام الإنسان لملكيته الخاصة. ومن هذه القيود منع استخدام الملكية الخاصة بشكل يضر بالآخرين، كمنع تجاوز ارتفاع المباني فوق مستوى معين، ومنع الاتجار بالمخدرات[1].

5- وتعد هذه الفقرة تابعة للفقرة السابقة: فبالرغم من تمسك الرأسمالية بالحرية الاقتصادية ومعارضتها تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد؛ إلا أن تاريخ الرأسمالية، منذ ظهورها، وفي مراحل تطورها المختلفة، لم يخل من تدخل الدولة في حركة السوق؛ فقد اتخذت العلاقة بين الدولة والسوق أشكالاً مختلفة، فخلال المرحلة الأولى لظهور الرأسمالية، أي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في الدول الرأسمالية، كانت الدولة تتولى إدارة رأس المال القومي الشامل، وإن كانت تقوم بهذه الوظيفة بشكل غير مباشر: تاركة الحرية الاقتصادية للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، ولا سيما أن المنافسة في السوق كانت تتم بين رأسماليين صغار نسبياً، الأمر الذي منع ظهور التكتلات الاحتكارية الكبرى التي تتطلب تدخل الدولة في توجيه السوق؛ لذلك فقد اعتبرت هذه الفترة (العصر الذهبي) للرأسمالية، وحتى خلال توسع الدول الاستعمارية الأوروبية التي احتلت أجزاء واسعة من العالم كانت الشركات الرأسمالية تتمتع بقدر كبير من الحرية داخل المستعمرات، ولكن العلاقة بين الدولة والسوق بدأت في التغير بشكل تدريجي، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى النصف الأول من القرن العشرين، حيث شهدت هذه الفترة تدخلاً متزايداً من الدولة في توجيه الاقتصاد، وذلك بسبب حدة الأزمات التي تعرضت لها الرأسمالية، وخاصة في ظل تنامي الاحتكار الذي أصبح يهدد الحرية الاقتصادية، الذي تزامن مع ظهور (الشركات متعددة الجنسيات)[*]: التي شكلت نوعاً من الاحتكار، أصبح بمثابة

---

(1) عبد السلام الترجمي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستقلال، مرجع سابق، ص152.

(*) الشركات متعددة الجنسيات: هي، كما عرفها معهد الكومنولث الدولي عام 1977م، المؤسسات المتكونة من دائرة قرار مركزية في بلد، ودوائر نشاط أو فروع متعددة، تتمتع كما يتمتع المركز (الإدارة) بالشخصية القانونية الذاتية، وتكون هذه الدوائر موجودة في بلد واحد أو عدة بلدان. كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها منشأة أو مجموعة غالباً ما تكون ذات حجم كبير، انطلاقاً من قاعدة وطنية وكونت في الخارج عدة فروع في العديد من البلدان، وهذا استراتيجية وتنظيم مبنيان على المستوى العالمي للمزيد يمكن الرجوع إلى: -

محمد المجذوب، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص361.

نقطة ضعف خطرة ومهددة للنظام الرأسمالي؛ لأن الاحتكار أضعف المنافسة بين الرأسماليين، التي هي أساس حياة النظام الرأسمالي، وعامل مهم للتحديد والابتكار؛ الأمر الذي اقتضى ضرورة تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد؛ تلافياً للاحتكار، ولكن مقدار تدخل الدولة في الاقتصاد تغير مرة أخرى في أواخر القرن العشرين، عندما عادت عناصر السوق لتسيطر على توجهات الدولة، بل لقد أصبحت احتياجات السوق هي التي ترسم سياسة الدولة[1].

---

[1] مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية (إمبراطورية العولمة الجديدة)، ترجمة: فاضل جكتر، ط1، السعودية (الرياض)، مكتبة العبيكات، 2002م، ص446-447.

المبحث الثالث

دور الفكر الاقتصادي الرأسمالي

في حدوث الهيمنة الاقتصادية العالمية

1- حركة الاستعمار في القرنين الماضيين

2 – التطور التقني والسيطرة الرأسمالية

أولا – حركة الاستعمار في القرنين الماضيين:

أ- علاقة الاقتصاد بالاستعمار:

إن علاقة الاقتصاد بالاستعمار والصراع ليست حكراً على الرأسمالية، فمنذ القدم كانت هناك علاقة وثيقة بين السلطة والثروة؛ أي بين القوة والاقتصاد، فقد كانت الثروة أحد أهم أسباب الصراع بين الجماعات وبين الدول[1]. وقد ظهر ذلك في الصراع بين القبائل والعشائر التي كانت تتقاتل من أجل الماء والكلأ أولاً، ثم من أجل المغانم والثروات. وفي مراحل لاحقة من أجل فرض الجزية والضرائب. ومع ذلك فإن الحروب والصراعات لا يمكن تفسيرها في ضوء المنافع الاقتصادية فقط، حيث إن الدوافع التي تقف وراء الحروب والصراعات عديدة ومعقدة؛ فبالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية توجد دوافع أخرى، تتمثل في التطلعات الإيديولوجية، والمطامع السياسية والأحقاد والمخاوف القومية التي لعبت دوراً بارزاً في قيام الحروب[2].

وبالرغم من أهمية الدوافع الاقتصادية في قيام الصراعات والحروب، إلا أنها ليست الدوافع الوحيدة لقيام الحروب، خصوصاً أن السعي للحصول على الثروات والمنافع الاقتصادية، كان محل احتقار لدى العديد من الحضارات والشعوب التي تعلي من القيم الروحية والدينية. وهذا جعل من الصعب تحريك هذه الشعوب، ودفعها للدخول في صراعات وحروب دامية، من أجل الاستيلاء على الثروات والمقدرات الاقتصادية، لذلك فغالباً ما تشن تلك الحروب بدعوى تحقيق قيم عليا، ومثل سامية، تهدف إلى التستر والتمويه على دوافعها الحقيقية (الاقتصادية)، وتبرر قتل الآخرين تحت ذرائع قضايا عادلة[3].

كما أن القوة الاقتصادية تعتبر أحد أهم مقومات قوة الدولة، فالدولة القوية ليست هي الدولة التي تمتلك القوة العسكرية فقط، بل هي التي تمتلك أيضاً قوة اقتصادية تتمثل في

---

(1) حسن قبلان، عولمة السيادة (حال الأمة العربية)، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002م، ص70.

(2) نديم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، ط1، لبنان (بيروت)، معهد الإنماء العربي، 1978م، ص302.

(3) المرجع السابق، ص301-304.

موارد مالية، ومواد خام طبيعية ضخمة، وطاقات بشرية إنتاجيـــة، هـــذا بالإضـــافة إلى المقومات الثقافية والحضارية، فضلاً عن النظام السياسي المتماسك الذي يعتبر نواتها الصلبة، وتتداخل المقومات السابقة وتتفاعل لتشكل أساس قوة الدولة، التي تـــستخدمها لتحقيـــق أهدافها السياسية والاقتصادية، وفرض هيمنتها [*] على غيرها من الدول[1].

والقوة العسكرية والسياسية للدولة وقدرتها على بسط نفوذها وفرض هيمنتها تقاس، إلى حد بعيد، بمقدار امتلاكها مقومات القوة الاقتصادية، التي تعتبر الأساس الأول والحقيقي لقوة الدولة، الذي تعتبر القوة العسكرية والسياسية إحدى نتائجه. وهذا يعـــني أن هنـــاك ارتباطاً سببياً بين القوة الاقتصادية للدولة، ومدى فاعليتها وتأثيرها على العلاقات الدولية، فالقوة السياسية والعسكرية لابد أن تؤسس في ظل اقتصاد قوي. وحتى لـــو اســـتطاعت الدولة أن تبني قوة عسكرية وسياسية، دون الاستناد إلى بنية اقتصادية قوية، كأن تقوم مثلاً بتحويل جزء كبير من مواردها المالية لتمويل قوتها العسكرية، فإن ذلك يؤدي إلى ضـــعف اقتصادها وانتشار الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي، الأمر الذي يؤثر سلباً علـــى قوتهـــا العسكرية، ويجعلها عرضة للانهيار[2].

وبالإضافة إلى العلاقة العلية بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، فإن التأثير متبادل بين القوتين، ففي البداية قد تكون القوة العسكرية أداة ووسيلة للحصول علـــى العوائـــد الاقتصادية، فالنفوذ والقوة يحققان للدولة منافع اقتصادية كثيرة، منها الحصول على الموارد الأولية المجانية، وضمان وجود أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية، الذي ربما يكون

---

[*] الهيمنة : – تعني الهيمنة كما صاغها جوزيف ناي ، وروبرت كوهين وهما من أقطاب المدرسة الواقعية بأنها وجود قوة دولية مسيطرة تكون لها الغلبة على المصادر المادية وتتوفر لديها القوة والإدارة اللازمة لصياغة قواعد التفاعل بين الدول في النظام الدولي، كما إن هناك بعض التعريفات التي تضفي الطابع الأخلاقي على الهيمنة كتعريف (جرامشي) لها بكونها القيادة الأخلاقية والسياسية في المجتمع ، وقد ارتبط مفهوم الهيمنة مع الإمبراطورية البريطانية خلال القرن التاسع عشر ، ونمط الهيمنة الأمريكية الذي ساد منذ منتصف القرن العشرين للمزيد يمكن مراجعة موقع : – . شبكة المعلومات الدولية : WWW. G00gle .com موقع الهيمنة.

[1] عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص284.

[2] رحب بودنوس، موقف 2، مرجع سابق، ص85-86.

السبب الرئيس للحصول على القوة. وهذا يعني أن القوة العسكرية تمول نفسها بنفسها بما تجلبه للدولة من موارد اقتصادية لم يكن بإمكانها الحصول عليها من دون هـذه القـوة: فأسبانيا دون قوة أساطيلها البحرية لم يكن بإمكانها الحصول على ثروات أمريكا اللاتينيـة وبريطانيا دون قوتها البحرية ما كان بإمكانها أن تسيطر على ثروات الهند وموادها الخـام. لكن إفراط الدول في تنمية قوتها العسكرية قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف اللازمة لتمويل هذه القوة، إلى الحد الذي يفوق المكاسب الاقتصادية التي تجلبها، عند ذلك تتحول القـوة العسكرية من وسيلة للحصول على المكاسب الاقتصادية إلى أداة تستنـزف هذه المكاسب وتبددها. وهذا يشكل عبئاً على اقتصاد الدولة الذي يضطر إلى تخصيص مـوارد كـبيرة ومتزايدة لتمويل القوة العسكرية وتطويرها. كل هذا على حساب قطاعـات اقتـصادية أخرى، عند ذلك يبدأ الاقتصاد الذي هو علة وجود القوة العسكرية في الانهيار، ويستتبع ذلك انهيار القوة العسكرية ولو بشكل غير مباشر[1].

وخير دليل على ذلك ما يحدث في الوقت الراهن، الذي يـشهد ارتفاعـاً كـبيراً في النفقات العسكرية للدول: فلقد تجاوزت النفقات العسكرية العالمية: مجموع ما أنفقه العالم على قطاعات التعليم والصحة: وما قدمته الدول الغنية من مساعدات إنسانية واقتـصادية للدول الفقيرة. هذا فضلاً عن توجيه جانب كبير من جهود البحث العلمي والموارد المالية العالمية لصالح الإنفاق العسكري. وهذا يؤثر سلباً على مستويات الإنتـاج، فكلمـا زاد الإنفاق العسكري، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة بسبب تقلص الاستثمارات في قطاعات الإنتاج المدني. وتزداد الصورة وضوحاً إذا علمنا أن كـل مليون دولار يخصص في الاستثمارات الاقتصادية المدنية: يوفر حوالي أربعة آلاف فرصـة عمل، إذا استثمر في قطاع الصناعة: وحوالي ثلاثة آلاف فرصة عمل، إذا استثمر قطـاع الخدمات[2].

---

(1) رحب بودوس، مؤلف 2، مرجع سابق، ص92-93.

(2) ديبش باتاجاريا، نظام اقتصادي عالمي جديد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الأول حول فكر سمير أمين، ج2 ، طنجة المغرب ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1995 ص23.

ب - أسس الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي:

بما أن دراستنا تتركز حول الاقتصاد الرأسمالي، فإن البحث عن أسس الهيمنة في هـــذا الاقتصاد يتم على النحو التالي:

1-إن البحث عن جذور الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي يمكن إيجادها في مجموعة العوامل (الفكرية والفلسفية)[*] التي صاغت الحضارة الغربية عموماً، فالمرتكزات الفلسفية التي قامت عليها الحضارة الغربية تهيئ لغلبة النـــزعة الفردية والأنانية والأثرة والانتهازية وغلبة منطق القوة على الفكر والسلوك الاجتماعي الغربي، باعتبارها قوانين طبيعية لا سبيل إلى التبديل فيها[1].

(*) هذه العوامل الفكرية والفلسفية التي سبق أن مرت بنا في المبحث الأول في الفصل الثاني، والتي كانـــت أحد العوامل المساعدة على ظهور الاقتصاد الرأسمالي، بالإضافة إلى بعض الأفكار التي تمجد القوة: والتي ظهرت بشكل خاص في فلسفة هيجل، التي تنظر إلى العلاقات التاريخية من منظور الصراع على أساس أن الجديد ينسخ القديم، وكذلك في أفكار تشارلز داروين البيولوجية ونظريته حول الانتخـــاب الطبيعـــي وأصل الأنواع، التي كان لها تأثير عظيم على مختلف جوانب الفكر الغربي، فقد رأى داروين أن فكـــرة الصراع هي أساس التطور في علم الأحياء، وذلك وفقاً لقانون (البقاء للأصلح) وقـــانون (الانتخـــاب الطبيعي) التي أكدت على أن انقراض الضعفاء يعتبر أمراً طبيعياً ، يتفق مع طبيعـــة الأشـــياء والنـــواميس الطبيعية. وقد امتدت هذه الأفكار إلى مجال العلاقات الإنسانية على يد هربرت سبنسر فيما عرف باسم (الداروينية الاجتماعية) للمزيد يمكن الرجوع إلى : - . ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص33-36.

وقد ظهرت الداروينية الاجتماعية كاتجاه في الفكر الاجتماعي سخر مبادئ الانتخاب الطبيعي والصراع من أجل البقاء لتبرير الصراعات الاجتماعية، وعدم المساواة في ظل النظام الرأسمالي وإضفاء صفة طبيعية وأخلاقية على سيادة ما يعرف بقانون (الغاب) في المجتمع، وبذلك يصبح النجاح المادي موضوع تمجيد أخلاقي، ويصبح الفقراء والمرضى والشعوب المتخلفة عوائق لابد من التخلص منها. وتظهر هذه العوامل الفكرية كذلك في النظريات العنصرية العلمية الواهية حول الوراثة كعامل اجتماعي وسياسي لتقســـيم الشعوب إلى جماعات متفوقة وأخرى منحطة، بموجب قوانين النضال العرقي التي منحت للأقوى الحق في أن يدوس على الأضعف والأقل منه مرتبة للمزيد يمكن الرجوع إلى : - .

عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص643.

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص35.

2-بما أن الرأسمالية قد ظهرت في المجتمع الغربي الأوروبي فقد ورثت عنه الميل للسيطرة والهيمنة[1]. هذا الميل الذي يظهر واضحاً في الأسس والمبادئ التي قامت عليها النظرية الاقتصادية الرأسمالية، وأهمها عامل (الربح) الذي يعتبر الهدف الأساسي للاقتصاد الرأسمالي، بالإضافة إلى عامل المنافسة الاقتصادية، التي تعتبر إحدى أهم الدعائم التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، وهي شرط ضروري لتحقيق فاعلية هذا الاقتصاد، وتمكنه من تحقيق أكبر ربح ممكن، والمنافسة في حقيقتها هي شكل من أشكال الصراع بين طرفين، تكون الغلبة فيه للطرف الأقوى، الذي يستطيع فرض هيمنته على السوق الاقتصادية. وبذلك فإن المنافسة الحرة تصبح أحد أهم أسباب الصراع الاجتماعي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي يظهر الصراع بين الملكية الفردية لرأس المال التي تستحوذ على معظم العوائد الاقتصادية، وبين نمط الإنتاج الاجتماعي الذي يشترك فيه عدد كبير من العمال الأجراء الذين يقع عليهم العبء الأكبر في عملية الإنتاج، ولا يحصلون في المقابل إلا على أجور زهيدة. وهذا يجعلهم يعانون من الفقر وسوء الأوضاع المعيشية، ويستتبع ذلك ظهور نوع من التقسيم الطبقي في المجتمع، حيث تظهر طبقة غنية تمثل الأقلية، في مقابل ظهور طبقة فقيرة تمثل أغلبية المجتمع، وتشعر بالظلم والغبن الاجتماعي، وتصبح بذلك عملية تراكم رأس المال كعلاقة بين الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبين العمل الأجير هي المحور الأساسي للصراع الاجتماعي[2].

وتركز رأس المال في يد الأقلية الغنية يؤدي إلى توسيع دائرة الصراع والتنافس، خصوصاً أن هذه الأقلية تتعاون فيما بينها من أجل الحفاظ على ثرواتها وزيادة أرباحها، لذلك تعمل على السيطرة على الأسواق، كما تعمل على زيادة الإنتاج، طمعاً في الحصول على المزيد من الأرباح، ولكن الأسواق الداخلية لا تستطيع أن تستوعب كل الإنتاج الرأسمالي، فتنخفض معدلات الاستهلاك في ظل التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق ، ص35.

(2) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، د ط، مصر (الإسكندرية): مؤسسة الثقافة الجامعية، د ت، ص152-153.

الرأسمالي الذي تعاني غالبيته من الفقر؛ هذه الغالبية التي لا تستطيع أن تشبع حاجاتها من المنتجات الرأسمالية بسبب عدم قدرتها على الشراء في ظل انخفاض معدلات الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى كساد المنتجات، وينذر بحدوث أزمات اقتصادية؛ لهذا تعمل الطبقة الرأسمالية على البحث عن أسواق جديدة لها في الخارج، فتعمل على استغلال نفوذها في توجيه الحكام والقوى السياسية، وإقناعهم من أجل توسيع نفوذ الدولة والقيام بالاستعمار واحتلال الدول الأضعف؛ التي تصبح مصدراً للحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للصناعة، وسوقاً لتصريف المنتجات الرأسمالية[1].

ج - دور الاقتصاد الرأسمالي في الحركة الاستعمارية الأوروبية:

استناداً إلى ما سبق يمكن القول إن التطور الرأسمالي قد ارتبط بالحركة الاستعمارية التي قامت بها الدول الأوروبية. وللتدليل على أهمية العوامل الاقتصادية، باعتبارها أحد أهم الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية للتوسع خارج حدود القارة الأوروبية، نورد النقاط الآتية:

1 -كان الحصول على الثروات الاقتصادية أحد الدوافع الأساسية وراء قيام الأوروبيين بحركة الكشوف الجغرافية. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الهدف الأساسي من قيام البرتغاليين باكتشاف رأس الرجاء الصالح والوصول إلى السواحل الشرقية لأفريقيا ومنطقة الخليج العربي عام 1497م، ثم قيام الأسبان باكتشاف قارة أمريكا؛ هو السيطرة على الهند، باعتبارها المصدر الأول للسلع والمنتجات الشرقية الثمينة، المتمثلة في الحرير والبهار والعطور..إلخ[2]. وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان التحكم في التجارة العالمية هو مقياس قوة الدولة، وقدرتها على فرض هيمنتها وبسط سيطرتها على معظم دول العالم. هذا ما ربط ميزان القوى العسكرية بميزان التحكم في التجارة، على أساس أن من

---

[1] عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص160.

[2] حسن البراز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص70.

يحكم المحيط يسيطر على تجارة العالم، ومن يتحكم في تجارة العالم يسيطر على العالم، ويستحوذ على ثرواته[1].

2-كانت ثروات المستعمرات التي استحوذت عليها الدول الرأسمالية الأوروبية أحد أهم أسباب تطور الاقتصاد الرأسمالي في هذه الدول، وانتقالها من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية، فقد سُخِّر اقتصاد المستعمرات لخدمة الاقتصاد الرأسمالي، فتخصص اقتصاد المستعمرات في الجانب الاستخراجي، الذي يهدف إلى توفير المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع الأوروبية. أما التبادل التجاري فكان يتم غالباً بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة، في ظل شروط جعلت من هذا التبادل أداة للنهب الاستعماري[2]. وما زالت الدول الرأسمالية تتبع نفس سياساتها السابقة الرامية إلى السيطرة على العالم عن طريق التحكم في التبادل التجاري، فالتجارة العالمية اليوم تقع تحت سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى، التي تتحكم فيه بفضل قوة اقتصادياتها، وذلك بدءاً باستخراج المواد الخام في الدول النامية، إلى إعادة تسليمها لهذه البلدان من جديد في شكل مواد مصنعة، مروراً بعمليات التصنيع والنقل والتخزين والتسويق[3].

3- رغم أن الدوافع الاقتصادية كانت من أهم أسباب قيام الدول الرأسمالية بالحركة الاستعمارية، إلا أن ذلك لم يعلن بصورة مباشرة وواضحة، فقد أعلنت دوافع أخرى غير اقتصادية كأسباب لقيام هذه الحركة، مثل الدوافع النفسية والدينية والقومية. وتظهر الدوافع النفسية في النظرة العنصرية التي تحكم سياسات هذه الدول، والتي تنبع من إحساس الأوروبيين بتفوقهم العرقي، ونظرتهم الدونية لغيرهم من الشعوب، واعتبار غيرهم شعوباً همجية ومتخلفة، لذلك تم رفع شعارات مثالية للحركة الاستعمارية، أهمها نشر الحضارة

---

(1) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986م، ص76.

(2) عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص281.

(3) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص77.

وتطوير الشعوب المتخلفة ودمجهم في الحضارة الغربية، ولو بالقوة، باعتباره مسؤولية كبرى تقع على عاتق الأوروبيين، انطلاقاً من تفوقهم الحضاري والعرقي[1].

أما العوامل الدينية فتتمثل في القيام بالحملات التبشيرية ونشر الديانة المسيحية، هذا بالإضافة إلى الأسباب القومية التي تظهر في تنامي المشاعر القومية، والرغبة في تأكيد الذات، وتعزيز الهوية الوطنية أمام القوميات الأخرى[2].

وقد تم تسخير الدوافع السالفة مجتمعة لخدمة مصالح الطبقة الرأسمالية الصاعدة آنذاك، فدمجت الدوافع السابقة مع بعضها في صيغة واحدة عرفت باسم (المصالح القومية)، وبذلك تم التعتيم على الدوافع الاقتصادية للحركة الاستعمارية، عن طريق تمويه هذه الدوافع وتحويلها من دوافع ظاهرة ومباشرة إلى دوافع مستترة وغير مباشرة. وبهذا تم إضفاء صفة الشرعية على الحركة الاستعمارية، بقصد إقناع الشعوب الأوروبية بصحة ما تقوم به تجاه الشعوب الأخرى[3].

4- لقد ارتبطت الممارسات الاستعمارية الأوروبية بمختلف أشكال القمع على الصعيدين العسكري والإيديولوجي. وبالرغم من ربط شعوب المستعمرات بعجلة النظام الرأسمالي؛ إلا أنها لم تحصل على شيء من الحرية التي تتمتع بها الشعوب الأوروبية في ظل النظام الرأسمالي. وهذا يعني أن الدول الرأسمالية كانت تتعامل مع شعوب المستعمرات وفقاً لمبدأ (ازدواجية المعايير)، فهي تحرص على تطبيق مبادئ النظام الرأسمالي على النحو الذي يتفق مع مصالحها. وأبرز مثال على ذلك تسخيرها لمبدأ (الحرية الاقتصادية) على النحو الذي يتماشى مع أهدافها؛ ففي الوقت الذي استطاع فيه العمال الأوروبيون التحرر من عبودية نظام الإقطاع، متقدمين بخطوات كبيرة في طريق تحقيق الحرية، كان الرق والعبودية ينتشران في المستعمرات الأوروبية على نطاق واسع؛ فاقتصاد المستعمرات قام فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر الميلاديين بشكل أساسي على عمل العبيد، ولم يكن

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي، مرجع سابق، ص177-178.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص35.

(3) ندم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص302.

تطبيق نظام العبودية بمعزل أو دون علم النظام الرأسمالي، ممثلاً في الدول الأوروبية، ولكنه كان أحد إفرازاته ونتائجه، خلال مراحل التطور المعقدة والمتناقضة لرأس المال الأوروبي. فبالرغم من إعلاء الأوروبيين لمبادئ (الحرية، الإخاء، المساواة) قام المزارعون الأوروبيون في المستعمرات، بل وفي الدول الاستعمارية الأوروبية، بجلب أعداد كبيرة من الرقيق الأفريقي من أجل أن يقوموا بعبء الإنتاج في الدول الرأسمالية، ويعملوا على سد الفراغ السكاني في العالم الجديد، الذي حدث بسبب تعرض السكان الأصليين فيه للإبادة والقتل، بفعل الأسلحة والأمراض التي جلبها الأوروبيون. ونتج عن التوسع في تجارة الرقيق واستخدامهم في الزراعة على نطاق واسع حدوث تطور في نمط الإنتاج الزراعي، وذلك بالانتقال من نمط الزراعة الصغيرة والمحدودة إلى نمط الزراعة الواسعة القائمة على الإنتاج الكبير. ولم يكد القرن الثامن عشر ينتهي حتى كانت منتجات عمل العبيد في الأمريكتين تشكل جزءاً كبيراً من التبادل التجاري الرأسمالي ككل[1].

ونستنتج من ذلك أن علاقة النظام الرأسمالي بالعبودية القائمة في ظل النظام (الكولونيالي)[*] هي علاقة وثيقة جداً ومعقدة، فالنظام الرأسمالي الذي كانت مبادئه معادية للعبودية والرق، قام باحتضان ودعم نظم الإنتاج القائمة على العبودية في العالم كله، كما أنه أوجد نظم عبودية جديدة، وعلى نحو لم يسبق له مثيل. وساعدت العبودية على الانتقال من مرحلة الإنتاج القائم على الاكتفاء الذاتي، الذي كان موجوداً قبل الاحتلال الأوروبي، إلى مرحلة الاندماج والدخول في الاقتصاد الرأسمالي الحقيقي القائم على الصناعة، فإنتاج مزارع المستعمرات، وخاصة في الأمريكتين، كان يدعم الإنتاج الصناعي الأوروبي، بتوفير

---

(1) مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مرجع سابق، ص189.

(*) الكولونيالية : هي ظاهرة سياسية واقتصادية وعسكرية متفرعة ومتصلة بظاهرة الاستعمار (الإمبريالية) وتتجسد الكولونيالية في موجات متتالية من سكان البلدان الاستعمارية إلى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده باستيطانها والإقامة فيها، وقائمة على الحياة الاقتصادية واستغلال ثروات البلاد. وتراقق هذه الظاهرة حملات= =عسكرية عنيفة من أجل حماية هؤلاء المستوطنين، وإرغام سكان البلاد الأصليين على القبول بـ، ودور هؤلاء المستعمرين هو ضمان استمرارية النهب الاستعماري لهذه البلاد. للمزيد يمكن الرجوع إلى : - .
معن زيادة ، الموسوعة الفلسفية العربية، ج2، مرجع سابق، ص172.

المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة، وتوفير الأسواق الواسعة لتصريف المنتجات. وهذا ما ساعد على تطوير الاقتصاد الرأسمالي، وتغلب على الأزمات التي تعترضه، ومن ثم فلم يكن للنظام الرأسمالي أي مصلحة في التحلي عن نظام الرق[1].

5-وباستكمال الحركة الاستعمارية، ووقوع معظم مناطق العالم ذات الأهمية الاقتصادية تحت الاستعمار الأوروبي، اتسعت دائرة الصراع الرأسمالي، ودخل هذا الصراع مرحلة جديدة، تميزت بالتنافس بين الاقتصادات الأوروبية التي عمل كل منها على الهيمنة على الاقتصاد العالمي. ورغم أن التنافس والصراع بين الدول الرأسمالية كان صراعاً سياسياً؛ إلا أن الاقتصاد قام فيه بدور بارز؛ فهذه الدول لم تكن قوتها تقاس بمقدار امتلاكها الأسلحة المتطورة، وأهميتها السياسية فقط، بل كانت تقاس أيضاً، وفي جانب كبير منها، بمقدار قوة اقتصادها، الذي تتحدد قوته بمقدار الناتج الإجمالي الوطني للدولة، ومقدار مساهمته في الاقتصاد العالمي، ونسبة الإنتاج الصناعي فيه بشكل خاص، وبقدرة اقتصادها على المنافسة في السوق العالمية ككل، وبمدى سيطرتها على الاقتصاد العالمي. وهذا يعني قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي ككل. وانطلاقاً من ذلك تعمل كل الدول، وبكل الوسائل المتاحة من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية في مواجهة الدول الأخرى[2].

وعلى صعيد الاقتصاد العالمي تكون الهيمنة الرأسمالية لأحد الاقتصادات الرأسمالية في إطار العلاقة التنافسية بين الاقتصادات المتقدمة، فنمط وشكل الهيمنة يتحدد دائماً من خلال عملية التنافس المستمر بين أقوى الاقتصادات الرأسمالية. ويقوم الاقتصاد الرأسمالي المهيمن بتحديد خصائص عملية التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، كما أنه يحدد الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد العالمي من خلال تأثيره على العلاقات الاقتصادية العالمية في الفترة التاريخية التي يهيمن فيها هذا الاقتصاد[3].

---

(1) مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مرجع سابق، ص190.

(2) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص154-155.

(3) المرجع نفسه ، ص154.

مراحل الهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي:

لقد مر الصراع بين الاقتصادات الرأسمالية حول الهيمنة على الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية وحتى الآن بعدة مراحل هي:

أ - هيمنة رأس المال البريطاني في تنافسه مع رأس المال الفرنسي طوال القرن التاسع عشر:

وبدأت تلك الهيمنة انطلاقاً من التفوق النسبي للاقتصاد الإنجليزي، وارتكزت كذلك على القوة العسكرية والسياسية التي أخضعت العلاقات الاقتصادية الدولية لسيطرة قومية (كولونيالية)؛ واستطاعت بريطانيا خلال هذا القرن احتلال العديد من المستعمرات في مختلف قارات العالم مكونة إمبراطورية كبرى، كانت من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ حتى القرن التاسع عشر. وقد عانت هذه الإمبراطورية من العديد من عوامل الضعف، أهمها بعد المسافة بين أجزائها والاحتلافات العرقية والقومية بين الشعوب التي أجبرت على الانضمام لهذه الإمبراطورية؛ وتمكنت بريطانيا المتفوقة صناعياً، وصاحبة أعلى إنتاجية صناعية من توسيع السوق لمنتجاتها الصناعية على امتداد العالم؛ وجعلت من عملتها (الجنية الإسترليني) العملة الرئيسة الأولى في العالم، وأصبحت عاصمتها لندن مركز الأعمال العالمية، ومقر السوق المالية العالمية. لكن الاقتصاد البريطاني بدأ يفقد قوته وتفوقه في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وذلك بسبب ما ترتب على الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) من دمار أصاب البنية الاقتصادية الإنجليزية، فرغم خروج إنجلترا وحلفائها من الحرب منتصرين، إلا أنها خرجت باقتصاد منهار غير قادر على النهوض من جديد، ومن ثم لم ينجح في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي في فترة ما بين الحربين العالميتين ما بين عامي 1929-1939م[1].

ب - التنازع على الهيمنة على الاقتصاد العالمي بين رأس المال البريطاني ورأس المال الألماني:

---

[1] محمد دويدار: محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص155.

لقد كانت الحرب العالمية الثانية مثالاً للصراع بين الدول الرأسمالية الأوروبية . وبالرغم من الأسباب غير الاقتصادية للحرب، إلا أنه يمكن إيجاد أسباب اقتصادية قوية أدت إلى قيامها، تتمثل في الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عانت منها الدول الأوروبية في فترة ما بين الحربين، فكانت الحرب محاولة للخروج من الأزمة، كما أن قيام الحرب يرجع في جانب منه للعقوبات الاقتصادية المذلة التي فرضتها دول الحلفاء على ألمانيا، فكان الشعور بالذل والرغبة في الانتقام وراء قيام ألمانيا ببناء قوة عسكرية واقتصادية كبيرة، رافضة تطبيق العقوبات المفروضة عليها، ومحاولة الهيمنة على العالم بما فيه الدول الرأسمالية[1]. وبنهاية الحرب كان الاقتصاد البريطاني عاجزاً تماماً عن ممارسة دوره كأقوى اقتصاد عالمي، وتزامن ذلك مع تراجع قوة بريطانيا العسكرية وانهيار الإمبراطورية البريطانية، فأفسحت بريطانيا المجال لهيمنة اقتصاد رأسمالي آخر هو الاقتصاد الأمريكي، الذي احتل المكانة التي كان يحتلها الاقتصاد البريطاني. وتزامن ذلك بدوره مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وإن كان ذلك قد حدث في ظروف تاريخية مختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم بطبيعة مختلفة للهيمنة[2].

ج - هيمنة رأس المال الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية وصراعه مع الاقتصاد الشيوعي:

قامت هيمنة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي على أساس قوته الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية باقتصاد متين وجيش قوي، فقد كان اقتصادها أكبر الاقتصادات الرأسمالية، وإنتاجها القومي هو الأضخم عالمياً، ومستوى إنتاجية العامل الأمريكي هي الأعلى عالمياً، والإنتاج الأمريكي يحتل المرتبة الأولى عالمياً، هذا فضلاً عن القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، وتعززت قوة الاقتصاد الأمريكي مع كون الدولار هو العملة الرئيسة الأولى

---

[1] نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص77 إلى ص83.

[2] محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص156.

في العالم، التي يدور حولها الاقتصاد العالمي، كما أن نيويورك أصبحت مركزاً للاقتصاد العالمي ولسوقه المالية[1].

ولكن هيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي كان يهددها خطر لا يستهان به هو خطر الحركات الاشتراكية الماركسية. وزاد هذا الخطر بعد قيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917م، وإعلانها قيام أول دولة اشتراكية تبني اقتصادها على أسس اشتراكية. وتزايد هذا الخطر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجة المكانة الرفيعة التي اكتسبتها الاشتراكية في العالم، بفعل الدور الكبير الذي قامت به في مواجهة (النازية)[*]. وزاد من وطأة ذلك جهود روسيا في محاولة بناء اقتصاد قوي قائم على الصناعة المتقدمة، بالإضافة إلى اهتمامها بالتفوق التقني والعلمي وبناء القوة العسكرية المتطورة. وأصبحت الاشتراكية الماركسية خطراً لا يحتمل السكوت عليه بعد إعلان قيام الاتحاد السوفييتي، الذي انضمت إليه معظم دول شرق أوروبا، وسعيه للتوسع والانتشار في أجزاء مختلفة من العالم، مهدداً بذلك الهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي[2].

---

(1) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص156-157.

(*) النازية: لفظة ألمانية منحوتة تختصر الكلمة الألمانية التي تعبر عن القومية الاشتراكية، أي نظرية هتلر وحزبه المسمى الحزب القومي الاشتراكي. والمذهب النازي لا يعدو كونه مجموعة من الشعارات التي تنادي بفكرة تفوق العرق الجرماني، واقتبست هذه النظرية من أفكار العديد من الفلاسفة، في مقدمتهم غوبينو تشمبرلين، وعززت بمفهوم الإنسان المتفوق عند نيتشه، بالإضافة إلى أفكار هيجل وبسمارك، ولكن هتلر أضفى على هذه الأفكار والمبادئ طابعاً انفعالياً يتميز بالعنف، نتيجة الأزمات النفسية التي عاشها بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط3، ج6، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1990م، ص546.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص77-83.

د- مرحلة هيمنة الاقتصاد الأمريكي والصراع من أجل صياغة نمط الهيمنة في ظل تغير موازين القوى العالمية[1]:

خلال المرحلة الراهنة يظهر الاقتصاد الأمريكي كأقوى اقتصاد عالمي، معززاً بالقوة العسكرية والسياسة التي تمكنه من فرض هيمنته على العالم، وذلك من خلال تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد هو (العولمة)(*)، التي تعتبر نموذجاً للهيمنة الأمريكية[2]. وقد أصبح في مقدور رأس المال الأمريكي أن يقود الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاقتصاد الشيوعي، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الأطراف الأخرى في الاقتصاد الدولي بأن هذا النظام الاقتصادي الجديد في مصلحتها، وتقوم بفرض هذه القواعد وتلزم غيرها بالتقيد بها[3]. فالقوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية هي التي مكنت الهيمنة الأمريكية من البقاء منذ الحرب العالمية الثانية. وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن الوحيد للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تقف بوجه أي تحرك عسكري أو

---

(1) محمود دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص155.

(*) العولمة: هي عبارة عن ظاهرة تتداخل فيها المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية، حيث الانتماء فيها لعالم عبر الحدود، أي دون الحدود، وتعني خاصة استخدام التقنيات الحديثة من المعلومات والمعرفة المكثفة- والمنافسة الاقتصادية والمالية في سوق عالمية واحدة. وتتم المنافسة بين كيانات ضخمة فاعلة أو شركات متعددة الجنسية، تعمل بأبعاد عالمية أو قارية للمراجعة يمكن الرجوع إلى : - .

مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، ط1، الجماهيرية (بنغازي): المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 2006م، ص22.

والعولمة تمثل الوضع العالمي الراهن الذي يغلب فيه الاهتمام بالمصالح والأوضاع الاقتصادية على السلطة السياسية، مستفيدة من التطور الحاصل في نظم الاتصال والمعلومات التي حولت العالم إلى قرية كونية لا توجد حدود بين أجزائها للمراجعة يمكن الرجوع إلى : - .

عمار حيدل، العولمة من منظور شرعي، ط1، الأردن (عمان) دار مكتبة الجامعة، 2002م، ص76.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص36.

(3) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص157-158.

سياسي بهدف لزعزعته، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أكبر اقتصاد قومي، والمتحكمة في حركة التبادل التجاري العالمي بنوعيه المالي والسلعي[1].

وتتجاوز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة الجوانب السياسية والاقتصادية لتطال الجوانب الثقافية: فهي تحاول إزالة الفوارق الثقافية والحضارية وعمو الاختلاف في الهويات عن طريق صهر جميع شعوب العالم في نموذج ثقافي واحد، قوامه إنتاج واستهلاك الوفرة وسيادة نموذج الحياة الأمريكية[2].

الخلاصة:

بعد هذا الاستعراض المبسط نستخلص النقاط الآتية:

1-لقد استفادت الرأسمالية من الحركة الاستعمارية في توسيع رأس المال، والتوغل في أقاليم جديدة، وتمكنت من نشر نمط الإنتاج الرأسمالي، فالرأسمالية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحركة الاستعمارية، التي ساعدت الرأسمالية في التغلب على مشاكلها الداخلية، وذلك بتوفير أراض جديدة تستوعب فقراء أوروبا، مقللة بذلك من خطر الأزمات الاقتصادية والقلاقل الاجتماعية والانقلابات السياسية، فضلا عن استنزاف ثروات شعوب المستعمرات. ومن هنا لا يمكن الفصل بين النظام الاقتصادي الرأسمالي وظاهرة الاستعمار الغربي لمعظم دول العالم، التي سبقت الثورة الصناعية بقرنين على الأقل، ولكنها واكبتها، وما زالت عمليات الاستنزاف لثروات العالم النامي متجددة ومستمرة في وقتنا الراهن من قبل الدول الرأسمالية الكبرى من دون الحاجة إلى الاحتلال العسكري، فحكومات الدول النامية أصبحت تتسابق لاجتذاب المستعمرين واستثماراتهم الاقتصادية[3].

2-من الملاحظ، عند تتبع تطور الاقتصاد الرأسمالي، سواء عند التجار المغامرين في القرن السادس عشر أو عند الرأسماليين الصغار في القرن التاسع عشر، أو حتى في نشاط الشركات

---

(1) بول هيرست جراهام طومسون، ما العولمة؟ الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ط1، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001م، ص28.

(2) رضا عبد السلام، أفيار العولمة، مرجع سابق، ص10.

(3) أحمد عبد الرحمن وآخرون، الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص29.

العالمية الكبرى في القرن العشرين، أن هذه القوى جميعها كانت تتجاوز حدودها القومية، وتسعى إلى بسط نفوذها على باقي دول العالم، ومن ثم فقد تمكنت هذه القوى الاقتصادية الرأسمالية من أن تلعب دوراً مهماً في تسخير الأوضاع العالمية على النحو الذي يخدم مصلحة الدولة أو الدول المهيمنة على العالم. وقد كانت الأوضاع الاقتصادية العالمية تتغير مع تغير الأوضاع السياسية العالمية التي كانت تتغير بصعود الدول القومية وسقوطها: فقد كانت الدول القومية المتحطية لحدودها القومية تتغير وتتنافس فيما بينها من أجل الهيمنة على العالم، والسيطرة على مقدراته الاقتصادية، لذلك يمكن القول إن الاقتصاد العالمي لم يتطور نتيجة المنافسة بين شركاء متساوين، بل عن طريق ظهور وصعود بعض الاقتصاديات القومية الكبرى التي هيمنت على العالم بالتعاقب: فالقوى الاقتصادية العالمية غير مستقلة عن القوى السياسية والعسكرية، ولكنها تعكس ميزان القوى العالمية ككل[1].

ثانياً – التطور التقني والاقتصاد الرأسمالي:

تمهيد :

عند محاولة دراسة العلاقة بين التطور التقني والاقتصاد الرأسمالي، ومعرفة أثر التقدم التقني على هذا الاقتصاد، لابد لنا في البداية من توضيح مفهوم التقنية. هناك عدة تعريفات للتقنية منها أن التقنية هي كل "ما يتعلق بالطرق الفنية (العلمية أو الصناعية)"[2]. وهي أيضاً "مجموعة طرق محددة بدقة وقابلة للتوصيل، مخصصة لإحداث بعض النتائج المعتبرة نافعة"[3]. والتقنية "مفهوم واسع يشمل الاختراعات والأساليب المطبقة في الصناعة والمعلومات المرتبطة باستخدام التقنية الصناعية والزراعية وفي كل القطاعات الاقتصادية والتجارية، والبحث العلمي في هذه المجالات: ونظم وأساليب عمل أدوات الإنتاج والسلع الرأسمالية المعمرة والآلات والمكائن الصناعية: وكذلك دور البحث العلمي ووسائل الاتصال والمعلومات..إلخ"[4]. وتعرف التقنية بأنها "عبارة عن مجرد تطبيقات متوقعة للمعرفة الإنسانية التي تم اكتشافها عن طريق الدراسات والبحوث

---

(1) عدم الحياد، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص119.

(2) الأعلم، موسوعة الأعلم العلمية، مج3، مرجع سابق، ص1427.

(3) المرجع نفسه، ص1428.

(4) محمد عمر الصمودي، نظريات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص218.

العلمية"[1]. ومن هنا تصبح التقنية هي عملية تطبيق المعرفة العلمية واستخدامها في تطوير عمليات الإنتاج على النحو الذي يؤدي إلى تصنيع منتجات ذات جودة عالية[2]. ويؤثر التطور التقني على الاقتصاد العالمي عن طريق إنتاج سلع جديدة على الدوام؛ وكذلك عن طريق تحسين الأساليب الإنتاجية المستخدمة في تصنيع السلع الموجودة[3].

1-التطور التقني قبل الثورة الصناعية:

لم يقتصر استخدام الإنسان معارفه في تصنيع وتطوير آلات تساعد في عمله على مرحلة ظهور الاقتصاد الرأسمالي، وظهور الثورة الصناعية، بل هو قديم قدم الوجود الإنساني نفسه؛ فمنذ ظهور الإنسان القديم بدأ استخدام الآلات؛ فاستخدم الأدوات[*] في البحث عن الطعام، وفي الدفاع عن نفسه. ويمكن القول إن استخدام الأدوات هو ما ميز الإنسان عن الحيوان. ورغم أن هذه الأدوات كانت تفتقر في مراحلها الأولى إلى الابتكار والإتقان، إلا أنها ساعدته في جمع والتقاط ما تجود به الطبيعة من طعام. لكن ظهور الآلات واستخدامها كان واضحاً في أعقاب استقرار الإنسان واكتشافه الزراعة؛ وكان ذلك بمثابة ثورة اقتصادية واجتماعية هائلة ساعدت على تطوير أساليب إنتاجية جديدة، نتيجة لظهور الآلات التي استخدمها الإنسان. وقد رافق هذه الثورة الاقتصادية حدوث تغيرات جذرية في المجتمع الإنساني؛ لعل من أهمها ظهور نظام الملكية؛ من تكوين سلطة مركزية ونظام قانوني يعمل على الاعتراف بحقوق الملكية، ويمنع الاعتداء عليها؛ ويحل المنازعات بين المتخاصمين. وبهذا كان اكتشاف الزراعة منذ عشرة آلاف سنة ثورة اقتصادية غيرت طبيعة الحضارة؛ ومهدت لحدوث تطورات أكبر أدى تراكمها التدريجي في النهاية إلى ظهور

---

(1) أبو القاسم مصطفى عبد الله حشيم: قضايا وأزمات دولية معاصرة، منظورات الخدمة المفتوحة، ط1، الجماهيرية (طرابلس): المؤسسة العامة للطباعة والنشر، 1990م، ص160.

(2) محمد عمر عشوي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص247.

(3) جون هدسون، مارك هرتدن، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، ط1، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987م، ص134.

(*) لا يمكن أن نطلق على ما استخدمه الإنسان القديم اسم الآلة، بل الأداة، وذلك لأن الآلة أكثر تعقيداً من الأداة؛ فهي تحتوي ذاتياً على الوسائل التي تحرك الأدوات المكونة لها للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - .
أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص29.

الثورة الصناعية، وإن تم ذلك على نحو تدريجي وبطيء، فما بين الثورتين الزراعية والصناعية كانت التغيرات في نظم وأساليب الإنتاج طفيفة: إن لم تكن هامشية: ولكن قيام الثـــورة الصناعية في القرن الثامن عشر كان انقلاباً وتحولاً جذرياً آخر في طرق الإنتاج[1].

2 - التطور التقني خلال الثورة الصناعية:

لقد كان استخدام الإنسان الآلة قبل الثورة الصناعية ضيقاً ومحدوداً ويـــتم بطريقـــة بدائية، ثم إن وظيفة الآلة كانت مقصورة على مساعدة الإنسان في تذليل الصعوبات الـــتي كانت تواجهه في عمله. أما استخدام الآلة بعد الثورة الصناعية فقد كان مختلفاً عن ذلك: فالآلة لم تعد تساعد الإنسان في إتمام عمله فقط: ولكنها أصبحت تقوم بعمله في العمليـــة الإنتاجية، فهي لم تعد تركيباً بسيطاً في يد العامل يستخدمه وفقاً لحاجاته وقدراته، لإنتاج سلعة معينة: ولكنها أصبحت آلة مستقلة عنه، يكفي أن يديرها لكي تقوم بعمله الذي كان يقوم هو به في السابق . ثم إن القوى التي تدير هذه الآلة قد اختلفت وتغيرت هي الأخرى: فبدلاً من تحريك الآلات وإدارتها بواسطة القوى العضلية للإنسان والحيوان، أصبحت الآلة تدار بقوى أخرى كالقوة البخارية والقوة الكهربائية..إلخ[2].

وقد ارتبط الاستخدام الواسع للآلة بانهيار النظام الإقطاعي وقيام الطبقة البرجوازية التي فجرت ثورة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وحققت ثـــروات هائلـــة مؤسسة لحضارة جديدة، أساسها الاتحاد بين الآلة والمال: فخلال القـــرن الثـــامن عـــشر أصبحت الآلات تستخدم على نطاق واسع. وقد اقترن هذا الاستخدام بحدوث تغير كبير في الأساليب الإنتاجية وتطورها نحو الأفضل. وساعد على ذلك اكتشاف مـــصادر جديـــدة للطاقة غير القوة العضلية للإنسان والحيوان، فظهرت مصادر طاقة جديدة ومتطورة، تمثـــل في قوة المساقط المائية، ثم استخدام الفحم الحجري في تسيير الآلات والقاطرات البخارية: ثم

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب البـــاردة، ط1: الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م، ص137.

(2) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص26-27.

اكتشاف الكهرباء. وفي مرحلة متقدمة تم استخراج النفط والغاز الطبيعي. وقد كان لذلك أثر كبير في تقدم الآلات وزيادة قوتها، بالإضافة إلى ظهور الاختراعات الحديثة. فقد تميزت الثورة الصناعية بانتشار روح الابتكار والاختراعات العلمية، وتنامي السيطرة الرأسمالية على جميع مجالات الإنتاج[1].

ولم يؤثر هذا التقدم على الجوانب الاقتصادية فقط، ولكن تأثيراته امتدت لتطال جميع مظاهر الحياة، فقد ساعد هذا التقدم على تأكيد فكرة سيطرة الإنسان على الطبيعة، كما انعكس أيضاً على المجال السكاني؛ حيث حقق الطب تقدماً كبيراً، وارتفع مستوى الرعاية الصحية، وازداد الاهتمام بالصحة العامة، نتيجة الاهتمام بمستويات النظافة العامة، فبُنيت شبكات لمياه الشرب، وشبكات المجاري والصرف الصحي، وأنجز ذلك في أوروبا منذ عام 1751م[2]. وكان من نتائج ذلك أن "نسبة وفيات الأطفال قد انخفضت: من عام 1700 إلى 1800م: ارتفع عدد سكان بريطانيا من 6.8 مليون ليصل إلى 10.6مليون ليصل عام 1820م إلى 16 مليون. ومن جانب آخر زاد سكان فرنسا من 21 مليوناً عام 1700 إلى 28 مليوناً عام 1800؛ ليصل إلى 34 مليوناً عام 1820"[3].

كما انعكس التطور التقني على قطاع الزراعة، فانتشر استخدام الأسمدة، وظهرت الآلات الزراعية، وتم تسييج الحقول، وتحويل المراعي المفتوحة إلى أراض زراعية مسيجة. وهذا ساعد على قيام ثورة زراعية كبيرة، واكبت الثورة الصناعية، وكان من نتائجها تحول أعداد كبيرة من الفلاحين الذين عجزوا عن تطوير أنفسهم إلى عمال، هاجروا إلى المدن، ليشكلوا القوة العاملة التي قامت عليها الصناعة. كما ساعدت الثورة الزراعية على إمداد المدن الصناعية بحاجاتها من الغذاء والمحاصيل الزراعية المستخدمة في بعض الصناعات[4].

---

(1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص87-88.

(2) الموتي، رأسمالية واشتراكية (تاريخ مختصر لمعركة العصر)، ترجمة رجب بودبوس، ط 1. الجماهيرية طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص20.

(3) المرجع نفسه، ص21.

(4) المرجع نفسه، ص21.

وقد جاء هذا التقدم التقني استجابة لتزايد الفرص الاقتصادية، ورغبة أصحاب الأعمال في تحقيق مردودات اقتصادية أكبر، وأصبحت الآلة وتطورها هي الوسيلة الأنسب لتحقيق ذلك فهي أقدر على ذلك من العمل اليدوي الذي كان سائداً من قبل ؛ وساعدهم على ذلك التراكم العلمي والمعرفي الذي إزداد بفضل تقدم العلوم [1].

وقد بدأ اهتمام الاقتصاد الرأسمالي بنتائج الأبحاث العلمية عندما بدأت تظهر أهمية العلم ونظرياته في زيادة التقدم التقني، وكذلك ظهرت حاجة العلم للموارد الاقتصادية: من أجل تمويل أبحاثه؛ ومن ثم فإن الروابط بين التقنية والعلم، أو بالأحرى بين الاقتصاد والعلم، بدأت تتوثق وتقوى منذ ذلك التاريخ، فكما لعبت العوامل الاقتصادية دوراً رئيساً في حدوث الثورة الصناعية، ساهمت أيضاً في دعم التقدم التقني، فالتراكم المالي الناتج عن اتساع التجارة، في المراحل الأولى لظهور الرأسمالية، كان سبباً رئيساً لانطلاق الثورة الصناعية، وذلك بهدف التوسع في الإنتاج عن طريق إنتاج السلع والمنتجات بكميات كبيرة من أجل تغطية حاجات الأسواق الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح، وبنفس الطريقة فإن إدراك الرأسماليين لما يحققه استخدام الآلات من زيادة كبيرة في الإنتاج وتحسين نوعيته، بالإضافة إلى خفض تكاليف الإنتاج: كل ذلك زاد من اهتمام الرأسماليين بالاختراعات العلمية لارتباطها بالتقدم التقني، فحرصوا على توفير الدعم المادي لها: من أجل وضعها موضع التنفيذ، والاستفادة من تطبيقاتها في مجال الصناعة: لتعود وتسهم بدورها في النمو الاقتصادي. وهكذا فكما وفرت الرأسمالية الأموال اللازمة للاستثمار الصناعي، عادت ووفرت رأس المال اللازم من أجل دعم التقدم العلمي والتقني، بوضع الاختراعات والابتكارات التقنية موضع التنفيذ[2].

وقد تنبه كل من أنصار الاقتصاد الرأسمالي ومعارضيه إلى العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد الصناعي الرأسمالي والتقدم التقني، فقد كان آدم سميث على وعي ودراية بأثر الاختراعات التقنية على الإنتاج، من حيث إنها تساعد على تسريع وتيرة العمل، ودعم تقسيمه: فحسب

---

[1] نائان روزنبرج وبيرودزل، الغرب وأسباب ثرائه، مرجع سابق ، ص323-324.

[2] المرجع نفسه، ص300-301.

رأي سميث إن التخصص وتقسيم العمل هما السبب الرئيس الكامن وراء الابتكار والاختراع والتحديد؛ فتركيز الإنسان على هدف محدد يجعله قادراً على سلوك أفضل الطرق وأيسرها لبلوغه، مما لو كان اهتمامه وتركيزه مشتتاً ومتفرقاً على نواح عديدة. والفضل في الابتكار التقني، برأيه، يعود إلى الأشخاص المبدعين الذين يسهمون في دفع عجلة الاقتصاد بابتكاراتهم إلى الأمام. وبهذا فإن سميث يرى أن التقدم التقني حدث بفعل أسباب كامنة في طبيعة النظام الرأسمالي[1].

أما ماركس وإنجلز[*] فقد أدركا بدورهما العلاقة السببية بين الرأسمالية والتقدم التقني، ولكنهما نظرا إلى هذه العلاقة من وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر آدم سميث، فالرأسمالية كنظام اجتماعي ظهرت قبل الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات تقنية، بنحو مائتي عام، فالبوادر الأولى للرأسمالية قد ظهرت منذ القرن السادس عشر، في حين أن الثورة الصناعية لم تظهر إلا في القرن الثامن عشر، ومن ثم فإن التقدم التقني الهائل الذي صاحب الثورة الصناعية إنما جاء استجابة لحاجات السوق المتزايدة، ولم يكن نابعاً من النظام الرأسمالي مباشرة، فالرأسمالية نظام اجتماعي يتميز بالتغيرات السريعة. وهذا النظام ساعد، ولو على نحو تدريجي، على نمو القدرة لدى أصحاب رأس المال على زيادة الإنتاجية من خلال ربط الابتكار التقني بالتراكم الرأسمالي[2]. فحسب رأي ماركس إن سعي الرأسماليين إلى الحصول على المزيد من الأرباح ساعد على توثيق العلاقة بين حركة رأس المال والتطورات التقنية، فبرأيه إن الرأسماليين يعملون، وبشكل دائم، على إجراء تغييرات كبيرة

---

(1) فردريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: عادل أبو عمشة، ط1، الرياض، مكتبة العبيكات، 2002م، ص19.

(*) إنجلز، فردريك (1820-1895م): ألماني من أسرة رأسمالية، تزعم الحركة العمالية. صاغ مع ماركس الفلسفة الماركسية والنظرية الاشتراكية العلمية، ونظرية المادية الجدلية. اشترك مع ماركس في كتابة (كتاب العائلة المقدسة) والبيان الشيوعي، والألمانية المثالية، وكتب وحده مبادئ الشيوعية، وأكمل المجلدين الثاني والثالث من (رأس المال) بعد وفاة ماركس للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - . عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، مرجع سابق، ص195.

(2) نانان روزنبرج وبيودزل، الغرب وأسباب ثرائه، مرجع سابق، ص121.

في نظم وأساليب الإنتاج، وفي البحث عن مصادر جديدة للطاقة، وتسخير القوى الطبيعية، واختراع الآلات، وتطوير نظم الملاحة ووسائل المواصلات؛ كل ذلك من أجل السيطرة على الأسواق الخارجية وزيادة أرباحهم[1].

3 – مراحل التقدم التقني :-

وعند تتبع دراسة وأثر التقدم التقني على الاقتصاد الرأسمالي نلاحظ أنه يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل مهمة ومترابطة، شكلت في مجموعها السياق العام الذي تطورت فيه العلاقة بين التقدم التقني والاقتصاد الرأسمالي. وقد كانت كل مرحلة من هذه المراحل قفزة نوعية في سياق التطور الرأسمالي، فإذا كانت الثورة الصناعية وما صاحبها من اختراعات تقنية وتطور في أساليب الإنتاج بمثابة المرحلة الأولى منه. ويمكن القول إن استخدام الطاقة الكهربائية وتطور تقنية صناعة الحديد والصلب هما المرحلة الثانية منه. أما المرحلة الثالثة لهذا التطور فتتمثل في الثورة الكبرى في مجالات الإلكترونات ونظم الاتصالات الحديثة، التي قامت على أساس صناعة وتطوير أجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر) وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، التي كانت بمثابة ثورة صناعية ثالثة، عرفت باسم (ثورة المعلومات) [2]. ويمكن توضيح هذه المراحل الثلاث على النحو الآتي:

أ - الثورة الصناعية الأولى:

تبدأ هذه المرحلة منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، وتمتد حتى أواخر القرن التاسع عشر، وتميزت باستخدام الآلة في الصناعة على نطاق واسع في البلاد الغربية. وبالرغم من أن استخدام الآلة في الصناعة في البلاد الغربية قد بدأ قبل القرن الثامن عشر، إلا أن نظام الإنتاج الآلي لم يصبح نظاماً عاماً ومسيطراً إلا بعد اكتشاف قوة البخار كمصدر للطاقة المحركة، الأمر الذي شكل ثورة في نظم ووسائل الإنتاج، لأنها نقلت أساليب الإنتاج من الاعتماد على (القوة العضلية) البشرية والحيوانية، إلى الاعتماد على قوة

---

[1] فردريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مرجع سابق، ص44.

[2] نائل روزنبرج وبيردزل، الغرب وأسباب ثرائه، مرجع سابق، ص29.

الآلة في العملية الإنتاجية. ويرى مونتسكيو[*] أن أهم ما ميز هذه الفترة ليس استخدام الآلات، وإنما هو الآلية التي أصبح استخدامها ينتشر بشكل سريع، مسيطراً على القطاع الصناعي، مغيراً الأساليب الإنتاجية القديمة، فأصبح نظام الإنتاج الآلي هو المسيطر، وأصبح المصنع هو وحدة الإنتاج الأساسية[1].

وقد ساعدت الاختراعات العلمية على تقدم تقنيات الإنتاج وتطور أساليب الإنتاج الآلي وانتشارها على نطاق واسع. وقد أسفر هذا عن حدوث وفورات كبيرة في الإنتاج[*]، عملت بدورها على حدوث انخفاض في أسعار المنتجات، وذلك بسبب حدوث فائض كبير في الإنتاج، أدى إلى إغراق الأسواق الداخلية بالمنتجات. ومن أجل الحصول على المزيد من الأرباح بدأ الأوروبيون يتطلعون للبحث عن أسواق خارجية، من أجل تصريف الفائض في الإنتاج الذي فاق حاجة الأسواق المحلية الأوروبية. ولم يعد هدف النشاط الاقتصادي إشباع حاجات الأسواق الداخلية فقط، بقدر ما أصبح يتطلع للسيطرة على الأسواق الخارجية. وقد ساعد على ذلك حدوث تطور كبير في وسائل النقل والمواصلات، بفضل التطورات التقنية المرتبطة بتصنيع القطارات ونظم السكك الحديدية والتقدم الكبير في صناعة السفن، وتطور نظم الملاحة. كل ذلك ساعد على زيادة وسرعة تصريف المنتجات. وهذا ساعد الطبقة الرأسمالية على التوسع خارج أوروبا، من أجل ضمان استمرار تطور

---

[*] مونتسكيو، شارل لويس دي سيكوندا (1689-1755): فرنسي من أتباع جون لوك. كان من أكبر دعاة الحرية والتسامح والاعتدال، وكان معادياً للاستبداد، ومنادياً بفصل السلطات. من أشهر كتبه كتاب (روح القوانين) للمزيد يمكن الرجوع إلى : -

عبد المنعم حنفي وآخرون، موسوعة العلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص1395.س

[1] احمد حسن الرحبي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص26-27.

[*] وللتدليل على ذلك فقد مكن النول الآلي من زيادة الإنتاج أكثر من النول اليدوي بنحو عشرين ضعفاً، ومكنت آلة الغزل من إنتاج ما يصل إلى مائتي ضعف من إنتاج المغزل اليدوي، هذا بالإضافة إلى تطور القطارات التي كانت قوتها تتجاوز قوة مئات الأحصنة، التي كانت معدة لنقل الفحم اللازم لتشغيل هذه الآلات . للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

بول كيندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: نظير جاهل، ط1، ج1، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان، 1995م، ص18.

الصناعة الغربية، وزيادة التراكم والنمو الاقتصادي، فانطلق الأوروبيون حاملين منتجاتهم الصناعية إلى شعوب العالم؛ مدعومين بقوة السلاح والأساطيل الحربية وغيرها من المعدات العسكرية الحديثة التي ابتدعتها التقنية الغربية، كالمدافع والبنادق والسفن الحربية؛ التي مكنتهم من بسط نفوذهم على غيرهم من الشعوب المفتقرة لهذه التقنيات[1].

وبذلك يمكن القول إن التقدم التقني في هذه المرحلة كان عاملاً مهماً من عوامل تطور الاقتصاد الرأسمالي، فبالإضافة إلى مساعدته في تحقيق التوسع المستمر لهذا الاقتصاد، كان أحد العوامل التي مكنت الرأسمالية من التغلب على الأزمات التي مرت بها: فالتجديدات والتطورات التقنية المستمرة التي غيرت أساليب الإنتاج ساعدت على حدوث انتعاش اقتصادي تلقائي، فعندما مرت الرأسمالية بأزمة عام 1830م ساعد تطور التقنيات في وسائل النقل والاتصال والتوسع في إنشاء خطوط السكك الحديدية على الخروج من هذه الأزمة؛ إذ كان من نتائج هذا التوسع تطور وزيادة حجم الصناعات المعدنية؛ وزيادة إمكانية تصريف المنتجات؛ الأمر الذي انعكس إيجابياً على كافة المجالات الاقتصادية، وساعد على تخطي الأزمة[2].

ب ـ الثورة الصناعية الثانية:

تبدأ هذه المرحلة من أواخر القرن التاسع عشر وتمتد حتى منتصف القرن العشرين، فقد بدأت منذ بدء استعمال الطاقة الكهربائية الذي كان بمثابة ثورة صناعية ثانية. فإذا كانت (آلة وات) البخارية قد أكسبت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية سمتها المميزة؛ فإن اكتشاف الكهرباء وتطوير وسائل النقل والمواصلات هما أهم السمات المميزة للمرحلة الثانية من التطور التقني الرأسمالي، فقد جعلت إمكانية توليد الطاقة الكهربائية وسهولة نقلها

---

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص39.

(2) البرنيق، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص32.

واستخدامها جعلت من قوة البخار شيئاً قديماً وبدائياً. ورغم أن اكتشاف (فولت)[*] للكهرباء قد حدث منذ القرن الثامن عشر، إلا أن الاستخدام الاقتصادي لها لم يحدث إلا في أواخر القرن التاسع عشر، فمنذ عام 1890م أصبح من الممكن تزويد كل آلة صناعية بمحرك كهربائي تنقل إليه الطاقة عبر سلك معدني. وقد فتحت سهولة وانخفاض تكلفة نقل الطاقة الكهربائية الباب واسعاً أمام زيادة حجم المصانع، وارتفاع كفاءتها وقدرتها الإنتاجية، بالإضافة إلى المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج والأسعار. ثم إن انتشار استخدام الطاقة الكهربائية ساعد على انتشار المناطق الصناعية، وزاد ذلك من إمكانية بناء المصانع في المناطق النائية[1].

وقد تميزت هذه المرحلة بحدوث تطور هائل في الأساليب الإنتاجية، صاحبه حدوث تطور كمي وكيفي في الإنتاج، فما بين عامي 1860 و1913 "تضاعف الإنتاج الصناعي سبع مرات. إنتاج الحديد تجاوز 5.1مليون طن ما بين 1855 و1859، ليصير 57 مليون طن ما بين 1910-1913م، والصلب قفز إنتاجه من 6 إلى 53 مليون[*] طن، العمران في أوروبا يزدهر، وكذلك في أمريكا الشمالية، التجارة العالمية مزدهرة، قدرت هذه عام 1851 بـ997 مليون جنيه استرليني، لتصل عام 1913 إلى 10.7 مليار جنيه استرليني، ومن ناحية الأجور ومستوى المعيشة فإنهما شهدا ارتفاعاً، الدخل الحقيقي زاد من 70 إلى 100% ما بين الأعوام 1850 و1913"[2].

هذا التطور جاء نتيجة للتراكم الكبير في رأس المال، واتساع الأسواق الداخلية والخارجية، وظهور مصادر جديدة للطاقة، أخذ الاعتماد عليها يتزايد شيئاً فشيئاً. وقد

(*) فولت، ألكسندر (1745-1827م) : فيزيائي إيطالي، اشتهر باكتشافه الكهرباء، وتطوير الإيدومتر، وهو أنبوب مدرج لتحليل الغازات. كما قام بأبحاث حول تفاعل أضواء القابل للاحتراق، وقام بقياس قوى القدرة الكهربائية، وعرفت وحدة القياس باسمه (فولت). للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : –

موريس شربل، موسوعة علم الفيزياء، مرجع سابق، ص210.

(1) نانان رزونيرج وبيردزل ، الغرب وأسباب ثروته، مرجع سابق، ص268.

(*) مليون: وردت هكذا في النص، ربما يكون المقصود بها مليون، ولكنها وردت هكذا كخطأ مطبعي.

(2) البرتيني، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص33.

اقترنت هذه التطورات بحدوث زيادة كبيرة في أعداد السكان، ونمو المدن والمراكز الصناعية على حساب الأرياف التي هجرها عدد كبير من سكانها. وكان لابد أن يصاحب تلك التغيرات حدوث تغيرات مماثلة في الأساليب الإنتاجية، بحيث تلائم الحاجات المتجددة التي يفرضها التطور الاقتصادي المستند إلى التطور العلمي[1].

وقد نتج عن التقدم التقني الكبير الذي شهدته هذه الفترة حدوث زيادة كبيرة في الإنتاج، بالإضافة إلى ظهور منتجات جديدة لا حصر لها، سمحت للمستهلكين بالتمتع بمستوى رفاهية لم يكن من الممكن تحقيقه في المراحل السابقة. وقد أدى ذلك من جهة أخرى إلى ازدياد المنافسة الرأسمالية من أجل السيطرة على الأسواق، وظهور الاحتكارات الكبرى المتمثلة في المؤسسات والشركات الكبرى، وتركز الإنتاج ورؤوس الأموال فيها، وقد عملت هذه الشركات على السيطرة على الأسواق عن طريق تحديد الكمية المعروضة من المنتجات، وطرح نوعيات معينة من الإنتاج، وذلك بهدف التحكم في تحديد الأسعار، حتى لقد أصبحت هذه الشركات، كشركات صناعة السيارات، والشركات الأمريكية للحديد والصلب، تتحكم في حاجات السوق العالمية وتحتكرها لمصالح دكتاتورية رأس المال[2].

ونتيجة زيادة حدة المنافسة بين هذه الشركات، ورغبة كل منها في السيطرة على السوق العالمية، أصبحت هذه الشركات على اتصال قوي ووثيق بمجال البحث العلمي، وأكثر اهتماماً بتمويل الأبحاث العلمية ذات الصلة بطبيعة إنتاجها، من أجل تحسين منتجاتها والتوصل لاختراع منتجات جديدة. ولم تقتصر المنافسة على الشركات فقط، بل اتسع نطاقها لتشمل الدول أيضاً، التي أصبحت كل منها ترغب في بسط نفوذها على أكبر عدد ممكن من دول العالم، من أجل ضمان وجود أسواق مفتوحة أمام المنتجات الصناعية، التي يزداد تدفقها باستمرار، رغبة منها في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. وقد ساعد على ذلك التقدم التقني الكبير الذي حققته هذه الدول واستغلته في المجال الحربي. وقد أسفر هذا

---

(1) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص27.

(2) عبد السلام النوتي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص157-158.

التقدم عن ابتكار أسلحة فتاكة ذات قدرة تدميرية كبيرة، لم يسبق للبشرية أن عرفتها، ولعل الفظائع التي حدثت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتان قامتا خلال النصف الأول من القرن العشرين، هما أوضح مثال على ذلك، فخلال هاتين الحربين اللتين قامتا بين دول أوروبية متناحرة فيما بينها، تم تحريك أقوى الجيوش، وجرى استخدام أفتك الأسلحة وأقواها، ابتداء من المدافع والصواريخ مروراً بالدبابات والطائرات، وانتهاء بالقنبلة الذرية التي ألقيت على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين عام 1945م[1]، التي لفتت الأنظار إلى التقدم التقني الهائل الذي حققته الدول الغربية، وما يمكن أن يؤدي إليه هذا التقدم من دمار، إذا ما استخدم في الحروب[2]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول المهيمنة على العالم هي الدول ذات الاقتصاد القوي، القادر على تحقيق النمو المطرد والمرتكز على التقدم التقني الذي يستند بدوره على التقدم العلمي الذي لا يتوقف ولا يهدأ، فكلما تقدمت المعرفة العلمية ظهرت لها تطبيقات علمية يمكن استثمارها اقتصادياً، كما أصبح السباق التقني جزءاً من (الحرب الباردة)[*] التي دارت بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي، وأصبحت الغلبة في هذه الحرب للطرف القادر على تحقيق نمو اقتصادي مطرد، ومواكب للتطورات العلمية المتجددة التي يشهدها العالم[3].

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، د ط، مصر (القاهرة)، دار الثقافة الجديدة، 1992م، ص52-53.

(2) سعد الدين إبراهيم، الخروج من زقاق التاريخ، مرجع سابق، ص187-188.

(*) الحرب الباردة: هي حالة من حالات الصراع غير المسلح، في ظل أوضاع متوترة بين جانبين، يستهدف كل منهما تقوية نفسه، وإضعاف الآخر، بكل الوسائل، ما عدا الحرب الساخنة. فهي إذن نزاع تمتنع خلاله الأطراف المتنازعة عن اللجوء إلى السلاح. وقد استخدم هذا المصطلح لوصف حالة التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية، بعد الحرب العالمية الثانية، وارتبط مفهومه بها، رغم أنه ليس قاصراً عليها . للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص 85-86.

(3) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص84-85.

جـ – ثورة المعلومات والاتصالات (الثورة الصناعية الثالثة):

يمكن التأريخ لهذه المرحلة ببداية النصف الثاني من القرن العشرين، عندما ظهرت تطورات وتغيرات جديدة وكبيرة في أسلوب ونمط الإنتاج الصناعي الرأسمالي، أدت في أواخر القرن العشرين إلى بداية مرحلة جديدة من مراحل التطور الرأسمالي: أساسها التقدم الهائل في نظم الاتصالات والمعلومات والإلكترونات ؛ التي ارتكزت على ما حققه العلم من تقدم كبير في مجالات علوم الذرة والفيزياء والهندسة؛ فقد كان لهذا التقدم العلمي تطبيقات عملية انعكست على المجال الاقتصادي؛ وساعدت على حدوث تطور كبير في وسائل الاتصالات والمواصلات؛ وزادت من ترابط أجزاء العالم. وهذا تبعه حدوث تطورات اقتصادية كبيرة تمثلت في نمو حجم الاقتصاد العالمي، وظهور الاقتصادات ذات الحجم الكبير، وقد كان ذلك من أهم السمات للمرحلة الراهنة التي عرفت باسم (العولمة)[1].

وخلال هذه المرحلة تسارعت وتيرة التطور التقني بشكل لم يسبق له مثيل. وهذا أحدث تقدماً كبيراً في الاقتصاديات الرأسمالية؛ انعكس على جميع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية. وقد كان التقدم التقني الذي تسارعت وتيرته منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين بمثابة ثورة اقتصادية جديدة؛ جعلت هذه المرحلة تختلف، وبشكل كبير، عن المرحلتين السابقتين من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي. وهذا ما جعل هذه المرحلة بمثابة ثورة اقتصادية ثالثة تناظر في قوتها وآثارها ما أحدثته الثورتين الاقتصاديتين السابقتين (الثورة الزراعية والثورة الصناعية)؛ فإذا كان اكتشاف الزراعة قبل عشرة آلاف سنة قد شكل ثورة أدت إلى حدوث تغيرات جذرية في مختلف جوانب الحياة الإنسانية؛ فقد كان ظهور الزراعة نقطة تحول مفصلية ميزت بين نمطين من الحياة السابقة عليها واللاحقة لها. وبالمثل كان ظهور الثورة الصناعية في مطلع القرن الثامن عشر بمثابة ثورة اقتصادية ثانية، تجاوز تأثيرها الجوانب الاقتصادية؛ ليؤدي إلى حدوث تغير جذري في مختلف جوانب الحياة الإنسانية. وقياساً على ذلك يمكن اعتبار الثورة التقنية الحديثة التي تسارعت وتيرتها منذ العقد الأخير من القرن العشرين بمثابة ثورة اقتصادية ثالثة مختلفة عما

---

[1] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص145.

سبقتها، وذلك لأنها أحدثت نوعاً من الاختلاف والانقطاع مع ما سبقها من مراحل: ونتج عنها حدوث تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج التي تجاوز تأثيرها الجوانب الاقتصادية ليمتد إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة الإنسانية[1]. وتميزت هذه المرحلة بعدة تميزات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1-يمثل التطور التقني والمعلوماتي أحد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العالمي الراهن، وذلك بإحداثه مجموعة من التغيرات في نظم وأساليب الإنتاج الصناعي: وفي نوعية الإنتاج: فبالإضافة إلى التغيرات التي أحدثها في التقنيات المستخدمة في العملية الإنتاجية: أصبحت التطورات التقنية الحديثة تتحكم في حركة السوق العالمية، من خلال تأثيرها على عمليتي العرض والطلب فلم يعد الأمر متعلقاً بإحداث زيادة كمية كبيرة في الإنتاج: على نحو ما كان سائداً في المرحلة السابقة، ولكن الذي حدث هو تغيرات مختلفة ساعدت على ظهور منتجات جديدة، وظهور تقنيات جديدة ومتطورة تساهم في حدوث تنوع كبير في المنتجات على النحو الذي يمكن المؤسسات الاقتصادية من مواجهة المنافسة الحادة في السوق العالمية. وهذا يتطلب منها مواكبة التطور التقني المستمر الذي يساعد على استمرار النمو الاقتصادي[2].

2- زيادة سرعة العمليات الإنتاجية واختصار الزمن: وخفض تكاليف الإنتاج[3]، وتزايد الاعتماد على الآلات في مقابل تقليل الاعتماد على العمالة اليدوية، فقد تزايد الاعتماد على الآلات في مختلف القطاعات الصناعية، وتم تطوير هذه الآلات بدرجة كبيرة إلى الحد الذي ظهر معه نمط جديد من الآلات عرف باسم الإنسان الآلي أو (الروبوت)، الذي أخذ يحل محل الإنسان في الصناعة، حيث بدأ الاعتماد عليه في تشغيل مصانع بكاملها، وكذلك في القيام بالأعمال الصعبة والخطرة التي يصعب على العمال القيام بها؛

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص144.

(2) صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، ط1، مصر (الإسكندرية)، مؤسسة شباب الجامعة، 2003م، ص64.

(3) المرجع نفسه، ص80.

ونتج عن التوسع في استخدام هذه الآلات ارتفاع نسبة البطالة بسبب الاستغناء عن عدد كبير من العمال؛ واستبدالهم بالآلات المتطورة؛ كل ذلك من أجل تحقيق المزيد من الأرباح؛ عن طريق خفض تكاليف الإنتاج؛ بتوفير جزء من رأس المال المخصص كأجور للعمال؛ وذلك في مقابل زيادة كمية الإنتاج[1].

3- تميزت هذه المرحلة من التطور التقني بالارتباط الوثيق بين العلم والتقنية والاقتصاد، فالتقدم التقني أصبح يتم على أسس علمية بحتة، فالمنجزات التقنية هي نتيجة مباشرة للاختراعات والاكتشافات العلمية؛ هذه التطورات التقنية التي أصبحت تنجز من أجل تلبية حاجات السوق الاقتصادية؛ حتى لقد أصبح البحث العلمي يتم في جانب كبير منه من أجل تحقيق أهداف اقتصادية صرفة، وساعد ذلك على ظهور فروع اقتصادية جديدة قائمة أساساً على البحث العلمي؛ كمجالات التجارة الإلكترونية والبتروكيمياء والذرة. وقد تزامن ذلك مع تقليص الأساليب الإنتاجية الرأسمالية السابقة التي حلت الابتكارات التقنية محلها[2].

وبهذا فقد أصبح التطور التقني المستمر بمثابة سوق مفتوحة بشكل دائم للمنتجات الجديدة المتطورة. وساعد ذلك على زيادة عدد المنتجات المبتكرة؛ كما زاد ذلك من الاعتماد المتبادل بين العلم والصناعة[3].

4 - حدوث تقدم معرفي هائل لم تشهد البشرية له مثيلاً من قبل، فالتراكم المعرفي للإنسان كان يتم ببطء في القرون السابقة، ولكنه أخذ يتسارع شيئاً فشيئاً خلال القرن العشرين؛ ففي نهاية السبعينيات من القرن الماضي كان مجموع المعرفة الإنسانية يتضاعف كل عشر سنوات، وأصبح في مطلع القرن الواحد والعشرين يتضاعف كل ثمانية عشر شهراً فقط؛ وبلغ عدد العلماء الذين يعيشون اليوم حوالي ثلاثة أرباع العلماء الذين عرفتهم البشرية منذ فجر التاريخ؛ وما يتوصل إليه هؤلاء العلماء من اكتشافات علمية، يتحول

---

(1) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص155.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص107.

(3) ناثان روزنبرج وبيرديزل ، الغرب وأسباب ثروته، مرجع سابق، ص309-310.

مباشرة إلى تطبيقات تقنية تجارية، يدفع بها إلى عالم الاقتصاد، الذي أصبحت التطورات التقنية هي العامل الحاسم في تشكيله[1].

5-لقد ساعد التقدم التقني، وخاصة في مجال وسائل الاتصال والمواصلات، على تقريب أجزاء العالم، وحولته إلى سوق اقتصادية واحدة مترابطة الأجزاء، على كافة المستويات، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو بالاستهلاك، فعلى صعيد الإنتاج أصبحت العملية الإنتاجية لا تتم في بلد واحد، بل قد تمتد بحيث تتم في عدة بلدان، يقوم كل منها بتصنيع أجزاء معينة من المنتج الصناعي. وعلى صعيد الاستهلاك فإن هذه المنتجات تسوق في بلدان أخرى بعيدة، ونتج عن هذا الترابط حدوث تأثير متبادل بين أجزاء السوق العالمية، فعندما يتعرض أحد أجزاء السوق لأزمة لابد أن تظهر آثارها في أجزاء أخرى من السوق[2].

6- نظراً للدور الكبير الذي أصبح يقوم به التقدم العلمي والتقني في الاقتصاد، فإنه لم يعد يحدث استجابة للحاجات الفردية الخاصة، أو يقوم بالاعتماد على الجهود الفردية الخاصة، كما كان يحدث خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد أصبح هذا التقدم يتم وفق برامج تقوم بها الحكومات، فالدولة في النظام الرأسمالي، التي حرصت في السابق على عدم التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، وقصرت دورها على مجرد حفظ الأمن في إطار ما عرف باسم (الدولة الحارسة)، التي تضمن حرية السوق القائمة على المبادرة الفردية، فخلافاً لهذه القاعدة أصبحت الدول الرأسمالية تتدخل وبشكل مباشر في ميادين البحث العلمي والتقني، ودعم وتوجيه هذا البحث، وفقاً لما تقتضيه مصالحها. ولعل أوضح مثال على ذلك ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه لبرامج البحث العلمي والتقني، سواء من خلال إنشاء وتمويل المختبرات والمراكز العلمية، مثل (الأكاديمية الأمريكية للعلوم) أو من خلال العقود التي تبرمها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مع الشركات الأمريكية الكبرى، التي تهتم بالتطورات التقنية، مثل (شركة بوينغ وماكدونالد

---

[1] عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأفلمة، مرجع سابق، ص318.

[2] روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل؟ ، ترجمة: أحمد الحمل، ط1، السعودية (الرياض)، مكتبة العبيكات، 2003م، ص17.

وجنرال إليكتريك ومايكروسوفت، وغيرها من الشركات)، أو من خلال استقطاب العديد من أبناء دول الجنوب ذوي المهارات والخبرات العلمية المميزة، والذين يتركون أوطانهم الفقيرة، ويهاجرون إلى دول الشمال الغنية والمتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إما طلباً للنجاح المادي أو التميز أو رغبة في الحصول على الإمكانات البحثية المتطورة، التي توفرها الدول المتقدمة التي تهيئ المناخ المناسب للإبداع والابتكار. وقد اصطلح دولياً على تسمية ظاهرة الاستقطاب هذه باسم (هجرة العقول) [1].

7- النقطة السابقة تنقلنا إلى دراسة آثار أخرى للتطورات التقنية التي يشهدها عالم اليوم، وهي دور التقنية في التأثير على خريطة العلاقات الدولية؛ فالتقنية لم تعد وسيلة للحصول على الثروة، وخلق مستويات مرتفعة من المعيشة فقط، ولكنها أصبحت بالإضافة إلى ذلك وسيلة لفرض النفوذ والهيمنة على دول العالم؛ وذلك من خلال استثمار المنجزات التقنية في الأعمال الحربية، وفي مجال الصناعات العسكرية. وهذا أسفر عن ارتفاع نسبة الإنفاق الاستراتيجي المخصصة لأغراض الدفاع والحروب، وسيطرة الجوانب الاستراتيجية على مجال الأبحاث التقنية، رغم أنه يمكننا الإشارة إلى وجود بعض الفوائد الاقتصادية للأبحاث الاستراتيجية، فقد أدت التقنيات الناتجة عن برامج الدفاع إلى إحداث ثورة في الميدان الاقتصادي، وذلك عند طرح هذه التقنيات في الأسواق الاقتصادية، بعد انتهاء الظروف العسكرية والحربية التي أدت إلى اختراعها وتطويرها واحتكارها . ولعل خير مثال على ذلك هو اختراع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي تمتاز بسرعة نقل البيانات والمعلومات إلى الحد الذي جعلها أساس ثورة عصر المعلومات، فقد ظهرت هذه التقنية انطلاقاً من الحاجة العسكرية لوجود نظم اتصالات يمكنها الصمود في حال قيام حرب نووية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال التهديد النووي السوفييتي، تم طرح هذه التقنية في الأسواق؛ لتثبيت قدرتها التسويقية. وينطبق الشيء نفسه على التقنية المتعلقة بظهور لوحات الإرشاد في السيارات، التي ظهرت بدورها نتيجة مباشرة للأبحاث الاستراتيجية

---

[1] كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، ط1، مصر (الإسكندرية)، المكتب الجامعي، 2002م، ص63.

المتعلقة باستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس، وتحديد الأماكن على سطح الأرض. وقد ساعدت هذه الاختراعات عند استثمارها في الاقتصاد على ظهور منتجات جديدة، وأسهمت في اتساع حجم الأسواق العالمية، وزيادة أرباح من يمتلكون هذه التقنيات[1].

ويقودنا ما سبق إلى نتيجة مفادها إن التقنية الغربية لم تكن مستقلة يوماً عن الأهداف السياسية للدول الغربية، فهي، بالإضافة إلى استخداماتها العسكرية والاستراتيجية، كانت أحد العوامل المؤثرة في تحديد الأوضاع العالمية الراهنة. ولعل ما حدث بعد انتهاء الحرب الباردة كان أوضح مثال على ذلك، فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على العالم، شكلت القدرة التقنية الأمريكية بجانبيها العسكري والاقتصادي أحد أهم جوانب القوة التي تمكنت بواسطتها الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هيمنتها على العالم[2].

وفي نهاية دراستنا لمراحل التطور التقني الرأسمالي يمكننا أن نلاحظ وجود بعض جوانب الشبه والاتفاق بين المراحل الثلاثة، وكذلك بعض نقاط الاختلاف بين المراحل السابقة: وأهم جوانب الشبه بين المراحل الثلاث هي:

أ-إن مراحل التطور التقني الثلاث تميزت باختراع الآلات والتوسع في استخدامها: وذلك بقصد توفير الوقت والجهد الذي يبذله العمال، ومساعدتهم على تأدية المهام الصعبة التي يتعذر عليهم القيام بها بالاعتماد على قوتهم العضلية فقط: كما أن المراحل الثلاث ساعدت على خلق وتوفير فرص عمل جديدة: إلا أنها في المقابل ألغت الكثير من الوظائف، ونتج عن ذلك الاستغناء عن عدد كبير من العمالة اليدوية. وهذا أدى إلى قيام حركات

---

(1) روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل؟ ، مرجع سابق، ص27.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والخلل الذي حولها، ط1، الأردن (عمان)، مؤسسة الوراق للنشر، 2002م، ص247؛ ص249؛ ص250.

احتجاجية عمالية رافضة للتوسع في استخدام الآلات، وظهرت هذه الحركات بشكل خاص في المرحلتين الأولى والثالثة[1].

ب-لقد نتج عن المراحل الثلاث حدوث تغير في موازين القوى العالمية، فكل مرحلة من مراحل التطور التقني ساعدت على بروز قوى عالمية جديدة، تتمثل في الدول القادرة على استثمار التطورات التقنية الجديدة، والتي تستطيع استغلال هذه التطورات في تقوية قدراتها الاقتصادية والعسكرية على السواء، كما أنها تضعف في المقابل من قدرة الدول غير القادرة على مواكبة هذه التطورات. وهذا الأمر لا يؤدي إلى اتساع الهوة التي تفصل بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبين غيرها من الدول المتخلفة فقط، ولكنه يؤدي إلى ظهور فجوة تقنية بين الدول المتقدمة فيما بينها: فظهور الثورة الصناعية الأولى في إنجلترا جعل منها الدولة الأقوى والأكثر هيمنة على العالم آنذاك[2]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الرأسمالية الأقوى. وقد تزامن ذلك مع كونها الدولة الرائدة في التقدم التقني في تلك المرحلة[3]. وقد ظهرت بوادر ثورة تقنية حديثة في اليابان التي أصبحت، بفضل قوتها الاقتصادية المستندة إلى تقدمها التقني الهائل: منافساً لا يستهان به على صعيد القوى العالمية[4].

ورغم جوانب التشابه السابقة بين مراحل الثورة الصناعية التقنية الثلاث: إلا أنه يمكننا ملاحظة وجود بعض الاختلافات الجوهرية بينها، أهمها:

أ- حدوث تغير في وظائف الآلات، فالآلات الجديدة في عصر العولمة لم تعد تحل محل القوة العضلية للإنسان فقط، على نحو ما كان يحدث خلال المرحلتين السابقتين، بل تجاوزت ذلك، وأصبحت الآلة تقوم بجانب ذلك بمحاولة القيام بوظائف التفكير والتخطيط: وهي الوظائف التي كانت حكراً على العقل الإنساني. فإذا كانت الآلات

---

(1) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص154-155.

(2) المرجع نفسه، ص153-156.

(3) البوتبي، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص78-79.

(4) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص155.

البخارية والكهربائية قد ساعدت على مضاعفة قوة الإنسان، ومكنته من السيطرة على ما حوله، فإن الآلات الحديثة في مجال المعلومات والحساب قد تساهم في مضاعفة ذكاء الإنسان، وتزيد من قدراته الإبداعية. ولهذا يجب ألا ننجرف إلى الاعتقاد بأن الآلات الحديثة قد أصبحت تحل محل العقل الإنساني، ولكنها أصبحت عاملاً مساعداً لهذا العقل، تسهم في تنمية ذكائه وقدرته على الابتكار[1].

ب- أما الفرق الآخر بين المراحل الثلاث فيتمثل في التغير الكبير في الأساليب الإنتاجية، ويبرز هذا الاختلاف، على وجه الخصوص، بين المرحلتين الأولى والثالثة. ففي المرحلة الأولى كان العمل الصناعي يحدث بواسطة تجمع عدد من العمال داخل المصنع، ويتعاون العمال على إنجاز العمل داخل المصنع أو الورشة، وذلك بتقسيم العمل فيما بينهم، على شكل خطوط إنتاجية. وهذا الأمر ساعد على حدوث نوع من التعاون والاتصال بين العمال، وخلق بينهم روابط. وهذا التعاون كان ضرورياً لإنجاز العمل، وساعد كذلك على خفض تكاليف الإنتاج، كما أن تجمع العمال في المصنع هو الذي منح الثورة الصناعية الأولى أهم سماتها وخصائصها المميزة. أما في الوقت الحاضر فلم يعد هذا التواصل والتعاون ضرورياً، فالعمال الذين يشتركون في القيام بعملية إنتاجية واحدة يمكنهم أن يقوموا بأعمالهم وهم في أماكن بعيدة، دون حدوث تواصل أو تعاون مباشر بينهم، ولذلك لم يعد المركز الصناعي المادي ضرورياً لإنجاز العمل الصناعي. وهذا التغير لا ينحصر في مجال الإنتاج فقط، بل يتعداه إلى مجالات التوزيع والاستهلاك، فتطور وسائل الاتصال الحديثة ساعد على تحرير المنتجات من القيود الإقليمية والسياسية، ومكن المنتج من إيصال منتجاته للمستهلك مباشرة، بغض النظر عن المسافة التي تفصل بينهما(*)[2].

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص145-146.

(*) ومن مثال على ذلك ما حققته تكنولوجيا الاتصال والحاسب الآلي والهاتف من توفير وسائل جديدة للمنشآت الاقتصادية كي تقترب من زبائنها، حيث مكنت هذه التقنيات الناس على كافة مستويات المنشأة الصناعية من الحصول على معلومات عن زبائنها وبسرعة أكبر دون وسيط . للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل؟ ، مرجع سابق، ص55.

(2) مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مرجع سابق، ص434.

4 - التطورات التقنية ودورها في الأوضاع العالمية الراهنة:

إن الحديث عن أثر التطورات التقنية في صياغة الأوضاع العالمية الراهنة هو موضوع حديث نسبياً، يرجع تاريخه إلى الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية[1]، وهي الفترة التي شهدت تقدماً تقنياً فاق كل ما عرفته البشرية في كامل عصورها التاريخية. هذا بالإضافة لما شهدته هذه الفترة من تغيرات سياسية مهمة، بداية من الحرب الباردة، وانتهاء ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي عجز عن مواكبة التطورات التقنية التي حققتها الدول الرأسمالية، فكان هذا الفشل هو أحد أسباب تراجعه في سلم القوى العالمية[2].

ولعل أكثر التطورات التقنية تأثيراً في الأوضاع العالمية الراهنة تتمثل في نظم الاتصالات والمواصلات المتقدمة، التي ساعدت على اختصار المسافات والزمن إلى الحد الذي جعل من العالم قرية كونية، يمكن لجميع سكانها معرفة كل الأحداث والتطورات الجديدة والحديثة لحظة وقوعها. هذا بالإضافة للمصالح الاقتصادية الكبرى التي صاحبت ذلك، ونتج عنها ظهور مصالح وحاجات اقتصادية جديدة. ولم يقتصر أثر التطورات التقنية المعاصرة على الجوانب الاقتصادية، ولكنه تجاوزها ليؤثر في النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية. ويظهر ذلك في الجوانب السياسية والعسكرية من خلال تسخير التطورات التقنية لمصالح تكريس هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، على العالم، فالتطورات التقنية الحديثة قسمت العالم إلى دول متقدمة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وأخرى متخلفة بسبب افتقارها لمقومات التقنية الحديثة. أما الجوانب الاجتماعية فتتمثل في نمو المدن على حساب القرى، وارتفاع نسبة التعليم بمراحله المختلفة، وارتفاع مستويات الصحة العامة وتدهورها من جوانب أخرى؛ وذلك بفضل القضاء على الكثير من الأمراض الخطرة، في مقابل ظهور أمراض أخرى أشد خطراً من السابقة[3].

---

(1) أبو القاسم مصطفى حشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، مرجع سابق، ص153.

(2) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: نصو حاهل، ط1، ج2، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص77.

(3) أبو القاسم مصطفى حشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، مرجع سابق، ص155.

وتقتضي دراسة أثر التقدم التقني على الأوضاع العالمية الراهنة التطرق إلى دراسة الجانب المتعلق بمدى التكافؤ في انتشار التطور التقني بين جميع أجزاء العالم شماله وجنوبه، وإلى أي مدى كان هذا الانتشار مفيداً للجميع: فقد أشاد أنصار العولمة، وفي مقدمتهم الكاتب الأمريكي (توماس فريدمان)[1]، بالدور الذي لعبته التطورات التقنية الحديثة في تطوير حياة الإنسان في جميع أنحاء العالم، فهو يرى أن انتشار التقنيات الحديثة، وخاصة في مجال المعلومات والاتصال، هي من أهم العوامل التي ساعدت على تطور الاقتصاد الرأسمالي، ودخوله مرحلة جديدة تجاوز فيها كل الحدود الإقليمية: حتى أصبح هو النظام الاقتصادي الوحيد المهيمن على السوق العالمية. وحسب رأي فريدمان فقد كان لتطور وسائل الاتصال الدور الأكبر والأهم في بلوغ هذه المرحلة التي أصبح فيها العالم قرية مترابطة الأجزاء، يتمتع فيها الجميع بالمعرفة التي أصبحت سريعة وآنية. ويستطرد فريدمان بالقول إن توفر هذه المعرفة قد جعل العالم ينعم بالوحدة والمساواة والتعاون، وذلك بفضل تقنيات الاتصال الحديثة المتمثلة في شبكة المعلومات الدولية والأقمار الصناعية ونظام البث الفضائي، وشبكات الإذاعة المرئية التي استطاعت تجاوز كل الحواجز التي يمكن إقامتها، أو حتى تخيلها. وهذا ما ميز المرحلة الراهنة عما سبقها من مراحل، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، التي كانت التطورات التقنية فيها محدودة، وباهظة التكاليف، ولذلك كانت الحكومات هي التي تشرف على تمويل الأبحاث التقنية، كما أنها تتحكم في انتشارها، وتوجه هذا الانتشار على النحو الذي يخدم مصالحها، ويحقق أهدافها. لذلك فقد كانت

---

[1] فريدمان، توماس: كاتب أمريكي من أصل يهودي، بدأ حياته الصحفية في القاهرة، حيث تعلم اللغة العربية. عمل مراسلاً لصحيفة نيويورك تايمز في بيروت. درس في جامعة أكسفورد، تخصص في دراسات الشرق الأوسط، حصل فيها على شهادة الماجستير. يعمل حالياً صحفياً، وتنشر مقالاته في أكثر من 700 جريدة حول العالم. حصل على العديد من الجوائز، منها جائزة وليزار وجائزة مؤسسة جون هاي. له العديد من الكتب منها: (السيارة ليكساس وشجرة الزيتون)، و(من بيروت إلى القدس)، و(العالم المسطح). للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

عطية لوحلي، عالم فريد المسطح، جريدة ليبيا اليوم، 2005/7/11م، منشورة على شبكة المعلومات الدولية. www.g00gle.com

الحكومات هي التي تشرف على البث الإذاعي المسموع والمرئي: فارضة عليه ضوابط مشددة، تحول دون التدفق الإعلامي الحر. لكن الأوضاع اختلفت في المرحلة الراهنة: فانخفاض تكاليف الإنتاج المتزامن مع التقدم الكبير في وسائل الاتصال ساعد على انتشار التقنيات الحديثة: فتمكن ملايين البشر حول العالم من التقاط البث الإذاعي الفضائي: بفضل انتشار الأقمار الصناعية حول الكرة الأرضية دون قيود. وهذا ساعد الناس على معرفة ما يدور خارج حدودهم الإقليمية. وفشلت الحكومات في منع تدفق هذه المعرفة التي يتمكن بها كل شعب من معرفة موقعه بالنسبة للآخرين: ومقدار الحرية والرخاء الذي تتمتع به الشعوب الأخرى. هذه المعرفة الإعلامية والانتشار الواسع لوسائل الاتصال هو ما أطلق عليه فريدمان اسم (ديمقراطية التكنولوجيا)[1].

ورغم الانتشار الواسع لوسائط التقنية، إلا أن هذا الانتشار لا يتم على أساس المساواة بين مختلف شعوب العالم. ومع أن فريدمان حاول أن يؤكد إن معظم سكان العالم، بما فيهم سكان الدول النامية: ينعمون بالتقدم التقني، ويستخدمون منتجاته بنفس المستوى الذي يتمتع به سكان الدول الغربية المتقدمة، لكن الواقع يكاد يكون مناقضاً لذلك، فالتمتع بالتسهيلات التقنية يكاد يكون حكراً على مواطني الدول المتقدمة. ويظهر ذلك بشكل لافت من خلال استخدام أجهزة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية، فمعظم مستخدمي هذه الشبكة هم من مواطني الدول الغربية، كما أن معظم المواقع الإلكترونية في الشبكة مكتوبة باللغات الأوروبية (الإنجليزية خصوصاً)، باعتبارها اللغة العالمية الأولى، رغم أن عدد الناطقين بها لا يتجاوز 10% من سكان العالم[2].

ومع ذلك فإن حديث فريدمان حول انتشار التقنيات الجديدة والتغييرات التي حققتها ينطوي على شيء من الصحة: وخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى الحد الذي لم نعد نستطيع فيه تصور شكل العالم قبل ظهورها: فلا أحد ينكر التأثيرات الكبيرة والمهمة للسيارة والإذاعات المرئية والمسموعة وأجهزة الهاتف والحاسبات الآلية:

---

(1) توماس فريدمان، السيارة ليكسس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة: ليلى زيدان، ط1، مصر (القاهرة)، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000م، من ص79 إلى ص102.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والخلل الدائر حولها، مرجع سابق، ص36.

إلا أن هذا التأثير لم يكن إيجابياً في جميع الحالات، فبالرغم من أن هذه التقنيات قد سهلت حياة الإنسان إلى حد بعيد، إلا أنها، في المقابل، كان لها تأثيرات سلبية عديدة، وخاصة في الدول النامية، التي اقتصر دورها في التقدم التقني على مجرد التلقي السلبي المتمثل في استخدام التقنيات التي تنتجها الدول المتقدمة، دون دراسة أو تمحيص، لاختيار ما يناسب خصوصياتها الاجتماعية والثقافية. وهذا أسفر عن خلق نوع من التبعية الثقافية للغرب، أصبح فيه نموذج الحياة الغربية هو المثال الذي يسعى الجميع لبلوغه[1].

ولا يقتصر الأمر على مجرد استخدام المنتجات التقنية، بل يتعداه إلى مجال الإنتاج التقني كذلك، فرغم الدعاوى التي تؤكد سهولة انتقال أساليب الإنتاج التقني واكتسابها في الوقت الحاضر، من حيث إنه ما من منتج جديد يظهر في إحدى الدول المتقدمة، ويطرح للبيع في السوق العالمية، لا يمضي وقت طويل حتى يستنسخ في الدول النامية؛ دول جنوب شرق آسيا تحديداً، التي سرعان ما تصنع شبيهاً له، تقوم بتصديره إلى الأسواق الغربية من جديد، وذلك بفضل اتساع نطاق الشركات الكبرى العابرة للحدود، التي انتشرت في جميع أنحاء العالم. وهذا ما سهل عملية انتقال التقنية إلى الدول النامية[2]. وإضافة إلى ذلك فإن سهولة اكتساب التقنية الغربية وانتقالها قد جعل مسألة النمو بالنسبة للدول الفقيرة أمراً يتم على نحو أسهل وأسرع من المراحل التي استغرقها نمو الدول الغربية المتقدمة التي استغرقت وقتاً طويلاً، وبذلت جهوداً شاقة، وأموالاً طائلة من أجل تحقيق التقدم الذي تنعم به حالياً. أما الدول النامية فهي ليست في حاجة إلى إنفاق الأموال على الأبحاث العلمية، لأنه يمكنها استيراد التقنية جاهزة من الدول المتقدمة. وهذا يمكنها من اختصار الزمن، وتوفير الجهد والمال، لاستثمارهما بدلاً من ذلك في عملية النمو، ومن أجل تحقيق التقدم. ولا نستطيع أن ننكر أن هذا الكلام ينطوي على جانب من الصدق، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار التنمية الاقتصادية السريعة التي حققتها بعض دول العالم النامي؛ دول جنوب شرق آسيا تحديداً. ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى وجود العديد من الجوانب السلبية في عملية نقل واكتساب التقنية هذه، أهمها عدم استخدام أساليب تقنية ملائمة للدول النامية. ولتلافي ذلك لابد أن تخضع التقنية المستوردة لعملية اختبار وفحص دقيقين، حتى تسهم في تحقيق التقدم

---

(1) جيري ماندر، التقنيات في خدمة العولمة، محاكمة العولمة، ترجمة: وجب بودوس، إدوارد كولد سميث وآخرون ، ط1، ج1، ظ1، الرياض، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2002م، ص96.

(2) توماس فريدمان، السيارة لكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص87-88.

المنشود، ولا تكون مجرد اكتساب سلبي للتقنية بفرض اتجاهات معينة في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التبعية الاقتصادية للدول الغربية[1].

وتزداد وطأة هذه التبعية في ظل احتكار الدول المتقدمة للتقدم التقني، فمعظم المنتجات التقنية، إن لم يكن كلها، تنتج في الدول المتقدمة التي تمتلك حوالي 97% من براءات الاختراعات التقنية، محتكرة إنتاجها، وتمنع انتقال أساليب إنتاجها إلى غيرها من الدول بدعوى حماية حقوق الملكية الفكرية[2].

وهذا يقودنا إلى دراسة بعض المشكلات التي تواجه الدول النامية في الحصول على التقنية.

5 - مشكلات استيراد ونقل التقنية إلى الدول النامية:

يمكن تحديد بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه الدول النامية خلال محاولتها استيراد التقنية، والعمل على الاستفادة منها في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، يجعلها تساهم إيجابياً في عملية التطور التقني، وأهم هذه المشكلات هي:

1 -احتكار الدول المتقدمة للتقنيات المتطورة: فبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول النامية من أجل الحصول على التقنيات المتقدمة، إلا أن جهودها لم تنجح في كثير من الأحيان، بسبب الاحتكار الذي تمارسه الدول المتقدمة على التقنية، لذلك فقد حرصت هذه الدول على فرض نوع من الرقابة والسرية على ما توصلت إليه من تطورات تقنية، باعتبارها أحد الأسرار الوطنية التي لا يجب إذاعتها أو كشفها،وذلك منعاً لغيرها من الدول من امتلاك هذه التقنية، التي كانت أحد أهم أسباب التقدم الذي حققته الدول الغربية، كما حرصت على حرمان الدول النامية من الحصول على تقنيات معينة، في مقدمتها الطاقة النووية، وذلك بإجبارها على التوقيع على الاتفاقيات التي تمنع الانتشار النووي، والتي استثنيت منها الدول المتقدمة وإسرائيل؛ إلى التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية والتدخل

---

[1] حسين صبره، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص257.

[2] فلاح كاظم المحنة، العولمة والخلل الدائر حولها، مرجع سابق، ص36.

العسكري، كل ذلك من أجل استمرار تخلف الدول النامية وضمان تبعيتها للدول الرأسمالية. وبهذا أصبحت التقنية إحدى الوسائل التي تستخدمها الدول المتقدمة في فرض هيمنتها على العالم[1].

ولعل أوضح مثال على ذلك ما تعرض له بعض الدول النامية، وعلى رأسها إيران وكوريا الشمالية، من ضغوط دولية للحيلولة دون امتلاكهما الطاقة النووية، بالرغم من تأكيدات هاتين الدولتين على رغبتهما في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، من أجل تطوير اقتصادياتها، وقبولهم بفرض رقابة دولية على برنامجهما النووي.

2-التكاليف المادية الباهظة التي تتكبدها الدول النامية عند استيرادها التقنية؛ هذه التكاليف التي تصل في بعض الأحيان إلى حد مبالغ فيه، في مقابل انخفاض العوائد التي تحصل عليها الدول النامية من هذه التقنيات. وقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[*] التكاليف المادية التي تدفعها الدول النامية من أجل حصولها على التقنية بنحو 1.5 مليار دولار خلال عقد الستينيات من القرن العشرين، وهو ما يعادل نحو 56% من مجموع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، ونحو 5% من مجموع صادرات الدول النامية طوال العقد المذكور. وقد ارتفعت هذه التكاليف خلال عقد السبعينيات من القرن

---

(1) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص326.

(*) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد): انعقد هذا المؤتمر بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة عام 1964م، فلقد قررت الجمعية العامة أن تجعل من الفترة ما بين 1960-1970م، عقدا عقد للتنمية، وتكون بذلك قد أكدت على الدور الذي يتعين أن تلعبه التجارة الدولية، كأداة للتنمية الاقتصادية. وبعد انقضاء المؤتمر قررت الأمم المتحدة إقامة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهيئة دولية دائمة، تضم الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وينعقد كل أربع سنوات. ويهدف إلى معالجة مشاكل العالم الثالث الاقتصادية، ويسمى المؤتمر بمجموعة الـ77: نسبة إلى عدد الدول النامية التي حضرت انعقاده للمرة الأولى. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص548.

الماضي، لتصل إلى نحو عشرة مليارات دولار. وهذا يعني أنه كلما تقـــدمت التطـــورات التقنية، ارتفع المقابل النقدي الذي يدفع من أجل الحصول عليها[1].

3-أما العائق الأبرز الذي يحول دون تقدم الدول النامية فهو التدفق العكسي للتقنيـــة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وذلك بسبب هجرة الكفاءات والخـــبرات العلميـــة والتقنية من أبناء الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي تحرص فيـــه الـــدول المتقدمة على عدم انتقال التقنية منها إلى الدول النامية، فإنها تحرص على استقطاب المتميزين من أبناء الدول النامية للاستفادة من قدراتهم في تطوير التقنية الغربية، فالتقدم الذي تنعم به الدول الغربية اليوم ليس نتيجة لجهوده أبناء الدول المتقدمة فقط، ولكنه ثمرة لجهود العلماء من جميع أنحاء العالم، فليس خافياً ما تؤدي إليه هجرة الكفاءات البشرية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من استنـــزاف لرأس المال البشري الذي تمتلكه الدول النامية، والـــذي يعتبر من أهم عوائق النهوض باقتصاديات هذه الدول، في مقابل استفادة الدول الغربية من هذه الكفاءات البشرية، دون أ ن تتكبد أي عناء أو تكاليف في إعدادها وتدريبها[*][2].

4-إن محاولة الدول النامية لتحقيق تقدم اقتصادي عن طريق شراء التقنية الجاهزة قـــد فشلت في تحقيق نمو اقتصادي متوازن في هذه الدول. ويعود هذا الفشل في استيراد التقنية إلى عامل مهم هو أن التقنية ليست مجرد آلة تستعمل في الإنتاج، ولكنها عبارة عن مجموعة

---

(1) حسين عمر، التطور الاقتصادي. مرجع سابق، ص328.

(*) وكمثال على ذلك فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قيمة استثمار من الكفاءات المهـــاجرة إليها من الدول النامية، تبلغ نحو 339 مليار دولار، في حين أن ما قدمته من معونات رسميـــة للـــدول النامية، لم تبلغ نحو 39.6 مليار دولار، وذلك خلال الفترة ما بين عامي 1964-1972م. أما كندا فقد حصلت على قيمة استثمارية من الكفاءات المهاجرة إليها بلغت نحو 11.5 مليار دولار، في حين أن ما قدمته من معونات رسمية للدول النامية بلغ نحو 2.3 مليار ، في حين أن إنجلترا حـــصلت علـــى قيمـــة استثمارية من الكفاءات المهاجرة تقدر بحوالي 5.5 مليار دولار، في حين أنها لم تقدم من المعونات الرسمية للدول النامية سوى 4.4 مليار دولار، خلال نفس الفترة. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص329.

(2) المرجع نفسه، ص327.

من العلاقات المعقدة والمتداخلة التي تتضمن مجموعة من العلاقات الإنسانية في المجتمع، الذي ظهرت فيه التقنية كاستجابة لحاجات المجتمع، بالإضافة إلى مجموعة الأدوات التي استعملت في إنتاج الآلة، والأسلوب الإنتاجي المستخدم في إنتاجها، وكذلك مجموع الوسط الاجتماعي المحيط بعمليتي الإنتاج والاستهلاك، فكل ذلك ينبغي أن يسير على نحو متكامل، وأي خلل في أحد الجوانب السابقة يؤدي إلى فشل العملية برمتها[1].

الخلاصة:

بعد الاستعراض المبسط لموضوع العلاقة بين التقدم التقني والاقتصاد الرأسمالي يمكننا أن نستخلص النقاط الآتية:

1 - ساعد التقدم التقني على زيادة ثراء المجتمعات الرأسمالية، من خلال تطويره الأساليب الإنتاجية، ولكن هذا الثراء كان من نصيب فئة قليلة في المجتمع هي الطبقة الرأسمالية، في حين ظلت طبقة العمال التي تمثل أغلبية المجتمع تعاني من الفقر وسوء الأوضاع المعيشية. وقد نتج عن ذلك زيادة حدة التناقضات داخل المجتمع الرأسمالي، وزاد من وطأة ذلك أن سوء أوضاع العمال لم يقتصر على النواحي المادية فقط، بل امتد ليشمل النواحي المعنوية أيضاً، ففي ظل المدينة الصناعية، وتحت تأثير نظام المصنع، أصبح العامل يشعر بأنه شخص مهمل، ولا أهمية له، وتزامن ذلك مع تعمق الفوارق الطبقية بين العمال وأرباب العمل داخل المصنع وخارجه، فقد حلت الفوارق الطبقية محل العلاقات الشخصية المباشرة، التي كانت قائمة بين الحرفيين ورؤسائهم قبل ظهور نظام الإنتاج الصناعي. وقد نتج عن ذلك حدوث ردود أفعال غاضبة من قبل العمال على الأوضاع التي كانوا يعيشون فيها، وانصب غضبهم في بداية الأمر على الآلة لأنها السبب الرئيس الذي يمكن أرباب العمل من التحكم فيهم، فامتلاك الرأسمالي للآلات هو الذي يمكنه من استغلال العمال، الذين لا يملكون سوى قوى عملهم، كما أن ظهور الآلات كان سبباً في الاستغناء عن أعداد كبيرة من

---

[1] جورج لانوش، تغريب العالم، ترجمة: هاشم صالح، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 1993م، ص101.

العمال، وارتفاع نسبة البطالة بينهم، بالإضافة إلى قيامها بتهميش دور العامل والتقليل من أهميته في العملية الإنتاجية، لأنها حرمه من التعبير عن ذكائه، أو طبع إنتاجه بطابع خاص متفرد. وقد ترجم هذا الشعور تجاه الآلة في قيام العمال بتدمير الآلات وحرقها، على النحو الذي قامت به الحركات العمالية في القرن التاسع عشر[1].

2 - لم يقف أثر التقدم التقني على الجوانب الاقتصادية، بل تجاوزها إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية، فاختراع الآلة كان السبب المباشر في قيام المصنع، وانتهاء العمل الحرفي، فظهور الآلة خلق ضرورة تجميع العمال داخل المصنع، في مكان واحد، وجعلهم يعملون بطريقة واحدة، من خلال وتيرة تفرضها الآلات، وفي أوقات ودوريات محددة. ولما أن الأولوية كانت للآلة وللطاقة البخارية التي تحركها، فقد كان لزاماً على العمال أن يعيشوا في أماكن قريبة من المصانع. وهذا الأمر أدى إلى ظهور أحياء فقيرة مزدحمة بالسكان، تفتقر للشروط الصحية والنظافة، ويعاني سكانها من تدهور مستوياتهم المعيشية. ونتج عن ذلك ظهور العديد من الأمراض الاجتماعية المتمثلة في التفكك الأسري، وزيادة أعداد المشردين، واستغلال النساء والأطفال للعمل في المصانع، إلى غير ذلك من الأمراض الاجتماعية التي ظهرت خلال المراحل الأولى للثورة الصناعية[2].

أما في الوقت الراهن، ونتيجة لدخول التقدم التقني آفاقاً جديدة غير مسبوقة، فقد بدأت الآلات المتطورة تحل محل الإنسان في تشغيل مصانع بكاملها، في العديد من الدول المتقدمة، ونتج عن ذلك ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية الجديدة، في مقدمتها ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت مستويات غير مسبوقة، بسبب تزايد الاعتماد على الآلات، وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وقد تبع ذلك ظهور أمراض اجتماعية عديدة، منها انتشار العديد

---

[1] أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص186، ص250.

[2] نول كوبيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص143-145.

من الأمراض النفسية، كانعدام الشعور بالأمن، وانتشار الإحساس بالقلق والخوف من المجهول، وتعاظم الإحساس بالفردية في مقابل ضعف الروابط الاجتماعية[1].

3-لقد كان هناك ارتباط وثيق بين المنجزات التقنية والأطماع السياسية، فقد قدمت التقنية الغربية للقوى السياسية الأوروبية ما تحتاجه من قوة لبسط نفوذها، وتحقيق أطماعها الخارجية، فقوة المدافع التي استخدمها الفرنسيون ضد العرب عام 1798م خلال الحملة الفرنسية على مصر هي التي مكنتهم من الانتصار على العرب، كما أنها لفتت الانتباه إلى التقدم التقني الذي حققه الغرب. وبالمثل كان إلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي عام 1945م بمثابة تنبيه للقوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية والتقدم التقني الذي حققته، وبهذا فقد كانت التقنية أداة من أدوات بسط النفوذ والهيمنة[2].

4-ساعدت المنجزات التقنية على تسهيل حياة الإنسان، فقد أحدثت تقدماً هائلاً في الحياة الإنسانية، ولكن هذا التقدم كان مقتصراً في معظمه على الجانب المادي فقط، فلم يحدث في المقابل تقدم مماثل في جوانب الحياة الأخرى، كالجوانب السياسية والأخلاقية، فبينما كان الجانب المادي يتقدم بشكل سريع وكبير، كان التقدم بطيئاً ومتعثراً في الجوانب الأخرى، وتسبب ذلك في ظهور تناقضات واضحة في المجتمع الإنساني، ففي الجانب السياسي لم يحدث أي تطور يذكر، فما زال العالم مقسماً إلى دول كثيرة، وظل احتمال قيام الحروب والنزاعات قائماً فيما بينها، في حين نتج عن تقدم المنجزات التقنية اندماج دول العالم في سوق اقتصادية واحدة، بسبب نمو التجارة الدولية، وزيادة التبادل الاقتصادي ونمو المصالح الاقتصادية بين مختلف أجزاء العالم. وهذا ساهم في خلق عالم واحد مترابط اقتصادياً[3].

5- ساعد التقدم التقني على دخول الإنسان إلى مجالات جديدة وغير مسبوقة، كالذرة والإلكترونات والاستنساخ والهندسة الوراثية وغزو الفضاء، وكلها مجالات حساسة

---

(1) أول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص145-146، ص150، ص162.

(2) كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، مرجع سابق، ص61.

(3) نديم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص349.

قد يؤدي التقدم فيها إلى ظهور إنجازات تساعد على إسعاد البشرية، ولكنها قد تؤدي من ناحية أخرى إلى تحقيق نتائج عكسية، فهي قد تفتح أمام البشرية آفاقاً مجهولة ومخيفة، تجعل الإنسان يعيش في خوف وقلق دائمين من مخاطر هذا التقدم التقني، وما ينجم عنه من قـــوة تدميرية[1].

6-إن الطبيعة المميزة للثورة التقنية المعاصرة: قد قسمت العالم إلى قسمين: قسم متقدم ومتميز اقتصادياً وعسكرياً، وقسم متخلف اقتصادياً وعسكرياً، نتيجـــة لعـــدم امتلاكـــه للإمكانات التقنية، وبهذا يمكن القول إن امتلاك التقنية كان أحد العوامل التي تـــؤدي إلى اتساع الفجوة الفاصلة بين دول الشمال ودول الجنوب على صعيد العلاقات العالمية، كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى حدوث هوة معرفية، تأخذ في الاتساع شيئاً فشيئاً بين مـــن يملكون منجزات التقنية ويعرفون كيفية استخدامها، وبين من لا يملكون ولا يعرفون حـــتى داخل الدول المتقدمة[2].

---

[1] هدى البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص349.

[2] فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص15.

الفصل الثالث

الصراع الاقتصادي في العالم المعاصر

المبحث الأول

بروز الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية

الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية [خلال الحرب الباردة]:

تمهيد:

إن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ليس وقفاً على مرحلة الحرب الباردة، ولكن جذوره قديمة قدم النظامين نفسيهما، وترجع البدايات الأولى للصراع إلى الفترة التي ظهرت فيها الأشكال الأولى للرأسمالية الصناعية، التي واكبها ظهور أفكار اشتراكية معارضة لها، ورافضة للظلم الذي لحق بالطبقة العاملة جراء تطبيقها. ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي واتساع نطاق تطبيقاته الاقتصادية زادت قوة الحركات الاشتراكية، التي بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر تأخذ شكل حركة إيديولوجية واسعة جذبت إليها أعداد كبيرة من العمال. وكانت هذه الحركات تهدف للإطاحة بالنظام الرأسمالي وإقامة مجتمع يسوده العدل والمساواة، وتتزول فيه الطبقات متأثرة في ذلك بأفكار كارل ماركس . وفي كل أنحاء العالم اكتسبت الأحزاب والحركات الاشتراكية تأييداً جماهيرياً واسعاً، واستقطبت فئات عريضة من الشعب[1]. "في كل مكان الأحزاب الاشتراكية تظهر حاصدة نجاحات مهمة في الانتخابات، وقبيل عام 1914م الديمقراطية الاشتراكية الألمانية، حزب العمال البريطاني...تمكنت من إحراز الأغلبية في روسيا اتجاهات اشتراكية متنوعة، أخذت تتقدم، وقد ظهرت قوتها بعنف في ثورة 1905م"[2].

لقد ساهمت الأحزاب والحركات الاشتراكية في زيادة حدة الصراع ضد الرأسمالية، مستفيدة من القاعدة الجماهيرية العريضة المؤيدة لها في معظم الدول الأوروبية. وبدأ هذا الصراع يدخل مرحلة جديدة منذ مطلع القرن العشرين، بفعل ما شهده هذا القرن من أحداث سياسية وعسكرية واقتصادية مهمة، في مقدمتها قيام الحربين العالميتين الأولى (1914-1918م) والثانية (1939-1945م)، بالإضافة إلى قيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917م، وما تبعها من تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ (الاتحاد السوفييتي). هذا بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي

---

(1) البرتيني، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص36، ص39.

(2) المرجع نفسه، ص39.

بين عامي (1929-1939م)، والتي عرفت باسم (الكساد الكبير)، وما صاحبها من سوء في الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة، وكساد المنتجات. وقد كانت هذه الأزمة أحد أسباب قيام الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الأسباب السياسية والاستراتيجية للحرب، فبالرغم من أن الأسباب السياسية كان لها الدور الأبرز في قيام الحرب، إلا أنه لا يمكننا إغفال الدوافع الاقتصادية للحرب، التي تمثلت في الصراع بين الدول الأوروبية المتحاربة من أجل السيطرة على الأسواق الخارجية، ومناطق إنتاج المواد الأولية، والخروج من حالة الركود الاقتصادي[1]. هذا بالإضافة إلى انتشار الحركات الاستبدادية والعنصرية كالفاشية[*] والنازية، التي اتخذت من التوسع العسكري وسيلة لإصلاح الأوضاع في الدول التي قامت فيها. وهذا أدى إلى نشوب صراع سياسي وعسكري مرير بين الدول الأوروبية تمثل في قيام الحرب العالمية الثانية[2].

هذه الأسباب ذاتها هي التي كانت وراء قيام الحرب العالمية الأولى، فالتتبع التاريخي للأوضاع الأوروبية خلال النصف الأول من القرن العشرين، يوضح أن الأوضاع العالمية قبيل الحربين العالميتين كانت متشابهة إلى حد كبير، فالأسباب والعوامل التي تسببت في نشوب هاتين الحربين تكاد تكون واحدة، تتمثل في استمرار التوترات السياسية بين الدول الأوروبية، وسوء الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري. وهذا يمكننا من القول إن هاتين الحربين هما حرب واحدة: قسمتها هدنة طويلة امتدت لعقدين من الزمن [3].

---

(1) البرتيني، الرأسمالية والاشتراكية، مرجع سابق، ص62-67.

(*) الفاشية: هي إيديولوجية الحركة التي استولت على السلطة في إيطاليا عام 1922م بزعامة (موسوليني)، واستمرت في الحكم حتى عشرينيات الخمسينات (بعد الحرب العالمية الثانية). ومعنى المصطلح (حيوان خطير) هو شعارها الذي جاءت به "حركة روحية تهدف إلى بعث روح الشعب وتجمعه حول أهداف عامة، وتعارض الماركسية الاقتصاد الرأسمالي الحر، وتناهض الاشتراكية، لأنها تقسمان المجتمع إلى طبقات متصارعة، في حين أن الفاشية تؤلف بين الصناع المتعاونة. ولبست الفاشية حركة عنصرية، لكنها حركة وطنية تستخدم الحرب وسيلة للتوسع. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

عبد الله عبد الدايم، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج2، مرجع سابق، ص947-948.

(2) البرتيني، الرأسمالية والاشتراكية، مرجع سابق، ص70.

(3) محمد علي الفرزلي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 1، بيروت، دار النهضة العربية، 2002م، ص 129.

ولو استعنا بالفكر الماركسي في تحليل العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام الحربين العالميتين لوجدنا أن ماركس كان يرى أن أسباب قيام الحربين ترجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي ذاته، فماركس قد أكد من خلال نظريته الاقتصادية أن النظام الرأسمالي يحمل في ذاته بذور فنائه، وذلك بسبب التناقض الأساسي الكامن في طبيعة هذا النظام، وهو التناقض بين ملكية وسائل الإنتاج الفردية وأسلوب الإنتاج الجماعي. وهذا التناقض هو سبب بروز ظاهرة الصراع داخل المجتمع الرأسمالي. ويرى ماركس أن هذا التناقض هو الذي سوف يؤدي إلى انهيار الرأسمالية وقيام الاشتراكية مكانها. رغم أن الواقع قد كذب صحة توقعات ماركس: فالرأسمالية ما زالت مستمرة كنظام يتطور باستمرار عبر مراحل تختلف إحداها عن الأخرى. ولكن إذا طبقنا رأي ماركس السابق على مراحل تطور الرأسمالية، نجد أن هذا الرأي صحيح إلى حد ما: فكل مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي تحمل بذور فنائها كمرحلة، وتمهد لظهور مرحلة جديدة تختلف في بنائها وأسسها عن المرحلة التي سبقتها: ويبقى الصراع هو السمة المشتركة بين جميع هذه المراحل، رغم اختلاف طبيعته من مرحلة إلى أخرى، فبينما كان الصراع الطبقي بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال هو التناقض الأساسي في المرحلة الأولى من التطور الرأسمالي، التي يطلق عليها اسم (الرأسمالية الصناعية)، أصبح الصراع الإمبريالي بين الدول الرأسمالية الكبرى فيما بعد من أجل السيطرة على مراكز النفوذ، هو التناقض الأهم في المرحلة الثانية من التطور الرأسمالي، التي يطلق عليها اسم (الرأسمالية المالية). وبذلك حدث تغير أساسي في حركة التطور الرأسمالي، حيث أصبح الصراع الإمبريالي بين الدول الرأسمالية هو التناقض الأساسي لهذه المرحلة، ومن ثم أصبح هذا الصراع هو المحرك الأساسي للتطور الرأسمالي من أجل الدخول في مرحلة جديدة، وكان لابد لهذا الصراع من أن يحدث تغييراً في بنية المرحلة الخاصة به، لكي يمهد الطريق لظهور مرحلة جديدة. وهذا التغيير لم يحدث في نهاية الحرب العالمية الأولى، فالدول الاستعمارية الكبرى لم تتخلَّ عن مستعمراتها ، وبقي التنافس مستمراً بين الدول الإمبريالية، وخاصة بعد عودة ألمانيا إلى حلبة التنافس الاستعماري، ومطالبتها بقوة بأخذ نصيب من المستعمرات والأسواق الاقتصادية. وبذلك ظل التناقض الأساسي لهذه المرحلة قائماً، ولم يتغير: وهو التناقض الذي كان أحد أهم أسباب قيام الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية التي تميزت بها فترة ما بين الحربين العالميتين[1].

ولكن بانتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات أساسية عديدة ساهمت في القضاء على الصراع الإمبريالي بين الدول الرأسمالية الكبرى: فقد بدأت تتشكل ملامح مرحلة جديدة في التطور الرأسمالي مختلفة عما سبقها من مراحل، ساعدت على إرساء قواعد جديدة في

---

[1] نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة: مرجع سابق، ص83.

العلاقات الدولية مختلفة عن المراحل التي سبقتها؛ وأهم هذه التغيرات هو ظهور قوتين عظميين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كان لهما الفضل الأكبر في مواجهة وهزيمة النازية، ولكنهما كانتا مختلفتين من حيث الانتماء الإيديولوجي (العقائدي). وهذا أدى إلى انقسام العالم إلى قسمين: أحدهما اشتراكي، والآخر رأسمالي. وكان هذا بداية مرحلة جديدة في التطور الرأسمالي، أصبح التناقض الأساسي فيها هو الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية؛ وكان ذلك بمثابة نقطة البداية لظهور النظام العالمي ذي القطبية الثنائية الذي تهيمن عليه قوتان كبيرتان هما: الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية اللتان هيمنتا على العلاقات العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبانتهاء هذه الحرب لم يعد في مقدور الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، أن تجعل النظام العالمي الذي كانت تهيمن عليه يمتد لفترة أطول، فمنذ سنوات الأربعينيات في القرن الماضي برزت قوى جديدة وعناصر جديدة تحكم العلاقات الدولية[1].

وقد خسرت الدول الأوروبية (بريطانيا وفرنسا خاصة) زعامة العالم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تتقاسم زعامة العالم مع الاتحاد السوفييتي، وذلك بفضل دورهما الحاسم في دحر النازية والفاشية. هذا بالإضافة إلى حركات التحرر الوطني التي نشطت في المستعمرات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من نتائجها استقلال هذه المستعمرات، وفقدان الدول الأوروبية مستعمراتها الواحدة تلو الأخرى. أما في المجال العسكري فلم تعد الجيوش البريطانية أقوى الجيوش في العالم، القادرة على حماية الرأسمالية والدفاع عن المجتمعات الأوروبية، فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي أصبحت مؤهلة للقيام بهذا الدور. هذا في مقابل تنامي القوة العسكرية السوفييتية. لذلك فقد صعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى مرتبة القوى العظمى في العالم، وأسسا نظاماً عالمياً جديداً يقوم على القطبية الثنائية[2].

---

(1) محمد علي القرزتي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص161.

(2) المرجع نفسه ، ص169.

نظام القطبية الثنائية:

لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي بهزيمة النازية والفاشية حتى بدأت العلاقات الدولية تشهد صراعاً من نوع آخر هو الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، الذي قام بين القوتين العظميين اللتين صعدتا إلى مرتبة قيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية. واستمر هذا الصراع لفترة تزيد عن أربعة عقود متتالية؛ إذ بدأ بنهاية الحرب العالمية الثانية وانتهى بسقوط الاتحاد السوفييتي، وأطلق على فترة الصراع هذه اسم (الحرب الباردة)[1].

وقد استعمل اصطلاح الحرب الباردة للإشارة إلى حالة العداء الشديد والتوتر الذي ساد العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستمر حتى انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي[2].

انقسام العالم بعد الحرب:

لقد تغيرت العلاقات السياسية الدولية تغيراً كبيراً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ففي الوقت الذي وحدت فيه الحرب بين عدد من الدول المتضاربة المصالح، والمتناقضة العقائد، وذلك من أجل مواجهة خطر مشترك هو النازية، فقد فرقت الحرب بين دول لها الانتماء الإيديولوجي نفسه، ولكن ما أن انتهت الحرب حتى انفض التحالف بين حلفاء الحرب (الاتحاد السوفييتي والدول الرأسمالية المتحالفة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية)، كذلك انتهى العداء بسرعة بين الدول الرأسمالية وألمانيا وإيطاليا، وعاد العداء القديم بين الرأسمالية والاشتراكية، ليكون أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد الحرب، وأدى إلى انقسام العالم إلى معسكرين يتبادلان العداء، ويخوضان سباقاً مريراً في التسلح. وقد

---

(1) محمد سعي مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الواحد والعشرين، ط1، مصر (الإسكندرية)، المكتب العربي الحديث، 2001م، ص105.

(2) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص377.

تنافس كلا المعسكرين على استقطاب الحلفاء، وتقسيم العالم إلى مناطق نفـــوذ: فانقـــسم العالم إلى ثلاثة أقسام أو مجموعات[1] هي:

1 – المعسكر الرأسمالي: ويضم الدول التي اعتمدت مبادئ الرأسمالية والسوق الحـــرة أساساً لاقتصادها. وقد ضم هذا المعسكر مجموعة دول غرب وجنوب أوروبا وأســـتراليا ونيوزيلندا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما ضم دولاً أخرى كانت تعتـــبر دولاً معادية خلال الحرب العالمية الثانية هي: إيطاليا؛ ألمانيا؛ اليابان؛ وذلك بعد أن غـــيرت هذه الدول من توجهاتها السياسية، وعملت على إزالة التناقضات التي كانت تباعد بينـــها وبين غيرها من الدول الرأسمالية؛ وذلك من أجل توحيد الجبهة الرأسمالية في مواجهة العدو المشترك لها وهو الاشتراكية[2].

لكن ذلك لم يكن يعني انتهاء الخلافات على نحو جذري بين دول المعسكر ؛ فقد عانى هذا التكتل من مجموعة من الخلافات والانقسامات؛ من أهمها الخلاف الذي قـــام بـــين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة؛ وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى حـــول الزعامـــة الأمريكية للمعسكر، وحول مصير المستعمرات التي كانت تملكها الدول كلتا الـــدولتين؛ ففي الوقت الذي نادت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخلي الدول الأوروبية عن مستعمراتها؛ ومنحها الاستقلال السياسي، على اعتبار أن ذلك من ضـــرورات التـــصدي للكتلة الاشتراكية التي اتخذت من تحرير الشعوب من الاستعمار شعاراً لها؛ ودافعاً لنـــشر الاشتراكية، وجذب شعوب المستعمرات لصفها، في حين رأت الدول الأوروبية أن تخليها عن مستعمراتها ما هو إلا تنازل وخدمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فقط؛ ولـــيس خدمة لمصالح الكتلة الرأسمالية ككل؛ فالولايات المتحدة تريد أن تفتح منفذا لها للدخول إلى ميدان التنافس الاستعماري، لأنها لم تكن تملك أي مستعمرة؛ بل إنهـــا نفـــسها كانـــت

---

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدوليـــة، ط2، الأردن (عمـــان)، دار وائـــل للنـــشر، 2004م، ص242.

[2] نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص100.

مستعمرة أوروبية، وحصولها على مستعمرات غير ممكن في ظل التقسيم السابق للمستعمرات[1].

2- المعسكر الاشتراكي الماركسي: يشمل كل الدول التي اتخذت من النظرية الماركسية أساساً لاقتصادها، وتبنت نظرية (دكتاتورية البروليتاريا)[*] التي مثلتها دكتاتورية الأحزاب الشيوعية التي كانت تعتبر مرحلة انتقالية تهيئ المجتمع للوصول إلى المرحلة الشيوعية التي تقوم فيها دكتاتورية البروليتاريا بحكم المجتمع. وقد ضم هذا المعسكر العديد من الدول هي الاتحاد السوفييتي ، ودول شرق ووسط أوروبا، وقد مثلت هذه الدول مجتمعة (حلف وارسو)، بالإضافة إلى مجموعة من الدول التي طبقت الاشتراكية الماركسية وإن لم تنضم إلى حلف وارسو، ولكنها اعتبرت من ضمن دول التكتل الاشتراكي، من حيث الانتماء الإيديولوجي، ومعاداتها للمعسكر الرأسمالي، وهذه الدول هي: الصين، كوبا، فيتنام، كمبوديا. وقد عانى التكتل الاشتراكي بدوره من مجموعة من الخلافات والانقسامات التي كادت تصل إلى قيام الحرب بين الدول الاشتراكية، ومن أشهر هذه الخلافات الخلاف بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية؛ وبينه وبين جمهورية يوغسلافيا. وقد كانت هذه الخلافات تدور حول كيفية تطبيق أفكار ماركس ، والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة المجتمع الاشتراكي. ورغم أن هذه الخلافات قد أدت إلى

---

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص80-81.

(*) دكتاتورية البروليتاريا: البروليتاري تاريخياً مواطن من الطبقة السادسة والأخيرة في المجتمع الروماني، وكان ينظر إليه على أنه مفيد من ناحية واحدة هي إنجاب الأولاد الذين سيصبحون عبيداً أو جنوداً في خدمة المجتمع. وقد استعمل ماركس الكلمة للدلالة على الطبقة البائسة المعدمة في المجتمع، التي لا تملك شيئاً، وهي في نظر ماركس الطبقة الوحيدة المناهضة للرجوازية . للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى :- (عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، مرجع سابق، ص533.

دكتاتورية البروليتاريا: رأى ماركس أنه من أجل الوصول إلى المرحلة الشيوعية التي تزول فيها طبقات المجتمع لابد من وجود مرحلة وسطى هي المرحلة الاشتراكية، التي تظل الدولة فيها قائمة، ويكون الحكم فيها لطبقة العمال، لأنها تمثل الأغلبية العددية في المجتمع؛ لذلك أطلق ماركس على فترة حكمها اسم دكتاتورية البروليتاريا، وفيها تسود الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتوزيع عائد الإنتاج يكون توزيعاً متساوياً وغير مكافئ للجهد الذي يبذله كل فرد. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص383.

خروج كل من الصين ويوغسلافيا من حلف وارسو، ولكنها لم تدفعهما للانضمام إلى المعسكر الخصم، والتخلي عن الإيديولوجيا الاشتراكية[1]. ورغم العداء والخلاف بين المعسكرين يمكننا أن نلاحظ وجود بعض أوجه التشابه بينهما، تتمثل في احتواء كل معسكر على نوع من التقسيم التراتبي الذي قسم دول كل معسكر إلى مستويين هما:

أ – **الدول الرئيسة في المعسكر**: وهي الدول الكبرى التي تهيمن على باقي دول المعسكر، ودورها رئيس في التكتل ؛ وهي تمنع حدوث أي تغيير في ترتيب دول الحلف، محافظة بذلك على سيادتها للحلف، كما أنها تعد وتواجه أي حركة توسعية يقوم بها المعسكر المضاد[2].

ب – **الدول الثانوية**: وهي الدول التي لا تقوم بدور مهم أو فعال في المعسكر، ولكنها تندرج تحت لواء المعسكر، إما بسبب الانتماء الإيديولوجي، أو من أجل تحقيق مصلحة خاصة، كالرغبة في عدم الانتماء إلى المعسكر الآخر، أو بسبب علاقات الصداقة التي تربطها بأحد المعسكرين[3].

ج – **مجموعة عدم الانحياز**[*] : وتضم الدول الخارجة عن المعسكرين السابقين، والتي رأت أنه ليس من مصلحتها الانضمام إلى هذه الكتلة أو تلك[4]. وتكونت مجموعة دول عدم الانحياز من المستعمرات السابقة والدول التي كانت تابعة للدول الرأسمالية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن نمو الحركات التحررية في هذه الدول بعد الحرب ساعد على تحقيق

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص243.

(2) المرجع نفسه، ص243.

(3) المرجع نفسه ، ص243.

(*) عدم الانحياز: لا يوجد تعريف محدد لها، فالدكتور محمد طلعت الغنيمي يعرفها بأنها "موقف سياسي تتخذه دولة بعدم الانضمام إلى أي من الكتلتين المتصارعتين" أو هو "عدم انحياز دولة لأي من الحليفين اللذين يتصارعان في حرب باردة". ويعرفها إسماعيل صبري مقلد بأنها "السياسات التي تقوم على نبذ الارتباط بمجلة التكتلات الدولية". للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : –

سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص303-305.

(4) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص223.

استقلالها السياسي، ومكنتها من التحرر من الاستعمار ، ومعظم دول هذه المجموعة هي دولة فقيرة وغير متقدمة تقنياً واقتصادياً، وعانت لفترات طويلة من النهب الاستعماري الذي لم تتخلص منه إلا بعد نضال طويل، وهدفها تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي. وهذا الهدف لا يتحقق إلا في ظل حالة من استقرار الأمن والسلم الدوليين، لذلك عملت هذه الدول على تجنب النزاعات والصراعات الدولية، عن طريق عدم الانتماء إلى المعسكرين المتصارعين، لأن سعي الدول العظمى إلى بسط هيمنتها على العالم يدفعها إلى مجابهة بعضها البعض، الأمر الذي يحول الدول الفقيرة إلى ساحة للصراع بين المعسكرين، ومجال حيوي لهما. وهذا يهدد استقلال هذه الدول، لذلك حرصت هذه الدول على تجنب الدخول في التكتلات والأحلاف المتصارعة، كما عملت على حل نزاعاتها بالطرق السلمية، ونادت بنزع السلاح ووقف سباق التسلح. ورغم أن الحركة بدأت بثلاث دول هي: مصر، الهند، يوغسلافيا، إلا أنها اتسعت بمرور الوقت بفضل انضمام الكثير من الدول إليها، حتى أصبحت هذه الحركة تشمل تقريباً كل دول العالم النامي[1].

ورغم أن اهتمام هذه الحركة انصب في المقام الأول على القضايا السياسية، وفي مقدمتها التحرر من الاستعمار، ومحاولة القيام بدور فعال على صعيد العلاقات الدولية (ولم تحقق على كل حال نجاحات بارزة في هذا المجال) إلا أن ذلك لم يمنع دول الحركة من الاهتمام بالمسائل الاقتصادية منذ نشوئها. وقد تزايد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة إدراكها لأهمية الجوانب الاقتصادية في العلاقات الدولية، ودور التحرر الاقتصادي في تعزيز الاستقلال السياسي وتحقيق التنمية الشاملة. فقد أدركت دول عدم الانحياز أن قدرتها على تعزيز استقلالها السياسي ومساهمتها في النظام العالمي قد تأثرت سلباً بسبب انخفاض مساهمة هذه الدول في الاقتصاد العالمي، فقد كانت مساهمة دول عدم الانحياز في التجارة الدولية تصل إلى 21.3% عام 1960م، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 17.6% من إجمالي التجارة العالمية عام 1970م. كل ذلك أدى إلى انخفاض نسبة الدخل القومي لهذه الدول، الأمر الذي أعاق التنمية الاقتصادية فيها،

---

[1] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص307.

وجعلها تدور في فلك التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، لذلك أصبحت الجوانب الاقتصادية تشغل حيزاً متزايداً من اهتمامات دول الحركة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من انقسام دول العالم إلى تكتلات، إلا أن جميع دول العالم، بمختلف مشاربها واتجاهاتها وإيديولوجياتها، قد توحدت في هيئة سياسية واحدة هي (منظمة الأمم المتحدة)(*) [2].

ولكن بالرغم من الأهداف المعلنة لمنظمة الأمم المتحدة والشعارات التي رفعتها، وأهمها حق جميع الدول في تقرير مصيرها، وإقامة نظام عالمي تقف فيه جميع الدول على قدم المساواة، وتحقيق التعاون الدولي. ورغم هذه الشعارات فقد خضعت الهيئة الدولية لهيمنة الدول الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت الدولة الأولى التي دعت إلى إنشاء المنظمة، ثم سخرتها لخدمة مصالح الدول الرأسمالية ؛ من أجل الحفاظ على نمط معين من العلاقات الدولية[3].

وتتمتع الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بهذا التأثير الكبير على سياسة المنظمة الدولية بفضل المساعدات الاقتصادية والدعم المالي الكبير الذي تساهم به هذه الدول في ميزانية الهيئة الدولية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تساهم وحدها بحوالي 40% من ميزانية الأمم المتحدة، في حين يصل مجموع ما تساهم به الدول الصناعية الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حوالي 75%. وبفضل هذه المساهمة الضخمة تستطيع هذه

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص312.

(*) هيئة الأمم المتحدة: هيئة دولية تأسست عام 1945م، بعد مؤتمر بالطا، وشملت الهيئة مجموعة من الأجهزة المختلفة، منها: مجلس الأمن، الجمعية العامة، محكمة العدل الدولية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعضوية الهيئة مفتوحة لجميع الدول. ومهمتها صيانة الأمن والسلم الدوليين، كما أنها تعمل على منع ظهور الأسباب التي تهدد السلام، وتمنع العدوان، وتعمل بالمبادئ السلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، مرجع سابق، ص322.

(2) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية: ج1، مرجع سابق، ص322.

(3) فلاح كاظم اللحمة، العولمة والخلل المثار حولها، مرجع سابق، ص9.

الدول أن تؤثر في قرارات المنظمة (الهيئة الدولية الوحيدة المسموح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول)، وبذلك أضفت الدول الرأسمالية على أطماعها وتدخلها في شؤون الدول التي تعارض مصالحها صفة الشرعية والقانونية، وإمعاناً في إحكام سيطرتها على المنظمة الدولية عملت الدول الغربية على توحيد سياستها تجاه بقية الدول، وشكلت كتلة واحدة تحركها مجموعة من العلاقات والروابط والمصالح المشتركة، التي جعلتها تسخر قولها في المنظمة الدولية لخدمة المصالح الرأسمالية، ولم يكن هناك ما يمنع هذه الدول من احتكار الهيئة الدولية والسيطرة على القرار السياسي العالمي سوى حق النقض (الفيتو)[*] الروسي أولاً، والصيني فيما بعد؛ هذا الحق الذي حصلت عليه هاتان الدولتان بفضل قوتهما العسكرية، وتفوقهما الاقتصادي والنووي[1].

وكان الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية هو المكون الأساسي للنظام العالمي طوال فترة الحرب الباردة؛ فقد استخدم كلا المعسكرين المتصارعين أسلحة عديدة ومتنوعة شملت النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، وحتى النفسية والعقائدية؛ تدرجت من إقامة الأحلاف والتكتلات الاقتصادية والعسكرية إلى سباق التسلح، واستمرار الحروب والخلافات الداخلية، واستقطاب الحلفاء، إلى غير ذلك من وسائل الصراع[2]. ولما كان موضوع دراستنا ينصب أساساً على دراسة الجوانب الاقتصادية التي كان لها دور كبير في تحديد ملامح العلاقات الدولية، خلال فترة الحرب الباردة[3]. فقد كان الاقتصاد أحد أهم

(*) حق الفيتو: هو حق اعتراض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على مشروعات القرارات المرفوعة لمجلس الأمن، وفقاً للمادة 27 الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أن قرارات مجلس الأمن تصدر بموافقة تسعة من أعضائه، يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين، وهذا يعني عدم صدور أي قرار ما لم يوافق عليه جميع الأعضاء الدائمين، فرفض عضو دائم للقرار يعني إبتئال صدوره. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص347.

(1) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص228.

(2) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص233، ص30.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)، ط5، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991م، ص424.

الوسائل التي استخدمها المعسكران المتصارعان فإن اهتمامنا ينصب أساساً على دراسة هذه الوسائل التي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

الوسائل الاقتصادية ودورها في العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة:

يمكن القول إن إدراك أهمية العوامل الاقتصادية في الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي قد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد نافست العوامل الاقتصادية في أهميتها العوامل السياسية والعسكرية، وأصبحت قوة الدول لا تقاس بما تمتلكه من أسلحة وجيوش فقط، بل بما تمتلكه كذلك من موارد اقتصادية، وما تساهم به في السوق الاقتصادية.

أ - مشروع إعادة تعمير أوروبا:

خرجت الدول الأوروبية واليابان من الحرب العالمية الثانية باقتصاد منهار، وصناعات مدمرة، كما سبق أن أوضحنا، الأمر الذي زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب. ولما كان الخراب والدمار كبيراً جداً، فقد واجهت هذه الدول صعوبة كبيرة في إعادة بناء ما دمرته الحرب، اعتماداً على جهودها الذاتية، ودون الحصول على مساعدات خارجية، ودون قيامها بتوحيد جهودها من أجل تقوية الجبهة الرأسمالية، والقضاء على أسباب التوتر التي قد تؤدي إلى قيام حرب جديدة. ومن أجل الحيلولة دون قيام حرب عالمية جديدة، حرصت الدول المنتصرة في الحرب على الاستفادة مما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وما خلفته معاهدة الصلح لعام 1919م من نتائج، لذلك فقد حرصت دول الحلفاء على الابتعاد عن سياسة الإذلال، وفرض العقوبات الاقتصادية، التي كانت قد اتبعتها تجاه ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، التي كانت أحد أسباب نمو الشعور بالإهانة والرغبة في الانتقام لدى فئات واسعة من الشعب الألماني، ولذا فإن معاهدة الصلح التي وقعت في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتضمن فرض أي عقوبات اقتصادية على الدول المهزومة، منعاً لحدوث أي توتر أو عدم استقرار في المستقبل، يمكن أن يؤدي إلى قيام حرب جديدة بين الدول

الرأسمالية، وذلك ضماناً لتوحيد جهود هذه الدول في مواجهة خطر آخر أشد ضراوة، هو الخطر الاشتراكي، الذي زاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب ما حققته الأحزاب الاشتراكية الأوروبية من انتشار لدى فئات واسعة من الشعب خلال الحرب، بفضل الدور الكبير الذي قامت به هذه الأحزاب في مواجهة النازية والفاشية. وبعد الحرب أصبحت هذه الأحزاب أحد أهم الأخطار التي تواجهها الرأسمالية، وخاصة في ظل الدعم الذي حصلت عليه هذه الأحزاب من الاتحاد السوفييتي، بفضل الانتماء العقائدي الواحد[1].

وقد زاد من خطر المد الاشتراكي الأوضاع الاقتصادية المنهارة لدول أوروبا التي خلقت مناخاً مناسباً لنشاط الحركات الاشتراكية، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من واجبها أن تأخذ بزمام المبادرة لمواجهة الخطر الاشتراكي باعتبارها الدولة الرأسمالية الأقوى اقتصادياً وعسكرياً، والمؤهلة لتولي زعامة المعسكر الرأسمالي. ولعل ذلك هو ما دفعها إلى إطلاق مشروع إعادة تعمير أوروبا الذي أطلق عليه اسم (مشروع مارشال)(*) [2].

ورغم أن الدافع الأساسي المعلن لقيام المشروع هو مساعدة الاقتصاد الرأسمالي على النهوض ومواجهة المد الاشتراكي، إلا أنه كانت له أهدافاً أخرى غير معلنة، تتعلق بمصلحة الاقتصاد الأمريكي نفسه، فقد كان الاقتصاد الأمريكي في حاجة إلى هذا المشروع كي يستمر منتعشاً، فقد ساعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عام 1941 على

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص73.

(*) مشروع مارشال: هي مشروع إعادة دمج أوروبا باسم مشروع مارشال بعثة أوروبا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وهو(مشروع مارشال) الذي طرح هذا المشروع في إحدى محاضراته في جامعة هارفارد الأمريكية في عام 1947م. وهدف المشروع هو مساعدة الدول الأوروبية اقتصادياً، من أجل إنعاش اقتصادها، ولكنه من الوقوف من جديد من طرف الإمبراطورية التي كانت الولايات المتحدة على استعداد لتقديمها لجميع الدول الأوروبية، ما عدا الاتحاد السوفيتي الذي رفض هذه المساعدات.= =وقد أعلن مارشال أن هذا المشروع لن يتقدم الدول الأوروبية لطلب رسمي للولايات المتحدة للحصول على المساعدة، كما اشترط تعاون الدول الأوروبية فيما بينها. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : =

حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص18. ص

(2) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص19.

انتعاش الاقتصاد الأمريكي وأخرجه من حالة الركود التي ظل يعاني منها منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م. ولم يستعد الاقتصاد الأمريكي نشاطه إلا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد عمل المجهود الحربي الأمريكي على إضافة طاقات إنتاجية جديدة، ساعدت على نمو الاقتصاد؛ فسعت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تضيف إلى إنتاجها طاقات جديدة خصصت للأغراض الحربية، دون أن يؤثر ذلك على اقتصادها المدني القائم، فخلال الحرب ازدادت الاستثمارات المالية الأمريكية الخارجية؛ لتصل إلى أكثر من خمسة مليارات دولار، محتلة بذلك المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدر لرأس المال، وذلك على حساب الاستثمارات المالية البريطانية التي كانت تحتل المرتبة الأولى قبل الحرب؛ حيث كانت الاستثمارات البريطانية تفوق الاستثمارات الأمريكية بمقدار الضعف، ولكن الأوضاع الاقتصادية تبدلت خلال الحرب فقد اضطرت كل من بريطانيا وفرنسا إلى التخلي عن استثماراتهما الخارجية، وتحويلها لصالح المجهود الحربي ، مستخدمة رأس المال في شراء الأسلحة والعتاد الأمريكي. وبعد انتهاء الحرب؛ ونظراً لسوء الظروف الاقتصادية أغلق السوق الأوربي في وجه المنتجات الأمريكية؛ لأنه لم يعد في إمكان هذه الدول شراء المنتجات الأمريكية. وهذا ما جعل الاقتصاد الأمريكي مهدداً بالدخول في حالة الركود من جديد، نتيجة توقف الصناعات المخصصة للمجهود الحربي وتحويلها إلى مجالات الصناعة المدنية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث فائض كبير في الإنتاج تعجز السوق الأمريكية الداخلية عن تصريفه[1].

وقد عمل مشروع مارشال على فتح الأسواق الأوروبية من جديد أمام المنتجات الأمريكية طول فترة المشروع، وبهذا أسدى المشروع خدمة كبيرة للاقتصاد الأمريكي؛ إذ مكن هذا الاقتصاد من إضافة طاقات إنتاجية جديدة في ظل وجود أسواق واسعة لتصريف المنتجات المدنية والعسكرية الأمريكية. ونتج عن ذلك حدوث فوائض مالية كبيرة زادت من قيمة الاستثمارات الأمريكية، ودعمت مركز الدولار الأمريكي، فأصبح الدولار هو العملة

---

(1) شاي واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص89-90.

العالمية الأولى، محتلاً بذلك مكانة الجنيه الاسترليني الذي كان العملة العالمية الأولى قبل الحرب العالمية الثانية[1].

هذا بالإضافة إلى أن مشروع مارشال كان إحدى الوسائل التي فرضت بها الولايات المتحدة الأمريكية زعامتها السياسية على الدول الرأسمالية. وبهذا المشروع تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت أسلوباً جديداً للهيمنة مختلفاً عن الأساليب التي اتبعتها الدول الأوروبية في فرض هيمنتها وبسط نفوذها، وقد تمثل هذا الأسلوب الجديد في استخدام أساليب السيطرة الاقتصادية، كأساس لفرض الزعامة السياسية[2].

ب ـ المعونات الاقتصادية في المعسكر الاشتراكي:

في المقابل حدثت في الدول الاشتراكية تطورات اقتصادية مهمة، بمعزل عن المساعدات الأمريكية، فرغم أن مشروع مارشال كان موجهاً لمساعدة جميع الدول الأوروبية، بما فيها الاتحاد السوفييتي، إلا أن الاتحاد السوفييتي رفض المساعدات الأمريكية، واستطاع إعادة بناء اقتصاده بسرعة كبيرة، وذلك بفضل امتلاكه الموارد الاقتصادية الضخمة، واتساع السوق السوفييتي القادر على استيعاب جزء كبير من إنتاجه المحلي، فقلت بذلك حاجته للأسواق الخارجية، وهي ميزة لم تكن تتوفر إلا للدول ذات المساحة الشاسعة والكثافة السكانية العالية، كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى التخطيط الاقتصادي القوي الذي اعتمدته الحكومة السوفييتية، التي عملت منذ قيام الثورة الاشتراكية على استثمار الموارد الاقتصادية السوفييتية، وسخرتها لبناء اقتصاد صناعي قوي. وبالفعل بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفييتي يملك اقتصاداً قوياً : يأتي في المرتبة الثانية بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وعمل الاتحاد السوفييتي على استغلال قوته الاقتصادية في بسط سيطرته على دول شرق ووسط أوروبا، من خلال تقديمه المساعدات الاقتصادية لهذه الدول، أو من خلال

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص19.

(2) المرجع نفسه، ص19.

(3) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص72-73.

إنشائه مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)[*]، الذي كانت تقدم من خلاله المساعدات الاقتصادية، وتوزع العائدات والموارد الاقتصادية بين دول المعسكر الاشتراكي. ولكن يلاحظ أن منظمة الكوميكون تخضع لهيمنة الاتحاد السوفييتي، فتوزيع الموارد في هذه المنظمة كان يتم بشكل غير متكافئ، وعلى نحو يخدم مصالح الاتحاد السوفييتي في المقام الأول، فجميع الشركات التي أنشئت بغرض المساعدة في بناء الاقتصاد الاشتراكي لدول المجلس سخرت لخدمة المصالح السوفييتية، فقد كان الاتحاد السوفييتي مساهماً كبيراً في معظم هذه الشركات. وهذا ما جعل الاتحاد السوفييتي محوراً لنشاطها الاقتصادي، سواء من حيث تصدير المنتجات الصناعية السوفييتية لدول المجموعة، أو من حيث توريد المواد الخام التي تنتجها هذه الدول الاشتراكية التي كان أغلبها يصدر إلى الاتحاد السوفييتي، فالتجارة المتبادلة بين دول المجموعة الاشتراكية كانت تتم لصالح الاتحاد السوفييتي في المقام الأول[1].

ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية السوفييتية أصبحت دول أوروبا الشرقية بمثابة مجال حيوي للاتحاد السوفييتي طوال فترة الحرب الباردة، وكذلك عمل الاتحاد السوفييتي على توسيع مناطق نفوذه في الدول النامية، وذلك باستقطابه حركات التحرر الوطني التي نشطت في هذه الدول، وتشجيعها على تبني الإيديولوجيا الاشتراكية. وبالفعل تبنى العديد

---

[*] الكوميكون: هو الاسم المختصر الذي يطلق على مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الذي أنشئ عام 1949م في موسكو، واقتصرت عضويته على عدد من البلدان الشيوعية. ويهدف المجلس إلى تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين خططها الاقتصادية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي، وإقامة تعاون وثيق بين البلدان الأعضاء التي تجمع بينها عقيدة واحدة، وإقامة تقسيم دولي اشتراكي للعمل ضمن المجلس. والدول الأعضاء في المجلس عند إنشائه هي: الاتحاد السوفييتي، بلغاريا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، المجر، ألبانيا، منغوليا. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج5، مرجع سابق، ص267-268.

[1] البرتيني، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص72-73.

من هذه الدول النظرية الاشتراكية الماركسية، وحاولت تطبيق الاقتصاد الاشتراكي الماركسي[1].

وقد زادت أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى تراجع أهمية الأساليب السياسية والعسكرية، نتيجة لتوصل القوى العظمى إلى نوع من الوفاق والتقارب الناتج عن

باستخدام الوسائل العسكرية، دون أن يعني ذلك انتهاء الصراعات السياسية والعسكرية بينها، فهو يعني فقط أن الأولوية أصبحت تعطى للمصالح الاقتصادية[2].

وقد زادت أهمية الاقتصاد في التفاعلات الدولية نتيجة لتبادل المصالح الاقتصادية بين الدول، في ظل عدم قدرة أي بلد على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فلا يوجد بلد يستطيع أن يعتمد على إنتاجه المحلي بصورة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من المنتجات والخدمات، كما أن الكثير من البلدان تنتج من السلع أو تمتلك من الموارد الاقتصادية ما يفيض عن حاجات سكانها، وترتب على ذلك تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول واتساع حجم الأسواق الداخلية والخارجية، وتزايد كمية العرض والطلب، لذلك فقد عملت الدول المتقدمة على بسط نفوذها على السوق العالمي، وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية عن طريق ربط اقتصاديات دول العالم باقتصادياتها وذلك باستخدام وسائل عديدة[3] منها:

أ - استخدام المعونات الاقتصادية كسلاح في العلاقات الدولية:

لقد كانت المعونات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول غرب أوروبا خلال مشروع مارشال هي التي نبهت إلى أهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية، وأصبحت المعونات الاقتصادية إحدى أهم الوسائل المؤثرة في العلاقات الدولية، وإحدى الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية، وذلك من خلال استخدام الاقتصاد من منطلق الثواب والعقاب، وهذا يعني استخدام وسائل الضغط الاقتصادي كسلاح

---

(1) عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص266.

(2) أبو القاسم مصطفى عبد الله حشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، مرجع سابق، ص98.

(3) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص244.

لفرض سياسات معينة واستبدال وسائل الضغط العسكرية بأخرى اقتصادية، وذلك تمشياً مع مقتضيات الظروف الدولية لفترة الحرب الباردة، التي أصبحت تستدعي المزاوجة بين الوسائل الاقتصادية والوسائل السياسية، فالأهداف السياسية أصبح من الممكن تحقيقها باستخدام الوسائل الاقتصادية، وذلك بإقناع الدول المراد التأثير عليها لتغيير مواقفها السياسية، عن طريق التلويح بمنح المعونات الاقتصادية لها، أو فرض العقوبات الاقتصادية عليها، وهذا ما جعل الدول المتقدمة تسخر اقتصادها لخدمة مصالحها[1].

فالمعونات الاقتصادية أصبحت إحدى أهم وسائل الضغط التي تستخدمها الدول المتقدمة للتأثير على حلفائها وغيرهم من الدول، من أجل حملها على تغيير سياساتها، وأصبح قطع العلاقات الاقتصادية أحد أشد العقوبات التي توقعها الدول المتقدمة بالدول التي تخالف سياساتها أو تضر بمصالحها. وفترة الحرب الباردة مليئة بالشواهد التي تؤيد هذا الرأي، منها -على سبيل المثال لا الحصر- قيام الاتحاد السوفييتي بقطع علاقاته الاقتصادية مع يوغسلافيا، وتقليص حجم التبادل التجاري بينه وبين الصين، وذلك من أجل دفع هاتين الدولتين على تغيير سياساتهما في أعقاب الخلافات السياسية والإيديولوجية بينهما وبين الاتحاد السوفييتي، لذلك اعتبرهما الاتحاد السوفييتي خارجين عن تعاليم النظرية الاشتراكية الماركسية، ورافضتين لزعامته على الكتلة الاشتراكية[2].

ومن الشواهد على استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقطع علاقاتها الاقتصادية مع الصين، بعد قيام الثورة الاشتراكية فيها، وقد استمرت المقاطعة بين البلدين لفترة تزيد على العشرين عاماً[3].

وقد نتج عن استخدام سلاح المعونات والعقوبات الاقتصادية، كأداة لتحقيق الأهداف السياسية، خلق نوع من علاقات التبعية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وخاصة بعد نجاح مشروع مارشال ومساهمته البارزة في النمو السريع للاقتصاد الأوروبي، فقد أدى نجاح المشروع إلى إرساء نظرة جديدة للتنمية الاقتصادية، قوامها أنه من الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أسرع عند الاعتماد على المعونات الخارجية، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تفتقر إلى الموارد

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص424-425.

(2) المرجع نفسه، ص426.

(3) المرجع نفسه، ص426.

المالية اللازمة لعملية التنمية، فبدأت هذه الدول تتطلع للحصول على المعونات الاقتصادية من الدول المتقدمة التي قدمت لها هذه المعونات في شكل قروض أو استثمارات أجنبية[1].

وكانت هذه المعونات تساعد في المقابل على انتعاش اقتصاديات الدول الكبرى المانحة لهذه المعونات التي غالباً ما تقدم مصحوبة بشروط معينة، تتضمن فتح أسواق الدول الحاصلة على المعونة أمام المنتجات الصناعية للدول المانحة. وهذا يساعد على زيادة تصريف إنتاجها، ومن ثم زيادة أرباحها، وارتفاع معدلات دخلها القومي، بالإضافة إلى شروط أخرى تنص على ضرورة القيام ببعض إصلاحات اقتصادية، وحتى سياسية، تكون متمشية مع مصالح الدول المتقدمة، وتحقق نوعاً من التعاون الاقتصادي. ومن هذه الشروط أيضاً احتكار الدول المانحة الاستثمار والتنقيب عن المواد الأولية في الدول المتلقية للمعونة[2].

وقد أدى هذا إلى أن تصبح الدول النامية ميداناً للتنافس بين الدول المتقدمة، باعتبارها مصدراً للانتعاش الاقتصادي، ووسيلة لبسط النفوذ والسيطرة على العالم، فكان التسابق على أشده بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على استخدام سلاح المعونات الاقتصادية كوسيلة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الدول النامية، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الدول الموالية لها اقتصادياً، ومن جهته قام الاتحاد السوفييتي بتمويل بعض الحركات التحررية في الدول النامية، من أجل إحداث ثورات وانقلابات سياسية وعسكرية تؤدي إلى إقامة حكومات موالية للاتحاد السوفييتي[3].

وساعد هذا التنافس على زيادة مستوى الوعي القومي في الدول النامية، بفضل إدراك هذه الدول لأهميتها ودورها في العلاقات الدولية، وازدادت مطالبتها بتحررها وتمسكها باستقلالها السياسي والاقتصادي، وضرورة سيطرتها على ثرواتها، ومن ثم فقد أصبح لها دور في رسم خريطة العلاقات الدولية، فكانت محاولات الاستقطاب العالمي بين المعسكرين

---

(1) عبد السلام النوتي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستقلال، مرجع سابق، ص159-160.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص425، ص480.

(3) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص44.

المتصارعين أحد العوامل التي ساعدت على نمو حركات التحرر السياسي والاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية، والسيطرة الوطنية على الموارد والثروات القومية في الدول النامية[1].

ب - الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية:

لقد تأسست هذه الهيئات والمنظمات من أجل تنسيق الجهود وتنمية التعاون الاقتصادي بين دول العالم، وخاصة بعد حصول معظم دول العالم على استقلالها، وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دعت إلى إنشاء هذه المنظمات والهيئات الدولية ، وعملت على تمويلها وتشجيع نشاطها الاقتصادي العالمي. و لم تكن النوايا الحسنة ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق نظام اقتصادي عالمي يقوم على العدل والمساواة هي الدافع الأساسي لإنشاء هذه الهيئات والمنظمات الاقتصادية، ولكن الرغبة في بسط النفوذ والسيطرة على العالم ومنع الاتحاد السوفييتي من استقطاب الدول النامية المتحررة حديثاً، والتي كانت ترزح تحت وطأة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعها للانضمام إلى المعسكر الاشتراكي، كانت السبب الأبرز وراء إنشاء هذه الهيئات والمنظمات المتخصصة، والتي كان الهدف من إنشائها تقديم المعونات الاقتصادية والفنية لدول العالم في إطار منظمة الأمم المتحدة[2]. ومن هذه الهيئات الاقتصادية:

---

(1) عبد الحميد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص383.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص426.

ا صندوق النقد الدولي(*):

وبالرغم من أن الصندوق كان: عند إنشائه: مؤسسة مالية خاصة بالدول الرأسمالية المتقدمة، ومن ثم فهو يتعامل في المقام الأول مع الدول الصناعية المتقدمة، من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف فيها، وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال بينها، إلا أنه: مع مرور الوقت، ونتيجة تمكن الدول الصناعية من بناء اقتصادياتها وحل مشاكلها المالية خارج إطار الصندوق: من خلال تأسيسها لتكتلات وهيئات اقتصادية إقليمية خاصة بها (كالسوق الأوروبية المشتركة)(*). هذا الأمر دفع صندوق النقد الدولي إلى توسيع دائرة نشاطه، بحيث تشمل الدول النامية: التي أصبحت تشغل حيزاً كبيراً ومتزايداً من اهتمام الصندوق: فحصلت هذه الدول على الكثير من التسهيلات والخدمات النقدية التي يقدمها الصندوق، وإن كان الحصول على خدمات الصندوق يتم وفق شروط معينة: يفرضها على الدول

(*) صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة مالية أنشئت عام 1944م بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت أربعاً وأربعين دولة لحضور مؤتمر في (بريتون وودز)؛ وضعت فيه اتفاقية إنشاء الصندوق. وفي سبتمبر عام 1946م عقدت الجلسة الافتتاحية لمحافظي الصندوق، وكان الغرض من إنشاءه دعم استقرار أسعار الصرف والمساهمة في إقامة نظام دولي للمدفوعات، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تعوق التجارة الدولية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص429.

(*) السوق الأوروبية المشتركة: ترجع البدايات الأولى لتأسيس هذه المجموعة إلى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، عندما كانت أوروبا تمر بمرحلة انتعاش اقتصادي. وتأسست السوق من أجل تنسيق الجهود الاقتصادية الأوروبية. وقد كانت البدايات الأولى لها بتوقيع اتفاقية روما التي أقامت المجموعة الاقتصادية الأولى المحددة للسوق المشتركة في صورتها الأولى. ونصت هذه الاتفاقية على مرور هذه المجموعة بفترة انتقالية مدتها 12 سنة، يتم خلالها إلغاء مرحلي للعوائق التجارية المفروضة على المنتجات الصناعية، وإنشاء وحدة جمركية موحدة على المنتجات المستوردة من خارج المجموعة: واتباع سياسة زراعية موحدة، وإزالة العقبات التي تحول دون انتقال العمال ورؤوس الأموال بين دول المجموعة. وحققت هذه المجموعة أهدافها خلال فترة زمنية أقل من الفترة المحددة. وضمت المجموعة في بدايتها كلاً من: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، ثم اتسعت على نحو تدريجي حتى شملت معظم الدول الأوروبية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

تُون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص583.

المستفيدة من خدماته، منها اتباع سياسة معينة في الإصلاح الاقتصادي، فالصندوق يتدخل في السياسات الاقتصادية للدول؛ من خلال فرضه أساليب ووسائل معينة من أجل علاج العجز في الميزانية العامة لهذه الدول؛ فهو الذي يحدد نسبة تخفيض هذه الدول لأسعار عملاتها الوطنية. ومن الشروط الأخرى التي يفرضه الصندوق ضرورة تحرير التجارة، وإلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على المنتجات الأجنبية، وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية. ويقدم صندوق النقد الدولي شروطه عادة في شكل برنامج (للإصلاح الاقتصادي)؛ يؤدي عادة إلى تدخل الصندوق في الشؤون الداخلية للدول، في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية؛ فضلاً عن الاقتصادية[1]. ويتحتم على الدول المستفيدة من الصندوق أن تسدد القروض التي حصلت عليها خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات. وهذا لا يتناسب مع ظروف ومشكلات الدول النامية؛ ولا يساهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية، فالمشاكل الاقتصادية لهذه الدول هي ظاهرة شبه دائمة، ولا يمكن علاجها خلال فترة خمس سنوات، كما أن المشاريع الاقتصادية التي تستثمر فيها قروض وتسهيلات الصندوق تحتاج إلى فترة أطول حتى تعطي مردوداً إنتاجياً، وتسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، ومن ثم فإن هذه الدول تحتاج إلى فترات زمنية أطول لتسديد ما عليها من ديون. وهذا ما لم تكن سياسة الصندوق تأخذه في اعتبارها، وزاد من صعوبة حصول الدول النامية على تسهيلات الصندوق. إن القروض الممنوحة لهذه الدول محددة بنسبة معينة، فالدول النامية لا تستطيع أن تسحب قروضاً إلا في حدود 25% من حصتها في رأس مال الصندوق. ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة هذه الدول في تمويل رأس مال الصندوق[2].

وتجدر الإشارة إلى أن معاملة الصندوق لا تتم على قدم المساواة؛ فالصندوق يخضع لهيمنة الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فهو لا يقدم أي تسهيلات إلا بعد إجراء تصويت تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الصندوق، ولكن نسبة التصويت

---

(1) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستحدثة عن تنامي ظاهرة العولمة في نطاقه)، ط1، دار الجامعة الجديدة، 2005م، ص278، ص280.

(2) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص226.

ليست متساوية: فالولايات المتحدة الأمريكية تملك وحدها حوالي 20% من قوة التصويت في الصندوق: تليها بريطانيا التي تملك 6.6% من نسبة التصويت، ثم ألمانيا التي تصل قوة تصويتها إلى 5.8%، ثم فرنسا بنسبة تصويت تصل إلى 4.8%: فاليابان بنسبة 4.5%. ويصل مجموع قوة التصويت التي تملكها الدول الخمس الكبرى إلى 41.7% من قوة التصويت العامة: ويتم تحديد قوة التصويت التي تملكها كل دولة على أساس مساهمتها في تمويل رأس مال الصندوق، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتكر أعلى نسبة تصويت: ولها الحق في استخدام (الفيتو) ومنع صدور أي قرار لا يتماشى مع مصالحها: وهي تملك هذا الحق لأنها أكبر المساهمين في تمويل رأس مال الصندوق[1]. ومن أجل ضمان سيطرتها على الصندوق تعارض الدول الخمس الكبرى إدخال أي تعديل على بنود اتفاقية الصندوق: كما أنها تعارض حصول أي زيادة في حصص وعدد المساهمين فيه، على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عندما رفضت اقتراح مدير عام صندوق النقد الدولي: خلال انعقاد المؤتمر السنوي للصندوق عام 1989م، فقد تضمن الاقتراح الدعوة إلى مضاعفة موارد الصندوق حتى يكون قادراً على مواجهة أعباء التمويل التي ازدادت مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، و لم تكتف الولايات المتحدة برفض مضاعفة موارد الصندوق المالية: بل اقترحت تخلي الصندوق عن دوره في تمويل عمليات التنمية، ومحاولة تحقيق التوازن الاقتصادي والعودة إلى دوره التقليدي المتمثل في الاهتمام بتحديد أسعار الصرف وتحديد ميزان المدفوعات[2].

---

(1) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص260-261.

(2) المرجع نفسه، ص261.

II البنك الدولي للتعمير والتنمية(*):

وتتحلى أهمية البنك الدولي في كونه مؤسسة مالية دولية تهدف في الأساس إلى تقديم قروض بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق، ففي الوقت الذي تبلغ فيه قيمة الفائدة في السوق المالي حوالي 15%، فإن قيمة الفائدة التي يحددها البنك الدولي على ما يقدمه من قروض لا تتجاوز 8%. ورغم هذه التسهيلات التي يقدمها البنك، إلا أن اهتمامه الأول ينصب في العمل على استعادة أمواله، وتسديد قيمة قروضه، خلال فترة زمنية وجيزة، لذلك فقد اتجهت سياسته إلى التركيز على تمويل المشروعات الإنتاجية التي تعطي مردوداً سريعاً. ولذا فلا يمكننا اعتبار البنك مساهماً كبيراً في المشاريع التنموية للدول النامية، لأن هذه المشاريع تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تحقق عائداً إنتاجياً يمكن بواسطته تسديد قيمة القروض. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي لا يقدم قروضه لأي دولة إلا بعد موافقة صندوق النقد الدولي، في إطار من التكامل بين سياسة المؤسستين الماليتين[1].

(*) البنك الدولي للتعمير والتنمية: تأسس البنك عام 1945م بهدف المساعدة في تعمير الدول الأعضاء (الدول الغربية)، وزيادة نموها الاقتصادي عن طريق تسيير استثمار رأس المال في أغراض إنتاجية. ويقدم البنك قروضاً مالية لغرض الإنتاج، كما يشجع على نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً، ويقدم قروضاً لتنمية التسهيلات الاقتصادية، ويعمل البنك من خلال مجموعة من المحافظين هم ممثلو الدول الأعضاء. وتتركز جميع السلطات وإدارة البنك في يد مجلس المحافظين الذي يجتمع مرة كل عام. وهناك مجموعة من المديرين التنفيذيين عددهم 21 مديراً تعين الدولة صاحبة النصيب الأكبر في رأس مال البنك ستة منهم، ويختار المديرون رئيس البنك وهيئة دولية لمعاونته في الإدارة. ويقع المقر الرئيس للبنك في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، مرجع سابق، ص570.

(1) محمد علي الفوزي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص 226.

III الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)[*]:

جاء توقيع هذه الاتفاقية استكمالاً لأسس النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وترتكز الاتفاقية على مبادئ الاقتصاد الحر، وتهدف إلى زيادة حجم التجارة العالمية عن طريق تحرير هذه التجارة، عبر خفض الحواجز والرسوم الجمركية، التي تحد من زيادة التدفق التجاري بين الدول. ويدور المحور الرئيس لهذه الاتفاقية حول المساواة التامة وعدم التمييز في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية. وهذا يعني أن المنتجات الأجنبية المستوردة سوف تتمتع بنفس المعاملة التي تتمتع بها المنتجات المحلية[1].

لكن العمل بموجب هذه الاتفاقية لا يعني التحرر الكامل من القيود الجمركية أو الإلغاء الكامل لسياسة حماية المنتجات المحلية، فقد نصت المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية على أنه من حق الدول حماية اقتصادها الوطني، عن طريق فرض رسوم جمركية، ودعم منتجاتها المحلية، إذا كانت المنتجات الأجنبية المستوردة سوف تضر باقتصادها الوطني[2].

ورغم ذلك فإن الاتفاقية لم تضع في اعتبارها مراعاة مصالح الدول النامية، لأن تحرير التجارة العالمية سوف يؤدي إلى اكتساح المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة الأسواق الداخلية للدول النامية، وذلك على حساب المنتجات المحلية لهذه الدول، التي لا تصل في مستوى جودتها وأسعارها إلى مستوى المنتجات المستوردة. وهذا يعيق تطوير الصناعة في الدول النامية[3].

ولا يقتصر الوعي بالأضرار التي تسببها الاتفاقية على الاقتصاديات المحلية على الدول النامية فقط، بل إن بعض الدول الصناعية المتقدمة أدركت الأضرار التي يمكن أن تلحقها

---

[*] الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات): هي مجموعة الترتيبات الخاصة ومجموعة المبادئ التي وضعتها الدول الصناعية الكبرى في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، من أجل تسهيل حرية التجارة، وقد وقعت الاتفاقية عام 1947م، وبدأ العمل بها في مطلع عام 1948م. وقد عكست اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير التجارة العالمية، فقد كانت هي الدولة التي دعت إلى توقيع هذه الاتفاقية التي وقعت عليها في البداية ثمان وعشرون دولة، ثم أخذ العدد يتزايد باستمرار. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص339 إلى ص341.

[1] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص227.

[2] عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص344-345.

[3] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص227.

هذه الاتفاقية باقتصادياتها: وخاصة خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بسبب ضعف اقتصادياتها آنذاك، ولهذا فقد امتنعت بعض الدول الأوروبية عن توقيع الاتفاقية، واستمرت في فرض الرسوم الجمركية؛ وحماية منتجاتها المحلية: حتى استطاعت منتجاتها أن تبلغ درجة من الجودة والقوة تستطيع معها أن تنافس المنتجات الأجنبية المستوردة. لذلك فليس من الغريب ألا تتحمس الدول النامية للانضمام إلى هذه الاتفاقية؛ لأنها لا تمثل قوة لها تأثيرها في هذه المنظمة؛ ومن ثم لا تستطيع أن توجه سياسة الجات؛ نحو تحقيق مصالحها، ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها[1].

ولابد من التنويه إلى أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حاولت تشجيع الدول النامية على الانضمام إليها: وذلك تمنحها (معاملة تفضيلية)[*] تختلف عن معاملتها للدول المتقدمة، فقد نصت المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية على أنه من حق الدول النامية حماية منتجاتها الصناعية، وفرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة صناعياً: وذلك بهدف حماية منتجاتها الصناعية الوليدة العاجزة عن منافسة هذه المنتجات. ولكن مع تطور العلاقات الاقتصادية واتجاهها نحو العالمية، بدأت الهيئة التجارية تميل إلى إلغاء هذه المعاملة التفضيلية، والاقتصار في مراعاة أوضاع الدول النامية على إعطائها فترات سماح أطول، قبل تنفيذ بنود الاتفاقية، من أجل إتاحة الفرصة أمامها لتعديل أوضاعها الاقتصادية: وبعد ذلك تخضع لنفس القواعد المطبقة على الدول المتقدمة. وهذا ما تحقق لاحقاً في ظل منظمة التجارة العالمية[2].

ونتيجة لإدراك الدول النامية لأهمية التعاون الاقتصادي بينها، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تخولها التأثير في العلاقات الاقتصادية العالمية، بشكل يضمن لها تحقيق مصالحها،

---

(1) محمد علي التوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق ، ص227.

(*) رغم هذه المعاملة التفضيلية فقد عانت الدول النامية من القيود التي فرضتها الدول الصناعية على الواردات الزراعية والمنسوجات التي تمثل أهم صادرات الدول النامية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : – عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص347.

(2) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص347.

ويراعي ظروفها الاقتصادية؛ لذلك فقد تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي جسد رؤية الدول النامية لقضايا التجارة والتنمية. ويهدف الأونكتاد إلى التوفيق بين مبدأ حرية التجارة ومتطلبات التنمية[1]، عن طريق ضمان أسعار مجزية وعادلة ومستقرة للمنتجات الأولية للدول النامية، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية لهذه الدول، وكذلك في السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة التي تؤثر على التجارة العالمية[2]. وقد ارتبط عقد هذا المؤتمر مع رفع الدول النامية لشعار (التجارة بدلاً من المساعدات)[3].

ويجب التنويه هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي رفض الاشتراك في الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية، لأنه اعتبرها أدوات رأسمالية للسيطرة على العالم. فقد رفض الاتحاد السوفييتي تلبية الدعوة التي وجهت إليه للمشاركة في جلسات اتفاقية الجات مثلاً، رغم أنه، في الوقت نفسه تقريباً، قد حضر اجتماعات مشروع مارشال، المنعقدة في باريس، وإن كان الوفد السوفييتي قد انسحب من اجتماعات المشروع، ورفض الحصول على المعونات التي يقدمها باعتباره وسيلة لتوسيع النفوذ الرأسمالي[4].

وبالفعل كانت هذه المنظمات الاقتصادية إحدى وسائل توطيد السيطرة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي من خلال إسهامها في زيادة الروابط الاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى خلق سوق واحدة لرأس المال العالمي، فنتيجة لتطور البنوك الدولية، واتساع نشاط أسواق السندات والأوراق المالية، أصبح في إمكان المستثمرين الاستفادة من فرص التمويل على نطاق دولي. وهذا ساعد على زيادة تقارب الدول واندماجها في اقتصاد عالمي واحد. ولعل أبرز الجهود التي زادت من معدلات التعاون الاقتصادي العالمي هي إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي ساعدت على زيادة التكامل العالمي: فالدول المشتركة في التكتلات الاقتصادية تحصل على فوائد اقتصادية تفوق ما تحققه من فوائد اقتصادية لو لم تنضم هذه

---

(1) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص159.

(2) الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص318.

(3) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص160.

(4) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص341-342.

التكتلات: فالتكتل وما يحققه من تعاون اقتصادي يمكنها من إلغاء الحواجز والعوائق القائمة بين اقتصاديات الدول المشتركة فيه، كما يمكنها من المساهمة بشكل أكبر وأقوى في الاقتصاد العالمي، باعتبارها وحدة واحدة، مما لو كانت مقسمة إلى اقتصاديات إقليمية. وتأخذ هذه التكتلات عدة أشكال، فقد أقامت بعض الدول تكتلات تجارية فقط، تخفض فيها مستوى الحواجز الجمركية بينها، في حين أن تكتلات أخرى قامت من أجل تحقيق تكامل اقتصادي يتجاوز حرية التجارة، ليشمل كافة القطاعات بين دول التكتل، فيعمل على رفع القيود على حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، ويعمل على توحيد أسعار صرف العملات فيها، وينسق السياسات المالية والنقدية بينها، وذلك من أجل حصول الدول المشتركة في التكتل على فوائد اقتصادية كبيرة. ولعل السوق الأوروبية المشتركة هي أبرز مثال على هذه التكتلات[1].

جـ - الشركات متعددة الجنسية:

هي شركات ضخمة تضم مجموعة من الفروع الممتدة في عدد من البلدان، ويكون مقرها الرئيس في البلد الأم، حيث توجد الإدارة المركزية للشركة. وتعمل هذه الشركات على فتح فروع لها في أكبر عدد من البلدان، وذلك بسبب صغر حجم السوق الداخلية، وعجزها عن استيعاب الاستثمارات الضخمة لهذه الشركات، لهذا تعمل هذه الشركات على توسيع نشاطها، بحيث تنتشر في عدة بلدان، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية لبلدها الأم، الذي تحتفظ معه بروابط قوية ومتبادلة، فالدولة الأم تعمل على دعم الشركة وتشجعها على توسيع نشاطاتها، وتهيئ لها الوسائل اللازمة لاستثماراتها. وفي المقابل تعمل الشركة على حماية مصالح الدولة الأم، من خلال توسيع نفوذها وسيطرتها على السوق العالمية، فهذه السيطرة هي بوجه أو بآخر سيطرة لاقتصاد الدولة الأم. هذا بالإضافة إلى مساهمة الشركة في زيادة الدخل القومي، وتوفير الموارد الأولية للدولة الأم[2].

وقد كانت هذه الشركات أحد أهم العوامل التي تساهم في تقوية الروابط الاقتصادية بين دول العالم، فقد سهلت انتقال السلع والخدمات والتقنية ورؤوس الأموال عبر الحدود

---

(1) جون هدسون مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص566.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص65.

القومية للدول، بسبب سهولة انتقالها عبر فروع شركة واحدة، بدلاً من انتقالها عبر شركات منفصلة[1].

وتعتبر الشركات متعددة الجنسية إحدى أهم الظواهر الاقتصادية خلال فترة الحرب الباردة، رغم أن نشأتها تعود إلى فترات تاريخية سابقة، وتحديداً إلى القرن التاسع عشر؛ فخلال هذا القرن استفادت هذه الشركات من الحركة الاستعمارية الواسعة التي قامت بها الدول الأوروبية، فعملت على إقامة استثماراتها داخل المستعمرات، وسيطرت على مقدرات هذه المستعمرات، واحتكرت أسواقها ومواردها الأولية. وكانت استثمارات هذه الشركات في مأمن من مخاطر المصادرة والتأميم. وكان نشاط هذه الشركات موجهاً بكامله لخدمة مصالح دولها الغربية، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تغير شكل نشاط هذه الشركات؛ وتقلصت استثماراتها داخل المستعمرات؛ وذلك بسبب سياسة المصادرة والتأميم الواسعة التي اعتمدتها الدول النامية بعد حصولها على استقلالها، فتقلصت الامتيازات التي كانت تحتكر بموجبها هذه الشركات استخراج وتسويق المواد الأولية في البلدان النامية، في مقابل عائد مالي قليل، يدفع لحكومات الدول النامية. ولكن منذ بداية خمسينيات القرن العشرين تعرضت الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية للتأميم والمصادرة بشكل شبه كامل[2]. ومع ذلك فقد استطاعت هذه الشركات توسيع نشاطها الاقتصادي، حتى تمكنت من إحكام قبضتها على السوق العالمية، بسبب إنتاجها الصناعي الكبير والمعتمد على التقنية المتقدمة، وتنويع استثماراتها بحيث أصبح نشاط هذه الشركات من أهم مميزات الاقتصاد العالمي خلال فترة الحرب الباردة، فقد اتسع دورها ونشاطها الاقتصادي حتى شمل معظم دول العالم؛ وذلك من حيث حجم الاستثمارات التي تقوم بها وحجم الرقعة الجغرافية التي تغطيها، فقد بلغ مجموع استثمارات هذه الشركات عام 1970م أكثر من 150 مليار دولار، متجاوزة بذلك إجمالي حجم الناتج القومي لكثير من دول العالم

---

(1) جون هدسون، مارك هرتدن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص565.

(2) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص45.

مجتمعة، فكانت بذلك ثالث قوة اقتصادية كبرى في العالم في ذلك الوقت، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي[1].

وكان تزايد نشاط هذه الشركات ونمو دورها في الاقتصاد العالمي أحد علامات تطور الاقتصاد الرأسمالي ودخوله مرحلة جديدة، قوامها الشراكة والتكامل بين الدول الرأسمالية وهدفها هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على العالم. وجاءت هذه الشراكة والتكامل كبديل عن حالة التنافس والصراع بين الدول الرأسمالية خلال فترة الحربين العالميتين، وذلك من أجل سيطرة وهيمنة إحداها على الدول الأخرى. ويتجلى دور الشركات متعددة الجنسية في تحقيق التكامل الرأسمالي، من خلال تعدد الدول الرأسمالية المساهمة في رأس مال الشركة الواحدة، وفي اتساع رقعة نشاط الشركة، بحيث أصبحت تشمل عدة دول رأسمالية ونامية[2].

والهدف الرئيس الذي تسعى هذه الشركات لتحقيقه هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، فذلك هو ما يدفعها إلى زيادة حجم استثماراتها، وتوسيع مجال نشاطها. وبالفعل تحصد هذه الشركات أرباحاً متزايدة باستمرار. ففي العام 1980م بلغ حجم مبيعات شركة (أكسون) الأمريكية حوالي 103 مليارات دولار، محققة زيادة في الأرباح قدرها 30% عن أرباح العام 1979م[3].

من جهة ثانية فإن هذه الشركات تؤثر في سوق العمل الدولية، من خلال توفيرها فرص عمل كثيرة، سواء داخل دولتها الأم، حيث المقر الرئيس، أو في الفروع المنتشرة في الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال توفر شركة جنرال موتورز الأمريكية لصناعة المواد الكهربائية والأسلحة والتقنية عالية الجودة فرص عمل لحوالي ثمانمائة ألف شخص. أما شركة فورد لصناعة السيارات وشركة فيليبس لصناعة المواد الكهربائية والتقنية فإنهما يستخدمان حوالي أربعمائة ألف عامل لكل منهما. كما تظهر قوة هذه الشركات وتأثيرها

---

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص93.

(2) المرجع نفسه، ص93.

(3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص66.

ورغم سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على استثمارات هذه الشركات وتسخيرها لخدمة مصالحها، فقد كان لنشاط هذه الشركات نتائج إيجابية على اقتصاديات الدول النامية؛ إذ فتحت آفاقاً جديدة للتنمية في الدول النامية، من خلال توفيرها الموارد المالية الكبيرة والتقنية المتقدمة اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى الإنتاج، ورفع مستوى مهارة وكفاءة القوى العاملة فيها، لذلك ترحب الكثير من الدول النامية بفتح فروع لهذه الشركات داخل أراضيها، باعتبارها إحدى الفرص النادرة التي تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة، دون الحاجة إلى طلب القروض والمعونات الاقتصادية[1].

ومع ذلك فإن فتح آفاق الاستثمارات أمام هذه الشركات في الدول النامية كان له آثار سلبية كثيرة، تتجاوز الجانب الاقتصادي، لتطال الجانبين السياسي والاجتماعي لهذه الدول، وذلك بسبب تدخل الدول الرأسمالية التي تمثلها هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول النامية، وفرضها شروطاً معينة للقيام بالاستثمار داخل أراضيها. وهذا ينقص من الاستقلال السياسي والسيادة الداخلية للدول المستضيفة لاستثمارات الشركات الكبرى، كما أن قبولها هذه الاستثمارات يجعلها تابعة اقتصادياً للدول الرأسمالية المسيطرة على هذه الشركات، التي تستخدم هذه الشركات في تعزيز قوتها السياسية والاقتصادية، عن طريق تقوية نفوذها الاقتصادي خارج حدودها، فضلاً عن تأثر مستوى العمالة في هذه الدولة تأثراً سلبياً عند نقل هذه الشركات استثماراتها إلى دولة أخرى، ما يؤدي إلى رفع مستوى البطالة فيها[2].

وقد زاد من قوة نفوذ هذه الشركات ظهور مجموعة من التكتلات وعمليات الاندماج بين عدد من الشركات الكبرى، والتي تعمل من خلال اندماجها على زيادة قوتها الاقتصادية، وإحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي، من خلال توحيد سياستها الاقتصادية تجاه بقية دول العالم[3].

---

(1) جون هدسون، مارك هرتدر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص697.

(2) المرجع نفسه، ص734.

(3) جون هدسون، مارك هرتدر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص697-698.

وفي محاولة للحد من قوة نفوذ هذه الشركات والتخفيف من الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية التي قد تسببها هذه الشركات، عملت الدول النامية على فرض العديد من القيود على استثمارات هذه الشركات: منها فرض الرقابة على الأرباح التي تجنيها هذه الشركات من استثماراتها في الدول النامية، واشتراط تشغيل نسبة معينة من العمالة المحلية في هذه الاستثمارات، واستهلاك جزء من الإنتاج في الدولة النامية، هذا بالإضافة إلى الظروف السياسية المفاجئة، وتغير مواقف الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تصل إلى حد التأميم والمصادرة لاستثمارات ومشاريع هذه الشركات واعتبارها ملكاً للدول النامية[1].

ولابد أن نشير إلى موقف الدول الاشتراكية من الشركات المتعددة الجنسية : فقد حرصت دول المجموعة الاشتراكية خلال العقود الأولى من الحرب البادرة على عدم الاندماج في اقتصاد السوق الرأسمالية، ولم تفتح حدودها وأراضيها أمام استثمارات الشركات متعددة الجنسية، واتبعت نظاماً اقتصادياً مغلقاً، يعتمد على التخطيط المركزي، لأنها اعتبرت هذه الشركات أداة لخدمة المصالح الإمبريالية الرأسمالية. وقد كان للدول المجموعة الاشتراكية مجموعة من الشركات الاستثمارية الكبرى التي تخضع لسيطرة الدولة، وتكونت هذه الشركات بشكل خاص في الاتحاد السوفييتي، وقامت بتنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية خارج الاتحاد السوفييتي : بشكل خاص في الدول الاشتراكية، والدول النامية المعادية للغرب الرأسمالي. ولكن استثمارات هذه الشركات كانت محدودة مقارنة باستثمارات الشركات الغربية، ورغم مقاطعة الدول الاشتراكية للشركات الغربية، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها هذه الدول خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين دفعت هذه الدول إلى تغيير موقفها من هذه الشركات، وفتح أراضيها أمام الاستثمارات الرأسمالية، وذلك من أجل إنعاش اقتصادياتها الراكدة، على نحو ما فعلت الصين وبعض دول شرق أوروبا، التي فتحت اقتصادياتها أمام استثمارات الشركات متعددة الجنسية، بغية تسريع نموها الاقتصادي. وهذا الأمر زاد من قوة التفاعلات الاقتصادية بين

---

[1] جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص706.

الدول الاشتراكية الماركسية والدول الرأسمالية، وساعد على توسيع نطاق التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وخلاصة القول إن المعاملات الاقتصادية بمختلف صورها أخذت تميل، وعلى نحو متزايد، إلى تخطي مختلف الحواجز حتى السياسية منها[1].

- سباق التسلح وأثره على الأوضاع الاقتصادية في المعسكرين:

عمل كلا المعسكرين على تسخير إمكاناتهما الاقتصادية والعلمية لخدمة سباق التسلح بينهما، وصارت كلتا الدولتين العظميين تتباهى بعرض وتطوير تقنياتها العسكرية، والتوصل إلى صناعة أسلحة ذات قوة تدميرية أكبر وأكثر تطوراً مما لدى الدولة المنافسة. ويمكن القول إن هذا السباق بدأ منذ سنوات الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين عام 1945م، وما خلفته من دمار كبير عجل باستسلام اليابان، وخضوعها لشروط الحلفاء. وقد لفت ذلك أنظار العالم إلى قوة أمريكا العسكرية، وصعد بها إلى مرتبة القوة الأعظم في العالم[2].

بيد أن احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي لم يدم طويلاً؛ إذ سرعان ما توصل الاتحاد السوفييتي بدوره إلى صناعة القنبلة النووية. وقد أحدث ذلك نوعاً من التوازن العسكري بين المعسكرين المتصارعين؛ إذ لم تعد الولايات المتحدة هي الدولة النووية الوحيدة؛ ومن ثم فقد اضطرت إلى تقاسم زعامة العالم مع الاتحاد السوفييتي، الذي أصبح بدوره قوة عظمى[3].

منذ ذلك الحين، ومن أجل ضمان التفوق العسكري، أو على الأقل مجاراة القطب الآخر في تفوقه، أخذت الصناعات الحربية وتطوير التقنية المتصلة بها يشغل حيزاً كبيراً ومتزايداً من اهتمام الدولتين، فلا تكاد إحدى الدولتين تتوصل إلى ابتكار سلاح جديد ذي قدرة تدميرية كبيرة، حتى تسارع الدولة الأخرى إلى صنع سلاح مماثل له نفس القوة التدميرية أو أكبر. ونجم عن ذلك حدوث تطور هائل في نوعية الأسلحة وزيادة المخزون منها زيادة كبيرة، بحيث أصبحت هذه الأسلحة قادرة على تدمير العالم عدة مرات، فقد وصل عدد الرؤوس النووية خلال فترة

---

(1) فرنسيس جيرونيلاو، الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمود الفاخري، ط1، الجماهيرية (بنغازي)، منشورات جامعة قاريونس، 1991م، ص13.

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص171.

(3) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص382.

الثمانينيات من القرن العشرين حوالي خمسين ألف رأس، بلغت قوتها التدميرية ما يفوق قوة قنبلة هيروشيما بنحو مليون مرة؛ كما بلغت قوة الصواريخ وسرعتها حداً لا مثيل لـــه؛ إذ يمكن لهذه الصواريخ العابرة للقارات أن تبلغ هدفها خلال ثلاثين ثانية فقط، انطلاقاً من أي نقطة على سطح الأرض[1]. ورافق ذلك حدوث تنوع كبير في أسلحة الدمار الشامل؛ إذ شملت القنبلة الذرية، والقنبلة النيترونية، والقنبلة الهيدروجينية، ثم اتجهت إلى ابتكار أسلحة قادرة على القضاء على الكائنات الحية ، دون أن تمس المباني والمنشآت[2].

وقد تكبدت القوى العظمى تكاليف اقتصادية باهظة جراء هذا السباق، الذي اعتمد بشكل أساسي على القدرة الاقتصادية للدول التي خاضته، بسبب العلاقة الوثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، فبناء القوة العسكرية المتطورة يحتاج إلى قاعدة اقتصادية متينة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه القـــوة، ووجـــود صـــناعات متقدمة، فضلاً عن توفر المواد الأولية والخبرات العلمية والتقنية. هذه العوامل مهمة جـــداً لبناء القوة العسكرية، فبدونها لا يمكن بناء قوة عسكرية متطورة. وحتى لو وجدت قـــوة عسكرية متقدمة، فإنها إذا لم تعتمد على وجود قاعدة اقتصادية قوية، سوف تكون سبباً في ضعف الدولة، لا سبباً في قوتها، نظراً لما ينتج عن بناء هذه القوة مـــن إهـــدار للمـــوارد الاقتصادية، وضعف الاقتصاد القومي، والعجز عن تطوير هذه القوة والتحكم فيها، بسبب عدم السيطرة على أساليب صناعتها وتطويرها[3].

وتجدر الإشارة إلى أن سباق التسلح كان عاملاً من عوامل تنشيط النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، فقد فتحت الصناعات العسكرية التي اعتمدت على التقنية المتقدمة مجالات واسعة لتشغيل الأيدي العاملة، وهذا ساعد على خفض معدلات البطالة، كما أن السباق زاد من صادرات هذه الدول من الأسلحة والمعدات العسكرية، فقد شهدت فترة الحرب الباردة ارتفاع حجم تجارة السلاح العالمية، فقد كانت سوق السلاح العالمية تتـــسع باســـتمرار، وقيمة صادرات الأسلحة تعود لتساهم في تنمية اقتصاديات هذه الدول، كما أن الـــدول

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص171.
(2) المرجع نفسه، ص170.
(3) المرجع نفسه، ص178-179.

المتقدمة عملت على تسخير التقدم التقني الذي حققته في مجال الصناعة العسكرية لخدمة الاقتصاد المدني، والاستفادة من التقدم التقني العسكري في تطوير وتوسيع مجالات الصناعة المدنية، ومن ثم فقد ساعد الإنفاق العسكري على إنعاش الاقتصاد، رغم أن القوة المحركة لهذا الإنفاق هي الميزانية العامة للدولة[1].

ورغم الفوائد الاقتصادية السابقة، إلا أن الأضرار التي ألحقها سباق التسلح باقتصاديات الدول التي اشتركت فيه كانت كبيرة، بسبب الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري، الأمر الذي أدى إلى إضعاف إجمالي الناتج القومي لهذه الدول، أكثر مما ساهم في زيادته، كما أنه أحدث نقصاً في الموارد المالية المخصصة للاستثمار في مجال الاقتصاد المدني، كما نتج عن ذلك زيادة نسبة الضرائب المفروضة على المواطنين، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى معيشتهم[2].

وقبل الحرب الباردة كان الإنفاق العسكري يمول عن طريق فرض الضرائب، أما خلال هذه الحرب، فنتيجة للسباق المحموم للتسلح، وتقدم برامج التقنية التي استند إليها، فقد ازداد هذا الإنفاق، بحيث لم يعد من الممكن تغطية ميزان المدفوعات العسكرية عن طريق الضرائب، لكنه احتاج بالإضافة إلى ذلك إلى تحويل جزء من الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية لصالح المجال العسكري، ونتج عن ذلك حدوث قصور في الميزانية العامة، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي[3].

وزاد من وطأة ذلك الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي عام 1947م حوالي 4.9% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في عام 1954م إلى حوالي 11%[4].

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص82.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص180-182.

(3) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص83.

(4) المرجع نفسه ، ص83.

ولم يقتصر هذا الارتفاع في الإنفاق العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فقط؛ ولكنه شمل جميع دول العالم تقريباً؛ فقد عملت الكثير من الدول على زيادة حجم إنفاقها العسكري؛ وأدى ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري العالمي؛ فقد تضاعف الإنفاق العسكري العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين حوالي أربع مرات، وظل يزداد بعد ذلك باستمرار، ففي عام 1981م بلغ مجموع الإنفاق العسكري العالمي حوالي 600 مليار دولار؛ في حين تراوح حجم النفقات العسكرية العالمية للعام 1985م ما بين 850 إلى 870 مليار دولار. وهذا يعني أن حجم الإنفاق العسكري العالمي كان يزيد بنسبة تقدر بحوالي 3.2٪ سنوياً. واستمر الإنفاق العسكري يزداد باستمرار، بغض النظر عما كان يمر به الاقتصاد العالمي من فترات نمو وانكماش، وكان الإنفاق العسكري يستهلك سنوياً حوالي 5% إلى 8% من إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي[1].

وقد أدى الارتفاع المستمر في نفقات التسلح إلى إرهاق ميزانية كلتا الدولتين العظميين؛ وخاصة الاتحاد السوفييتي؛ الذي كان يعاني من تباطؤ في معدلات نموه الاقتصادي؛ وحدوث قصور كبير في ميزانيته العامة؛ ونتج عن ذلك عجز الاتحاد السوفييتي عن مواكبة سباق التسلح؛ بسبب عدم قدرته على تغطية نفقات التسلح الباهظة؛ في الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير ترسانتها العسكرية، معتمدة على قوة اقتصادها، الذي كان ينمو باستمرار؛ رغم تعرضه لأزمة اقتصادية عام 1971م. وحتى هذه الأزمة لم تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض ميزانيتها العسكرية أو إبطاء سباق التسلح الذي استمر ينمو ويتطور حتى وصل إلى مستوى غير مسبوق من قبل، مع إعلان الرئيس الأمريكي (ريغان)(*) مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي عرفت باسم (حرب النجوم)(**)؛ التي

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص271.

(*) ريغان، رونالد (1911-2005م): هو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، انتخب للرئاسة عام 1980م. كان سياسياً جمهورياً متطرفاً، بدأ حياته ممثلاً، قبل أن يدخل الحياة السياسية، عرف عنه تعلقه بالقيم الرأسمالية التقليدية، وتشدده في السياسة الخارجية، وخاصة إزاء الكتلة الشيوعية؛ ودعمه الكبير للصهيونية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص873.

بلغت درجة عالية من التقدم العلمي، فضلاً عن ارتفاع التكاليف الاقتصادية إلى الحد الذي لم يتمكن معه الاتحاد السوفييتي من مجاراة هذا المستوى، وطرح مشروع منافس له، وذلك بسبب صعوبة تمويل هذا المشروع في ظل تدهور الاقتصاد السوفييتي[1].

وكان هذا المشروع سبباً في الإخلال بالتوازن العسكري الذي ساد طوال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وقد تفاقم العجز السوفييتي عن مواكبة سباق التسلح، مع تقدم برامج التسلح الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين، وانتهى السباق بانهيار الاتحاد السوفييتي[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من السباق المحموم للتسلح والتقدم العسكري الكبير الذي أفضى إليه، والعداء الشديد الذي تكنه الدولتان المتنافستان إحداهما للأخرى، إلا أنه لم يحدث طوال الحرب الباردة أي صدام مباشر بينهما، وربما كان ذلك نتيجة لإدراكهما أن الصدام، إن حدث بينهما، فسوف يقود العالم إلى كارثة، تصغر أمامها أهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن هنا اقتصر الأمر بينهم على بعض النزاعات والحروب

(*) حرب النجوم: أو حرب الفضاء، هو اسم المشروع الذي أطلقه الرئيس ريغان عام 1983م، وبه صعد المعطيات الاستراتيجية، وفتح عصراً جديداً في تاريخ الحروب البشرية، وهو مشروع دفاعي متقدم، جوهره أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تقبل بناء أمنها القومي على أساس استراتيجية الردع وحدها، وهي المعروفة باسم استراتيجية التدمير المتبادل، فقد بدأت أمريكا تبحث عن وسائل جديدة تمكنها من اعتراض الصواريخ النووية السوفييتية، بأن تتم عملية الاعتراض حوّل، وقبل سقوط الصواريخ داخل حدودها، ومن ثم أصبح الفضاء هو ساحة الحرب الجديدة، ونتيجة لطموحها العلمي المعتمد على تقنية عالية لحرب الفضاء، تعرضت مبادرة ريغان للسخرية وعدم التصديق، فأطلقت عليها الصحافة الغربية اسم (حرب النجوم) ، مقتبسة ذلك من اسم فيلم مشهور للخيال العلمي. لكن المشروع لم يكن خيالاً، فقد حققت به الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً كبيراً في مجال التسلح والتقنية.للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص558-559.

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص80-82.

(2) حسن البزاز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص56.

الصغيرة التي اصطدمت فيها الدولتان بطريقة غير مباشرة: من خلال دعم كل منهما للأطراف المتصارعة في هذه الحروب[1].

لذلك يمكننا القول إن تأثير سباق التسلح قد اقتصر على دعم النفوذ السياسي لكلتا الدولتين المتنافستين، فالهدف الأساسي وراء سعي كل منهما لتطوير أسلحة الدمار الشامل هو تحقيق نوع من التوازن في القوى بينهما. وبعبارة أخرى إقامة السلام على قاعدة (الردع النووي)[2].

تطور العلاقات بين المعسكرين:

تطورت العلاقات بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في سباق متدرج، تميز باختلاف مستوى التفاعل بينهما، وذلك تبعاً للظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي مر بها كل منهما. هذه العوامل هي التي حددت نمط العلاقة بين المعسكرين، وقدرة كل منهما على التأثير في النظام العالمي الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة. ويمكن تقسيم تطور العلاقات بين المعسكرين إلى مراحل نوجزها على النحو الآتي:

1- المرحلة الأولى:

بدأت في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وامتدت حوالي عقدين من الزمن، وتحديداً ما بين عامي 1946-1962م، واتسمت بالتوتر الشديد في العلاقات بين المعسكرين، وخلالها خاض كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية سباقاً كبيراً في التسلح. وفي هذه المرحلة تم التوصل إلى صناعة الأسلحة النووية، فأحدث ذلك نوعاً من توازن القوى بين المعسكرين، وذلك في إطار ما عرف بـ(توازن الرعب النووي)[3].

وقد حقق المعسكر الاشتراكي توسعاً كبيراً خلال هذه المرحلة، ففيها تمكن الاتحاد السوفييتي من إحكام سيطرته على دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى قيام الثورة

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص125.

(2) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص81.

(3) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص101.

الاشتراكية في الصين[1]. كما شهدت هذه المرحلة نمواً كبيراً في حركات التحرر الوطني في الدول النامية، التي أدت إلى تصفية الاستعمار، وحصول المستعمرات على استقلالها، وأصبحت الدول النامية محور اهتمام كلا المعسكرين، فقد حاول كل منهما استقطاب هذه الدول للانضمام إليه، في حين حرصت الدول النامية على عدم الدخول في أي من المعسكرين، وعملت على أن يكون لها دور فعال في العلاقات الدولية[2].

وفي المجال الاقتصادي استطاع الاقتصاد الاشتراكي أن يحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، فتحول الاتحاد السوفييتي من دولة متخلفة، يعتمد اقتصادها على الزراعة، إلى دولة صناعية متقدمة. لكن هذا التطور الاقتصادي كان مصحوباً بسياسة قمعية، وخاصة خلال فترة حكم الرئيس السوفييتي (ستالين)[*]. هذا الأمر طبع الاقتصاد الاشتراكي الماركسي بطابع استبدادي[3]. وفي الوقت نفسه كان الاقتصاد الرأسمالي يعاني من حالة الركود والانكماش التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فلم تكد سنوات الخمسينيات من القرن العشرين تنتهي حتى استطاعت الاقتصاديات الرأسمالية الخروج من أزمتها، بفضل المساعدات الأمريكية[4].

وبالإضافة إلى بناء اقتصاديات قوية حرصت الدول الرأسمالية على معالجة مساوئ النظام الرأسمالي من خلال التخفيف من أسباب الظلم والتفاوت الاجتماعي في المجتمعات

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص75.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص101.

(*) ستالين، جوزيف (1879-1953م): سياسي ودكتاتور روسي، وزعيم شيوعي. اتخذ لقب ستالين، أي مصنوع من الصلب. تدرج في المناصب السياسية في الحزب الشيوعي الذي انضم إليه عام 1903م، وانتخب أميناً عاماً للحزب بعد موت لينين، وعمل على التخلص من منافسيه في الحزب الشيوعي، وانفرد بالزعامة. وفي عام 1928م ألغى سياسة لينين الاقتصادية الجديدة، وبدأ المشروع الخمسي الأول، ونفذ حركة التصنيع، وأنشأ نظام التعاونيات، مقابل تكاليف باهظة في الأرواح والحريات. ابتدع مذهباً ستالينياً للشيوعية، بتفسيره الخاص لأفكار لينين، نادى بالتوسع العسكري. للمزيد من المعلومات تمكن الرجوع إلى : - الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج3، مرجع سابق، ص 1311-1312.

(3) البرتيني، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص62.

(4) المرجع نفسه ، ص78-79.

الرأسمالية، فعملت على تنفيذ مشروع (دولة الرفاه)[*]، أو (دولة العناية). وقد جاء تطبيق هذا المشروع في إطار مواجهة تزايد قوة المد الاشتراكي، وتغلغل الأفكار الاشتراكية لدى فئات واسعة من شعوب الدول الأوروبية[1].

وفي نهاية هذه المرحلة خفت حدة العداء بين المعسكرين المتصارعين، نتيجة لحدوث تغيرات مهمة في سياسة الدولتين العظميين، حيث تغيرت سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية بعد موت (ستالين) وتولي (خروتشوف)[**] السلطة، حيث عمل خروتشوف على إرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي بين المعسكرين، رغبة منه في أن يلعب الاتحاد السوفييتي دوراً أكبر في رسم معالم السياسة الدولية[2]. كذلك تغيرت سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي بعد خسارة (ترومان) في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وبموت ستالين وابتعاد ترومان عن الحكم، وكلاهما معروفان بعدائهما الشديد أحدهما للآخر، بدأت تتبلور أسس مرحلة جديدة في العلاقات بين المعسكرين، أساسها الانفراج والتقارب[3].

(*) دولة الرفاه: هو المشروع الذي أطلقه كل من رئيس الوزراء البريطاني تشرشل والرئيس الأمريكي روزفلت، وذلك من أجل إصلاح عيوب النظام الرأسمالي، وعلاج نقاط الضعف الكامنة فيه، عن طريق تحسين الظروف المعيشية للطبقة العاملة، وتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع، وتدخل الدولة الجزئي في الاقتصاد، وتقديم الخدمات الاجتماعية المجانية، والتعليم المجاني، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : – نديم البطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص237.

(1) ألبير تيبي ، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص71، ص79، ص85.

(**) خروتشوف، نيكيتا سرغيفيتش (1894–1971م): زعيم ورجل دولة حكم الاتحاد السوفييتي ما بين عامي 1953–1964م. ميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية، وإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي، والتعايش السلمي. وفي سنوات حكمه تفاقم النزاع بين الاتحاد السوفييتي والصين. وفي عهده كادت تندلع مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما عرف بأزمة الصواريخ الكوبية، واتسم خروتشوف سياسة الانفتاح تجاه دول العالم الثالث. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص611–612.

(2) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص611.

(3) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص382.

2 - المرحلة الثانية:

امتدت هذه المرحلة منذ بداية الستينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وتميزت بانخفاض حدة التوتر بين المعسكرين وحدوث بعض الانفراج في السياسة الخارجية لكل منهما. وفي الواقع فإن الفضل في انخفاض درجة العداء بين المعسكرين يرجع إلى تقدم برامج التسلح التي قامت بها الدولتان العظميان، وتعادل ميزان القوة بينهما؛ فكان تعادل القوى التدميرية لكل منهما هو بداية سياسة الوفاق بينهما؛ والناجم عن إدراك كل منهما لقوة الآخر، فلم يعد في مصلحة أي منهما تصعيد درجة التوتر[1].

كما شهدت هذه المرحلة تزايد الانقسامات داخل المعسكر الاشتراكي، فقد زادت حدة الخلافات بين الاتحاد السوفييتي والصين. وفي المقابل حدث انفتاح في العلاقات الاقتصادية بين الصين والغرب، وتطورت مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة بعد قطيعة تامة استمرت طوال عقد الستينيات[2].

أما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فخلافاً للمرحلة الأولى بدأ الاقتصاد الاشتراكي يتعثر ويعاني من حالة من الركود، وتدني معدلات النمو؛ وحدوث عجز في الميزانية العامة للدولة[3]. هذا في مقابل تمكن الاقتصاد الرأسمالي من تطوير نفسه؛ وتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛ نتجت عن ارتفاع معدلات الإنتاج؛ رغم أن هذا الاقتصاد قد تعرض بدوره لأزمة اقتصادية خلال فترة السبعينيات؛ نتجت عن ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك فقد استطاع هذا الاقتصاد أن يتجاوز هذه الأزمة، بفضل تطور الصناعات الرأسمالية[4].

كما تميزت هذه المرحلة بحدوث نوع من التقارب الفكري بين المعسكرين، فظهرت نظرية التقارب أو التزاوج المذهبي بين النظامين، ومفادها "أن التطورات الجوهرية التي طرأت على واقع المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية، رغم تباعدها الإيديولوجي، وانفصالها

---

(1) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص275-276.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص102.

(3) البير تيني، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص105، ص146.

(4) المرجع نفسه، ص146.

شبه الكامل عن بعضها في السابق، يقود بصورة مطردة ومتزايدة إلى تجاوز تلك الفجوة المذهبية، وإلى تقليص حدود التقسيم العقائدي، وإلى بلورة دائرة جديدة من التوقعات المشتركة بين النظامين، ويرجع ذلك في رأيهم إلى حقائق الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت بمثابة القوة الأولى التي تتحكم في زمام التطور الاقتصادي والصناعي لكل الدول وبالشكل الذي سينتهي ببروز نموذج لمجتمع جديد تندمج فيه الحرية الفردية مع التخطيط المركزي للاقتصاد القومي"[1]. فالمخترعات التقنية المتطورة والقادرة على الانتقال وتخطي الحدود السياسية والجغرافية الإيديولوجية سوف يؤدي إلى تسهيل حياة الإنسان وإلى تشابه أساليب الحياة في مختلف المجتمعات. وهذا يساعد على خلق مجتمع إنساني واحد (مجتمع الوفرة الاقتصادية)، الذي تتشابه فيه أساليب الحياة، مجتمع قوامه تحقيق الفوائد الاقتصادية، مجتمع تضعف فيه العوامل الإيديولوجية، وتتحقق فيه الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع. وهذا هو الهدف الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقه كلا النظامين المتناقضين[2].

وتعتبر هذه النظرية صحيحة إلى حد ما. وخير دليل على ذلك هو التقارب الواضح في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدول المعسكرين: فدول المعسكر الرأسمالي أخذت تتبع سياسات اقتصادية واجتماعية ذات طابع اشتراكي: منها فرض الرقابة على حركة السوق، وتزايد تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، ومطالبة الدولة بفصل إدارة المشروعات عن ملكيتها، كما أنها تضع الخطط الاقتصادية، وذلك بهدف تلافي حدوث الكساد الاقتصادي والبطالة[3].

وبالمقابل فقد أخذت العديد من الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، تطبق بعض أسس ومبادئ اقتصاد السوق، ومن هذه الأسس إدخالها نظام الحوافز الإنتاجية، ومحاولة التخفيف من الرقابة والتخطيط المركزي للاقتصاد وإتاحة بعض الحرية للمشروعات الاقتصادية، إضافة إلى تشجيع الاستهلاك من أجل ضمان تصريف المنتجات[4].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص90.

(2) المرجع نفسه، ص91.

(3) المرجع نفسه، ص91.

(4) ألبير تيبي، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص113-114، ص136، ص138.

وتعرضت هذه النظرية، وخاصة من قبل الدول الاشتراكية، للعديد من الانتقادات، من أهمها أن التقارب الذي حدث بين النظامين الاقتصاديين لم يحدث إلا في ظواهر سطحية، لكنه لم يمس الأسس الجوهرية لكل نظام، لذلك فقد اعتبرت هذه النظرية أداة من أدوات الدعاية البرجوازية، التي تهدف إلى التعتيم على الإنجازات التي حققها الاقتصاد الاشتراكي، بإرجاعها الفضل في تحقيق التطور التقني لتطور الاقتصاد الرأسمالي، متجاهلة الإسهامات التي قدمها الاقتصاد الاشتراكي في سبيل تحقيق هذا التطور[1].

3 - المرحلة الثالثة:

بدأت منذ أواخر السبعينيات، واستمرت حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وارتفعت فيها معدلات التوتر في العلاقات بين المعسكرين، وشهدت هذه المرحلة عودة السباق المحموم للتسلح، ونتج عن ذلك تطوير القدرة التدميرية لأسلحة الدمار، على نحو أصبحت معه القنبلة الذرية شيئاً قديماً وبدائياً، فقد ظهر جيل جديد من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما عرف باسم الأسلحة (النيوترونية)[2].

وقد تزامن هذا التوتر في العلاقات مع تولي (رونالد ريغان) منصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وإطلاقه برنامج التسلح المعروف باسم (حرب النجوم)، الذي عجز الاتحاد السوفييتي عن مجاراته في ظل تفاقم المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد السوفييتي، وخاصة أن سباق التسلح كان يستنزف جزءاً كبيراً من الموارد الاقتصادية السوفييتية[3]. وظهرت هذه المشاكل الاقتصادية بشكل واضح في مجال الإنتاج الزراعي، الذي كان يعاني من تدهور كبير، أدى إلى تحول الاتحاد السوفييتي من دولة مصدرة للمحاصيل الزراعية الغذائية إلى دولة مستوردة لها[4]. هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات الركود الاقتصادي وتفاقم العجز في الميزانية العامة. وهذا ما دفع الاتحاد السوفييتي إلى

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص92.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص102.

(3) حسن البزاز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص56.

(4) البير نيي ، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص120-121.

الاستدانة من الدول الرأسمالية، ما أدى إلى عجز الاتحاد السوفييتي عن دعم الدول الاشتراكية اقتصادياً، فاتجهت هذه إلى التعامل الاقتصادي مع الدول الرأسمالية وفتح أسواقها أمام الاستثمارات الرأسمالية[1].

وقد زاد من سوء الظروف الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي حالة عدم الاستقرار السياسي التي عانى منها، نتيجة تغير القيادة السياسية فيه ثلاث مرات متتالية، خلال فترة زمنية قصيرة، واختلاف السياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه القيادات، ما أدى أيضاً إلى تذبذب مواقف الاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية[2].

وفي مقابل سوء الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي تمكنت الدول الرأسمالية من تحقيق نمو اقتصادي كبير، مكنها من إحكام قبضتها على الاقتصاد العالمي ككل. وفي نهاية هذه المرحلة أصبح واضحاً للعيان أن الأوضاع العالمية تشير بشكل واضح إلى تقدم المعسكر الرأسمالي وتفوقه في مختلف المجالات[3].

4 - المرحلة الرابعة:

بدأت هذه المرحلة منذ منتصف الثمانينيات واستمرت حتى سقوط الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين. خلال هذه المرحلة تفاقمت المشاكل الاقتصادية للاتحاد السوفييتي، و لم تفلح السياسة الإصلاحية التي اتبعها الرئيس السوفييتي السابق (ميخائيل غورباتشوف)[*] في تقوية الاقتصاد السوفييتي، و لم تؤدِّ هذه الإصلاحات إلا إلى

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص112.

(2) المرجع نفسه ، ص112.

(3) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص227.

(*) ميخائيل غورباتشوف (1931-..): رجل دولة وزعيم الحزب الشيوعي بعد وفاة تشيرنينكو. التحق بالحزب الشيوعي سنة 1952م، وتدرج في مناصب الحزب، حتى تولى رئاسته بعد وفاة تشيرنينكو. سعى غورباتشوف منذ البدء إلى القيام بإصلاحات واسعة والعمل على تحديث الاقتصاد السوفييتي، وتجديد الطاقم القيادي في الحزب وفي الدولة. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج4، مرجع سابق، ص372.

زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية، ودفع الاتحاد السوفييتي نحو المزيد من الانفتاح على اقتصاد السوق، الأمر الذي عجل بانهياره[1].

في هذه الأثناء تمكن الاقتصاد الرأسمالي من تحقيق نمو مطرد، بعد خروجه من أزمة السبعينيات، نتيجة اتباع سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت بالعودة إلى أسس الرأسمالية الكلاسيكية، وذلك بتقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد، وفتح المجال أمام حرية السوق. وفي هذه المرحلة تمكن الاقتصاد الرأسمالي من إحكام سيطرته على السوق العالمية، مستغلاً التقدم التقني العسكري الكبير، فالاقتصاد الرأسمالي كان قادراً على استغلال الإنجازات العسكرية في فتح مجالات جديدة للاستثمار الاقتصادي، أسهمت في تطور هذا الاقتصاد وإنعاشه. ولعل ثورة المعلومات، متجسدة في استخدام أجهزة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية، خير دليل على ذلك[2].

وفي نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين ازدادت أوضاع المعسكر الاشتراكي تدهوراً، فمن الناحية العسكرية تخلى الاتحاد السوفييتي عن حلفائه، فلم يعد في مقدوره الوفاء بالتزاماته العسكرية والاقتصادية تجاههم، فأعلن في يونيو 1991م عن حل حلف وارسو، وبذلك انتهى الصراع بين المعسكرين، وتفتتت دول الاتحاد السوفييتي، الذي أصبح عاجزاً عن الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، ومنعها من التدخل في الشؤون العالمية، والانفراد من بالهيمنة على العالم. ولعل قيام (حرب الخليج الثانية)[*] خير مثال على هيمنة الولايات المتحدة

---

(1) ألبير تيبي : رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص136.

(2) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص227.

(*) حرب الخليج الثانية: وقعت هذه الحرب في شهر هانيبال عام 1990م، وكان السبب المباشر المعلن لقيامها هو قيام العراق باحتلال الكويت، وذلك بعد اتهام العراق الكويت بإغراق السوق الدولية بالنفط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط، وهذا أثر سلباً على الاقتصاد العراقي، إضافة إلى قيام الكويت باستغلال حقل الرميلة النفطي المتنازع عليه بينهما. وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لشن هذه الحرب، باسم تحرير الكويت، بتأييد من الأمم المتحدة. وهناك بعض الأسباب غير المباشرة للحرب، من أهمها ضمان المصالح الرأسمالية في نفط الخليج العربي، وتأكيد الزعامة الأمريكية على العالم. وبانتهاء الحرب سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العربي مباشرة، وأوجدت لها قواعد عسكرية أمريكية في الوطن العربي، كما ساعدت الحرب على

الأمريكية على العالم، وانتهاء الصراع بين المعسكرين، فقد حسدت هذه الحرب نهاية نظام القطبية الثنائية، وانفراد الولايات المتحدة بالتحكم في الشؤون السياسية والعسكرية العالمية، فلم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يمنعها من شن هذه الحرب، أو أن يتدخل عسكرياً لإيقافها، واقتصر دوره فيها على محاولة ضعيفة للوساطة بين التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، خلال الأيام الأخيرة قبل نشوب الحرب[1].

وبانتهاء حرب الخليج الثانية تغيرت خريطة القوى السياسية والعسكرية في العالم التي كانت سائدة طوال فترة الحرب الباردة، وبدأت تظهر خريطة جديدة للعلاقات الدولية، أرست توزيعاً جديداً للقوة، احتلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية موقع الدولة الوحيدة المهيمنة على العالم، وذلك بفضل تفوقها العسكري والاقتصادي[2].

الخلاصة:

من خلال الاستعراض السابق يمكننا أن نستخلص النقاط الآتية:

1-كانت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة البداية لظهور (نظام عالمي جديد)[*]، تغيرت فيه موازين القوى العالمية التي كانت سائدة قبله، فلم تعد بريطانيا هي الدولة العظمى الأولى، وحرحت فرنسا من مضمار التنافس على السيادة العالمية، وكذلك تقلص دور ألمانيا النازية، ولم يعد لها دور يذكر في إدارة الشؤون العالمية. وفي هذا النظام العالمي الجديد تقاسمت السيادة العالمية دولتان هما: الاتحاد السوفييتي في الشرق، والولايات المتحدة الأمريكية في الغرب[3].

انتعاش الاقتصاد الأمريكي، وتحكم= =الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - رمزي بودوس، موقف 3، مرجع سابق، ص19-20.

وكذلك أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص186-191.

(1) محمد علي الفوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص168.

(2) المرجع نفسه، ص227.

(*) النظام العالمي الجديد: يعرف النظام العالمي الجديد بشكل عام بأنه مجموعة من الحقائق الاقتصادية الاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي، بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الأسس القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة وآليات التنفيذ لهذه العلاقات. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص22.

(3) محمد علي الفوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 136.

2-خلافاً للنظام العالمي السابق الذي كانت فيه الدول المتنافسة على السيادة هي دول ذات انتماء إيديولوجي واحد، انقسمت السيادة خلال فترة الحرب الباردة بين دولتين ذات انتماء إيديولوجي مختلف، وخاضت هاتان الدولتان حرباً باردة، استخدمت فيها جميع الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والإيديولوجية. وبذلك يمكن تشبيه الحرب الباردة بالحروب الدينية المقدسة من حيث قوة تأثيرها التي امتدت إلى مختلف نواحي الحياة الإنسانية[1].

3- على عكس الدول الاستعمارية السابقة والإمبراطوريات القديمة، التي اعتمدت على قوتها العسكرية، باعتبارها الوسيلة الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، لبسط نفوذها وتوسيعه، فقد كانت القوة الاقتصادية هي الأداة الرئيسة للتوسع وفرض الهيمنة خلال فترة الحرب الباردة. وقد استخدمت الوسائل الاقتصادية بشكل خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يقود ذلك إلى الاعتقاد الخاطئ بأن القوة العسكرية لم يكن لها دور في تحقيق هذا التوسع، كما تحرص الدول الكبرى أن تشيع[2].

4-أن النظام العالمي الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة لم يكن نظاماً يقوم على إقرار السلام والوفاق العالميين، ويشكل نهاية للحروب والصراعات، ولكنه كان مشابهاً للنظم العالمية التي سبقته، من حيث قيامه على الحرب والصراع من أجل الهيمنة. وقد كان استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية ضد اليابان بمثابة الدرس الأول الذي كشف عن الملامح الحقيقية والدموية لهذا النظام، الذي لا يتردد في الإبادة الجماعية ومسح الدول من الخارطة السياسية العالمية، إذا ما تطلبت مصالحه ذلك. ولحماية هذه المصالح سخرت الدول الكبرى كل إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتفوقها العلمي والتقني، وبذلك لا تختلف فترة الحرب الباردة عن الفترات التي سبقتها، إلا في تغير موازين القوى العالمية، وتقدم وسائل الهيمنة وزيادة قوة الدول العظمى[3].

5-لقد كان للظروف الاقتصادية السيئة التي مر بها العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين انعكاس كبير على الأوضاع العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد استمر الركود

---

(1) بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ص305.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص105-106.

(3) عبد الهادي أبو طالب، العالم ليس سلعة، مرجع سابق، ص303.

المبحث الثاني

انتصار الرأسمالية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي

تمهيد:

كان سقوط الاتحاد السوفييتي نقطة تحول جذرية في العلاقات الدولية، فقد كان ذلك إيذاناً بنهاية مرحلة (الثنائية القطبية) التي سادت طوال فترة الحرب الباردة، وبداية مرحلة جديدة تميزت بوجود قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي هيمنت على العالم بعد سقوط القوة المنافسة لها بتفكك الاتحاد السوفييتي وتقلص دوره على الساحة العالمية[1].

ورغم أن تفكك الاتحاد السوفييتي قد حدث فجأة، وعلى نحو غير متوقع، سواء لمؤيديه أو لمعارضيه، الذين لم يتوقعوا سقوطه، فلم تكن هناك دلائل تشير إلى وجود مشكلات خطيرة داخل الاتحاد السوفييتي، تساعد على توقع هذه النهاية، ولكن تبين فيما بعد أن الاتحاد السوفييتي يعاني من مشكلات كبيرة تفاقمت بمرور الوقت، وأدت في النهاية إلى سقوطه[2]. ولابد لنا من التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفييتي، باعتبارها الإرهاصات الأولى للنظام العالمي الجديد، الذي تميز بانتصار الرأسمالية والدخول في مرحلة الأحادية القطبية.

أسباب سقوط الاتحاد السوفييتي :

لقد كان سقوط الاتحاد السوفييتي مختلفاً عن سقوط غيره من الدول والإمبراطوريات الكبرى التي عرفها التاريخ، فوجهة النظر السائدة تاريخياً أن الإمبراطوريات والدول الكبرى كانت تسقط دائماً على يد قوة خارجية أكثر قوة وأكثر تقدماً منها، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة، منها سقوط إمبراطوريتي الفرس والروم على يد الدولة الإسلامية، ثم سقوط الدولة العربية الإسلامية نفسها على يد العثمانيين فيما بعد. أما بالنسبة للاتحاد

---

(1) رحب بودوس، مواقف 3، مرجع سابق، ص28.

(2) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، ط1، مصر (القاهرة)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م، ص25.

السوفييتي فقد كان الأمر مختلفاً، فهو لم يتعرض للعدوان أو الغزو الخارجي، ولا انهار تحت وطأة ضربات قوة أكبر منه، ولكنه سقط من تلقاء نفسه، ونتيجة لأسباب داخلية فقط[1].

وقد نتج هذا السقوط عن ثلاث أزمات مترابطة تفاعلت مع بعضها وأضعفت النظام ككل، هي:

1- أزمة الاقتصاد السوفييتي:

تتمثل أزمة الاقتصاد السوفييتي في عجزه عن تحقيق معدلات نمو مرضية، وكان الركود الذي يعاني منه هذا الاقتصاد هو أحد أهم جوانب الأزمة التي عانى منها الاتحاد السوفييتي، وخاصة في ظل تزايد حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، وتطور الاقتصاد الرأسمالي، ودخوله في مراحل متقدمة وغير مسبوقة، فرغم النمو الكبير الذي حققه الاقتصاد السوفييتي خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، الذي شكل أساس قوته، إلا أن الاقتصاد السوفييتي لم يستطع أن يحافظ على تحقيق نمو مطرد، إثر تطور الاقتصاد العالمي وتجاوزه مرحلة الصناعات الثقيلة، ودخوله مرحلة الصناعات الدقيقة القائمة على تقدم العلم والتقنية الحديثة، التي كانت تتطور بوتيرة سريعة، فعجز الاتحاد السوفييتي عن مواكبة هذه التطورات الاقتصادية، تحت تأثير ثقل الجهاز الإداري للدولة التي كانت توجه الاقتصاد عن طريق التخطيط المركزي الذي يقوم بتحديد الأسعار، ويتحكم في عمليتي العرض والطلب، وفقاً للتوجيهات السياسية للدولة، وليس بناء على قوانين السوق الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى السيطرة والرقابة المفروضة من قبل الدولة على مجالات البحث العلمي والابتكار التقني، وتوجيهها لخدمة أغراض الدولة، وخصوصاً في ميدان التسلح الذي كان يستنزف الكثير من الموارد المالية والبحثية والعلمية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإنفاق العام للدولة، والتزامها ببرنامج مكلف للضمان الاجتماعي، والخدمات العامة المجانية. هذا فضلاً عن المساعدات المالية والمعونات الاقتصادية الكبيرة التي كانت الدولة السوفييتية تلتزم بها تجاه

---

[1] عبد الهادي أبو طالب، العالم ليس سلعة، مرجع سابق، ص129.

حلفائها. كل ذلك حرم الاقتصاد السوفييتي من موارد ضخمة كان من الممكن استثمارها في تحديث وتطوير هذا الاقتصاد[1].

2 - أزمة النظام السياسي السوفييتي:

ارتبطت أزمة النظام السوفييتي مع الأزمة الاقتصادية، فقد تسببت الظروف الاقتصادية السيئة وتدني مستويات المعيشة في الاتحاد السوفييتي، إلى انتشار مشاعر الغضب والغليان الشعبي ضد النظام، لأن هذه الأوضاع السيئة تناقضت مع الشعارات التي كان يرفعها الحزب الشيوعي؛ والأهداف التي كان يرمي إلى تحقيقها، فقد كانت الدعوة الأساسية للاتحاد السوفييتي هي تحقيق مستوى مادي عالٍ لمعيشة شعبه. لكن الواقع كان يشير إلى وجود فجوة آخذة في الاتساع بين الشعارات التي يرفعها الحزب، وبين الواقع المادي الذي كان يعيشه الشعب. وقد أدى ذلك إلى اهتزاز صورة النظام، ووصمه بالعجز والفشل، وانخفاض التأييد والتقدير الشعبي للحكومة[2]. يضاف إلى ذلك انتشار الشعور العام بالإحباط بين فئات الشعب السوفييتي، فبعد سنوات طويلة من التضحية والتقشف، ورغم التقدم العلمي والتقني الهائل الذي حققه النظام، إلا أن المواطنين لم يجنوا من ذلك على فائدة؛ إذ لم تود الإنجازات التي حققها النظام السياسي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للشعب، الذي ظل يعاني من الخدمات الصحية الرديئة، والمساكن البائسة، والسلع الفاسدة التي كانت تتناقض مع ادعاءات النظام؛ كل هذا ولد موقفاً ساخراً تجاه السياسة. وزاد من تدني شعبية النظام السياسي السوفييتي وفقدانه مصداقيته التطور الكبير في وسائل الإعلام التي قربت المسافات بين دول العالم، وتجاوزت الحدود التي كان يضعها النظام السوفييتي من أجل عزل الشعب عن الأحداث والتطورات العالمية، فلم يعد بالإمكان عزل الجماهير وإبقاؤها في حالة من الجهل، وخاصة أن وسائل الإعلام قد حملت معها صورة مغرية لمستوى الحياة التي ينعم بها مواطنو الدول الرأسمالية، وأصبح الوصول إلى هذا المستوى هو حلم المواطن السوفييتي، الذي أصبح يتطلع إلى اليوم الذي يتحول فيه النظام الاشتراكي

---

(1) بول كيندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص77.

(2) المرجع نفسه ، ص83.

السوفييتي إلى النظام الرأسمالي. وقد زاد من وطأة ذلك منح الحكومة السوفييتية نفسها مصداقية لهذا التطلع، فقد كان الهدف المعلن للدولة السوفييتية هو الوصول إلى مستوى معيشة مقارب لمستوى المعيشة الموجود في الدول الغربية[1]: "بنشر برنامج العشرين عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي: أحد أهدافه الصريحة: وهو إتاحة الفرصة للمواطن السوفييتي أن يتمتع عام 1980من بمستوى حياة مماثل للمواطن الأمريكي عام 1960م، وفي نهاية سنوات الثمانينيات لا زال الهدف بعيداً، واقتصاديات بلدان أوروبا الشرقية، التي لم تتمكن من تفادي تباطؤ النمو الذي عرفته من عام 1973 ــ 1985م، البلدان المصنعة تكبدت تراجعاً في مستوى الحياة"[2].

كل هذا وصم الخطب والتوجهات الماركسية للحزب الشيوعي بالرتابة والتكرار، بالإضافة إلى مشكلات سياسية أخرى تتمثل في تغليب مصلحة الدولة على حساب مصلحة الإنسان الفرد، واضطلاع الدولة (الحزب) بكل المسؤوليات. وهذا أفقد الجماعات روح المبادرة والابتكار، فضلاً عن ازدياد الشعور بعدم المسؤولية، وزادت وطأة المشكلات السياسية السوفييتية سوءاً في ظل احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، طوال فترة الحكم الشيوعي وعدم سماحه بالتعددية الحزبية، أو قيام نظام سياسي ديمقراطي[3]. هذا فضلاً عن تراخي الانضباط الحزبي والعقائدي، وانتشار الفساد والرشوة بين المسؤولين السياسيين الذين أصبح كل اهتمامهم منصباً على تحقيق مصالحهم الشخصية، على حساب المصلحة العامة، مستفيدين من انعدام الرقابة واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة[4].

وفي محاولة لإصلاح الأوضاع، وتلافياً لسقوط النظام، اعتمد الحزب الشيوعي سياسة إصلاح اقتصادي تقوم على تبني مبادئ وأسس الاقتصاد الرأسمالي، الأمر الذي أوقع الحزب

---

(1) رجب بودوس، مواقف1، ط1، ج1، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1991م، ص52.

(2) ألبير تيبي ، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص106.

(3) رجب بودوس، مواقف1، مرجع سابق، ص51-54.

(4) المرجع نفسه، ص54.

في تناقض داخلي بين الأفكار الاشتراكية التي يؤمن بها، وبين الإصلاحات الرأسمالية التي اعتمدها، ففي عهد الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف أصبح التحول إلى اقتصاد السوق هو الهدف المعلن للدولة. وبذلك فقد الحزب الشيوعي مصداقيته: ولم يعد في إمكانه احتكار السلطة لفترة طويلة: فمنذ تسعينيات القرن الماضي سقطت الأحزاب الشيوعية داخل الاتحاد السوفييتي وخارجه الواحد تلو الآخر، معلنة نهاية المعسكر الاشتراكي[1].

3 - الأزمات الاجتماعية والثقافية:

تتمثل في تآكل النسيج الاجتماعي، وذلك نتيجة للاختلافات العرقية والقومية التي يتكون منها المجتمع السوفييتي[2]، فالتنوع العرقي والقومي للمجتمع السوفييتي كان يحمل في داخله بذور الصراع الاجتماعي، فقد كانت جمهوريات الاتحاد السوفييتي الخمس عشرة تضم أكثر من مئة قومية مختلفة: لكل منها لغتها وخصوصيتها الحضارية، وهويتها الثقافية والدينية: ومعظم هذه القوميات تعاني من الاضطهاد والظلم وتهميش دورها السياسي والاقتصادي: ومحاولة طمس هويتها الثقافية والدينية: فالخوية أو القومية الروسية هي القومية المهيمنة على ما عداها: واللغة الروسية هي اللغة الرسمية للدولة: وهي لغة التعليم والعمل: ومفروض على الجميع تعلمها. كل ذلك انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية للاتحاد السوفييتي: وخلق حالة من العداء والتململ، ظلت كامنة تحت السطح، بانتظار الفرصة المناسبة، فما إن تراخت قبضة الحكومة السوفييتية حتى انفك الرباط الذي كان يربط مختلف القوميات في الدولة، فاستقلت كل قومية بدولة، بل إن الخلاف الذي وصل أحياناً إلى حد الحرب، ظهر داخل كل دولة، مقسماً إياها إلى دويلات[3].

من جهة أخرى انعكست المشكلات الاقتصادية التي عانى منها الاتحاد السوفييتي سلباً على الأوضاع الاجتماعية، فنتيجة لانخفاض مستويات المعيشة، وانتشار الفقر، ظهر العديد

---

(1) البرتبي ، رأسمالية واشتراكية، مرجع سابق، ص136.

(2) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص85.

(3) المرجع نفسه، ص85-87.

من الأمراض الاجتماعية، كارتفاع معدلات العنف والجريمة، وانتشار الإدمان على المخدرات، وانتشار مشكلات التفكك الأسري، والدعارة، وزيادة أعداد المشردين، وانخفاض عدد السكان الذين امتنعوا عن الإنجاب تحت تأثير سوء الأوضاع الاقتصادية. هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة الاستهلاك على حساب الإنتاج[1]. كل ذلك أضعف البناء الاجتماعي للمجتمع السوفييتي، وأفقده القدرة على مواجهة المشكلات التي تعترضه.

- الأسباب الخارجية :

إضافة إلى هذه الأسباب الداخلية هناك أسباب خارجية عجلت بسقوط الاتحاد السوفييتي، تمثلت في سياسة العداء خلال الحرب الباردة، والضغوط الدولية التي تعرض لها، والتي دفعته إلى اتباع سياسة خارجية استنزفت موارده الاقتصادية، كالانخراط في سباق التسلح، واستقطاب الحلفاء، ومحاولة نشر الأفكار الاشتراكية[2].

ونتيجة لكل الأسباب السابقة تفكك الاتحاد السوفييتي، عندما قام ميخائيل غورباتشوف في 19 نوفمبر 1990م، بحل حلف وارسو، وكان ذلك إعلاناً عن نهاية الصراع الذي ساد طوال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي[3].

وقد كان سقوط الاتحاد السوفييتي إعلاناً عن فشل أول محاولة جادة لتطبيق الأفكار الاشتراكية الماركسية، ولعله من قبيل المفارقة أن تسقط التجربة الماركسية في الوقت الذي تنبأت فيه النظرية الماركسية بانهيار الرأسمالية، فإذا بها هي التي تنهار، في حين أن الرأسمالية استمرت تطور نفسها، متجاوزة كل العقبات التي تعترضها، ومتغلبة على مشكلاتها وتناقضاتها[4].

وربما يكمن السبب في هذه المفارقة في العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع في كلتا النظريتين فعند تتبع نشأة كل منهما، نجد أن الرأسمالية ظهرت أولاً، كممارسة عملية،

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص75.

(2) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص297-298.

(3) المرجع نفسه، ص298.

(4) رجب بودبوس، مواقف1، مرجع سابق، ص43-44.

ونشاط اقتصادي معاش قبل أن تظهر كفكر أو نظرية اقتصادية، فالممارسة العملية الرأسمالية سبقت في الظهور الإطار الفكري النظري للاتجاه الاقتصادي الرأسمالي. هذا بالإضافة إلى أن الفكر الرأسمالي ينقسم إلى عدة اتجاهات نظرية، جاءت كل منها كاجتهاد في تفسير الواقع الاقتصادي، خلال فترة زمنية معينة، وكمحاولة لحل المشكلات والأزمات التي تعترض الممارسات الرأسمالية. وهذا أعطى النظرية والممارسة الرأسمالية القدرة على التجدد، ومعالجة المشكلات التي تواجهها، بل إن النظرية الرأسمالية قد قامت بالعديد من التنازلات من أجل حل المشكلات التي تواجهها، وتلافي التناقضات الناتجة عن ممارساتها، فتم إدخال العديد من الإصلاحات على التطبيقات الرأسمالية[1].

أما النظرية الماركسية فقد ظهرت أولاً كأفكار نظرية، قبل أي ممارسة عملية، كما أن (ماركس) لم يوضح في نظريته الخطوات العملية التي يجب القيام بها من أجل بناء (المجتمع الشيوعي)، وكان رده على هذا السؤال دائماً أنه لا يستطيع أن يتنبأ بتصرفات أناس لم يولد آباؤهم بعد. وبعد وفاة ماركس بقيت الأفكار الماركسية كنوع من الثقافة المقصورة على فئات معينة ومحدودة مثل الأحزاب الاشتراكية، والأقليات المثقفة، التي حاولت فرضها على الشعوب بالقوة عند تمكنها من الوصول إلى السلطة، فظلت الماركسية لذلك ثقافة غريبة عن الشعب، وكان هذا أحد أهم أسباب فشلها في صراعها مع الرأسمالية[2].

واستكمالاً لما سبق يرى الدكتور رجب بودبوس أن انهيار الماركسية يرجع إلى قصورها في وضع تصور بديل للرأسمالية، فيقول: "المطلعون يعرفون تمام المعرفة أن الماركسية ليست إلا نقداً للاقتصاد السياسي البرجوازي في القرن التاسع عشر. وهذا يعني أنها نقد لم يتجاوز إلى تصور بديل لما ينتقده، كما أنها في جوهرها نقد للاقتصاد السياسي البرجوازي في مرحلة تاريخية محددة، هي القرن التاسع عشر، مما يجعل هذا النقد محدوداً بحالة الرأسمالية في تلك المرحلة. ونظراً لانعدام المبادرة والشلل الذي أصاب جدلية النظرية والواقع، واتخاذ الماركسية دوغما نظام سياسي. وإذا عرفنا أن النقد والتنبؤ المرتبط به (عوامل الانهيار

---

[1] رجب بودبوس، مواقف1، مرجع سابق، ص44-45.

[2] المرجع نفسه، ص44.

الذاتي في الرأسمالية)، وقد أدى إلى تغيرات هامة في الاقتصاد السياسي البرجوازي، وبمعنى أدق في الممارسة الرأسمالية، حيث إنه في التاريخ التنبؤ يمكن أن يغير مجرى التاريخ، فلا يحدث بالضرورة ما توقعناه، ليس أحياناً لخطأ في التنبؤ، بل لأن التنبؤ أدى إلى التغيير، على خلاف الحال في الطبيعة، وإن جمود المنهج والتمسك بالخلاصات النظرية عند الماركسيين جعل الرأسمالية التي يوجهون إليها نقدهم، وتوقعهم بالانهيار قد انهارت فعلاً، ولكنها أنجبت رأسمالية جديدة، لم تكن في حسبان ماركس. وهكذا صارت الماركسية تقاتل عدواً لا وجود له، وتغفل عن عدو حاضر، ما أفقدها واقعياً المصداقية"[1].

ويستطرد الدكتور رجب بودبوس في هذا السياق، فهو يرى أن نجاح التطبيق الاشتراكي الماركسي يتطلب أولاً: وقبل كل شيء، وجود إنسان جديد هو (الإنسان الشيوعي) غير الأناني، الذي يغلب المصلحة العامة على مصلحته الخاصة، الإنسان الخالي من نزعة التملك، لذلك فإن فشل التطبيق الاشتراكي يرجع في جانب منه إلى عدم وجود هذا الإنسان[2].

ظهور النظام العالمي الجديد:

بتفكك الاتحاد السوفييتي تراجع عن موقعه كأحد قطبي القوة العالمية، الذي كان يشغله خلال فترة الحرب الباردة، وقد اعتبر ذلك انتصاراً للمعسكر الغربي وإيديولوجيته الرأسمالية، وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك إلى تغيير بنية العلاقات الدولية، ويصبح ذلك بمثابة ظهور لنظام عالمي جديد، يرتكز على قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها دول المعسكر الغربي، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تحتل موقع الزعامة العالمية، نتيجة زوال أحد طرفي النزاع الذي تميز به النظام العالمي لفترة الحرب الباردة[3].

---

(1) رجب بودبوس، مواقف 1، مرجع سابق، ص44.

(2) رجب بودبوس، مواقف 2، ط1، ج2، الجماهيرية (طرابلس): الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993م، ص117.

(3) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص599.

ولم تقتصر التحولات العالمية التي أدت إلى ظهور النظام العالمي الجديد على تفكك الاتحاد السوفييتي، وزوال دولته الاشتراكية، بل سبق ذلك، ورافقه تخلي الكثير من الدول المعادية للغرب عن عدائها للرأسمالية، وتبنيها قيم الحضارة الغربية، وأهمها اعتماد مبادئ الديمقراطية الليبرالية كأساس لنظامها السياسي، وأسس الاقتصاد الحر أساساً لنظامها الاقتصادي، وحدثت هذه التحولات في مختلف أنحاء العالم، في جنوب أوروبا، وفي دول أمريكا اللاتينية، وفي قارة آسيا[1].

كذلك جاء النظام العالمي الجديد كنتيجة حتمية لتطور الأحداث العالمية طوال فترة الحرب الباردة، فالترتيبات التي جرى على أساسها تقسيم العالم إلى معسكرين متنافسين كانت تتغير على نحو تدريجي. ومن الطبيعي أن يزول النظام بزوال أسبابه. ومن أهم هذه التغيرات تبدل ميزان القوى العالمية، نتيجة ضعف قوة الاتحاد السوفييتي، في مقابل زيادة قوة العديد من الدول التي تمكنت من النهوض باقتصادها وبناء اقتصاد قوي، مكنها من التأثير في العلاقات والأحداث العالمية. ومن هذه الدول: ألمانيا، اليابان، الصين، دول جنوب شرق آسيا[2].

وقد حدثت هذه التغيرات نتيجة حدوث تغيرات جذرية في طرق الإنتاج، وزيادة الترابط والتواصل بين أجزاء العالم، والتقدم الكبير في التقنية الصناعية التي أصبحت تشكل أساس جميع عمليات التبادل والاتصال. وهذا ما أدى إلى تغير القواعد القديمة التي قامت عليها العلاقات الدولية، وتغير مفهوم حدود وسيادة الدولة: فقد أصبحت جميع الدول تريد أن تستفيد من هذه التطورات، وتحقق المزيد من المكاسب الاقتصادية التي تتيحها هذه التطورات، ولو كان ذلك يتطلب التخلي عن نظمها السياسية والاقتصادية، وإعادة رسم حدودها وتغيير تحالفاتها وعداواتها؛ كل ذلك أدى إلى انهيار النظام العالمي لفترة الحرب الباردة لأنه عجز عن تلبية طموحات هذه الدول[3].

---

(1) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، مرجع سابق، ص29-30.

(2) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق ، ص6-7.

(3) المرجع نفسه، ص6-7.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حرب الخليج الثانية كانت الدرس الافتتاحي الذي دشن بداية نظام عالمي جديد. وقد أتاحت هذه الحرب الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لاستعراض قوتها وسيطرتها وقدرتها على التأثير في الأحداث العالمية، مؤكدة هيمنتها على العالم، فخلال الحرب لم يستطع الاتحاد السوفيتي، بفعل التحولات التي شهدها، أن يقوم بأي دور مؤثر أو فعال في هذا الخصوص، كما كان يحدث خلال فترة الحرب الباردة(*)، فنتيجة لتراجع مستوى قوته السياسية والاقتصادية لم يعد قادراً على تعديل ميزان القوى العالمية. لذلك انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم خلال هذه الحرب[1].

وبنهاية حرب الخليج الثانية أصبحت عبارة (النظام العالمي الجديد) عبارة رائجة عند الحديث عن العلاقات الدولية ، وكانت هذه الحرب بمثابة البرهان العملي على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة، دون منافس أو منازع، وأصبح نظامها السياسي والاقتصادي مثلاً أعلى يحتذي به في جميع أنحاء العالم[2].

بذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المؤهلة حالياً لقيادة العالم، وذلك بسبب امتلاكها عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فالاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد عالمي، والقوة العسكرية الأمريكية هي الأقوى عالمياً، فليس هناك من ينافسها في مضمار القوة العسكرية، إضافة إلى أنها الدولة الأقوى من الناحية السياسية، وذلك بفضل الدور الكبير الذي تقوم به في رسم معالم العلاقات الدولية، وكذلك بفضل سيطرتها على منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة: وخاصة

(*) والشواهد التاريخية على تدخل الاتحاد السوفيتي وتعديله موازين القوة العالمية خلال الحرب الباردة كثيرة، منها -على سبيل المثال لا الحصر-: تدخله إلى جانب مصر وصد إسرائيل خلال حرب يونيو 1967م، وقد جاء هذا التدخل بعد هزيمة مصر، كوقف لقوة إسرائيل، وإحداث نوع من التوازن بين مصر وإسرائيل التي تعتبر امتداداً للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص161.

(1) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص169.

(2) المرجع نفسه، ص296، ص307.

مجلس الأمن الذي يملك زمام المبادرة في رسم العلاقات الدولية. ومع ذلك فإن مقومات القوة الأمريكية يشوبها العديد من النواقص، وخاصة في المجال الاقتصادي، ويتمثل ذلك في تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي، مقارنة باقتصاد غيرها من الدول كألمانيا واليابان مثلاً، وانكماش حجم التجارة الخارجية الأمريكية. وللتغلب على هذه المشكلات الاقتصادية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف قوتها العسكرية في الحصول على مكاسب اقتصادية، وتعزيز زعامتها للعالم؛ فسقوط الاتحاد السوفييتي لم يكن نهاية للحروب والصراعات على الساحة الدولية، ولكنه كان بداية لصراعات وحروب جديدة، ففي الوقت الذي انتهى فيه الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، بدأت صراعات جديدة، تعددت أسبابها من اقتصادية إلى سياسية وإيديولوجية[1].

وقد تجسد ذلك بوضوح في حربي الخليج الثانية والثالثة، والحملة الأمريكية على أفغانستان وحرب يوغسلافيا، فرغم اختلاف الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الحروب بدءاً من حماية الحلفاء، إلى الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، إلى مكافحة الإرهاب ومطاردة الحركات الأصولية، الإسلامية منها بوجه خاص. وقد كانت هذه الحروب كلها فرصة لتكريس الزعامة الأمريكية للعالم، حينما إعتبرت نفسها صاحبة الحق في التدخل في جميع الشؤون الدولية. هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى، ظهرت خلال حربي الخليج الثانية والثالثة بشكل خاص، تمثلت في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي تعاني منها، والاستيلاء على أهم مناطق إنتاج النفط، واحتكار عقود إعادة الإعمار بعد الحرب؛ كما ظهرت الدوافع الاقتصادية بوضوح من خلال مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج العربي، باعتبارها الدول المستفيدة من حرب الخليج الثانية؛ من حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت الحرب لحمايتها من الخطر العراقي؛ بتسديد مصاريف الحرب؛ بل وطالبتها بدفع الأموال اللازمة لعلاج الجنود الأمريكيين

---

[1] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص299-300.

المصابين في الحرب، وتعويضهم عن الأضرار التي أصابتهم، بحجة أن الميزانية الأمريكية غير قادرة وحدها على تحمل تكاليف الحرب[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سقوط الشيوعية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية قد صاحبه تغير في صورة الولايات المتحدة الأمريكية عند شعوب العالم؛ فلم تعد هي الدولة المنادية بقيم الحرية والمساواة؛ الدولة التي لم تمارس الاستعمار والهيمنة إطلاقاً؛ هذه الصورة التي استفادت منها في صراعها مع الشيوعية؛ قد تغيرت هيمنتها على النظام العالمي الجديد؛ فقد أصبحت علاقاتها مع غيرها من الدول تقوم على فرض الإرادة والهيمنة، ونتج عن ذلك انتشار شعور عالمي عام بكره الولايات المتحدة الأمريكية وازدياد حدة الانتقادات الموجهة لسياستها الخارجية[2].

إن هذا يعني أن الوضع الدولي في النظام العالمي الجديد لا يقوم على المساواة، وإنما يقوم على أساس بنية هرمية تراتبية تقود فيها القوى العظمى العالم، من خلال أوامر وقرارات تتخذ عبر هيئة الأمم المتحدة، وكثيراً ما يتم تجاوز ذلك، فتتخذ القرارات بواسطة اتفاقات جماعية بين الدول، وأحياناً تكون القرارات فردية، تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية[3]. فالولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها القادرة على فرض هذا النظام، ومنع الفوضى بالقوة، فلا يمكن، حسب وجهة النظر الأمريكية، إنجاز أهداف هذا النظام دون استخدام القوة، سواء تعلق الأمر بالسيادة أو حماية حقوق الإنسان. وإذا لم تستطع القيادة الأمريكية إدراك واستيعاب هذه الحقيقة فإنها لن تتمكن من تحقيق الخير للعالم، وبذلك تفقد الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على القيادة. وهذا يخلق نوعاً من الارتباط بين السياسة الخارجية الأمريكية والقيادة الأمريكية للعالم، التي تتخذ من استخدام القوة وسيلة للحفاظ على

---

(1) عبد الهادي أبو طالب، العالم ليس سلعة، مرجع سابق، ص133.

(2) مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مرجع سابق، ص264.

(3) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص98.

المصالح الوطنية الأمريكية، وللدفاع عن قيم النظام العالمي الجديد: وهي قيم الحرية والديمقراطية، بشرط أن تكون وفق الرؤية والتصور الأمريكي لها: مستخدمة في ذلك عدة وسائل من أهمها الحرب، التي تعتبر وسيلة مشروعة من أجل تأكيد قوة الولايات المتحدة، ومن أجل تفادي قوة الآخرين، بيد أنها لا تقتصر في استخدام الحرب على الدفاع عن الوطن، بل تتجاوز ذلك إلى ما يسمى (الحرب الوقائية) التي تخوضها الولايات المتحدة من أجل مواجهة أي خطر يهدد مناطق نفوذها أو مصالحها[1].

هذه هي وجهة النظر نفسها التي عبر عنها الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب)[*]، خلال حرب الخليج الثانية، حيث رأى أن أمريكا وحدها هي المؤهلة، بما تملكه من مستوى أخلاقي وقيم حضارية، وقوة عسكرية واقتصادية، لخلق نظام عالمي جديد، وأن القرن الواحد والعشرين سوف يكون قرناً أمريكياً: من منطلق قيادة أمريكا للعالم فيه، ثم تحدد قدرة أمريكا وإرادتها فيرى أن ما تريده أمريكا لابد أن ينفذ. وهكذا يصبح النظام العالمي الجديد قائماً على قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تقبل المزاحمة أو المنافسة[2].

وانطلاقاً من هذا الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية يرى جورج بوش أن مسؤولية الولايات المتحدة وحدها تحديد الأخطار التي تهدد الأمن والسلم العالميين، وهي التي تحدد وقت وكيفية استخدام القوة لصد هذه الأخطار، كما أن من مهامها وحدها وضع وتحديد شروط السلام، انطلاقاً من هذا الدور القيادي والمركزي للولايات المتحدة التي تحاول دائماً استخدام (مفاهيم وقيم)[**] النظام العالمي الجديد على النحو الذي يخدم أغراضها ومصالحها[3]، فهي

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص135؛ ص139؛ ص142.

(*) جورج بوش الأب: هو الرئيس الواحد والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، شغل منصب الرئيس الأمريكي في الفترة ما بين عامي 1988-1992م، أيام دور توليه الرئاسة الأمريكية بالتحرش بالعراق، وشن عليه حرب الخليج الثانية، تحت ذريعة تحرير الكويت، وكان أول رئيس أمريكي في عصر النظام العالمي الجديد. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع :- أرشيف الخريطة.نت، شبكة المعلومات الدولية www.google.com

(2) عبد الحميد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص570.

(**) منها قيم الحرية والمساواة والتعددية الثقافية، ومبدأ حقوق الإنسان ومبدأ التكافل والتعاون الدولي. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - سعد الدين إبراهيم، الخروج من زقاق التاريخ، مرجع سابق، ص175-182.

(3) عبد الحميد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص571.

تصر على تطبيقه واحترامه عندما يتعلق الأمر بها، في حين أنها تحاول الالتفاف عليه عندما يتعلق الأمر بالدول النامية وسيادتها، وفي المقابل تحرص الدول النامية على ضرورة احترام سيادتها وحقوقها، وهو الأمر الذي نجحت فيه إلى حد ما، خلال الحرب الباردة، عندما كان وجود الاتحاد السوفييتي يخلق نوعاً من توازن القوى، الذي كان يمنع كلاً من القوتين العظميين من الاستبداد بالأوضاع العالمية. وبانهيار الاتحاد السوفييتي، وتسارع وتيرة التغيرات العالمية أصبحت الدول النامية عرضة للتدخل في شؤونها الداخلية، تحت ذرائع ومسميات عديدة منها التدخل لحماية حقوق الإنسان، أو نشر الديمقراطية، أو حماية الأقليات القومية، وأحياناً حتى حماية الأفراد والجماعات. وهذا يعني أن مفهوم السيادة الوطنية قد شهد تراجعاً كبيراً خلال الفترة الراهنة في مقابل صعود مبدأ الحماية المشتركة، أو المسؤولية المشتركة لمختلف المشاركين في السياسة الدولية. ونتيجة لزيادة التعاون والاعتماد الدولي المتبادل الذي تصاعدت وتيرته في ظل تقدم الاقتصاد، وظهور العديد من المشاكل والمخاطر التي تواجه الإنسانية كافة، وتتطلب مواجهتها وإيجاد حلول لها نوعاً من التعاون المشترك بين الدول، مثل مشاكل البيئة وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب[1].

وبالإضافة إلى الهيمنة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها الدول الرأسمالية الكبرى، على النظام العالمي الجديد، هناك جوانب أخرى لهذه الهيمنة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- سيادة الفكر الغربي الرأسمالي:

لقد كان تفكك المعسكر الاشتراكي بمثابة سقوط للمنظومة الفكرية التي يمثلها، فالصراع بين القطبين خلال فترة الحرب الباردة، لم يكن صراعاً اقتصادياً وعسكرياً فقط، ولكنه كان صراعاً فكرياً كذلك[2]. ولذا فإن سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي جعل الرأسمالية والمنظومة الفكرية التي يمثلها يحتلان موقع الصدارة العالمية، فبعد هذا الانتصار كان لابد لها أن تسود ملغية كل الأفكار التي تتعارض أو تختلف معها. وقد ساعد على ذلك تخلي العديد

---

(1) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج، مرجع سابق، ص29.

(2) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص333.

من الدول الاشتراكية عن إيديولوجيتها الاشتراكية الماركسية، واندفاعها نحو تبني قيم الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق، منبهرة بالإنجازات الاقتصادية والانتصارات العسكرية التي حققتها الدول الغربية[1].

ولما كان المنتصر والغالب يستطيع فرض ما يريده على الآخرين، والمغلوبون مبهورون بتقليده، كما كان يرى العلامة ابن خلدون في مقدمته؛ إذ يقول: "والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه...فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به...ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله"[2]. فإن انتصار المعسكر الغربي كان مقدمة لفرض هيمنة فكرية، فرضت فيها منظومة فكرية واحدة على الجميع، بحيث أصبح الحفاظ على الهوية الحضارية والسمات المميزة لكل شعب أمراً بالغ الصعوبة، فالعالم يتحول تدريجياً إلى ساحة واحدة متشابهة، يسودها النموذج الحضاري الغربي (الأمريكي خاصة)، ونمط الحياة الغربية في الإنتاج والاستهلاك والثقافة واللغة والإعلام والفن ، ونشر هذه الأفكار من شأنه أن يساعد على تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية والغربية على العالم[3].

وقد صاحب هذه الهيمنة الفكرية ظهور نظريات فكرية جديدة روجت لها، كنظرية نهاية التاريخ (لفرنسيس فوكوياما)[*]، التي تزامن ظهورها مع الانتصار الغربي الأمريكي على الشيوعية، وما نتج عنه من شعور بالزهو والثقة بالنفس الذي وصل إلى حد الزعم بالقدرة على التحكم في سير الأحداث التاريخية، والسيطرة على مجرى التاريخ وتوجيهه[4].

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص75.

(2) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق، ص160.

(3) أحمد عبد الرحمن وآخرون، الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص160.

(*) فرنسيس فوكوياما، كاتب أمريكي من أصل ياباني، كان نائباً سابقاً لمدير مجموعة تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية، ثم شغل منصب مستشار في مؤسسة راند كوربوريشن في واشنطن، للمراجعة يمكن الرجوع إلى : - مركز الأهرام للترجمة والنشر، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مرجع سابق، غلاف الكتاب.

(4) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص25-26.

وانطلاقاً من هذه الثقة الزائدة بالنفس والمنتشية بزهو الانتصار على الشيوعية، أعلن فوكوياما أن التاريخ قد حقق غايته المنشودة؛ ومن ثم فقد وصل إلى نهايته، ولم يعد هناك مجال لحدوث المزيد من الإنجازات والتغيرات التاريخية والاجتماعية الجذرية؛ فالتاريخ وصل إلى غايته المنشودة المتجسدة في قيم الديمقراطية الغربية، والرخاء المادي، الذي حققته الرأسمالية. وفي هذا السياق يقرر فوكوياما أننا "نجد صعوبة في تخيل عالم أفضل بكثير من عالمنا، أو تخيل مستقبل ليس ديمقراطياً ورأسمالياً في أساسه...ليس بوسعنا أن نتخيل عالماً هو في جوهره مختلف عن العالم الراهن، وأفضل حالاً في الوقت نفسه. صحيح أن عصوراً أخرى هي دوننا من حيث الفكر، ظنت نفسها أنها هي أيضاً أزهى العصور، غير أننا لم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد أن جربنا لأمد طويل بدائل كنا نحسب أنها بالضرورة خير من الديمقراطية الليبرالية"[1].

ويستطرد فوكوياما في تأكيداته على أن الرأسمالية والديمقراطية الغربية هما العلاج الناجع لكافة المشكلات الإنسانية، وأن الأنظمة المخالفة لها لا تستطيع تحقيق الإنجازات التي حققتها الرأسمالية الغربية، وهذا ما يجعلها هدفاً وغاية لكل الشعوب على اختلاف انتماءاتها الحضارية. وقد قام فوكوياما بالعديد من التحليلات، وقدم العديد من الأدلة والوقائع التي تؤكد وجهة نظره، وتؤيد نظريته وتبرهن على أن التاريخ قد وصل بالفعل إلى تحقيق غايته بانتصار الرأسمالية، وعدم إمكانية ولادة نظام آخر أصلح من النظام الرأسمالي، لتحقيق الرخاء والحرية السياسية. وقد اعتمد فوكوياما في تأكيد صحة أطروحته على التراث الفكري الذي يخدمها كـ(الجدل الهيجلي)[*] مثلاً، مستبعداً كل الأفكار التي تتعارض

---

(1) فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر ، مرجع سابق، ص57.

(*) الجدل هيجلي: كان الجدل في بدايته تعبيراً عن الحوار الذي يقوم بين المتنازعين حول رأي من الآراء، كما استخدمه الفلاسفة القدامى للتعبير عن المراحل المتدرجة للمعرفة، وهي تعني بدراسة القوانين الأساسية للتغير والحركة والتداخل في الطبيعة والمجتمع على السواء. ولم تبدأ الجدلية بشكل صحيح إلا مع هيجل، وهي علم القوانين العامة الأساسية في الطبيعة والمجتمع والفكر. وأساس النظرية الجدلية هو الاعتقاد بأن التناقض هو نسيج الأشياء، فكل شيء يحتوي في داخله على جانب سلبي، وجانب إيجابي. أما الشق الثاني لهذه النظرية فهو مبدأ نفي النفي، فهناك الموضوع ونقيضه ونقيض نقيضه. فالنظام الرأسمالي هو نفي النظام الإقطاعي، والنظام الاشتراكي هو نفي النفي، كما هو الحال عند ماركس الذي خالف هيجل أقام الجدل على أساس مادي، في حين أن هيجل أقامه على أساس فكري. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى :- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص49.

معها، ومستنداً أيضاً إلى التراكم والتطور في الميدان العلمي والتقني، من أجل الوصول إلى النتيجة التي يريدها، وهي أنه لا يوجد نظام اقتصادي أصلح من الرأسمالية فهي في نظره[1] "النظام الاقتصادي الوحيد الصالح للبقاء في ضوء المذهب الآلي...ذلك لأن الرأسمالية قد ثبت أنها أكثر فعالية من النظام الاقتصادي ذي التخطيط المركزي، سواء في مجال تطوير التكنولوجيا، واستخدام أو مسايرة الظروف سريعة التغير، خاصة بالتقسيم الدولي العملي في ظل أحوال الاقتصاد الصناعي الناضج"[2].

الانتقادات الموجهة لأفكار فوكوياما:

وقد تعرضت أفكار فوكوياما لانتقادات عديدة منها:

أ- أن مقولة نهاية التاريخ ما هي إلا ترويج لمرحلة جديدة من المراحل الإمبريالية تهيمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وفكرياً، بحيث يصبح العالم كله مستعمرة تابعة لها، وأن فترة السلام والرخاء التي بشر بها فوكوياما هي فترة مجازية، بل وخيالية إلى حد كبير، فكل ما حدث هو استبدال الحروب التي كانت تقوم بين الدول والإمبراطوريات بحروب تشبه إلى حد كبير النزاعات الداخلية في الدولة الواحدة، فقد أصبح العالم كله بمثابة مجال حيوي للولايات المتحدة، ومن ثم فإن الحفاظ على أمنه واستقراره يعتبر مسؤوليتها وحدها، كما تحافظ على الأمن داخل إحدى ولاياتها في ظل الغموض المتزايد الذي أصبح يلف مفهوم السيادة في ظل النظام العالمي الجديد[3].

لذلك تم استبدال العدو الواحد المتمثل في المعسكر الشيوعي، بمجموعة من الأعداء الثانويين المنتشرين في جميع أنحاء العالم. وبعبارة أخرى تم استبدال الأزمة المتمثلة في النظرية الاشتراكية الماركسية بمجموعة من الأزمات الثانوية غير المحددة حتى الآن[4].

---

(1) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ خاتم البشر ، مرجع سابق، ص68 إلى 93.

(2) المرجع نفسه، ص93.

(3) مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مرجع سابق، ص288.

(4) المرجع نفسه، ص282.

ب- أن النصر الذي أحرزته الرأسمالية بسقوط الاشتراكية الماركسية لا يشكل نهاية للتاريخ، بل هو بداية مرحلة جديدة، قد تشهد انهيار الرأسمالية نفسها، فنهاية تاريخ فرنسيس فوكوياما قد تكون بداية النهاية للرأسمالية نفسها، وذلك بسبب حدوث اختلال في أسس النظام الرأسمالي، فبما أن المحرك الأساس للإنتاج الرأسمالي هو تنافس قوى السوق الاقتصادية، فهذا هو الدافع الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبغياب التنافس، سوف تتعرض قوى السوق للتآكل، ثم الانهيار، بفعل الرتابة والخمول. وهذا ما قد يحدث نتيجة لانهيار الاشتراكية السوفييتية، الذي انفردت بسببه الرأسمالية، كنظام اقتصادي وسياسي، بالسيطرة على السوق العالمية، وذلك يعني زوال التحدي الذي كانت الرأسمالية تواجهه بوجود الشيوعية، هذا التحدي الذي دفعها لتطوير نفسها، ودفعها لإصلاح عيوبها، وتلافي عوامل ضعفها، لذلك فإن الرأسمالية تكون مهددة بالانهيار نتيجة غياب هذا التحدي(*)[1].

ج- أن أفكار فوكوياما عن نهاية التاريخ هي أفكار خيالية غير مستندة إلى الواقع، فالتاريخ لن ينتهي إلا بمشيئة الله -سبحانه وتعالى- وطالما استمر الوجود الإنساني فإن الأحداث التاريخية سوف تستمر وتظهر أحداث ونظم جديدة، كما أن الحضارات الإنسانية تواصل الاندماج والصراع وابتكار أنظمة جديدة تتلاءم مع ظروفها[2].

(*) وهناك العديد من المؤيدين لهذه الفكرة حتى داخل الدول الرأسمالية، منهم المفكر الغربي (ليستر ثورو)، وقد أورد هذه الفكرة مفصلة في كتابه (مستقبل الرأسمالية). وقد تأثر في رأيه هذا بآراء المؤرخ البريطاني (أرنولد توينبي) الذي درس الحضارات الإنسانية، ووضع نظرية في الحضارة أطلق عليها اسم نظرية (التحدي والاستجابة)، أكد فيها على أهمية وجود تحدٍّ أو دافع للابتكار الذي هو السبب الرئيس في رأيه لازدهار هذه الحضارة، عن طريق تمكنها من مواجهة هذا التحدي، ولكن ذلك يؤدي تدريجياً إلى الخمول، ويقضي على العامل الحيوي (التحدي)، وينتج عن ذلك حدوث التدهور، ثم الانهيار. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، د ط، مصر (القاهرة)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص119.

[1] نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، مرجع سابق، ص119.

[2] حسن البزاز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص12.

د- أن فكرة نهاية التاريخ هي فكرة متطرفة، ففوكوياما؛ حين أكد أن التاريخ قد انتهى بانتصار الرأسمالية، استند في ذلك إلى سقوط الفكر الشيوعي فقط؛ ولكن هذه الفكرة تحمل في ثناياها نظرية عنصرية ضيقة؛ ترى أن العالم يتقاسمه نظامان فكريان لا غير، وسقوط أحدهما يعني انتصار الآخر وهيمنته بالضرورة، فقد استبعد فوكوياما الحضارات العالمية الأخرى، كالكونفوشيوسية والبوذية والإسلام، التي وقفت عنده خارج حدود العالم، وطمس دورها ومساهمتها في بناء الحضارة الإنسانية، واعتبرت الحضارة الغربية هي النموذج الوحيد والمناسب للبشرية، بغض النظر عن اختلاف انتماءاتها الحضارية[1].

ويلاحظ أن تجاهل فوكوياما التنوع الحضاري الإنساني لم يحدث سهواً أو بطريق الخطأ، ولكنه فعل ذلك متعمداً؛ فالحضارات الأخرى غير الغربية ليست قادرة برأيه على إسعاد البشرية، وتلبية طموحاتها، وتحقيق تقدمها؛ على نحو ما تفعل الرأسمالية. وقد توصل إلى هذه النتيجة بعد قيامه بتحليل مبسط ومشوه لهذه الحضارات، ووجه هذا التحليل على النحو الذي يخدم فكرته؛ وقرر فيه أن جميع الحضارات والديانات الأخرى غير قادرة على تلبية متطلبات الحياة الإنسانية الآخذة في الميل نحو التشابه؛ وإعلاء قيم الحرية والمساواة بين جميع البشر؛ وتحقيق الرخاء المادي؛ وهي القيم التي أخذ دورها يتزايد باستمرار في تنظيم الحياة الإنسانية[2].

ويصل فوكوياما في نهاية تحليله إلى النتيجة التي يريدها، وهي أن قيم الحضارة الغربية الرأسمالية هي وحدها التي تعترف بهذه القيم، وتحقق الرخاء المادي، ومن ثم فهي أصلح من غيرها لقيادة الحضارة الإنسانية؛ في حين أن تاريخ هذه الحضارة يبدو مليئاً بالشواهد التي تشير إلى حدوث عكس ذلك، فتاريخ هذه الحضارة كان، ولا يزال، يشهد حدوث العديد من الاختلافات والحروب الدينية والسياسية والاقتصادية، وحتى اليوم، وفي ظل هذه الحضارة يتعرض أصحاب الديانات والحضارات الأخرى إلى مختلف أشكال الظلم والاضطهاد[3].

---

(1) حسن البزاز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص117.

(2) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ خاتم البشر ، مرجع سابق، ص192-194.

(3) رجب بودبوس، مواقف 3، مرجع سابق، ص64 إلى 72.

2 - تنامي قوة الاقتصاد وتراجع سلطة الدولة:

لعل أهم ما يميز الرأسمالية هو قدرتها على التكيف مع الظروف والمشاكل التي تواجهها، ولو اقتضى الأمر تخليها عن بعض مبادئها، فقد تخلى الرأسماليون عن مبدأ (حرية السوق)، خلال فترة الركود الاقتصادي التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين، وذلك عندما تدخلت الدولة في توجيه حركة السوق الاقتصادية من خلال قيامها بالإنفاق العام، وتقديم القروض، وتوزيع الدخل الوطني، ووضع السياسات الكفيلة بحماية ودعم المنتجات المحلية، وتأسيس البنى التحتية، وتمويل البحث العلمي والتقني. وقد أضعف ذلك المبدأ القائل بحدوث التوازن التلقائي للسوق، لأن تدخل الدولة كان حاجة ضرورية من أجل تقوية الاقتصاد الرأسمالي ومساعدته على الوقوف في وجه الاقتصاد الاشتراكي[1].

ولكن مع سقوط التجربة الاشتراكية السوفييتية وسيطرة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع في الأسواق العالمية، الذي رافقه نمو حجم الاقتصاديات الدولية، وتنامي الاتجاه نحو تكوين سوق عالمية واحدة، لم تعد الحكومات قادرة على توجيه اقتصادياتها أو عزلها عن التطورات الاقتصادية العالمية، التي ازداد تأثيرها بفعل اتساع نشاط الشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية والاتصال المتزايد بين أجزاء العالم[2]. كما عملت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة على توسيع دائرة نشاطها، بحيث أصبح يشمل معظم اقتصاديات العالم، من أجل ربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي. وقد استلزم ذلك السيطرة على النظم السياسية والاجتماعية للدول التي شملها هذا التوسع، وذلك من أجل منع قيامها بما يضر بالمصالح والاستثمارات الرأسمالية[3].

وتبع ذلك حدوث تحول كبير في نمط التفاعلات والعلاقات الدولية، فقد أصبح المال والتجارة يقومان بدور كبير في تحديد حجم ونوعية هذه التفاعلات، حتى أصبحت العلاقات والمصالح الاقتصادية تتفوق في أهميتها التفاعلات السياسية التي تضاءلت أهميتها،

---

(1) رجب بودبوس، موقف 2، مرجع سابق، ص59-60.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص27-28.

(3) المرجع نفسه، ص70.

لصالح التفاعلات الاقتصادية؛ ويرجع ذلك في جانب منه إلى التقارب الدولي الذي ازداد في ظل زيادة حجم وسرعة الاتصالات بين الدول. وساعد ذلك على انـــدماج اقتـــصاديات الدول في اقتصاد عالمي واحد. وهذا قلل من أهمية التقسيمات السياسية والحـــدود بـــين الدول، على عكس ما كان سائداً خلال فترة الحرب البـــاردة، الـــتي ترســـخت فيهـــا التقسيمات والحدود السياسية؛ وكانت التفاعلات الاقتصادية تتم فيها بين مجموعـــة مـــن الاقتصاديات المستقلة؛ وفقاً لما تقتضيه التوجيهات والمصالح السياسية لكل دولة. أما اليـــوم فقد أصبح الاقتصاد العالمي الواحد المتسم بالمركزية هو الـــذي يفـــرض شـــروطه علـــى السياسات والبرامج الاقتصادية لكل دولة من الدول التي تعمل في إطاره[1].

صاحب الاتجاه نحو تكوين اقتصاد عالمي واحد ازدياد الروابط المالية والتجارية الـــتي تجاوزت الحدود السياسية، فضلاً عن ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وهذا خلق مصالح والتزامات اقتصادية يصعب إلغاؤها، بفعل حكومات الدول ، حتى في حال حدوث أزمات بين الأطراف المشتركة في الاستثمار؛ وبذلك فقدت الحكومات جزءاً كبيراً من قدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي، رغبة منها في تشجيع الاستثمارات الخارجية؛ وجـــذب رؤوس الأموال الأجنبية. ومن هنا يبدو أن الاقتصاد العالمي الواحد قد خلق نوعاً من التعارض بين سيادة الدولة، والمصالح الاقتصادية[2].

وقد زاد هذا التعارض في ظل النظام العالمي الجديد، الذي توحدت فيه دول العالم في إطار نظام عالمي جديد، يحكمه قطب واحد، وسوق عالمية واحدة. ونمخض ذلك عن بروز ظاهرة عالمية جديدة، أطلق عليها اسم (العولمة)؛ كانت في بداية ظهورها مقتـــصرة علـــى الجانب الاقتصادي، قبل أن يتعاظم تأثيرها ويمتد إلى كافة جوانب الحياة الإنسانية[3].

والواقع أن هذه التطورات الاقتصادية لم تظهر فجأة ودون مقدمات مهدت لظهورها، وفي مقدمتها العودة لمبادئ النظرية الرأسمالية التقليدية،وهو ما أصبح يعرف اليـــوم باســـم

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص28.

(2) المرجع نفسه، ص28.

(3) محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مرجع سابق، ص7.

(نظام السوق الحرة)، التي تعني ترك السوق يعمل بحرية، وفقاً لمبادئه، وتقليص تدخل الحكومة في توجيه حركة الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية، وإلغاء التخطيط المركزي في الاقتصاديات المحلية. وقد بدأت هذه العودة للجذور الرأسمالية في العالم الغربي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وتحديداً في أعقاب فشل (النظرية الكينزية) في حل مشكلات الركود الاقتصادي عام 1979م، التي أدت إلى حدوث انخفاض حاد في السوق المالية الأمريكية، وإلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، واتسع تأثيرها ليشمل كل الاقتصاديات الرأسمالية[1].

وقد بدأت العودة لمبادئ الرأسمالية التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي. وتمثلت هذه العودة في الحد من تدخلات الدولة في الاقتصاد، لأن هذه التدخلات شكلت عبئاً على الاقتصاد، كما أنها أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الإنفاق العام، وفي ظلها عجز الاقتصاد عن تحقيق معدلات نمو مرضية، لذلك بدأت الدولة تتخلى تدريجياً عن سياستها التدخلية في السوق الاقتصادية[2]. ونتج عن ذلك عمليات بيع القطاع العام الذي تملكه الدولة إلى جهات خاصة، سواء أكانت أفراداً أم شركات، في إطار ما يعرف بعملية (الخصخصة)، وذلك من أجل خفض نفقات الدولة، والتخلص من جهازها الإداري الثقيل الذي يشكل عبئاً على الاقتصاد. كل ذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي كبير[*]. لذلك فقد شهد النظام العالمي الجديد تراجع أكبر الدول الرأسمالية عن مشروع (دولة الرفاه)، وتحولها إلى مشروع (الدولة الحارسة) التي تقتصر مهمتها على حفظ الأمن والاستقرار، وخلق المناخ المناسب للنمو الاقتصادي[3].

---

(1) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص150.

(2) المرجع نفسه، ص150.

(*) ولكن عملية الخصخصة لم تؤدِّ في كثير من الأحيان إلى تحقيق نتائجها المرجوة، بل إنها كثيراً ما أدت إلى حدوث تدهور في النمو الاقتصادي في الدول التي تمت فيها، فقد كانت في أحيان كثيرة مدعاة لانتشار الرشوة والفساد، ففي دول الاتحاد السوفييتي السابق تم بيع ممتلكات الدولة للأغنياء الجدد، وبأثمان زهيدة، ولم تكن هذه العمليات تتم وفقاً للكفاءة الاقتصادية، بل وفقاً لاعتبارات شخصية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - محسن أحمد الخضيري: العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مرجع سابق، ص205.

(3) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص150.

وسرعان ما بدأت الدول الغربية الأخرى، بل العديد من الدول الأخرى، في اتباع هذه السياسة، فتركت حركة السوق تسير وفقاً لما يراد الخبراء الاقتصاديون، وليس وفقاً لما يحدده السياسيون. وقد ساعد على ذلك عدم تمكن أجهزة الدولة من فهم ومجاراة التغيرات التقنية السريعة، التي كان لها انعكاس مباشر على الاقتصاد، نتيجة لتغيرها السريع المستمر، وتأثيرها على نظم وأساليب الإنتاج. فقد كان تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد يوحي اعتماد هذه التقنيات في المشاريع الاقتصادية، نتيجة للإجراءات الإدارية. وكان هذا يتسبب في حدوث خسائر مادية كبيرة، لذلك أصبح الاحتكام إلى قوانين السوق ظاهرة عالمية، اجتاحت كل الاقتصاديات الدولية، فلم تكد الحرب الباردة تنتهي حتى كان اقتصاد السوق هو النظام الاقتصادي المهيمن على الاقتصاد العالمي ككل[1].

ويتم الترويج لاقتصاد السوق اليوم باعتباره المخرج من كل الأزمات الاقتصادية، والسبيل الوحيد للحاق بركب الاقتصاد المتقدم، والحصول على المزيد من المكاسب الاقتصادية على النحو الذي يحقق الرخاء الاقتصادي لجميع دول العالم. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى خلق عالم واحد متجانس ومتكامل تزول فيه الحواجز التي تقسم العالم إلى أجزاء بعضها غني ومتقدم، وبعضها الآخر فقير ومتخلف، ويوحد هذه الأجزاء في نظام اقتصادي واحد، أساسه التطور السريع والمطرد، وتتمتع فيه الدول المتخلفة بنفس المستوى الاقتصادي الذي تنعم به الدول المتقدمة[2].

وتتجاهل الدعوات المروجة لاقتصاد السوق أن الرخاء والتقدم الذي تنعم به الدول المتقدمة لا يعود إلى تبنيها أسس الاقتصاد الرأسمالي، أو استخدام نظم ووسائل الاتصال الحديثة فقط، وإنما يعود في جانب كبير منه إلى تراكمات الثروة التي حققتها هذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية، التي قامت فيها هذه الدول بنهب ثروات شعوب المستعمرات، ونقلتها إلى بلدانها. فكانت هذه الثروات هي السبب الأساسي في حدوث الرخاء الاقتصادي الذي تنعم به[3].

---

(1) روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل، مرجع سابق، ص160.

(2) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص79-80.

(3) رجب بودبوس، مواقف 3، مرجع سابق، ص78.

ورغم أن فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، واعتماد مبادئ الاقتصاد الحر، قد ساعد على تحقيق نمو اقتصادي كبير في العديد من الدول، كدول جنوب شرق آسيا، إلا أنه خلق في المقابل مشاكل وأزمات من نوع آخر، تمثلت في ربط اقتصاديات هذه الدول باقتصاديات الدول الغربية في نوع جديد من أنواع التبعية، فالأسواق والاقتصاديات الغربية المتقدمة هي التي تتحكم في نمو اقتصاديات هذه الدول، حيث إن كل تغير في مؤشرات أسواق المال والاقتصاديات الغربية سوف يتبعه حدوث تغير مماثل وسريع في أسواق الدول التابعة. ولعل خير مثال على ذلك حدوث انكماش كبير في نمو اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عام 1997م، نتيجة انخفاض قيمة الأسهم والسندات المالية في عدد من الدول الكبرى. وقد أسفر ذلك عن حدوث خسائر اقتصادية كبيرة في الدول الآسيوية، أدت إلى انهيار قيمة عملاتها المحلية،وتقلص حجم الاستثمارات الأجنبية فيها، ومن ثم انخفاض معدلات نموها الاقتصادي[1].

من جهة أخرى لم يخلق الاندماج في اقتصاد السوق أو اللحاق بركب العولمة عالماً واحداً يسوده الرخاء والتقدم، ولكنه أوجد تقسيماً جديداً للعالم، يقوم على أسس اقتصادية، فالأوضاع العالمية الراهنة تشير إلى أنه بالرغم من اختفاء التقسيم العالمي السابق، الذي كان العالم ينقسم فيه إلى معسكرين: شيوعي ورأسمالي، أصبح في المقابل مقسماً، وعلى أسس اقتصادية أيضاً، إلى قسمين هما: الشمال الغني المتقدم، والجنوب الفقير المتخلف. والفجوة بين هذين العالمين تزداد باستمرار، فالشمال يزداد قوة وتقدماً، ويستولي على معظم الإنتاج العالمي، والجنوب يزداد فقراً وضعفاً. والحواجز بين هذين العالمين تتعمق باستمرار، باتخاذ الشمال إجراءات تحد من حركة الانتقال بين العالمين، كإجراءات منع الهجرة مثلاً[2].

إن تنامي دور الاقتصاد على حساب سلطة وسيادة الدولة يثير تساؤلاً حول حدود السلطات المتروكة للدولة، ومدى قدرتها على حماية اقتصادها الوطني، وخاصة في ظل تدفق

---

(1) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص5 إلى 10.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص151.

الاستثمارات الأجنبية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي الجديد؛ لأنها تساعد على اندماج الاقتصاديات الوطنية في اقتصاد عالمي واحد، كما أنها تمهد لإقامة تكتلات وتحالفات اقتصادية؛ تزول فيها الحواجز الاقتصادية، وتضعف فيها الحدود السياسية بين الدول، فدخول الدول في هذه التكتلات؛ بالإضافة إلى دخولها في عضوية الهيئات الدولية المالية والتجارية يضعف من سيادتها، لأن هذه الهيئات تفرض العديد من الشروط عليها، بحيث إياها على تغيير سياساتها، وفقاً لمصالح هذه الهيئات والتكتلات[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة بالدعوة إلى تقليص دور الدول في الاقتصاد، فإنها لا تطبق ذلك على اقتصادياتها، فما يحدث داخل الدول الرأسمالية الكبرى هو تعديل لدور الدولة، وزيادة لفاعليته، وليس تقليصاً له. ويأتي ذلك في إطار عمل الدولة الرأسمالية بمبدأ (ازدواجية المعايير)، فبينما تقوم هذه الدول بحماية اقتصادياتها الوطنية، عن طريق التدخل في الاقتصاد، وفرض الرسوم الجمركية، كالإجراءات الجمركية المفروضة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبينها وبين اليابان، تقوم هذه الدول بدعوة الدول النامية إلى إلغاء سياستها التدخلية في الاقتصاد، وعدم حماية اقتصادياتها، وإلغاء الرسوم الجمركية نهائياً. إن نظرة سريعة إلى الأوضاع العالمية تجعلنا ندرك أن أكثر الدول تدخلاً في توجيه اقتصادياتها هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق تحديدها السياسات المالية والنقدية، وقيامها بالرقابة والإشراف على الإنتاج الاقتصادي، كما أن النشاطات الاقتصادية الحيوية، كالصناعات الدقيقة والكيميائية ومجالات الطاقة النووية تقع تحت إشراف ورقابة مجلس الشيوخ الأمريكي مباشرة[2].

من جهة أخرى كان تقلص سلطة الدولة لصالح الاقتصاد مصحوباً بتغير آخر تمثل في تقلص سلطتها من حيث هي إحساس بالهوية الوطنية ، ونوع من التميز الحضاري والثقافي. وساعد على ذلك التقدم الكبير في وسائل الاتصال والمواصلات؛ التي عملت على خلق مجتمع عالمي متجانس اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، يسوده النموذج الغربي؛ فقد عملت هذه

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص97-100.

(2) المرجع نفسه، ص82.

الوسائل على تصوير المجتمع الغربي (الرأسمالي خصوصا) باعتباره نموذجاً يحتذى به، وهدفاً وغاية يجب بلوغها. وهذا أثر على مفهوم السيادة والانتماء للوطن، وازدادت وطأة ذلك في ظل ضعف الحدود السياسية، وعدم قدرتها على الوقوف في وجه التغيرات والتطورات الحاصلة في ظل العولمة، الداعية إلى إذابة الدول وصهرها في حكومة عالمية واحدة، بإمكانها تحقيق السلام العالمي[1]، معتبرة أن الدول هي أساس الصراع والنزاع في العالم، فالحروب والنزاعات تحدث بين دول لكل منها قومية مستقلة، وتتبع في جميع الأحوال من مبدأ (السيادة القومية) والتمسك به. ومن حيث إن الدولة هي الأساس في كل تفاعل دولي، فإن القضاء على الحروب والنزاعات لا يتم إلا بالقضاء على سلطة الدولة، وتكوين حكومة عالمية واحدة يحركها الاقتصاد، لا المصالح القومية[2].

ولعله من قبيل المفارقة أن اتجاه النظام العالمي الجديد إلى خلق مجتمع عالمي متجانس، كان يؤدي أحياناً إلى حدوث العكس، فبدلاً من تراجع سلطة الدولة، وزوال الفوارق الحضارية بين الدول، يزداد التمسك بالهوية الوطنية، والرغبة في حماية الاقتصاديات الوطنية. وهكذا نشاهد كيف ترتفع الأصوات المطالب بالتمسك بالهوية القومية، حتى داخل الدول الرأسمالية الكبرى، وبدأت تظهر دول جديدة، تقوم على أساس الروابط العرقية والقومية، كما حدث في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق مثلاً[3].

3 - تزايد حجم ونشاط التكتلات الاقتصادية:

ومن مظاهر الهيمنة على النظام العالمي الجديد تزايد قوى التكتلات الاقتصادية الكبرى. وتظهر هذه التكتلات عادة بين مجموعة من الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة، كما أن أغلب هذه التكتلات تضم دولاً ذات انتماء ثقافي وحضاري واحد، وتجمع بينها مجموعة من المصالح المشتركة التي تسعى لتحقيقها، عبر انضمامها للتكتل. وقد أشارت

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص27-28.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص117.

(3) ندم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص40.

إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أنه يوجد في عام 1995م خمسة وأربعون نظاماً للتكامل الاقتصادي، ومن ثم (التكتل الاقتصادي)(*) على مستوى العالم. وتضم هذه النظم حوالي 75% من دول العالم، وتسيطر هذه التكتلات على حوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية[1].

تهدف هذه التكتلات في مجموعها إلى توثيق التعاون الاقتصادي؛ وإزالة الحواجز والعوائق أمام حركة السلع والخدمات بينها؛ وإقامة المشروعات المشتركة؛ وتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال؛ وتبادل الاستثمارات؛ ومقايضة السلع؛ دون استخدام العملات؛ كما أن بعضها يهدف إلى توحيد العملات[2].

وتعمل بعض هذه التكتلات على تكوين جبهة واحدة في وجه منافسيها، من أجل السيطرة على السوق العالمية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعزيز الانقسامات وحدوث مواجهات بينها وبين غيرها من التكتلات من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي[3].

وقد نشأت أهم التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة(*)، من أكثرها فاعلية على صعيد العلاقات الدولية التكتلات الآتية:

أ - دول منتدى دافوس (مجموعة الثمانية):

رغم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، بفضل قوة الاقتصاد الأمريكي، إلا أن تطور الأحداث العالمية، وسعي الدول المتزايد لتوسيع وتقوية نفوذها

(*) من هذه التكتلات: الاتحاد الأوروبي، منظمة النافتا التي ضمت دول أمريكا الشمالية، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجموعة آسيك للتعاون الاقتصادي، مجموعة ماركوسور. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص77.

[1] عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص77.

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص237-238.

(*) جدير بالملاحظة أن الدول النامية حاولت مجاراة الدول المتقدمة في تكوين التكتلات الاقتصادية، ومن أهمها مجموعة الـ 77، فضلاً عن التكتلات الثنائية، إلا أن هذه التكتلات لم تحقق نتائج اقتصادية يعتد بها، بل إنه حتى بين الدول المتقدمة لم تكن كل التكتلات ذات فاعلية كبيرة.للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - محمد عمار أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، ط 1 ، مصر (الإسكندرية) ، الدار الجامعية الجديدة ، 2003 م ، ص 50 .

الاقتصادي خلق العديد من الصعوبات في وجه هذه الهيمنة، كما أن نشر قيم اقتصاد السوق والعمل على سيطرة الاقتصاد الرأسمالي على امتداد الساحة العالمية كان يتطلب قدرات تمويلية فاقت قدرات الاقتصاد الأمريكي، نتيجة للتزايد المستمر لحجم الاستثمارات الاقتصادية التي أصبحت تتطلب موارد مالية كبيرة. لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنسيق جهودها الاقتصادية مع غيرها من الدول الرأسمالية الكبرى، فتكون نتيجة لذلك تكتل اقتصادي ضم أكبر الدول الصناعية، على النحو الذي يمكنها من إحكام قبضتها على الاقتصاد العالمي، فتكونت بذلك مجموعة الثمانية الكبار التي تضم الدول الصناعية الرأسمالية السبعة[*]، بالإضافة إلى جمهورية روسيا الاتحادية. وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق بين الدول الصناعية الرأسمالية لم يكن حكراً على فترة النظام العالمي الجديد فقط، لكنه كان معروفاً من قبل. والأمثلة على ذلك عديدة، يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر، الذي شهد حدوث تنسيق اقتصادي بين الدول الأوروبية، حتى عرف هذا القرن باسم (عصر التوافق الأوروبي). ولكن هذا التنسيق ازداد قوة وفاعلية خلال حقبة العولمة[1].

هذه المجموعة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، فهي التي تحدد سياستها وأهدافها، كما أنها تحدد الكيفية التي تتمكن بها دول المجموعة من الحفاظ على مصالحها، وهي التي تحدد سياسة المجموعة تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، كدول العالم النامي مثلاً، فهي التي تحدد حجم المعونات والقروض التي تقدمها دول المجموعة للدول النامية، وهي التي ترسم الحدود التي يمكن لغيرها من الدول أن تتحرك فيها، ومدى التقدم الاقتصادي والتقني الذي يمكن لهذه الدول أن تحققه، وذلك لمنعها من زعزعة أسس النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الحالي. ولا يقتصر الأمر على الدول من خارج المجموعة، ولكنها تحدد أيضاً توجهات وسياسة دول المجموعة، وذلك من أجل ضمان استمرار زعامتها للعالم، لذلك فهي تمنع ظهور أي تكتل مستقل بين الدول الرأسمالية، يمكن أن يهدد بقوته ونفوذه

---

[*] الدول الصناعية السبع الكبرى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، كندا، اليابان، إيطاليا. وبعد أن انضمت إليها روسيا، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، أصبحت ثمانياً.

[1] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص56-57.

الزعامة الأمريكية. وهذا كامن في صميم السياسة الأمريكية التي تسعى للحيلولة دون تكوين نظام أوروبي مستقل، من أجل ضمان الزعامة الأمريكية على الحلفاء قبل الأعداء. وقد ازدادت قوة هذه السياسة في أعقاب حرب الخليج الثانية، وزوال الخطر الشيوعي. وكان هذا يعني انتهاء الحاجة للاستمرار انضمام الدول الأوروبية إلى حلف شمال الأطلسي. وترك الدول الأوروبية للحلف يعني خروجها عن دائرة السيطرة الأمريكية، وهو الأمر الذي يتعارض مع المصالح الأمريكية التي تصر على استمرار بقاء الحلف[1].

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنسيق جهودها مع حلفائها ضمن مجموعة دول منتدى دافوس، لا لتنسيق الجهود الاقتصادية وإقامة المشاريع الاقتصادية وحسب، بل أيضا للمساهمة في النفقات العسكرية للدفاع المشترك، التي كانت تثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي، وتحرمه من موارد مالية كبيرة، كان من الممكن أن تساعد في تطوير وتقوية الاقتصاد الأمريكي. هذا في الوقت الذي كانت فيه الدول الكبرى الأخرى لا تخصص إلا نسباً أدنى من مواردها للدفاع، في مقابل تمتعها بالحماية الأمريكية. وهذا يعني أن اقتصادها يتمتع بفرص أكبر للنمو[2].

كذلك طالبت الولايات المتحدة الأمريكية دول المجموعة بتوحيد سياستها تجاه الدول الأخرى، سواء بالمساهمة في تقديم المعونات الاقتصادية لأصدقائها، أو فرض العقوبات الاقتصادية على أعدائها[3].

وهكذا فإن الهدف من وراء تشكيل مجموعة دول منتدى دافوس يتمثل في التنسيق فيما بينها، من أجل ضمان سيطرتها على الساحة العالمية، وتوجيه العلاقات والشؤون الدولية لتحقيق مصالح دول المجموعة بشكل عام، ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص[4].

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص109-110.

(2) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص182.

(3) المرجع نفسه، ص182.

(4) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص57-58.

ب - الاتحاد الأوروبي:

يمثل الاتحاد تطوراً لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة التي تشكلت خلال فترة الحرب الباردة، ثم اتسعت حتى أصبحت تشمل معظم الدول الأوروبية التي عملت من خلال هذه المجموعة على تحقيق نوع من الأمن والاستقلال الاقتصادي الأوروبي؛ ومقاومة سيطرة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. وتهدف هذه المجموعة في مرحلة لاحقة إلى تكسوين تقارب سياسي يهدف إلى تحقيق الوحدة الأوروبية؛ وخاصة في ظل غلبة البعد الاقتصادي على النظام العالمي الجديد[1]. ففي ظل النظام العالمي الجديد اتسعت نشاط المجموعة الأوروبية؛ ولقي مشروع الاتحاد الأوروبي دفعة قوية بفعل زيادة التنافس العالمي من قبل أمريكا الشمالية ودول آسيا، لذلك عملت الدول الأوروبية على الوقوف في وجه القوى الاقتصادية المنافسة، وذلك باتباع العديد من الخطوات، مثل توسيع رقعة المجموعة؛ عن طريق ضم المزيد من الدول إليها؛ وإزالة العوائق التي تحول دون تكوين سوق أوروبية مشتركة؛ واتباع سياسة اقتصادية موحدة تجاه غيرها من الدول والتكتلات؛ وإصدار عملة أوروبية واحدة هي (اليورو)؛ واتباع سياسة حماية مشتركة، تتمثل في زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من خارج المجموعة[2].

4 - زيادة نشاط الهيئات والمؤسسات المالية والتجارية الدولية:

من أهم مظاهر الهيمنة الرأسمالية على النظام العالمي الجديد تزايد فعالية ودور المؤسسات الاقتصادية الدولية في توجيه حركة الاقتصاد العالمي؛ فقد مكن زوال المعسكر الاشتراكي والتنظيمات الاقتصادية التابعة له التنظيمات الاقتصادية الرأسمالية من الانفراد بالسيطرة على الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي دفع الأخيرة إلى إيجاد آليات جديدة ونوع من التنسيق والتعاون فيما بينها، من أجل إحكام قبضتها على الاقتصاد العالمي، وتشجيع الدول الاشتراكية السابقة على تبني أسس اقتصاد السوق[3]، وذلك عن طريق منح المنظمات

---

(1) محمد أبو عشة، العرب في المستقبل، مجلة الدراسات العليا، الجماهيرية (طرابلس)، أكاديمية الدراسات العليا، 1425م، 1990م، العدد صفر، ص41.

(2) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص124، ص128، ص132.

(3) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص78.

والمؤسسات الدولية دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً، ورغم أن تأسيس هذه المؤسسات يعود إلى منتصف القرن العشرين؛ لكنها طورت نشاطها حتى أصبحت من أهم دعائم الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين؛ وذلك من خلال اعتمادها آليات جديدة، ساعدت على ربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض؛ مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي[1]. كما أن هذه المؤسسات وسعت دائرة نشاطها، بحيث تخطت الميدان الاقتصادي لتحاول التأثير في توجيه سياسات الدول ومراقبة برامج التسلح فيها؛ ومدى تطبيقها أسس الديمقراطية الغربية؛ ومحافظتها على حقوق الإنسان. وهذا يشكل تجاوزاً لدورها السابق الذي كانت تقوم به خلال فترة الحرب الباردة[2]، ومن ثم فقد أصبحت هذه المؤسسات هي التي تفرض وتحدد النظم الاقتصادية للدول التي تريد الاستفادة من تسهيلاتها المالية. وهذا نتيجة الطابع العالمي للاقتصاد الراهن، والذي تعتبر فيه هذه المؤسسات القوة الضاربة له، فهي التي تحدد المستفيدين من خدماتها؛ وتحاسب الدول على سياساتها؛ وتفرض العقوبات أو تمنح التسهيلات؛ وفقاً لمعايير تتفق مع مصالح الدول الكبرى؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهيمن على هذه المؤسسات؛ والالتزام بهذه المعايير يعتبر شرطاً للحصول على التسهيلات الاقتصادية التي تقدمها هذه المؤسسات[3].

ويمكن توضيح دور هذه المؤسسات على النحو الآتي:

أ - صندوق النقد الدولي:

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي انضمت الكثير من دول الاتحاد السوفييتي السابق والدول النامية إلى صندوق النقد الدولي، حتى وصل عدد الدول الأعضاء في الصندوق إلى أكثر من مائة وخمسين دولة، ترغب كلها في الاستفادة من تسهيلات الصندوق. ومع أن الهدف الأساسي لإنشاء الصندوق كان تقوية أواصر التعاون الاقتصادي بين الدول، إلا أن هذا الصندوق قد سخر لخدمة مصالح الدول المتقدمة، رغم أن الدول النامية هي الأكثر احتياجاً لتسهيلات الصندوق[4].

---

(1) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص78-79.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص169.

(3) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص68.

(4) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص124.

وترفض الدول المتقدمة تعديل سياسات الصندوق كي تتماشى مع تطور الاقتصاد العالمي، من حيث منح تسهيلات أكثر للدول المستفيدة من خدماته، ولكنها، على العكس من ذلك، عملت على توسيع دائرة المشروطية، أي زادت من الشروط التي ينبغي على الدول الاستجابة لها كي تتمكن من الاستفادة من تسهيلات الصندوق، وفي مقدمة هذه الشروط زيادة نسبة الفائدة على القروض، والتأكيد على ضرورة رفع الحواجز الجمركية، من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتغيير السياسة الاقتصادية للدول المستفيدة من تسهيلات الصندوق، ومنها خفض النفقات العامة للدولة، والحد من برامج التسلح، ورفع السياسة الحمائية للمنتجات المحلية، ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والنفط المستهلك محلياً[1].

ب -البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

وبالمثل فقد اتسع نشاط البنك الدولي، وازداد عدد أعضائه ليصل في أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى أكثر من مائة وخمسين دولة ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها الدول الرأسمالية الكبرى، هي التي تتحكم في سياسة البنك[2].

ويأتي دور البنك مكملاً لدور صندوق النقد الدولي، فالهدف الأساسي له هو ترسيخ مبادئ العولمة، وربط اقتصاديات الدول بعجلة الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بتقديمه القروض والتسهيلات المالية للدول التي تقبل شروطه، وتفتح أسواقها أمام الاستثمارات والمنتجات الرأسمالية، لذلك فإن تسهيلاته تخدم مصالح الدول الرأسمالية فقط. وهذا يثير التساؤل حول أهداف تأسيسه[3].

إن القروض التي يقدمها البنك لتمويل المشاريع التنموية والاستثمارية في الدول الأعضاء تؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث عجز واضح في اقتصاديات الدول التي تستفيد من خدمات البنك، وذلك بسبب الشروط القاسية المصاحبة لقروض البنك، ومنها ارتفاع معدلات

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق ، ص124 إلى ص126.

(2) المرجع نفسه، ص120-121.

(3) المرجع نفسه، ص123.

الفائدة المفروضة على قروضه، وتدخل البنك في رسم السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء[1]، وتباطؤ البنك في تقديم القروض: كل ذلك يجعل من الدول المستدينة غير قادرة على تسديد ديونها في الوقت المحدد، ما يجعلها تطلب قروضاً إضافية من أجل الخروج من أزمة ديونها. وهذا هو السبب الأساسي في زيادة حجم ديون الدول النامية، على وجه التحديد، لأنها الدول الأكثر اقتراضاً من البنك(*)[2]. ويتعاون كل من الصندوق والبنك في إدارة الاقتصاد العالمي عن طريق توحيد سياستهما المالية والنقدية: فموافقة أحدهما تعتبر ضرورية للحصول على تسهيلات الآخر، بل إن موافقتهما أصبحت شرطاً ضرورياً لأي دولة تريد الحصول على تسهيلات مالية من خارجهما[3].

ج - منظمة التجارة العالمية(**):

جاء تأسيس هذه المنظمة استكمالاً وتطويراً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، وتم التوقيع على ميثاقها في المغرب عام 1994م، وانضمت لها عند توقيعها مائة وسبع عشرة دولة، وبتوقيعها ألغيت اتفاقية الجات، وأصبحت المنافسة هي القانون السائد في السوق العالمية، وتسابقت الدول في الانضمام إلى هذه المنظمة، رغبة منها في الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها المنظمة، وما تحققه من فوائد تجارية، وضمان الدخول للأسواق

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص69-70.

(*) حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي فإن حجم ديون الدول النامية كان 9 مليارات دولار في عام 1955م، لكنه ارتفع ليصل خلال عام 1970م إلى حوالي 73 مليار دولار، ووصل عام 1975م إلى 140 مليار دولار. وفي عام 1980م وصل إلى 180 مليون دولار، وبلغ عام 1990م حوالي 200 مليار دولار، والأرقام في تزايد مضطرد. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : –
أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص70.

(2) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص69-70.

(3) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص80-81.

(**) يتلخص ميثاق المنظمة في أنه بإمكان أي دولة أن تصدر السلعة التي تنتجها بكفاءة أكثر من غيرها، حتى تصبح هذه السلعة عالمية. وذلك عن طريق إزالة الحواجز الجمركية، وتصبح القانون الوحيد الذي يعيقها من دخول السوق العالمية هو قدرتها على التنافس مع السلع الأخرى، ويكون البقاء للسلعة الأفضل. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : – فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص135-136.

العالمية، فضلاً عن نقل الخبرات العلمية والتقنية بين الدول الأعضاء، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة في الاقتصاد العالمي، والمستفيد الأول من هذه المنظمة هي الدول الرأسمالية الكبرى القادرة على فرض وجودها في الأسواق العالمية[1]. وقد وسعت منظمة التجارة العالمية من دائرة نشاطاتها، فلم تعد قاصرة على تجارة المنتجات المادية، بل شملت أيضاً تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، ووضع قوانين الاستثمارات التجارية، والعمل على تحرير التجارة العالمية، ومعالجة الإجراءات الحمائية[2].

ونتيجة لأهمية الدور الاقتصادي الذي تقوم به المنظمة فإنها تملك صلاحيات تتجاوز الحدود، وسلطة تفوق سلطة الدول، تخولها فرض عقوبات على الدول التي تخل بالتزاماتها تجاه المنظمة. ولا يعيق تطبيق هذه العقوبات إلا تصويت الدول الأعضاء بالإجماع ضدها، خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً، ولذا فقد اعتبرت المنظمة بمثابة القوة الضاربة للاقتصاد العالمي الجديد، ويعتبر ميثاقها دستوراً عالمياً جديداً يفرض نفسه على جميع الدول[3].

5 - اتساع نشاط الشركات متعددة الجنسية:

من أهم ما يميز مظاهر الهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي الجديد اتساع دائرة نشاط الشركات متعددة الجنسية، وحالة التكامل والتنسيق بين فروعها، الأمر الذي أدى إلى تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي خلال حقبة العولمة. وقد استفادت هذه الشركات من الإجراءات المتخذة حول رفع القيود التجارية، وإلغاء السياسات الحمائية التي تعيق حركة رؤوس الأموال والمنتجات، فضلاً عن النمو الكبير في حجم التجارة الدولية. كل ذلك ساعد على زيادة حجم استثمارات هذه الشركات، واتساع دائرة نشاطها، بفضل تمكنها من الحصول على الموارد المالية اللازمة في ظل الحرية المتاحة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود[4].

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص136.

(2) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص79.

(3) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص68.

(4) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص87-88.

ونتيجة لزيادة حجم استثمارات هذه الشركات فقد زادت قوتها، وسيطرت على الاقتصاد العالمي، حتى أصبحت تفوق في قوتها وثرائها الكثير من الدول. فمن بين مائتي قوة اقتصادية كبرى في العالم، مائة وستون منها هي شركات عابرة للحدود، وأربعون فقط هي دول قومية[1]. وقد أدى التنامي الكبير في قوة هذه الشركات إلى زيادة حجم الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإن هذا النمو ظل حكراً على عدد قليل من الدول الغربية، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا التي تسيطر على 172 من أصل 200 شركة عالمية تتحكم في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تركز الثروات في يد أعداد قليلة من الأفراد، حتى داخل الدول الغربية، فحوالي ثلاثمائة وثلاثة وخمسين شخصاً هم من أثرياء العالم يعادل دخلهم دخل مليار و300 مليون شخص من فقراء العالم. ورغم نمو حجم الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 60% ما بين عامي 1975-1995م، إلا أن عدد المستفيدين منه لا يتجاوز 1% من الشعب الأمريكي. وهذا يعني أن الفقراء يزدادون فقراً، والأغنياء يزدادون غنى، في ظل النظام العالمي الجديد[2].

وقد أدى التنامي الكبير في قوة هذه الشركات إلى تكريس المزيد من علاقات التبعية التي تعاني منها الدول النامية، فنشاط هذه الشركات يؤثر في اقتصاديات عدد كبير من الدول النامية، فإذا قررت هذه الشركات نقل استثماراتها من دولة إلى أخرى، فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على اقتصاد الدولة الأولى، ويزيد من معدلات البطالة فيها، لأنه يؤدي إلى فقدان أعداد كبيرة من العمال أعمالهم التي توفرها لهم هذه الشركات. ولهذا فإن الدول التي تفتح حدودها أمام استثمارات هذه الشركات، تتخوف دائماً من تأثير ذلك على اقتصادها المحلي، وخاصة أن التأثيرات قد تتجاوز في بعض الأحيان الميدان الاقتصادي، لتطال سياسة الدولة، وذلك من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي على النحو الذي يخدم مصالح هذه الشركات[3]. فقوة هذه الشركات وما تحققه من مكاسب اقتصادية

---

(1) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص171.

(2) مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص63.

(3) جون هدسون، مارك هرتدر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص722.

ضخمة لدولتها الأم: يجعل هذه الدولة تتعاطف مع هذه الشركات: فتتخذ إجراءات سياسية تخدم مصالح الشركات: كما حدث عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط حكومة دولة شيلي عام 1975م: إثر قيام هذه الحكومة بتأميم مناجم النحاس التشيلية، الأمر الذي أضر باستثمارات شركات النحاس الأمريكية، التي كانت تستثمر هذه المناجم[1]. وبسبب ضخامة استثمارات هذه الشركات وسيطرتها على جزء كبير من الاقتصاد العالمي[*]، فقد أصبح نشاط هذه الشركات محور العلاقات الاقتصادية العالمية[2].

وقد ترتب على ضخامة استثمارات هذه الشركات حدوث نمو كبير في أرباحها: وازدياد حجم رؤوس أموالها: حتى أن ميزانياتها تفوق في أحيان كثيرة ميزانيات العديد من الدول. فعلى سبيل المثال تتجاوز ميزانية الشركات الأمريكية لصناعة السيارات ميزانية مائة وثلاثين دولة نامية مجتمعة. وتأتي هذه الشركات في المرتبة الثالثة عشرة ضمن الترتيب العالمي لحجم الدخل القومي، وبالتحديد يقع ترتيبها بين كل من السويد والمكسيك[3].

وقد زاد من قوة هذه الشركات سيطرتها على مجالات التقدم العلمي والتقني، فمعظم الاكتشافات العلمية والتقنية الحديثة: تم التوصل إليها بفضل جهود هذه الشركات واهتمامها بالبحث والتطوير. هذا بالإضافة إلى أن اتساع نطاق هذه الشركات على امتداد الساحة العالمية قد ساعد على نشر ونقل الخبرات التقنية والتسويقية والإدارية، فهذه الشركات تعمل على نقل الأساليب الإنتاجية والتقنية المتقدمة إلى الدول التي تنتشر فيها استثماراتها[4].

---

(1) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص363.

(*) هناك العديد من الإحصاءات الدالة على ذلك، فخلال عام 1995م بلغ حجم إيرادات خمسمائة شركة عابرة للحدود حوالي 44% من إجمالي الإنتاج القومي العالمي، كما تسيطر هذه الشركات على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية، و80% من حجم الاستثمار الأجنبي في العالم. كما أن حوالي 80% من المنتجات الصناعية العالمية تنتجها شركات متعددة الجنسية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى :-عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص75.

(2) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص75.

(3) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص363.

(4) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص74-75.

وقد عملت هذه الشركات على زيادة قوتها عن طريق قيامها بعمليات اندماج واتحاد فيما بينها، فقد تميز الاقتصاد العالمي الراهن بازدياد ظاهرة الاندماج بين الشركات، وذلك بسبب ازدياد شدة المنافسة بينها، وتقلص أرباح بعضها، كلما ارتفعت أرباح الأخرى، لذلك تعمل كل شركة على الحصول على الميزة التي تملكها الشركة المنافسة[1]. وقد ساعدت حركة الاندماج على ظهور الاحتكارات الكبرى التي يسيطر فيها عدد قليل من الشركات على مجالات وقطاعات اقتصادية معينة[2]. فخلال العام 1999م حدثت حوالي ألفين وخمسمائة عملية اندماج واتحاد، تمت عبر الحدود ، وتمكنت فيها شركات ومصارف كبرى من الاستيلاء على منافسيها الأضعف منها. وقدرت قيمة هذه العمليات بحوالي 411 مليار دولار. وبالإضافة إلى تنامي ظاهرة الاحتكار، فإن هذه الاندماجات تزيد من قدرة الشركات المندمجة على التنافس مع الشركات الأخرى، كما أنها تساعد على خفض نفقات الإنتاج، ولكنها تؤدي في المقابل إلى إلغاء الكثير من فرص العمل، وترفع مستوى البطالة[3]. كما أن حركة الاندماج بين الشركات تؤثر سلباً على اقتصاديات الدول النامية، فسيطرة مجموعة قليلة من الشركات على السوق العالمية يمكنها من التحكم في اقتصاديات هذه الدول، من خلال تحديدها كمية وأسعار المنتجات المعروضة في السوق العالمية. ويظهر هذا التأثير بشكل خاص في أسعار المنتجات الأولية التي تعد من أهم صادرات الدول النامية، كما أن زيادة قوة الشركات المتعددة الجنسية عن طريق الاندماج، يؤدي إلى احتكارها السوق العالمية، التي أصبحت حكراً على عدد قليل من المستثمرين، الذين يقلون عدداً، ويزدادون قوة باستمرار. وهذا يضعف من قوة المستثمرين المحليين، ويجعل اقتصاد الدول النامية تحت رحمة هذه الشركات[4].

6 - التقدم العلمي والتقني الكبير:

ساعد التقدم التقني والعلمي على زيادة الهيمنة الرأسمالية في ظل النظام العالمي الجديد، نظراً لأهمية هذا التقدم وتأثيره على كافة جوانب الحياة الإنسانية، وخاصة في المجال

---

(1) روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل، مرجع سابق، ص240.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص173.

(3) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص80.

(4) روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل، مرجع سابق، ص250-251، ص260.

الاقتصادي: فخلال تسعينيات القرن العشرين حدثت ثورة علمية وتقنية كبيرة، ذات أبعاد متعددة: اقتصادية وثقافية واجتماعية: وحتى سياسية ودينية. وأدى ذلك إلى حدوث تغير كبير في نمط الحياة الإنسانية. وبالرغم من أن هذا التقدم يعود في أساسه إلى فترة ما قبل التسعينيات، بل إنه يعود إلى البدايات الأولى للقرن العشرين: فالثورة العلمية والتقنية الحالية تدين بالكثير من منجزاتها إلى جهود علماء تلك الفترة، وخاصة في مجالات الفيزياء والكيمياء والرياضيات(*)[1]، إلا أنه لم يتم الاستفادة من هذه الثورة العلمية اقتصادياً في تلك الفترة، كما هو الحال في الوقت الراهن: وربما كان ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدول الغربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، ممثلة في أزمات الركود الاقتصادي والحروب والصراعات التي شهدتها تلك الفترة. وبقي الأمر كذلك حتى بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين: عندما تمت الاستفادة من تلك المنجزات العلمية في بناء أسس ثورة تقنية كبيرة(**)[2].

وقد أسهمت هذه الثورة في تغيير أساليب الإنتاج، وظهور منتجات جديدة: واكتشاف مصادر جديدة للطاقة. واستغل هذا التقدم العلمي والتقني في خدمة المصالح الرأسمالية. وساعد هذا التقدم على حل العديد من المشاكل والأزمات التي كانت تواجه

(*) وفي مقدمة هؤلاء العلماء العالم الأمريكي توماس إديسون الذي اكتشف أنه بالإمكان تمرير حركة الإلكترونات عند تسخين المعادن، فكان اكتشافه ذاك أساس الثورة العلمية والتقنية الحالية التي بنت إنجازاتها على أساس نظريته في الإلكترونات. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص52.

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص52-53.

(**) فمنذ عام 1971م تمت الاستفادة من تلك المنجزات العلمية في بناء ثورة تقنية كبيرة، ففي هذا العام تم اختراع المعالج الدقيق المصغر من قبل شركة أبل الأمريكية، وكان هذا الجهاز صغير الحجم، ورخيص الثمن، وبالإمكان الاستفادة منه على نطاق واسع، وتمت الاستفادة منه في تطوير الحاسبات الآلية، وزيادة قدرتها على القيام بعمليات أكثر، كما تم استغلاله في تطوير صناعة الإنسان الآلي، وفتح ذلك المجال لظهور منتجات جديدة، غير معروفة من قبل. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص53.

(2) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص53.

الرأسمالية: فقد فتح التقدم العلمي والتقني آفاقاً جديدة للإنتاج، كما أنه أوجد مصادر جديدة للربح، بالإضافة إلى عامل التحدي والمنافسة الكامن في استغلال هذا التقدم، الذي مكن الرأسمالية من تجديد نفسها، ومن ثم الاستمرار كنظام اقتصادي ناجح[1].

ومن أهم جوانب الثورة العلمية والتقنية المؤثرة في المجال الاقتصادي:

1-التقدم الكبير في مجال المعلومات والاتصالات، الذي تمثل في حدوث تطور كبير في صناعة الآلات الحاسبة والإنسان الآلي، وظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والتقدم الكبير في مجال الطاقة الذرية، وعلوم الفضاء، وتطوير وسائل النقل كالطائرات النفاثة والقطارات السريعة. ويطلق على هذا التقدم اختصاراً اسم (ثورة المعلومات والاتصالات)[2].

2-التطور في مجال استنباط وصناعة مواد خام جديدة مستخرجة من مواد أخرى، وإحلالها محل المواد الطبيعية، وترشيد استخدام المواد الطبيعية، وهو ما أطلق عليه اختصاراً اسم (ثورة المواد)[3].

ولما كان العقل البشري هو العامل الأساسي في إحداث هذه الثورة العلمية والتقنية، بحيث أصبح العقل البشري القادر على الابتكار والاختراع هو العماد الأساس لثروة الأمم والمجتمعات، ولما كانت طاقات هذا العقل غير محدودة، وليست حكراً على جنس دون جنس، أو دولة دون أخرى، فإنه بإمكان الدول والمجتمعات النامية أن تساهم في الثورة التقنية والعلمية الحديثة، وأن تستفيد من نتائجها الإيجابية، عن طريق الاهتمام بالإعداد العقلي والعلمي والتربوي لمواطنيها، فضلاً عن تطوير المناهج التعليمية، فهذا يمكنها من كسر احتكار الدول الغنية المتقدمة لهذه الثورة[4]؛ هذا الاحتكار الذي يزيد من قوة وهيمنة الدول المتقدمة على النظام العالمي الجديد. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن معظم

---

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص52-53.

(2) المرجع نفسه، ص53.

(3) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص72.

(4) سعد الدين إبراهيم، الخروج من زقاق التاريخ، مرجع سابق، ص186.

التطورات العلمية والتقنية، إن لم تكن كلها، قد حدثت في الدول الصناعية المتقدمة. ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام هذه الدول بالبحث العلمي والتقني، وتخصيصها ميزانيات كبيرة له، فضلاً عن استقطابها الكثير من الخبراء والعلماء من أبناء الدول النامية، الذين ساهموا بنصيب كبير في التقدم العلمي الذي حققته هذه الدول، وذلك بتوفيرها الإمكانيات المادية والمعنوية التي لم يحصلوا عليها في بلدانهم، كالمناخ الملائم للبحث والابتكار، وتوفير فرص النجاح وإثبات الذات، والعوائد المادية الكبيرة[1]. وتمارس هذه الدول الاستقطاب من خلال مؤسساتها الجامعية والبحثية، وخاصة الجامعات الأمريكية التي ساهمت بنصيب كبير في هذه الثورة العلمية، وذلك بفضل جهودها العلمية، وإمكاناتها البحثية. وهذا ما جعلها مقصداً للعقول المفكرة من جميع أنحاء العالم[2].

انعكاسات الثورة العلمية والتقنية على الاقتصاد العالمي:

انعكست الثورة العلمية والتقنية على الناحية الاقتصادية، وأدت إلى العديد من النتائج منها:

1-حدوث ثورة في نظم وأساليب الإنتاج، بحيث أصبحت المعرفة والمعلومات تشكل الأساس المهم لأي عملية إنتاجية. وكان من نتائج ذلك حدوث تغيرات كبيرة في العملية الإنتاجية، وتقسيم العمل على المستويين المحلي والدولي، فأصبح من الممكن أن تشترك عدة شركات، بل عدة دول، في إنتاج سلعة واحدة. فمن الممكن اليوم أن تتم صناعة أجزاء السيارة أو الحاسب الآلي في أربعة دول، ثم يتم تجميعها في دولة خامسة، وذلك وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية[3].

2-حدوث زيادة كبيرة في الإنتاج، تفيض عن حاجة الأسواق المحلية. وقد أدى ذلك إلى توسيع الأسواق، والتطلع إلى الأسواق الخارجية، والاتجاه نحو الاندماج في سوق عالمية واحدة[4]. وقد صاحب ذلك اتساع الأسواق المالية، التي اتسع نشاطها، وتجاوز الحدود

---

(1) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص139.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص87.

(3) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص73.

(4) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص400-401.

السياسية، من أجل مجاراة اتساع نطاق التجارة الدولية الحتاجة إلى التمويل المستمر[1]. وقد انعكس ذلك على العلاقات الدولية، وأدى إلى تغيير أشكال التفاعلات بين الدول التي أصبحت تغلب المصالح الاقتصادية على ما عداها. ونتيجة لذلك ازداد اهتمام الدول بالقوة الاقتصادية، في مقابل تناقص الاهتمام بالقوة العسكرية، نظراً لعدم رغبة الدول في خوض الحروب والنزاعات، خوفاً مما تؤدي إليه من دمار في بنيتها الاقتصادية، في مقابل زيادة رغبتها في الحصول على المزيد من المكاسب الاقتصادية عن طريق رفع كفاءتها الاقتصادية، وتطوير أدائها الاقتصادي، الذي أصبح أحد أهم وسائل التنافس بين الدول، فالدولة الأقوى اقتصادياً هي الأقدر من غيرها على الحصول على مكاسب اقتصادية أكبر[2].

3-زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، فقد صاحب التطورات العلمية والتقنية ظهور منتجات جديدة، وأكثر تطوراً باستمرار، وزاد الإقبال على اقتناء المنتجات الحديثة. ونتيجة لذلك فقد أخذت الدول الرأسمالية تشجع على زيادة الاستهلاك، من أجل الحصول على المزيد من الأرباح، وتوسيع الأسواق الاقتصادية على نحو مستمر، بعد أن كانت هذه الدول تشجع على الادخار في السابق[3].

4-زيادة الاعتماد على الآلات، وتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة[*]. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة، وزاد من وطأة هذه المشكلة الاتجاه المتزايد، من قبل الشركات الكبرى، على نقل نشاطاتها واستثماراتها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، رغبة منها في الحصول على أيدي عاملة رخيصة، وذلك من أجل تحقيق معدلات ربح أكبر[4].

---

(1) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص73.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص401.

(3) المرجع السابق، ص401.

(*) من أبرز الأمثلة على ذلك قيام شركة (فولكس فاجن) الألمانية لصناعة السيارات بالاستغناء عن عدد كبير من العمال، وذلك عندما وضعت خطة هدفها زيادة الأرباح عن طريق خفض تكاليف الإنتاج، مع زيادة الإنتاج، لذلك جعلت شعارها (سيارات أكثر، وعمل بشري أقل). ووضعت لذلك خطة تهدف إلى زيادة الإنتاج بمقدار 30%، خلال أربع سنوات. ومن أجل ذلك نقلت مصانعها خارج ألمانيا، وزادت من استخدام الآلات، وأدى ذلك إلى الاستغناء عن حوالي 10 آلاف عامل من عمال الشركة. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص77.

(4) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص77.

5- التطور الكبير في وسائل ونظم الاتصال: وظهور وسائل مواصلات ضخمة وسريعة قادرة على نقل الكثير من المنتجات وإيصالها بسرعة كبيرة إلى الأسواق: الأمر الذي يسر عمليات التسويق الدولية: بالإضافة إلى الاستخدام الواسع والمتزايد لأجهزة الحاسب الآلي: وظهور شبكة المعلومات الدولية: كل ذلك ساعد على تقريب المسافات بين الأسواق العالمية، وسهل حركة التصدير والاستيراد، وجعل العالم مكاناً صغيراً لا يمكن فيه لأي بلد أن يعزل نفسه[2] عن حركة الاقتصاد العالمي كما ساعد التطور الكبير في نظم الاتصال والمواصلات على ظهور مجالات اقتصادية جديدة تقوم أساساً عل التقدم التقني[3].

6- ترشيد استخدام المواد الطبيعية، وتوفير الطاقة، وذلك باستخدام طرق آلية جديدة في الإنتاج، وساعد ذلك على مضاعفة الإنتاج، دون حدوث زيادة في استخدام الموارد الطبيعية.[4] هذا بالإضافة إلى ظهور بدائل رخيصة للمواد الأولية، كاستخراج اللدائن من النفط، والسيلكون من الرمل. وهذا قلل من أهمية الموارد الطبيعية[5]، دون أن يقود ذلك إلى الاعتقاد أن بإمكان البشرية الاستغناء عن الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، ولكن ذلك يعني انخفاض مساهمة هذه الموارد في تحديد قيمة الإنتاج، وفي تحديد مقدار ثروة الأمم: فالدول الغنية اليوم ليست تلك التي تملك الموارد الأولية: بل هي الدول التي تملك التقدم التقني واليد العاملة المدربة والقادرة على زيادة هذا التقدم[6].

كما حدث تغير في أسلوب حصول الدول الصناعية الكبرى على الموارد الأولية: ففي ظل اندماج اقتصاديات الدول في سوق عالمية واحدة ، لم تعد الدول الصناعية في حاجة إلى تجريد الحملات العسكرية من أجل الحصول على الموارد الأولية والسيطرة علىى مناطق

---

[2] روبرت بالدوك ، ماذا يخبئ المستقبل ؟ ، مرجع سابق ، ص 247.

[3] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص163.

[4] أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص54-55.

[5] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص163.

[6] المرجع نفسه ، ص 164.

إنتاجها[*]، ولكنها ابتكرت وسائل جديدة مكنتها من الحصول على تلك المواد والتحكم في تحديد أسعارها، من خلال سيطرتها على أسواق المال العالمية، وتحديدها أسعار صرف العملات، ونسب الفائدة، ونقل رؤوس الأموال عبر شبكات تسويق ضخمة، توفر المعلومات، وتتجاوز الحدود السياسية، وتتحكم في تحديد قيمة كافة المنتجات[1].

7- التخصص والتقسيم العالمي الجديد للعمل:

ففي إطار هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي ظهر نمط معين لتقسيم العمل الدولي والتخصص الصناعي، تحتكر فيه الدول المتقدمة الصناعات التي تحتاج إلى كفاءة عالية، وتقنية دقيقة، وهي الصناعات التي تقوم على مواد بديلة ورخيصة، فضلاً عن ارتكازها على المعرفة والبحث العلمي، كما أنها تحاول عرقلة جهود الدول النامية لامتلاك التقنية الدقيقة، ودخول ميدان الصناعات المتقدمة، من خلال القيود التي تفرضها على انتقال التقنية، وحقوق الملكية الفكرية. وهذا يجعل الصناعة في الدول النامية تنحصر في مجال الصناعات التقليدية، كالصناعات الاستخراجية والثقيلة، وهي الصناعات التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، أو تقنية متطورة، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الخام الطبيعية، وتلويثها للبيئة[2].

وكان ذلك أحد الأسباب التي أبقت الدول النامية في حالة من التخلف الاقتصادي وعدم تطور الإنتاج الصناعي فيها، وانخفاض مستوى إنتاجها ونوعيته، وعدم قدرة هذه المنتجات على منافسة منتجات الدول المتقدمة ذات الكفاءة العالية. وانعكست هذه الوضعية الاقتصادية على مستوى مهارة القوى العاملة في المجموعتين، فالقوى العاملة في الدول المتقدمة تتلقى تدريباً تقنياً متطوراً، وتتسم بالمهارة العالية، وتنعم بمستوى معيشي

(*) وإن كنا نجد العديد من الاستثناءات لهذه القاعدة، فلا يزال الحصول على الموارد الأولية (وخاصة النفط) هو أحد أسباب العديد من الحروب التي شهدها النظام العالمي الجديد، مثل حربي الخليج الثانية والثالثة، التي كان الاستيلاء على منابع النفط العربي أحد دوافعها الأساسية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - دونالد نوبيرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث على ضوء اكتشاف أمريكا، ترجمة: ممتاز كريدي محمد الزعبي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1996م، ص16.

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص164.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص69.

مرتفع، في حين أن القوى العاملة في الدول النامية غير ماهرة، بسبب عدم تلقيها تدريباً متطوراً، كما أنها تعيش في ظروف معيشية سيئة. هذه الظروف الاقتصادية أوجدت تقسيماً عالمياً للإنتاج، تخصصت فيه الدول المتقدمة في مجال الصناعات المتقدمة ذات القيمة والكفاءة العالية، وتخصصت فيه الدول النامية في مجال الصناعات التي لا تحتاج لكفاءة أو مهارة عالية. وهذا ما جعل عملية التبادل التجاري للمنتجات في السوق العالمية تتم لصالح الدول المتقدمة[1].

وتعمل الدول المتقدمة على المحافظة على هذا التقسيم العالمي للعمل، وذلك رغبة منها في الحصول على المزيد من الأرباح، على حساب الدول النامية، التي لا تسمح لها بالمنافسة في السوق العالمية. وقد أدى اتساع شقة التطور بين المجموعتين، وعدم قدرة الدول النامية على اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم، وتحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة، إلى تحويلها إلى سوق مفتوحة للاستثمارات الأجنبية التي تعود أرباحها من جديد للدول المتقدمة، دون أن تساعد على تطوير اقتصاديات الدول النامية[2].

وقد أصبح هذا التخصص والتقسيم الجديد للعمل يحكمان جميع المعاملات الاقتصادية، على نحو يؤدي إلى تحقيق نتيجتين متعارضتين، ففي حين يقوم هذا التقسيم بتوحيد الاقتصاديات الدولية كلها في إطار سوق عالمية واحدة، تحكمها مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بسبب عدم قدرة أي دولة من الدول على تحقيق اكتفاء ذاتي من السلع والمنتجات، ما يجعلها تحصل على حاجاتها من المنتجات عبر السوق العالمية. هذا بالإضافة إلى التخصص الصناعي الذي يجعل العديد من الدول تشترك في صناعة المنتج الواحد. الأمر الذي يقوي من أواصر التعاون الاقتصادي بينها. ولكن في مقابل ذلك عمل التقسيم العالمي الجديد للعمل على تقسيم العالم، بناء على أسس اقتصادية، إلى مجموعات مختلفة، يقوم كل منها بوظيفة معينة في السوق العالمية[3].

---

(1) بول هيرست، جراهام طومسون، ما العولمة؟ ، مرجع سابق، ص156.

(2) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص68-69.

(3) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص63-64.

8 - ظهور تقسيم عالمي جديد:

رغم زوال التقسيم السابق للعالم القائم على أسس إيديولوجية وعسكرية، بسقوط الاشتراكية الماركسية، بحيث أصبح العالم كله تقريباً يندرج في نظام واحد هو النظام الرأسمالي، إلا أن تطور هذا الاقتصاد، وما فرضه من تقسيم جديد للعمل، قد قسم العالم، وعلى أسس اقتصادية، إلى المجموعات الآتية:

1 -الدول المتقدمة: أو دول المركز، وتضم الدول الرأسمالية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وكندا واليابان وفرنسا وإيطاليا والسويد والنمسا وبقية دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وتتميز هذه الدول بتقدمها الصناعي والتقني الكبير، واحتكارها التقدم العلمي والتقني، ومعظم موارد الإنتاج العالمي، وفيها ترتفع معدلات النمو الاقتصادي: وتحتل اقتصادياتها موقع القلب في الاقتصاد العالمي، فالتغيرات التي تطرأ على اقتصادياتها يكون له انعكاس مباشر على الاقتصاد العالمي، سلباً أو إيجاباً، وتوجد في هذه الدول الإدارات المركزية للشركات متعددة الجنسية: لأن هذه الدول من أكبر المساهمين في تمويلها[1].

2-دول شبه الأطراف، وتأتي في المرتبة الثانية بعد دول المركز: من حيث مستوى التقدم الاقتصادي، وتتمتع بتقدم صناعي وتقني متوسط، وتقوم فيها بعض الصناعات المتطورة، وتوجد فيها فروع للشركات متعددة الجنسية، وتضم هذه المجموعة بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وجنوب أفريقيا وإسرائيل وأستراليا ودول النمور الآسيوية: وترتبط هذه الدول بعلاقات اقتصادية بدول المركز (المجموعة الأولى) ودول الأطراف (المجموعة الثالثة): فهي تقوم ببعض الصناعات التجميعية لصالح المجموعة الأولى، كصناعة أجزاء من الحاسب الآلي، كما أنها تصدر إلى دول المجموعة الثالثة المنتجات الصناعية، وتستورد منها المواد الأولية[2].

---

(1) عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص64-65.

(2) المرجع نفسه ،ص 64

3- الدول المتخلفة: وتسمى الدول النامية: أو دول الهامش أو دول الأطراف: وتمثل الغالبية العظمى من دول العالم: وتعتبر بعيدة عن دول المركز من حيث المستوى الاقتصادي التقني: أو من حيث قدرتها على التأثير على الاقتصاد العالمي. وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي: وانخفاض الإنتاج القومي: ويعتمد اقتصادها على تصدير المواد الأولية والمحاصيل الزراعية: ويغلب عليها التخلف العلمي والتقني : ومعظم هذه الدول كانت مستعمرات سابقة للدول المتقدمة: ولا تزال تعاني من التبعية الاقتصادية والسياسية لتلك الدول: حيث يرتبط اقتصادها باقتصاد الدول التي استعمرتها سابقاً: كما أنها ساحة مفتوحة لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية[1].

وتندمج الدول في المستويات الثلاثة في إطار اقتصاد عالمي واحد: وترتبط ببعضها بواسطة شبكة واسعة من التفاعلات الاقتصادية: التي اتسعت في ظل التطور الهائل في وسائل النقل و المواصلات. وفي ظل هذا التفاعل صار من الصعب على أي دولة أن تحقق نمواً اقتصادياً مرضياً: دون الانفتاح على السوق العالمية الذي تهيمن عليه الدول المتقدمة[2].

ويلاحظ أن هذا التقسيم غير ثابت: بل هو متغير فبالإمكان الانتقال من مجموعة إلى أخرى: تبعاً لمعدلات النمو الاقتصادي التي تحققها الدول: فنمو اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا نقلها من مجموعة الدول المتخلفة أو النامية إلى المجموعة الثانية شبه المتقدمة[3].

وفي ظل هذا التقسيم العالمي تتسع الفجوة بين البلدان الغنية: والبلدان الفقيرة: بسبب عدم قدرة الأخيرة على القيام بدور فعال في الاقتصاد العالمي: يمكنها من تحقيق مكاسب تذكر: فافتقارها للموارد المالية والعمالة الماهرة والتقنية المتقدمة يحول بينها وبين الاستفادة من ثورة المال والاتصال: خصوصاً أن معظم المبادلات التجارية العالمية تتم الآن في مجالات المنتجات الصناعية المتطورة: التي تتطلب امتلاك العلم والتقنية. وهذا يجعلها غير قادرة على منافسة الدول المتقدمة[4].

---

(1) المرجع نفسه ، ص64-65.

(2) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص167.

(3) عادل أحمد حشيش ، محمد محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص67.

(4) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص57-58.

وقد انعكس التفاوت في التطور الاقتصادي على مستوى معيشة السكان في المجموعات الثلاث، ويظهر الفرق واضحاً بين مستوى معيشة سكان الدول المتقدمة، ومستوى معيشة سكان الدول النامية، ففي الوقت الذي لا يزيد فيه عدد سكان الدول المتقدمة عن 20% من إجمالي سكان العالم، فإنهم يستهلكون معظم موارد الإنتاج العالمي(*)[1].

وفي ظل هذه الأوضاع تزايدت مطالب الدول النامية بضرورة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد، يتم فيه بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة وعادلة، تضمن لها اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم، وتمكنها من امتلاك التقنية المتقدمة، وتضمن لها السيطرة على ثرواتها الطبيعية[2].

9 - تفاقم مشكلات تلوث البيئة:

رغم أن مشكلة تلوث البيئة ليست نتاجاً مباشراً للهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي الراهن، فهي ظاهرة قديمة قدم الوجود الإنساني، فمنذ القدم ألحق النشاط الإنساني الضرر بالبيئة، من خلال استغلاله الجائر للمراعي والغابات، وتلويثه الجو والمياه، واستنزافه الموارد الطبيعية. لكن مشكلات تلوث البيئة تزايدت باستمرار مع تقدم الوجود الإنساني، وأصبحت هذه المشكلة واضحة، ولا يمكن تجاهلها مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا، فكان النشاط الصناعي مصحوباً بمشاكل بيئية لا حصر لها، منها أن نمو المدن وتركز السكان بها قد أدى إلى ازدياد كميات النفايات التي لم يتم التخلص منها بطريقة سليمة، وتلويث المجاري المائية بفعل

(*) ومع ذلك لابد من الإشارة إلى أن أوضاع السكان في الدول النامية شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، عما كانت عليه في الماضي، فالرغم من ازدياد أعداد الفقراء بشكل عام في هذه الدول، إلا أن معدل الفقر المدقع أو الشديد قد انخفض كثيراً في حقبة العولمة. وفي هذا الخصوص يوضح تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 1997م أن أوضاع الفقراء قد تحسنت في الخمسين سنة الأخيرة، بنسبة أعلى مما شهدته الخمسمائة سنة الماضية، كذلك انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال، وتقلصت فيها أعداد الأميين إلى حد كبير. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص450.

[1] توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص411-412.

[2] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص303.

إلقاء النفايات ومخلفات المصانع بها، كما أن الدخان المنبعث من المصانع تسبب في تلويث الجو، إلى درجة تغطية سماوات مدن صناعية كثيرة، ما نتج عنه انتشار الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي، وارتفاع نسبة الوفيات بين السكان، كما أن التوسع في النشاط الصناعي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية[1].

وقد زادت وطأة المشاكل البيئية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة التوسع في النشاط الصناعي،والنمو الاقتصادي الكبير(*)[2]. وتسبب ذلك في زيادة كمية الانبعاثات الغازية الصناعية، وخاصة مخلفات غاز (ثاني أكسيد الكربون) التي أدت إلى تلويث الجو، وتسببت في تغير مناخ الكرة الأرضية، حيث انخفضت معدلات سقوط الأمطار، وزادت فترات الجفاف. وهذا أدى بدوره إلى زيادة ظاهرة التصحر، فضلاً عن تفاقم مشكلة التخلص من النفايات الصناعية السامة، التي ألحقت أضراراً كبيرة بالجو والتربة والمياه، إضافة إلى الزيادة الكبيرة والمستمرة في أعداد السكان، الأمر الذي يشكل ضغطاً متزايداً على موارد البيئة، واستنزاف أكثر للمياه والتربة، ويلحق أضراراً كبيرة بالتنوع النباتي والحيواني[3]. فمنذ منتصف القرن العشرين فقد العالم حوالي خمس تربته الصالحة للزراعة، ونحو خمس غاباته الاستوائية، واختفت منه العديد من أنواع النبات والحيوان[4].

ولم تعد مشاكل البيئة حكراً على البلدان الصناعية: بل امتد تأثيرها: واتسع نطاقها لتشمل دول العالم النامي، فالنشاطات الصناعية لم تعد مقصورة على الدول المتقدمة: بل انتشرت في جميع أنحاء العالم، ومن ثم فإن مشكلات البيئة قد تضخمت، واتسع نطاقها،

---

(1) بول كينيدي: الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق: ص166-167.

(*) تضاعف حجم الاقتصاد العالمي من خمسة إلى عشرة أضعاف عما كان عليه قبل منتصف القرن العشرين، وتضاعف حجم الصناعة نحو خمسين مرة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر، ومعظم هذا النمو حدث بعد عام 1950، وذلك ألحق أضراراً جسيمة بالبيئة، وخاصة فيما يتعلق بالغلاف الجوي وتلويث البحار والمجاري المائية واستنزاف الموارد الطبيعية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق: ص88.

(2) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص88.

(3) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص168.

(4) المرجع نفسه: ص169.

لتشمل الدول النامية(*) والمتقدمة، على حد سواء، وأصبحت تمس نمط الحياة فيها كلـــها. وهذا ما أضفى على مشكلة التلوث طابعاً عالمياً[1].

وهذه المشكلات تأثير كبير على الاقتصاد العالمي فهي تعيق النمو الاقتـــصادي، مـــن خلال تأثيراتها الضارة على مصادر النمو الاقتصادي: ففي كل سنة تزداد مساحة الصحراء، وتتقلص مساحة الغابات، وينخفض معدل سقوط الأمطار، بالإضافة إلى سقوط الأمطـــار الحمضية (خصوصاً في أوروبا)، واستنـــزاف التربة التي فقدت خصوبتها، فلم تعد تستطيع إنتاج المحاصيل الزراعية والغذائية، فضلاً عن الاستخدام الواسع للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية، وما تؤدي إليه من تغير في الخصائص الوراثية للمحاصيل الزراعية. كل ذلـــك يؤدي إلى تدهور الإنتاج، وينعكس سلباً على صحة الإنسان[2].

هذا بالإضافة إلى الأضرار الناتجة عن التوسع في النشاط الصناعي، فالغازات المتصاعدة والدخان المتصاعد في المناطق الصناعية والعوادم المنبعثة من وسائل النقل، تؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالغلاف الجوي المحيط بالأرض، وهذا يؤدي إلى زيادة الاحتباس الحراري، أو ما يعرف بـــ(نظرية الدفيئة)(**)[1]، وما تؤدي إليه من ارتفاع في معدلات درجات الحرارة

(*) وزاد من وطأة المشكلة في الدول النامية الزيادة الكبيرة في عدد سكان هذه الدول، فحوالي 90% مـــن الزيادة في عدد سكان العالم خلال العقود الأخيرة حدثت في الدول النامية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص88.

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص89-90.

(2) المرجع نفسه، ص86-87.

(**) نظرية الدفيئة: مفادها أن الغلاف الجوي للأرض هو غلاف مغلق، فليس هناك مادة تدخل إليه أو تخرج منه إلا طاقة الأشعة الشمسية. أما الطاقة الناتجة عن النشاط الإنساني فإنها تبقى حبيسة الغلاف، وكل ما يحدث هو تغير في شكل الطاقة، وليس القضاء عليها؛ فعندما يحرق الإنسان مادة كالأوراق فإنه لا يلغيها، ولكنه يحولها إلى مادة من نوع آخر، كالحرارة والدخان. وفي هذا النظام المغلق تتفاعل حرارة الشمس= =مع بعض غازات الجو، وتصلنا الطاقة الشمسية من خلال الأشعة، إلا أن معظمها ينعكس أو يقذف في الفضاء؛ وبدون حدوث هذا الانعكاس، تزداد سخونة الأرض، ويحدث ذلك نتيجة اختلال توازن النظام الأرضي، الذي يختل إذا ما تبدلت كميات الغاز الموجودة في الجو، والناتجة عن النشاط الإنساني، فالتفاعل بين أشعة الشمس وهذه الغازات يؤدي إلى بقاء جزء من الحرارة في الجو. وهذه الحرارة لا تسخن الجو

في العالم، نتيجة لزيادة الغازات الحابسة للحرارة في الهواء، وهي (غازات ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النتروز، الأوزون، ملوثات أخرى). وهذه الزيادة التي يتوقعونها في منتصف القرن الحالي قد تؤدي إلى ذوبان ثلوج القطب الشمالي، فيحدث ارتفاع في مستوى البحار والمحيطات باستمرار، وهذا يهدد بإغراق المناطق الساحلية المنخفضة[2]، وزيادة انتشار الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات والزلازل. هذا فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي أصابت طبقة الأوزون المحيطة بالأرض والتي تحمي الإنسان والنبات والحيوان من أشعة الشمس الضارة (الأشعة فوق البنفسجية والأشعة الحمراء)، فالفجوة في هذه الطبقة تزداد باستمرار مهددة بانتشار الأمراض الجلدية الخطيرة، كسرطان الجلد، فضلاً عما تؤدي إليه من تغيير في خصائص المحاصيل الزراعية وقيمتها الغذائية، وانقراض العديد من أنواع الكائنات الحية بسبب تغير الظروف البيئية المناسبة لحياتها[3].

ويبدو أن الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم قد امتدت إلى الجوانب البيئية، فهي ترفض الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى الالتزام بالمحافظة على البيئة. وقد ظهر هذا الموقف الأمريكي في عدة محافل دولية، من بينها (قمة الريو) التي انعقدت في البرازيل عام 1992م، من أجل مناقشة مشاكل تلوث البيئة، كما أنها رفضت التوقيع على (معاهدة كيوتو) الخاصة بحماية البيئة. والحجة التي تبرر بها الولايات المتحدة الأمريكية موقفها هي عدم وجود مبرر منطقي يؤكد على ضرورة انتهاج

فقط، بل تسخن كل ما يوجد على سطح الأرض، ويؤثر هذا الارتفاع في درجة الحرارة على طبقة الأوزون، وهي إحدى طبقات الغلاف الجوي، التي تحمي الأرض من الأشعة الشمسية الضارة، كالأشعة فوق البنفسجية، وتعكسها خارج الغلاف الجوي. وقد نتج عن الحرارة المتزايدة حدوث ثقب في هذه الطبقة، يتسع باستمرار، نتيجة زيادة مركبات غاز ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يسمح بوصول أشعة الشمس الضارة إلى الأرض. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص180-182.

(1) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص87.

(2) أحمد عبد الفتاح الفصاص، نهر النيل نظام بيئي في الماضي والحاضر، المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس، تحرير محمود متولي ، ط1، مجلد 1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996م، ص46-47.

(3) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص87.

سياسة بيئية جديدة، فتزايد أخطار التلوث واستفحال نتائجها في المستقبل هو مجرد استنتاجات نظرية: قد لا تحدث على صعيد الواقع، ما يجعل من غير الضروري هدر موارد مالية ضخمة، أو إحداث تغيير في نمط وأسلوب الحياة، من أجل حل مشكلات قد لا تحدث أبداً[1].

10- هيمنة الثقافة الأمريكية على وسائل الإعلام:

إن التطور الكبير في وسائل وطرق الاتصال كان له الأثر الأبرز في النظام العالمي الجديد، نظراً لما أدت إليه هذه الوسائل من تعميق الاتجاه نحو العالمية، وتقريب المسافات، بالإضافة لما نتج عنه من حدوث تغيرات كبيرة في الفكر والفن والثقافة والاقتصاد. وهذا التأثير الكبير لوسائل الإعلام يعود إلى فترة الحرب الباردة، فقد ساعدت وسائل الإعلام الغربية في إسقاط الاتحاد السوفييتي، عن طريق التركيز على مساوئ النظام الشيوعي، في مقابل إظهار الرأسمالية بمظهر مغرٍ، باعتبارها العلاج الناجع لجميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع السوفييتي[2].

ووسائل الإعلام وجه أساسي من أوجه الاقتصاد العالمي الجديد، فقد ربطت العالم كله في إطار سوق عالمية واحدة، فهناك ارتباط وثيق بين الاقتصاد والإعلام في النظام العالمي الجديد: حيث ارتبط التطور الصناعي الكبير مع التقدم الكبير في وسائل الإعلام والاتصال. وكلاهما يستند إلى التقدم العلمي والتقني الكبير، الذي فتح مجالات جديدة أمام الصناعات المتطورة، حيث ظهرت منتجات جديدة بدأت بالتلغراف (البرق)، وصولاً إلى أجهزة إرسال واستقبال الإذاعة المرئية وأجهزة البريد الإلكتروني (الفاكس) والأقمار الصناعية. كل ذلك ساعد على زيادة نشاط وكالات الأنباء والصحافة العالمية والإذاعات التي ربطت العالم في إطار إعلام واحد متماسك[3].

---

(1) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص203-204.

(2) محسن أحمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سابق، ص46.

(3) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص233.

هذا التطور الكبير في وسائل الاتصال هو ما اصطلح على تسميته باسم (الثورة الإعلامية الثالثة)، وهي الثورة في عالم السينما، والإذاعة المرئية والمسموعة، وظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). هذا إذا اعتبرنا أن ظهور الطباعة كان الثورة الإعلامية الأولى، وأن ظهور وكالات الأنباء كان بمثابة ثورة إعلامية ثانية[1].

وقد أدى التطور الكبير في وسائل الاتصال إلى اختصار المسافات، وتقريب أجزاء العالم بعضها من بعض، إلى الحد الذي أصبح فيه العالم مجرد قرية كونية مترابطة الأجزاء، بفعل انتشار البث الإذاعي عبر الأقمار الصناعية. وهذا مكن الإنسان من متابعة الأحداث العالمية لحظة بلحظة، على نحو أصبح معه ما يحدث في الأجزاء البعيدة من العالم وكأنه يقع أمامه مباشرة. ولم يقتصر الأمر على مجرد المتابعة الإعلامية، لكنه أسهم في تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم[2].

وقد حدث هذا التطور في طرق الاتصال ووسائل الإعلام في الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى إلى هيمنتها على العالم من خلال نشر قيم وثقافة المجتمعات الغربية والترويج لها[3]. ونتيجة لذلك فقد أصبح الإعلام أداة في يد هذه الدول، تستخدمه في بسط هيمنتها على العالم؛ فهي التي تتحكم في تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم، وتسخرها لخدمة أهدافها الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية. وقد مكنها امتلاكها وسائل الإعلام من التأثير في العقول عن طريق نشر الأفكار التي تخدم أغراضها، وتشويه القيم والمبادئ التي تتعارض مع مصالحها[4].

ولذلك فنظراً للتأثير المتزايد لثورة المعلومات والاتصالات وتنامي دور وسائل الإعلام، فقد أصبحت هذه الوسائل إحدى أهم الوسائل المعبرة عن الرأي العام، والمسيطرة عليه، وتوجيهه نحو

---

(1) جان الكسان، الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992م، ص116.

(2) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص85-87.

(3) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص86.

(4) فلاح كاظم المحنة، العولمة والخلل الدائر حولها، مرجع سابق، ص234.

تحقيق غايات وأهداف معينة. وقد تداخلت هذه الوظائف الثلاث المتعلقة بالتعبير والسيطرة والتوجيه إحداها بالأخرى : على نحو بات يصعب معه التمييز بين الجوانب الثلاثة في أي مادة إعلامية، سواء أكانت مرئية أم مسموعة أم مقروءة؛ فالمادة الإعلامية الواحدة تحقق هذه الأهداف الثلاثة مجتمعة، وإن كان ذلك يتحقق بدرجات متفاوتة[1].

ونظراً لإدراكها للدور الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام في السيطرة على الرأي العام وتوجيهه، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إحكام قبضتها على معظم المواد الإعلامية العالمية، وذلك عن طريق شركات كبرى تركز نشاطها في هذا المجال، منها -على سبيل المثال لا الحصر- (شركة روبرت مردوخ) أكبر الشركات العالمية في مجال الصحافة، من حيث عدد المجلات والصحف ودور النشر التي تملكها، فهي تسيطر على معظم المادة الإعلامية المكتوبة عالمياً، و(استوديوهات هوليود) التي تسيطر على صناعة السينما، وشركة (مايكروسوفت) أكبر شركة عالمية لأجهزة ونظم وبرامج الحاسب الآلي، وشبكة سي. إن. إن C.N.N. في مجال الإعلام الفضائي، وشركة (ديزني) في مجال الترفيه[2].

وقد ساعد ذلك على نشر الثقافة الأمريكية التي أصبحت نموذجاً عالمياً يحتذى به، وأصبحت اللغة الإنجليزية وتحديداً (اللهجة الأمريكية) هي اللغة العالمية الأولى، بحيث أصبحت قيم المجتمع الأمريكي هي القيم العالمية المشتركة[3].

وقد دعم الاقتصاد الأمريكي هذه السيطرة الإعلامية، فقوة الاقتصاد الأمريكي ساعدت على وجود موارد مالية كبيرة، تم استثمارها في المجال الإعلامي، وساعد هذا على ازدهار صناعة الثقافة في أمريكا وتطورها، يضاف إلى ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أتاح الفرصة للمواطن الأمريكي لاقتناء أجهزة الاتصال، وأجهزة الإعلام الحديثة، فضلاً عن تمكنه من التمتع بما تنتجه وسائل الإعلام من أفلام وبرامج[4].

---

(1) حنان الكسان، الإعلام ووسائل الاتصال، مرجع سابق، ص112.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص86.

(3) المرجع نفسه، ص87.

(4) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق ، ص87.

والعلاقة بين الاقتصاد والإعلام علاقة تبادلية: فكما ساعد التطور الاقتصادي على تطور الإعلام ووسائله، فإن الإعلام قد وضع في خدمة الاقتصاد، فالنهضة الإعلامية الغربية لم تكن يوماً بعيدة عن خدمة أهداف الاقتصاد الرأسمالي[1]. فشبكة المعلومات الدولية قد فتحت مجالات جيدة للاستثمار والإنتاج؛ إذ يتم عبرها تبادل المعلومات المتعلقة بالتبادل التجاري، ومن خلالها تتم المضاربة في سوق الأسهم المالية، بل إن عمليات البيع والشراء يمكن أن تتم بواسطتها، الأمر الذي يجعلها من أهم سمات النظام العالمي الجديد الاقتصادية والثقافية على حد سواء[2]. كما أن وسائل الإعلام تستغل في الترويج والدعاية للمنتجات الصناعية ففي عالم مجهز بعدد لا يحصى من أجهزة الإذاعة المرئية يتحول المشاهدون إلى مستهلكين للمنتجات الصناعية، عن طريق الإعلانات التجارية. وهذه الإعلانات تعتبر من أهم مصادر تمويل برامج المحطات الإذاعية، كما استخدمت وسائل الإعلام في نشر ثقافة سطحية، هدفها زيادة الاستهلاك: فالبرامج والمسابقات التي تذيعها المحطات الإذاعية تكون ذات مستوى ثقافي منخفض، من أجل جلب أكبر عدد من المشاهدين، وتتخللها الإعلانات التجارية، وذلك من منطلق التعامل مع المشاهدين باعتبارهم مستهلكين[3]. ونتيجة لتنامي الوعي بالدور الاقتصادي لوسائل الإعلام فقد تسابقت الشركات والكيانات الاقتصادية الكبرى للسيطرة عليها، بغية تسخيرها لخدمة مصالحها الاقتصادية والحصول على المزيد من الأرباح[4]*[4].

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص241.

(2) المرجع نفسه، ص238-239.

(3) المرجع نفسه ، ص240.

(4) لعل من قبيل المفارقة أن أهم وسائل الإعلام في الغرب تملكها شركات تصنع وتورد الأسلحة المتطورة، فشركة (جنرال إلكتريك) من أهم موردي الأسلحة للجيش الأمريكي في حرب الخليج الثانية، وتملك في الوقت نفسه شبكة N.B.C الإعلامية، لذلك فإن مذيعي الشبكة عندما يمتدحون قدرات الأسلحة المتطورة التي استخدمها الجيش الأمريكي فإنهم يمتدحون الشركة التي تدفع لهم رواتبهم. وفي فرنسا تملك شركة (ماترا) لصناعة الأسلحة إذاعة أوربا رقم (1). للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص240.

(4) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص240.

وتعمل هذه الشركات عبر وسائل الإعلام على نشر القيم والأفكار الرأسمالية، كما تحاول بقوة إقناع الجماهير بتغيير أنماط السلوك التي لا تتفق مع أهدافها. وقد أدى ذلك إلى تحول هذه الوسائل الإعلامية إلى أدوات اقتصادية تسعى لخدمة السوق، بل تحولت هي نفسها إلى سلعة تباع وتشترى، وفقاً لقوانين هذه السوق؛ حيث أصبح الإعلام ميداناً جديداً للاستثمار الاقتصادي، عن طريق إنتاج وتسويق الأفلام والبرامج الإذاعية[1].

وساعد ذلك على إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية في الحياة الإنسانية، إذ أدى إلى حدوث تشابه كبير في نمط الحياة، وعمل على إذابة الفوارق الثقافية، وخصوصا بين فئات الشباب. وتميزت بهيمنة نمط الحياة الأمريكية . ويظهر هذا التشابه في شكل الزي والعادات الغذائية، واتباع الأنماط الاستهلاكية نفسها، والاستماع للموسيقى نفسها، بل والإقبال على الأطعمة نفسها[2].

كما ساعدت وسائل الإعلام على نشر المعرفة والمعلومات، إذ جعلت الناس يعرفون الأخبار بسرعة كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بالأحداث المهمة، كالحروب والأزمات الكوارث الطبيعية. وهذه المعرفة تساعد على نشر الحقيقة، فقد أصبح من الصعب على أي دولة اليوم إخفاء ممارساتها الظالمة، أو عزل شعبها عن الأحداث العالمية، فالأحداث تنقل لحظة وقوعها، على نحو مباشر، عبر قنوت البث الفضائي، ما يؤدي إلى تكوين رد فعل شعبي يسهم في إصلاح الأوضاع القائمة[3].

ومع ذلك يمكننا ملاحظة العديد من جوانب الاختلاف والتباين التي تعتبر من الخصائص الرئيسية للثورة الإعلامية الحديثة، وهو تباين يرجع بالدرجة الأولى إلى الفارق الكبير في الإمكانات الإعلامية بين الدول المتقدمة والدول النامية، الذي أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة في مساهمة دول العالم في هذه الثورة، على نحو أصبحت معه معظم التدفقات الإعلامية تحت سيطرة وكالات الإعلام الغربية. وهذا خلق نوعاً من التبعية الإعلامية؛ جعلت دور البلدان النامية يقتصر

---

(1) المرجع نفسه، ص239.

(2) سعد الدين إبراهيم ، الخروج من زقاق التاريخ، مرجع سابق، ص186.

(3) بول كينيدي: الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق. ص92.

على التلقي السلبي لهذا التدفق الإعلامي الموجه، والمبني على أفكار وخطط مسبقة، لا تحظى فيه الدول النامية وقضاياها الأساسية باهتمام يذكر، كما أن الاحتكار الغربي للثورة الإعلامية قد أضر بالحقوق الثقافية والقومية للشعوب النامية، وخاصة أن هذه الثورة الإعلامية قد استخدمت من جانب الدول الصناعية المتقدمة كأداة اقتصادية وإيديولوجية للسيطرة على شعوب العالم النامي[1].

الخلاصة:

بعد هذا الاستعراض المبسط يمكننا أن نستخلص الآتي:

1-رغم أن الاتحاد السوفييتي لم يسقط بفعل عوامل خارجية، كتعرضه للحروب والهزائم العسكرية، إلا أنه سقط بسبب عجز نظامه عن تحقيق الأهداف التي قام من أجلها، فكانت أسباب السقوط داخلية في معظمها، تتمثل في تدهور الاقتصاد السوفييتي، وعجزه عن مواكبة متطلبات التطور الاقتصادي القائمة على الأساليب العلمية والتقنية المتقدمة. هذا دون تجاهل الدور الذي لعبته العوامل السياسية والاجتماعية والضغوط الدولية في سقوطه، إلى جانب اهتزاز مصداقية النظام السوفييتي نتيجة ارتباطه بالممارسات التعسفية وقمعه الحقوق المدنية وقيامه بالحروب التوسعية[2].

2- من أهم الخصائص الاقتصادية للنظام العالمي الجديد حدوث نوع من التكامل في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى التقدم التقني الكبير، وخاصة في مجال النقل والاتصال. وهذا جعل العالم قرية كونية مترابطة الأجزاء، وساعد التدفق الإعلامي الكبير على حدوث نوع من التقارب بين الثقافات العالمية، من أجل خلق ثقافة عالمية متجانسة، يهيمن عليها نمط الحياة الأمريكية الذي أصبح بمثابة نمط عالمي[3].

3- يختلف النظام العالمي الجديد عن النظام العالمي الذي كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة، فإذا كان النظام السابق يقوم على الانقسام، وتنتشر فيه الحدود والأسوار، فإن

---

(1) حنان الكسان، الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة، مرجع سابق، ص112، ص118.

(2) عصام نور، دول العالم النامي وتحديات القرن الحادي والعشرين، د ط، مصر (الإسكندرية)، مؤسسة شباب الجامعة، 2002م، ص55.

(3) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص31.

النظام العالمي الجديد يقوم على التكامل، وتقلص دور الحدود السياسية. وإذا كانت الحكومات السياسية هي أساس التفاعل الدولي خلال الحرب الباردة، فإن الاقتصاد هو أساس التفاعل الدولي في ظل النظام العالمي الجديد[1]. دون أن يعني ذلك زوال تأثير الحكومات في هذا التفاعل.

4- لم يستطع النظام العالمي الجديد أن يقدم حلولاً ناجعة للمشاكل الاقتصادية العالمية. ففي ظله لا يزال العالم يعاني من مخاطر الجوع والفقر، وتلوث البيئة، وغياب المساواة بين دول العالم، التي لا تزال، رغم اندماجها في سوق عالمية واحدة، مقسمة إلى شمال غني، وجنوب فقير. وعلى رأس هذا التقسيم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة المهيمنة على النظام العالمي الجديد[2].

5- يعتبر النظام العالمي الجديد استمراراً للنظام العالمي السابق في العديد من الجوانب، ففي الجانب الاقتصادي يعد النظام الاقتصادي الجديد، وإلى حد بعيد، استمراراً للنظام الاقتصادي الذي كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة، وكان قد وضع من أجل الحفاظ على مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة، فالنظام الجديد يراعي بالدرجة الأولى مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة، في مقابل استمرار إغفال مصالح الدول النامية، فبالرغم من إدخال العديد من التغييرات على النظام الاقتصادي السابق، إلا أن غالبية سكان العالم لا يزالون يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة[3].

6- الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم قوتها ومواردها الاقتصادية، وتسخر المؤسسات الدولية لخدمة مصالحها، وتدير العالم وفقاً للطريقة التي تضمن هيمنتها عليه، وذلك في ظل سيطرة نظام اقتصادي واحد، وإيديولوجيا واحدة[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص31.

(2) عبد الهادي أبو طالب، العالم ليس سلعة، مرجع سابق، ص84.

(3) فرنسيس جورنبلام، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص398.

(4) عبد الهادي أبو طالب، العالم ليس سلعة، مرجع سابق، ص21.

7-بالرغم من أن السنوات الأولى للنظام العالمي الجديد قد شهدت تحولاً كبيراً في اقتصاديات الكثير من الدول، واتجاهاً عاماً نحو تبني أسس الاقتصاد الرأسمالي؛ إلا أن فشل التطبيقات الرأسمالية في إيجاد حلول ناجحة للأزمات والمشاكل الاقتصادية أدى إلى حدوث حركة تراجع عن تبني أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي، وخاصة في الدول الاشتراكية السابقة، التي أخذت، بعد أن حررت النظام الرأسمالي، تعود إلى اتباع التوجهات الاشتراكية في نظمها الاقتصادية. وخير دليل على ذلك أن الانتخابات التي تجري في هذه الدول يفوز فيها الاشتراكيون. بل إن هذا الأمر لم يعد مقتصراً على الدول الاشتراكية؛ فقد بدأ يحدث في الدول الرأسمالية نفسها، ففي فرنسا وألمانيا وبريطانيا أسفرت الانتخابات أحياناً عن فوز الأحزاب التي تتبنى التوجهات الاشتراكية، وهي أحزاب اليسار أو الوسط أو يمين الوسط. وهذا يعني أن النظام الرأسمالي لا يزال يواجه تحدي الاشتراكية، فسقوط الاتحاد السوفييتي لم يكن سقوطاً للاشتراكية كنظام وفكر، ولكنه كان سقوطاً للتطبيق السوفييتي للاشتراكية[1].

8-إن ما يجري في عالم اليوم من تحولات وتغيرات ليس أمراً ثابتاً، ولا نهائياً، لأنه يقرر في ظروف تتسم بغياب التوازن في القوى العالمية، وعدم وجود قوانين أساسية ثابتة للعلاقات الدولية، وافتقاره للاستقرار يرجع إلى عدم تمشي هذا النظام، كنموذج، مع حقائق المجتمع الدولي السياسية والاقتصادية والجغرافية[2].

9- من خلال استقراء سير الخطوات العملية السياسية والاقتصادية للنظام العالمي الجديد نجد أن جذور هذا النظام كامنة في النظم الدولية السابقة؛ فهذا النظام يقوم على نفس المبادئ التي قام عليها النظام العالمي الذي ظهر في بداية القرن التاسع عشر، عند انطلاق عملية استعمار دول العالم النامي؛ فكلا النظامين يقعان تحت سيطرة الدول الغربية التي تسخر النظام لخدمة مصالحها، وفق سياسة تنافسية تهدف إلى استغلال الدول النامية؛ إلا أن ما يميز النظام العالمي الجديد هو غياب التنافس والصراع بين الدول الغربية، وظهور

---

(1) أحمد عبد الرحمن وآخرون، الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص166.

(2) المختار مطيع، محاولة تفسير النظام العالمي الجديد وموقع العرب منه، عالة الوحدة، السنة 8، العدد 88، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992م، ص23.

نوع من التنسيق الجماعي بينها، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والقيام بالاستعمار تحت غطاء الشرعية الدولية، وتسخير مبادئ القانون الدولي لتحقيقها، كما أن النظام العالمي الجديد هو شكل من أشكال الاستعمار الغربي، يتناسب مع المرحلة التي وصل إليها التقدم التقني والرأسمالي العالمي، لذلك فإن الدول الكبرى تعمل على استغلال التطورات التقنية في السيطرة والتحكم عن بعد في كل أجزاء العالم[1].

(1) محمد سبيلا: النظام الدولي الجديد، الذرائع القانونية والأهداف السياسية للقرار 371، مجلة الوحدة، العدد(90)، مرجع سابق، ص66.

المبحث الثالث

الاقتصاد الرأسمالي والوطن العربي

تمهيد:

كان الوطن العربي مطمعاً للمستعمرين منذ القدم؛ فقد توالت عليه الحملات الاستعمارية؛ بسبب ما يتمتع به من خصائص طبيعية؛ في مقدمتها الموقع الاستراتيجي المهم؛ فهو يتوسط ثلاث قارات هي: آسيا، وأفريقيا وأوروبا، كما أنه حلقة وصل بين الشرق والغرب، إضافة إلى قربه من الأسواق العالمية، فهو يقع بين المناطق الصناعية في الشمال، ومناطق إنتاج المواد الخام في الجنوب، فضلاً عما تحتويه أراضيه من ثروات متنوعة، تتمثل في الأراضي الزراعية الخصبة، وموارد المياه، والشواطئ الساحلية الطويلة، والثروات المعدنية الكبيرة، وفي مقدمتها النفط. لكل هذا تسابقت الدول الاستعمارية على احتلاله، وقسمته إلى كيانات صغيرة، يسهل إخضاعها والسيطرة عليها. ولا تزال الأطماع الاستعمارية في الوطن العربي قائمة حتى اليوم[1].

وللتغيرات التي تحدث في العلاقات الدولية انعكاسات مباشرة على واقع الأمة العربية، فخلال الحقبة الاستعمارية، وصعود الدول الرأسمالية الصناعية؛ تعرض الوطن العربي، شأنه شأن جميع دول العالم الثالث، للاحتلال العسكري. وعندما قامت الحربان العالميتان الأولى والثانية أقحم الوطن العربي فيهما، ثم قسم كمناطق نفوذ بين الدول الأوروبية الاستعمارية، التي قامت بزرع الكيان الإسرائيلي الاستيطاني على أرضه. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى أثر تنامي الحركات التحررية في مختلف أنحاء العالم، حصلت الدول العربية على استقلالها؛ نتيجة لقوة حركات التحرر العربية. وهنا دخلت الأمة العربية في مرحلة جديدة عانت فيها من التبعية للاستعمار، وهيمنة الدول الاستعمارية الكبرى عليها، بتأثير من العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة. وقد كان انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي نقطة تحول فاصلة في تاريخ الوطن العربي؛ فبسقوط الاتحاد السوفييتي خسر العرب حليفاً قوياً، كان وجوده بمثابة عامل توازن في القوى العالمية، فقد ضمن وجوده للدول العربية شيئاً من الحرية والاستقلالية للتحرك على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية؛

---

(1) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص113-114.

كما أنه كان مصدراً لتطوير القوة الاقتصادية والعسكرية العربية: فقد كان المصدر الأساسي للتقنيات العسكرية والاقتصادية العربية، والمصدر الأساسي للسلاح العربي. وهذا ساعد على تعزيز القوة العربية، إلى حد ما، أمام العدو الإسرائيلي الذي تدعمه الدول الرأسمالية الكبرى، وبسقوطه أصبحت الدول العربية في مواجهة مباشرة مع الهيمنة الرأسمالية[1].

ولتوضيح الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على الوطن العربي لابد من التطرق إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الهيمنة، وذلك بسبب التداخل الكبير بين تلك العوامل: فهي تتفاعل مع بعضها البعض، ويؤثر كل منها على الآخر: وتشكل من خلال تفاعلها الوضع الراهن للأمة العربية: رغم ضرورة الفصل بين أشكال الهيمنة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عند الدراسة والبحث.

جوانب الهيمنة الرأسمالية على الوطن العربي:

1- الهيمنة السياسية:

تتمثل في التبعية السياسية[*] التي تعاني منها الدول العربية، والتي تربطها بالدول الرأسمالية الكبرى، وتجعلها تابعة سياسياً لها، و"الدول التابعة سياسياً هي تلك الدول التي تُحرم من ممارسة سلطتها السياسية بالشكل الذي يتفق مع كونها صاحبة السيادة، والمرجع الأخير في كل ما يتعلق بالدفاع عن مصالحها القومية: وإنما تكون اتجاهاتها السياسية:

---

[1] أحمد الخياطي، أثر الانكفاء السوفيتي على الوضع العربي: الأسباب والنتائج، مجلة الوحدة، العدد 90، مرجع سابق، ص29.

[*] التبعية السياسية: التبعية بوجه عام هي نظام سياسي اقتصادي، تخضع بموجبه إحدى الدولة لدولة أخرى، ما يحرم الدولة التابعة من كافة مظاهر سيادتها داخل إقليمها، وفي المجتمع الدولي. والتبعية السياسية نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية، والتخلص من الأولى شرط أساسي للتخلص من التبعية الأخرى. والتخلص منهما شرط ضروري لانطلاق التنمية الاقتصادية. والتبعية هي علاقة تنطوي على تقييد الإرادة الوطنية وتعطيلها وشل قدرة الدولة التابعة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات. إنها هيمنة شبه كاملة على القرارات الاستراتيجية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
حسن البزاز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص124.

وبالتالي القرارات التي تتوصل إليها، مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسي الخارجي، وفي ذلك إهدار للاستقلال السياسي الحقيقي"[1].

ورغم أن معظم الدول العربية قد حصلت على استقلالها خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، إلا أنها لم تستطع الخروج من دائرة التبعية السياسية للدول الاستعمارية. وقد ساعد على تكريس هذه التبعية عاملان أساسيان هما[2]:

أ-حالة التقسيم والتجزئة التي تعرضت لها الأمة العربية منذ الحرب العالمية الأولى؛ حيث قُسم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ للدول الاستعمارية، ولم تستطع الدويلات الناتجة عن هذا التقسيم أن تحقق استقلالاً حقيقياً، أو تبني دولة قوية تساهم بدور فعال في الأحداث الدولية[3].

ب-الوجود الإسرائيلي في فلسطين؛ هذا الكيان الذي زرعته الدول الغربية الكبرى في قلب الوطن العربي، بموجب (وعد بلفور)[*]، وحرصت بعد ذلك على دعم وجوده، بغية إيجاد حليف لها يضمن استمرار تدخلها في المنطقة. وقد ساعد هذان العاملان كلاهما على إحكام سيطرة هذه الدول على المنطقة العربية[4]. لذلك لم تستطع الدول العربية أن تخرج عن دائرة التبعية للغرب، فبقيت تابعة للدول الاستعمارية التي سبق أن استعمرتها. وقد ساعد على ذلك أن الاستعمار قد أبقى في هذه الدول أنظمته الإدارية والاقتصادية، وإفرازات الواقع الظالم الذي تكون خلال الحقب الاستعمارية. يضاف إلى ذلك أن معظم السلطات الحاكمة في الوطن العربي تكونت

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص582.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص178-179.

(3) حسن معلوم، التسوية في زمن العولمة: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص154.

(*) وعد بلفور: أعلن في نوفمبر 1917م، وتوجيه أعلن وزير خارجية بريطانيا (اللورد بلفور) وعده في صورة خطاب إلى زعماء الحركة الصهيونية، جاء فيه أن حكومة جلالة ملك إنجلترا تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد رفض العرب هذا الوعد، لأنه شكل ضربة للقومية العربية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - الجمعية المصرية، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، مرجع سابق، ص553.

(4) حسن معلوم، التسوية في زمن العولمة: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص154.

من فئات تابعة سياسياً وفكرياً واقتصادياً للدول الاستعمارية. وعملت هذه الفئات الحاكمة على تكريس التقسيمات الإقليمية والحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار، فبدلاً من أن يؤدي استقلال الدول العربية وتحررها من الاستعمار إلى بناء دولة قومية واحدة، أدى ذلك إلى تكوين مجموعة من الكيانات الصغيرة غير القادرة على حمايـــة اســـتقلالها، أو إثبـــات وجودها في العلاقات الدولية[1].

وقد تعرض الوطن العربي خلال فترة الحرب الباردة إلى الكثير من الحروب والعـــدوان والمجازر، هذا فضلاً عن النهب الاستعماري لاقتصادياته وانكساره أمام العدو الإسرائيلي؛ لذلك فإن زوال هذا النظام لم يكن حدثاً مؤسفاً للعرب الذين استبشروا بالنظام العـــالمي الجديد، على أمل أن يكون أحسن من سابقه، ويؤدي إلى تحسين أوضـــاعهم الـــسياسية والاقتصادية، ولكن هذا النظام لم يكن أفضل من النظام الذي سبقه، بل إن أوضاع الوطن العربي قد ساءت فيه أكثر مما كانت عليه، فلقد بدأ هذا النظام بتفكك الاتحاد الـــسوفييتي الذي كان الحليف الأقوى للعرب في مواجهة الهيمنة الرأسمالية[2].

فزوال الاتحاد السوفييتي واتجاه وريثته روسيا إلى التحالف مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية قد جعل الأخيرة مهيمنة على الوضع الدولي، وانعكست هيمنتها على الـــوطن العربي وقضاياه انعكاساً سلبياً. وبغياب هذا الحليف اشتدت وطأة الهيمنة الغربية على الدول العربية، وبدأت الدول الغربية، تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، في إخضاع الدول العربية الرافضة لهيمنتها؛ فبالرغم من كل الشعارات التي رفعت للترويج للنظـــام العـــالمي الجديد، ومنها أنه يمثل انتهاء للحروب والصراعات، واتجاهاً نحو حل الخلافات بـــالطرق السلمية، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فقد تعامل هذا النظام بشكل مختلـــف تجـــاه العرب، فبدأ هذا النظام بحرب الخليج الثانية ضد العراق، التي كانت بمثابة الدرس الافتتاحي لهذا النظام، كما زادت فيه التهديدات بالحرب ضد الجماهيرية، وفرضت فيه العقوبـــات

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي، مرجع سابق، ص180.

(2) أسرة التحرير، العرب والنظام الدولي الجديد ونذر العدوان على الجماهيرية، كلمة العدد، مجلة الوحدة، العـــدد (90)، مرجع سابق، ص3-4.

الاقتصادية عليها، في إطار ما عرف بـ(قضية لوكربي)[*]، التي رفضت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كل الجهود لتسويتها سلمياً، أو الاحتكام للقانون الدولي في حلها، لأن ذلك لا يخدم الأهداف السياسية للغرب[1].

في هذه المرحلة دخل الصراع العربي-الإسرائيلي[**] منحنى جديداً، فرضت فيه التسوية بشروط هي عبارة عن محض استسلام، في مقابل ازدياد غطرسة إسرائيل وتماديها في الاستخفاف بالعرب[2]. لذلك يمكن القول إن الهيمنة السياسية الغربية على الوطن العربي ظهرت بأوضح صورها في القضايا السابقة الذكر، وذلك على النحو الآتي:

(*) قضية لوكربي: هي القضية المتعلقة بسقوط طائرة بوينج تابعة لشركة الطيران الأمريكية بان أميركان فوق قرية لوكربي الإسكتلندية، في 21 كانون الثاني 1988م، التي أقامت الجماهيرية تضحيتها، رغم أن الأدلة كانت تشير إلى العكس. وضعطت الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن لاصدار خصوص القضية قرارين هما: القرار رقم 731 والقرار رقم 748 اللذان يطالبان ليبيا بتسليم مواطنيها المتهمين في قضية تفجير الطائرة، ليحاكما أمام محكمة أمريكية. ورفض أحكام القانون الأمريكي. وعندما رفضت ليبيا ذلك تم فرض حصار اقتصادي وجوي عليها، بدأ تنفيذه في 15 أبريل 1992م، واستمر لفترة تزيد على عشر سنوات. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - باتريسيو نولاسكو، أي نظام عالمي وأية زعامة: النظام العالمي الجديد، الأمم المتحدة، الشرعية الجائرة، مرجع سابق، ص26-27.

(1) فكرت ناهق عبد الفتاح، أمريكا والعرب والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، مرجع سابق، ص92-93.

(**) الصراع العربي-الإسرائيلي: يعتبر هذا الصراع من أهم الأحداث في تاريخ الأمة العربية الحديث والمعاصر. وقد أثر في جميع مظاهر الحياة العربية: سياسية واقتصادية واجتماعية. بدأ هذا الصراع منذ الحرب العالمية الأولى، التي منحت خلالها بريطانيا وعداً لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، ومكنتهم من احتلال الأراضي العربية، وتأسيس تجمعات قوية، حتى تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وعاصمتها تل أبيب عام 1948م، وسارعت الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الاعتراف بها، وتقديم الدعم العسكري والاقتصادي لها، ووقفت إلى جانبها في كل الحروب التي خاضتها ضد العرب، مثل حرب عام 1948م، والعدوان الثلاثي عام 1956م، وحرب 1967م، وحرب أكتوبر عام 1973م، واجتياح لبنان عام 1982م، التي تمكنت فيها إسرائيل من الانتصار على العرب، بفضل تدخل الدول الرأسمالية لصالحها في الحرب، ودعمها غير المحدود لها، إضافة إلى دعم الدول الغربية للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من إرهاب وقتل وتهجير واغتيال، فهذا الدعم هو الضامن الأساسي لبقاء إسرائيل واستمرارها وتفوقها على بعض مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
علي كريمي، موقف الدول العربية من الإرهاب الدولي، حالة الإرهاب الإسرائيلي، مجلة الوحدة، العدد 88، مرجع سابق، ص128-129.

(2) محمد رشاد الشريف، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية والنظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة، العدد 90، مرجع سابق، ص60.

أ- لم يحمل النظام العالمي الجديد معه أي تغيير في موقف الدول الرأسمالية الكبرى من الصراع العربي الإسرائيلي؛ فرغم زوال الخطر السوفييتي، فقد ظلت إسرائيل أهم ضامن للمصالح الغربية والأمريكية في المنطقة؛ بل إن هذا الدعم قد ازداد في ظل انعدام التكافؤ والتوازن في موازين القوى الدولية[1]. فقد زاد الدعم الأمريكي لإسرائيل: فزادت من مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لها، بل عملت على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة[2].

و لم يتوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل عند هذا الحد؛ بل تعداه إلى العمل على فرض هذه الرؤية على المجتمع الدولي، من خلال الضغط على المنظمات والهيئات الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة؛ من أجل دعم الكيان الصهيوني، ومنع صدور أي قرار دولي يدين إسرائيل، أو يدعو لاتخاذ موقف عالمي منها، على نحو ما يحدث في القضايا أو الأحداث الدولية الأخرى. ونتيجة لذلك فقد تزايدت النزعة العدوانية الإسرائيلية رافضة كل مقترحات السلام والتسوية في المنطقة؛ رغم أنها لا تضمن للشعب الفلسطيني حتى الحد الأدنى من حقوقه[3].

وفي المقابل تزيد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من ضغوطها على الحكومات العربية؛ من أجل دفعها لتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل؛ ووضع حد للنزاع العربي-الإسرائيلي. وفي هذا السياق ظهرت العديد من المبادرات، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات[*] التي تهدف إلى إنهاء الصراع. ورغم رفض الشارع العربي لهذه الاتفاقيات؛ إلا

---

(1) المختار مطيع، محاولة تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقف العرب منه، مجلة الوحدة، العدد (90)، مرجع سابق، ص22-23.

(2) محمد رشاد الشريف، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية والنظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة، العدد (90)، مرجع سابق، ص59-60.

(3) ماهر الطاهر، النظام الإقليمي العربي في مواجهة الاستراتيجيات المضادة، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص164-165.

(*) من هذه الاتفاقيات اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل في سبعينيات القرن الماضي، واتفاقية أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، ومعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص251.

أن اتجاه الحكومات العربية قد تزايد نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي. ومع أن هذه الاتفاقيات لم تحقق تغييراً كبيراً في العلاقات بين العرب وإسرائيل على الصعيد الشعبي، إلا أنها حققت لها في المقابل مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة، فبهذه الاتفاقيات ضمنت إسرائيل صمت الحكومات العربية على ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني، والمجازر التي يتعرض لها على أيدي الصهاينة، ناهيك عن اتخاذ خطوات عملية أو اعتماد سياسات تحد من هذه الممارسات أو حتى تعارضها[1].

وبينما تصر إسرائيل على عدم تقديم أي تنازلات للعرب، فإنها في المقابل تطلب من العرب تقديم تنازلات كثيرة، وخاصة في الميدان الاقتصادي، الذي أخذ حيزاً مهماً في كل المؤتمرات والمعاهدات التي وقعت بين العرب وإسرائيل، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد الذي طرحت فيه مشاريع عديدة تهدف إلى إزالة الحواجز بين إسرائيل وجيرانها العرب، في الميدان الاقتصادي على الأقل، حيث يجري الترويج للعديد من المشاريع الاقتصادية التي تسعى إلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية، مثل (مشروع الشراكة الأوروبية للبحر المتوسط) و(مشروع منطقة التجارة الحرة للبحر المتوسط) و(مشروع بناء بنك إقليمي للشرق الأوسط)، وأهم هذه المشاريع جميعاً (مشروع الشرق الأوسط الكبير)[2].

وتأتي هذه المشاريع في إطار محاولات إعادة تشكيل المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل إضعاف العامل القومي العربي، الذي يمثل عائقاً أمام تحقيقها مصالحها في المنطقة، وعلى رأسها سيطرتها على منابع النفط العربي[3].

ب-لقد قدم النظام العالمي الجديد إلى أمم وشعوب العالم على أنه مبدأ أو نموذج يحتذى، وأنها مخيرة بين قبوله ورفضه، ولكنه فرض على العرب باعتباره أمراً واقعاً، واجب الاتباع بالقوة والفرض القسري. هذا الفرض القسري للنظام العالمي الجديد لا يزال حتى الآن مقتصراً على العرب والمسلمين دون غيرهم من شعوب الأرض. وكل ذلك من أجل

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص250-251.

(2) سعد الدين إبراهيم، الخروج من زقاق التاريخ، مرجع سابق، ص111-112.

(3) ماهر الطاهر، النظام الإقليمي العربي في مواجهة الاستراتيجيات المضادة، مرجع سابق، ص164-165.

ضمان مصالح الدول الرأسمالية الكبرى وحليفتها إسرائيل، عن طريق قمع القوى العربية التي قد تهدد الوجود الإسرائيلي، وإحكام سيطرتها على منابع النفط العربية التي تضاعفت أهميتها في ظل النظام العالمي الجديد، لذلك فإن بداية النظام العالمي الجديد قد أخذت شكل حرب عنيفة ضد العراق (حرب الخليج الثانية)[1].

وكانت الحرب تهدف في أحد جوانبها إلى تحطيم قوة العراق العسكرية، ومنعه من تطوير تقنياته وأسلحته، ومنعه من الإخلال بنظام القوى في المنطقة العربية، الذي تعتبر فيه إسرائيل الدولة الأقوى عسكرياً، وتطوير العراق لأسلحته قد يحقق للعرب نوعاً من التوازن العسكري مع إسرائيل. وهذا بدوره يقوي الموقف العربي في الصراع العربي-الإسرائيلي[2].

لقد كانت الحرب فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية؛ إذ مكنتها من السيطرة على الموقع الاستراتيجي المهم لمنطقة الخليج العربي، فضلاً عن تحسين قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، التي قد تتطلع إلى منافستها على زعامة العالم، أما مصالحها الاقتصادية فتمثلت في السيطرة المباشرة على منابع النفط العربي، وفتح مجالات جديدة للاستثمار أمام رأس المال الغربي، عن طريق احتكار عقود إعادة الإعمار بعد الحرب، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأمريكية. فقد تبع هذه الحرب حدوث انتعاش ملحوظ في اقتصاد الدول الغربية عموماً، والاقتصاد الأمريكي بوجه خاص، بفعل مشاركة هذه الدول في إعادة إعمار الكويت[3].

لذلك فقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة التي خلقها لها العراق باحتلاله الكويت، لكي تضع يدها على المنطقة، مبررة ذلك بأن الاعتداء على الكويت هو تهديد

---

(1) أسرة التحرير،العرب والنظام الدولي الجديد ونذر العدوان على الجماهيرية،كلمة العدد،مرجع سابق،ص5.

(2) المرجع نفسه ، ص5.

(3) حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص136.

للأمن القومي الأمريكي، لأنه تهديد للمصالح الأمريكية في نفط الخليج، وباعتبارات المصلحة النفطية تصبح منطقة الخليج العربي كلها، داخل إطار المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية[1]. لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب على العراق، مستعينة في ذلك بحلفائها، ومستترة بالشرعية الدولية ممثلة في (قرار مجلس الأمن رقم 678) الذي يدعو إلى تحرير الكويت بكل الوسائل الممكنة، وسارعت أمريكا إلى استغلاله وتفسيره كما تريد. وفي هذا الإطار لم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن حلول أخرى يمكن بها تحرير الكويت، كالوسائل الدبلوماسية والضغوط السياسية والاقتصادية، فهي لم تنتظر نتائج الحظر الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن على العراق، ومنذ ذلك الحين أصبح القانون الدولي إحدى الوسائل التي تستخدمها أمريكا في فرض هيمنتها على العالم[2].

ج-بعد انتهاء الدرس الأول للنظام العالمي الجديد كان الدرس الثاني في هذا النظام موجهاً بدوره إلى العرب، وتحديداً إلى الجماهيرية[3]. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تكون ليبيا هي أيضاً إحدى أهم مناطق إنتاج النفط العربي، وأحد أهم المواقع الاستراتيجية في الوطن العربي، باعتبارها بوابة أفريقيا الشمالية، كما أن ليبيا من أشد الدول رفضاً للهيمنة الأمريكية[4]. وبالطريقة نفسها تم تسخير الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، فتم إصدار قرارين من مجلس الأمن: الأول هو القرار رقم (731) الذي يطالب ليبيا بتسليم مواطنيها المتهمين لمحاكمتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعتبر مخالفاً لأحكام القانون الدولي[*][5]. والقرار الثاني هو القرار الشهير رقم (748)

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص109.

(2) باتريسيو تولاسكو، أي نظام عالمي وأي زعامة؟ : النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص29.

(3) رحب بودبوس، موقف 2، مرجع سابق، ص110.

(4) أسرة التحرير، العرب والنظام الدولي الجديد ونذر العدوان على الجماهيرية، مرجع سابق، ص6.

(*) القانون الدولي لا يقر تطبيق قوانين دولة على رعايا دولة أخرى في فعل ارتكبوه خارج إقليم الدولة الأولى. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - رحب بودبوس، موقف 2، مرجع سابق، ص102.

(5) رحب بودبوس، موقف 2، مرجع سابق، ص108-109.

الذي اعتبرت فيه ليبيا مسؤولة عن تهديد الأمن والسلم العالميين؛ ما يحتم فرض عقوبات عليها[1]. وقد تم ذلك بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهي التي عرقلت الوصول إلى حل متوازن وعادل لهذه القضية؛ بسبب إصرارها على تسليم المتهمين؛ لأنها لم تكن في الحقيقة تريد حلها بالطرق السلمية؛ كما أنها حالت دون تمتع المواطنين الليبيين بمحاكمة عادلة. وبذلك تأكد لجميع دول العالم، وخاصة (الدول النامية) أن مجلس الأمن قد انحرف عن هدفه الذي أنشئ من أجله، وهو حماية الأمن العالمي، وتحوّل إلى أداة لخدمة المصالح الغربية[2].

وفي الحقيقة إنه لا يمكن إيجاد تفسير للطريقة التي تمت بها إدارة الحملة على ليبيا إلا من جهة خدمتها للمصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية؛ وليس حماية الأمن والسلم العالميين. وفي هذا الصدد يقول الدكتور رجب بودبوس: "ولا نعتقد أننا نبعد عن الحقيقة حين نخلص إلى أن الهدف المطلوب، الذي اتخذت كارثة الطائرتين[*] ذريعة له، هو معمر القذافي نفسه، ولا تخفى الأسباب وراء ذلك؛ فهو كقائد عربي يقف حجر عثرة أمام المصالح الأمريكية والبريطانية، والهيمنة الأمريكية على العالم وعلى المنطقة العربية"[3]، وذلك بسبب مواقفه القومية، سواء من القضية الفلسطينية، رفضه التسويات السلمية مع إسرائيل، على حساب مصالح الشعب الفلسطيني، ومواقفه الوحدوية، وسعيه الدائم لتحقيق الوحدة العربية، ورفضه الهيمنة الغربية، الأمر الذي جعله نموذجاً يحتذى به في التحدي ومقاومة الغرب[4].

---

(1) أنمي شاوش: شرعية مجلس الأمن، النظام العالمي الجديد (الأمم المتحدة الشرعية الجائرة)، مرجع سابق، ص44.

(2) المرجع نفسه، ص27.

(*) المقصود بالطائرتين طائرة لوكربي التي اتهمت ليبيا بإسقاطها، وكذلك طائرة الركاب الفرنسية التابعة لشركة U.T.A. التي اتهمت ليبيا بإسقاطها في تشاد. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : – باتريسيو نولاسكو ، أي نظام عالمي وأي زعامة ، النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق، ص26.

(3) رجب بودبوس، موقف 2، مرجع سابق، ص105.

(4) المرجع نفسه ، ص105.

د- سخر النظام السياسي العالمي لخدمة أغراض الهيمنة الأمريكية: ووُظّف التفوق العسكري الأمريكي لدعم النفوذ الأمريكي، وجاءت أحداث سبتمبر، الممثلة في تفجير برجي مركز منظمة التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لتكون الذريعة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لشن حملتها العالمية على الإرهاب، وهي الحملة الموجهة أيضا نحو العرب والمسلمين، فقد اعتبرت الحركات الإسلامية حركات إرهابية، تصدر العنف، وتهدف إلى تدمير الحضارة الغربية، فتحول الصراع السياسي إلى صراع حضاري بين الإسلام والرأسمالية الغربية. وفي حربها على الإرهاب عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دمج الاقتصاد والمال والإعلام في سبيل تحقيق مصالحها، الممثل في السيطرة على العالم، ونشر قيم الديمقراطية الغربية. ومن خلال الحرب على الإرهاب سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية الممثلة في السيطرة على منابع النفط العربي. ومن هنا كانت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م. فبالإضافة إلى تحقيق الأهداف السياسية الممثلة في تأكيد الزعامة الأمريكية على العالم، ورغم الدوافع المعلنة للحرب المتمثلة في امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، ودعمه الحركات الأصولية، وهو الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن والسلم العالميين، إلا أنه لا يخفى على أحد اليوم ما حققته هذه الحرب لأمريكا من مكاسب اقتصادية، تمثلة في السيطرة على النفط العراقي، واحتكار الشركات الأمريكية حقوق التنقيب عن النفط، وعقود إعادة إعمار العراق، الأمر الذي ساعد على إنعاش الاقتصاد الأمريكي[1].

2 - الهيمنة الاقتصادية:

تتمثل في حالة التبعية الاقتصادية[2] التي تعاني منها الدول العربية، فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول العربية لم يؤدِّ في الحقيقة إلى تحريرها الكامل من الاستعمار؛ إذ

---

[1] مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص103-105.

[2] التبعية الاقتصادية: المقصود بالدول التابعة اقتصادياً تلك الدول التي، وإن كانت تعتبر مستقلة سياسياً من الناحية الشكلية، إلا أن مراكز القوة الاقتصادية فيها تقع تحت السيطرة الأجنبية. وفي الواقع فإن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتولد عنها من نتائج تمس الاستقلال السياسي للدولة. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص582.

أن عدم تحرير مصادر الثروة العربية من سيطرة الشركات والمؤسسات الغربية سرعان ما أوجد مشاكل اقتصادية واجتماعية، وحتى ثقافية، في هذه الدول. ولأن التحرر في المجال السياسي لم يرافقه تحرر مماثل في المجال الاقتصادي، فقد بقيت الدول الرأسمالية الاستعمارية مسيطرة على اقتصاديات الدول العربية، فهي التي تتحكم بواسطة شركاتها الكبرى في استخراج المواد الأولية العربية وتصديرها وتحديد أسعارها، ومعلوم أن هذه المواد الأولية تعتبر المصدر الأساسي للثروات العربية، كما أن الدول الاستعمارية تمنع الدول العربية من الحصول على التقنيات المتقدمة التي قد تساعدها في تطوير إنتاجها الصناعي، وتمكنها من بناء قاعدة اقتصادية متقدمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضييق الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة. هذا بالإضافة إلى وقوعها تحت سيطرة المؤسسات المالية الدولية والاحتكارات العالمية[1].

وقد نتج عن ذلك كله تعثر برامج التنمية العربية، وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها في تحقيق تقدم اقتصادي عربي، لذلك يمكن القول إن التغيير الأساسي الذي طرأ على الواقع العربي، بعد تحقيق الاستقلال السياسي، هو تغيير شكل الاستعمار، فقد استبدلت التبعية السياسية المباشرة بتبعية غير مباشرة، قوامها التبعية الاقتصادية. وقد جاء هذا التغير في نوع التبعية متزامناً مع دخول الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة جديدة من مراحل تطوره، فنمو الاقتصاديات الرأسمالية وضخامة إنتاجها، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مكنها من السيطرة على السوق العالمية، وتحقيق أرباح طائلة مكنتها من تمويل المشاريع الرأسمالية والحصول على المواد الأولية، دون الحاجة إلى السيطرة العسكرية المباشرة على المستعمرات، وساعدها على ضمان مصالحها واستثمارات شركاتها الكبرى، فلم تعد في حاجة لأن تتكبد عناء تجهيز الحملات العسكرية وتمويلها، أو تحمل الخسائر الفادحة التي قد تلحق بها من جراء مجابهتها لحركات التحرر الوطني، التي ازدادت قوتها في الوطن العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد ساعد ذلك على حصول الدول العربية على استقلالها السياسي. وتجدر الإشارة إلى أن حصول الدول العربية على استقلالها قد ربطها بعلاقة استعمارية غير مباشرة مع مجموعة من الدول الاستعمارية، بدلاً من ارتباط كل دولة منها بعلاقة استعمارية مباشرة مع دولة استعمارية واحدة بعينها[2].

---

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق: ص108.

(2) المرجع نفسه، ص108-109.

لكن ذلك لا يعني أن الدول الرأسمالية الكبرى قد تخلت عن استعمال القوة العسكرية نهائياً، فالاستعمار العسكري لم يختف تماماً في هذه الفترة؛ إذ إن الدول الكبرى قد استمرت في استخدام القوة العسكرية في تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها الاقتصادية؛ كلما شعرت أن الوسائل الاقتصادية غير قادرة على حماية هذه المصالح. وقد اتخذ هذا الاستعمال المباشر للقوة عدة أشكال منها تدبير الانقلابات العسكرية، واغتيال القادة والزعماء السياسيين المعارضين لها، إلى التدخل في الشؤون الداخلية، ونشر الفساد، وتقديم الرشاوى. وقد يصل الأمر إلى حد شن الحروب. ولعل قيام العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م كان أوضح مثال على ذلك، فقد قامت كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل؛ بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لهذا العدوان، كرد فعل على قيام (جمال عبد الناصر)(*)، بتأميم شركة قناة السويس المساهمة[1].

وفي ظل النظام العالمي الجديد ازدادت وطأة التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية، بفعل الضغوط التي تفرضها العولمة عليها، فتدفعها إلى فتح حدودها السياسية والاقتصادية أمام الاقتصاد الحر، وترك السوق يعمل وفقاً لقوانينه الخاصة، وإزالة العوائق التي تحد من حرية السوق، وذلك عن طريق السير في طريق الخصخصة، وبيع القطاع العام، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، من أجل فتح الأسواق أمام المنافسة العالمية. وهذا أدى إلى العديد من الآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد العربي، وفي مقدمتها سيطرة الشركات متعددة الجنسية على المقدرات والثروات العربية؛ وإضعاف السوق المحلية العربية؛ وانتشار البطالة؛ بسبب الركود الاقتصادي؛ وزيادة التضخم؛ وارتفاع أسعار صرف العملات الوطنية؛ وهروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج. وهذا يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد العربي ، ومن ثم إلى تراجع السيادة الوطنية في مجالي الاقتصاد والسياسة[2].

(*) جمال عبد الناصر (1918-1970م): قائد ورجل دولة وسياسي عربي، اشترك في حرب فلسطين عام 1948م، وانضم إلى جماعة الضباط الأحرار التي قامت بثورة 23 يوليو 1952 في مصر. تقلد منصب رئيس الوزراء، ثم أصبح رئيساً للدولة. كان أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز. رفض سياسة الأحلاف الغربية، وأدت جهوده إلى إجلاء القوات الإنجليزية من مصر. قام بتأميم شركة قناة السويس. وثق علاقاته مع المعسكر الاشتراكي، ودعم حركات التحرر العربي. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص79.

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص110.

(2) مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص147-148.

أسباب ضعف الاقتصاد العربي :-

وقد ساعد على تكريس التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية التي عانت منها الدول العربية ضعف الاقتصاد العربي الذي نتج عن مجموعة من الأسباب من أهمها:

1- تعثر خطط التنمية الاقتصادية العربية:

رغم مرور عشرات السنين على انطلاق عملية التنمية العربية، فإن خططها وبرامجها لم تفلح في تحقيق تقدم اقتصادي يذكر، ويرجع السبب في ذلك إلى تضافر مجموعة من الأسباب، تمثلت في:

أ – **أسباب خارجية:** تمثلت في طبيعة الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية، وما تتضمنه من تبادل غير متكافئ للمنتجات بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتذبذب أسعار المواد الأولية التي تشكل أهم صادرات الدول النامية، في مقابل ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة، إضافة إلى سياسة الحماية التي تفرضها الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية، وتقلبات السوق المالية العالمية، وتذبذب أسعار صرف العملات الرئيسة والتابعة، وسيادة التضخم والركود الاقتصادي[1].

ب – **أسباب داخلية:** وتتمثل في انشغال حركات التحرر العربي بمحاربة الاستعمار ومقاومة هيمنته السياسية والعسكرية، أكثر من اهتمامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. هذا بالإضافة إلى اختلاف الأهداف الاقتصادية للدول العربية، الأمر الذي أدى إلى اتباعها سياسات اقتصادية مختلفة، وأحياناً متعارضة مع بعضها، بل قد يبلغ الأمر حد تعارضها مع الأهداف القومية ذاتها. يضاف إلى ذلك استنفاذ هذه الدول طاقاتها وجهودها السياسية والاقتصادية في الخلافات والصراعات الإقليمية، بدلاً من توجيهها إلى دعم أواصر العمل العربي المشترك[3]، والنمو غير المتكافئ بين قطاعات الاقتصاد العربي

---

(1) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص234.

(2) محي محمد مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص105-106.

(3) فلاح كاظم اللحمة، العولمة والخلل الدائر حولها، مرجع سابق، ص206.

الإنتاجية والخدمية، وسيادة نمط الاستهلاك، والاعتماد على الاستيراد من الخارج، سواء بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية أو المخترعات التقنية، وانعدام العدالة في توزيع الثروة، وعدم قدرة البناء الاقتصادي على مواجهة مشكلة البطالة المتزايدة، وتفاقم الوضع بالنسبة للفوارق بين الريف والمدينة[1]، إلى غير ذلك من المشكلات التي أدت إلى تعثر خطط التنمية العربية، منها انتشار الفساد الإداري، والزيادة غير المبررة في حجم القطاع العام على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية التي تستقطبها الدول العربية مقارنة بغيرها من الدول النامية[2].

وتصطدم عملية التنمية بقصور مستوى القوى العاملة، من حيث التكوين العلمي والفني والمهني الملائم، الذي لا يقل أهمية عن العامل التقني، فتطوير التقنية العربية لابد أن يسبقه ويرافقه تطوير في القوى البشرية في المجتمع، من حيث معرفتها ومهاراتها وإبداعاتها في جميع المجالات، بدلاً من الاعتماد على الدول الأجنبية في استيراد التقنية، ممثلة في استيراد السلع والآلات والمعدات، وحتى في تصميم المشاريع الاقتصادية، والاعتماد على القوى العاملة الأجنبية في تشغيلها وإدارتها[3]. وهذا ما جعل عملية التنمية العربية تسير بخطى بطيئة مقارنة بغيرها من دول العالم النامي، كبلدان جنوب شرق آسيا، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، هذا بالإضافة إلى اتباع برامج تنموية تركز على جانب اقتصادي واحد هو الصناعة، مع إهمال الجوانب الأخرى كقطاعات الزراعة والتجارة والخدمات. لهذا عانت هذه الجوانب من ظروف أسوأ مما عانته الصناعة العربية، فضلاً عن التركيز على التنمية الاقتصادية كان على حساب تنمية الجانب الاجتماعي[4]. ومعلوم أن التقدم الاقتصادي يتطلب القيام بتنمية شاملة في كافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. وهذا يتطلب وجود موارد مالية كبيرة غير متوفرة لدى معظم الدول العربية، التي تعاني من

---

(1) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص249-250.

(2) حسن الزاز، عولمة السيادة، مرجع سابق، ص111-112.

(3) مرسي نويشي، نحو نظام عربي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النظام العالمي الجديد، المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس، مرجع سابق، ص162.

(4) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص171.

قصور في ميزانيتها العامة، فيدفعها عدم توفر الموارد المالية القادرة على تمويل المشاريع الاقتصادية إلى طلب المعونات والقروض من الدول المتقدمة، ومن الهيئات والمنظمات الدولية. وهذا يؤدي إلى تراكم الديون الخارجية، بشكل أصبح يهدد تقدم الاقتصاد العربي، ويحد من إمكانيات نموه، ويبقيه في إطار التبعية الاقتصادية للدول الغربية[1].

إضافة إلى ما تقدم فقد واجهت برامج التنمية العربية مشكلات أخرى منها زيادة نسبة التلوث البيئي الناتج عن التوسع الصناعي والعمراني، والاحتكار التقني الذي تمارسه الدول المتقدمة، بما يؤدي إلى عرقلة عملية نقل التقنيات المتقدمة للدول العربية. وهذا أدى إلى عدم تطور النشاط الاقتصادي. فضلاً عن اتباع الدول العربية برامج تنمية غير مناسبة لقدراتها ومواردها[2].

كل المشاكل السابقة أدت إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته وانخفاض الإنتاجية العامة، وانخفاض الدخل القومي والفردي[*]. وهذا يؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي العام. فهو يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة المواطن العربي، ويؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض مستوى الاستهلاك العام، وانخفاض الطلب على المنتجات، الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى كساد الصناعة وانتشار البطالة[3].

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: مرجع سابق، ص35.

(2) محيي محمد مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص23، ص35.

(*) فرغم أن عدد سكان الوطن العربي يتجاوز 200 مليون نسمة، إلا أن مجموع ما يصدرونه من منتجات صناعية أقل من مجموع صادرات فنلندا بعدد سكانها الذي لا يتجاوز خمسة ملايين. واقتصاد إسرائيل وحدها، التي لا يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، يوازي اقتصاد مصر والأردن وسوريا مجتمعة، بعدد سكانها الذي يزيد على 88 مليون نسمة. وهذا أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى الدخل الفردي. وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنه ما بين عامي 1981-1999م، انخفضت المداخيل الفردية العربية بنسبة 2% سنويا، بالإضافة إلى تسجيل أعلى نسبة بطالة في العالم . للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - حسن البزاز، عولمة السيادة: مرجع سابق، ص112.

(3) عصام نور، دول العالم النامي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص23.

إن الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة لا يتحقق إلا بتنمية الاقتصاد العربي، إلى الحد الذي يستطيع معه تغطية حاجات السوق العربية على أقل تقدير[1]. ويتم ذلك باتباع الخطوات الآتية:

1-القيام بعملية تنمية شاملة في جميع المجالات الاقتصادية. وهذا يتطلب وضع استراتيجية خاصة بالتنمية، يتم خلالها تحديد أهداف التنمية، وعلى ضوئها يتم اختيار أنواع الأنشطة الاقتصادية المناسبة لكل بلد عربي، من حيث المستوى العلمي والتقني الذي يتمتع به، وتوفر الموارد الطبيعية والعمالة البشرية، والموارد المالية، والموقع من الأسواق العالمية. وهذا يتطلب أولاً، وقبل كل شيء، توحيد السياسة الاقتصادية، ووضع برامج للتكامل الاقتصادي العربي[2].

2-القيام بتنمية مماثلة في قطاع الخدمات الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، ولذا لابد من توسيع البنية التحتية، الممثلة في خدمات الطرق والجسور و المياه والصرف الصحي وخدمات الكهرباء والبريد والاتصالات..إلخ وإصلاحها وتجديدها، وخاصة فيما يتعلق بتطوير وسائل النقل، وتعبيد الطرق، وتطوير شبكات السكك الحديدية والمطارات والموانئ، وربط العواصم العربية بشبكة من الطرق الحديثة[3].

3-الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وتطوير برامج التعليم والتربية والبحث العلمي والقضاء على الأمية التي لا تزال منتشرة بشكل كبير بين سكان الوطن العربي، إضافة إلى تطوير الخدمات الصحية، وتوفير السكن الصحي، وتنقية مياه الشرب، وتوفير الطاقة الكهربائية[4].

---

(1) عبد الحسن زلزلة، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987م، ص16-17.

(2) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مجلة الدراسات العليا، مرجع سابق، ص79-80.

(3) المرجع نفسه ، ص80.

(4) المرجع نفسه، ص80.

2 - ضعف الصناعة العربية:

يرجع ضعف الاقتصاد العربي في جانب منه إلى ضعف القاعدة الصناعية في الدول العربية، التي تعتبر الأساس الأول لبناء اقتصاد قوي. هذا الضعف موروث عن عهود السيطرة الاستعمارية، التي عملت خلالها الدول المستعمرة على تكريس التخلف الاقتصادي العربي[1]، بإهمالها القطاع الصناعي فيه، وحصر نشاط المستعمرات الاقتصادي في القطاع الزراعي، بل واعتماد نمط الزراعة الأحادية التي تركز على زراعة محصول واحد، غالباً ما يكون مادة أولية تحتاج إليها المصانع الرأسمالية[2]. وحتى بعد حصول الدول العربية على استقلالها لم تستطع أن تنهض بنشاطها الاقتصادي، وذلك بسبب تخلف التقنيات المستعملة في الإنتاج الصناعي، وهذا ما انعكس سلباً على مستوى مهارة العمالة العربية، الذي ازداد في ظل نقص التدريب الصناعي: إضافة إلى قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الصناعي وتطويره. وهذا جعل الدول العربية تعتمد على البلدان المتقدمة في الحصول على الموارد المالية والتقنيات الصناعية اللازمة للنهوض باقتصادياتها. الأمر الذي زاد من تبعيتها لهذه الدول[3].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية قد استطاعت تطوير نشاطها الصناعي تطويراً ملحوظاً، وذلك بفضل ما تملكه من موارد طبيعية، مكنتها من توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الصناعي، عن طريق بيع هذه الموارد في الأسواق العالمية. وفي مقدمة هذه الموارد الطبيعية يأتي النفط والغاز والفوسفات والحديد والرصاص والنحاس..إلخ[4].

3 - تفاقم مشكلات قطاع الزراعة ونقص الغذاء:

انعكس تخلف الاقتصاد العربي على جانب حيوي مهم هو قطاع الزراعة، الذي يمس جانباً مهماً في حياة المواطن العربي، هو ما يتعلق بغذائه الذي أصبح يستورده من الخارج. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن دول العالم النامي (بما فيها الدول العربية) كانت خلال

---

(1) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص111.

(2) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص250.

(3) ناصر محمد كامل، تداعيات عاصفة الأراج، مرجع سابق، ص230.

(4) عبد المحسن زلزلة، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، مرجع سابق، ص40-41.

مراحل تاريخية سابقة من أكبر المنتجين للمحاصيل الزراعية، في الوقت الذي كانت فيه الدول الرأسمالية المتقدمة لا تنتج ما يكفي لسد حاجات سكانها منها[1].

ويرجع تدهور الإنتاج الزراعي العربي لعدة أسباب هي:

1-السياسة الاستعمارية التي وجهت الإنتاج الزراعي في الدول العربية إلى نمط الزراعة الأحادية، بهدف توفير المواد الأولية اللازمة لتحريك عجلة الصناعة الرأسمالية. واستمر هذا الوضع حتى بعد حصول الدول العربية على استقلالها؛ إذ لم تستطع خطط التنمية العربية تطوير الإنتاج الزراعي العربي[2].

2-اعتماد الدول العربية على الدول الرأسمالية المتقدمة في الحصول على الوسائل اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي من معدات وخبرات علمية وموارد مالية[3].

3- غياب التعاون الزراعي العربي، شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى[4]،رغم الإمكانات الزراعية الهائلة التي يملكها الوطن العربي؛ فإن قطاع الزراعة العربية لا يزال يعاني من مشكلات خطرة؛ أهمها النقص المستمر في حجم الملكيات الزراعية؛ وانخفاض خصوبة التربة؛ وانتشار التصحر؛ الذي قلص من مساحة الأراضي الزراعية؛ والنقص المتزايد في مياه الري؛ بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية في الريف العربي، الأمر الذي أدى إلى نزوح كبير لسكان الأرياف باتجاه المدن[5].

وقد أدت هذه الظروف التي يعاني منها القطاع الزراعي إلى حدوث نقص كبير في المحاصيل الزراعية؛ وخاصة الغذائية؛ ما دفع الدول العربية إلى سد احتياجاتها الغذائية عن

---

(1) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص309.

(2) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص250.

(3) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص249.

(4) المرجع نفسه ، ص188.

(5) المرجع نفسه، ص188.

طريق الاستيراد من الخارج، وخاصة من الدول الغربية التي تستخدم الغذاء كسلاح من خلال احتكارها التجارة العالمية للحبوب الغذائية[*]. وهذا زاد من تبعية الدول العربية للغرب[1].

وقد زاد من وطأة مشكلة نقص المحاصيل الغذائية الزيادة المستمرة في عدد سكان الوطن العربي، الذين تزداد حاجاتهم الغذائية باستمرار؛ فنسبة الزيادة في حجم المحاصيل الزراعية تبلغ حوالي 1.5% سنوياً، في حين تبلغ نسبة الزيادة السكانية 3.6% سنويا[2]. وهذا أدى إلى ظهور فجوة كبيرة بين حجم الإنتاج الزراعي العربي، وحاجات السكان الغذائية. وهذه الفجوة في ازدياد مستمر، على نحو يؤدي إلى زيادة كميات الحبوب الغذائية التي تستوردها الدول العربية من الخارج، وخاصة من الدول الغربية، التي تحكمت في سوق الغذاء العالمي[**]؛ فهي التي تحدد أسعار هذه المنتجات، من خلال تحكمها في الكميات المعروضة منها، وذلك وفقاً لأهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية[3].

ولمحاولة علاج هذه الأوضاع لابد من اتباع الخطوات الآتية:

1- ضرورة تنسيق الجهود العربية من أجل تطوير الإنتاج الزراعي على النحو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد العربية[4].

(*) وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، فهذه الدول تسيطر على التجارة العالمية للقمح، فحوالي 85% من إجمالي الصادرات العالمية للقمح تأتي من هذه الدول. وكذلك تجارة الأرز، إذ تسيطر هذه الدول على حوالي 35% من إجمالي تجارة الأرز العالمية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط، مرجع سابق، ص79.

(1) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط، مرجع سابق، ص79.

(2) المرجع نفسه، ص79.

(**) في هذا السياق أوضحت بعض الدراسات التي أجرتها جامعة الدول العربية أن هناك زيادة كبيرة ومتزايدة في كميات الحبوب الغذائية التي تستوردها الدول العربية، ففي حين كانت هذه الكمية عام 1991 حوالي 88 مليون طن، بلغت في عام 2000م حوالي 94 مليون طن. وحوالي 43.3% من إجمالي الواردات العربية يأتي من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -

محمد علي التوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص406.

(3) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص188-189.

(4) المرجع نفسه ، ص189.

2- علاج مشكلات القطاع الزراعي، واعتماد الوسائل العلمية المتقدمة في الزراعة، وتحديث برامج الإصلاح الزراعي العربي. بحيث تشمل برامج الإصلاح هذه تقديم التسهيلات والخدمات الضرورية، كالقروض الميسرة، وتوفير الخدمات الزراعية المتطورة، وتوفير مياه وشبكات الري، كما يجب أن تشمل برامج الإصلاح هذه تطوير بعض الجوانب الأخرى ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي: كالاهتمام بشبكات الطرق، وتوفير وسائل النقل، وتطوير المناطق الريفية، ورفع مستوى الخدمات فيها، وتقليص الفارق بين حياة الريف وحياة المدينة، من أجل تشجيع السكان على الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف، حتى يعوض القطاع الزراعي جزءاً من الأيدي العاملة التي تركته سابقاً[1].

3-تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في المجال الزراعي، فهذا وحده كفيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والاستغناء عن الاستيراد من الخارج، وتحقيق نوع من الأمن الغذائي العربي[2].

ويجب التنويه بجهود التنمية الزراعية العربية، التي حققت بعض النتائج الملموسة، فاستطاعت بعض الدول العربية تحقيق اكتفاء ذاتي من بعض المحاصيل الزراعية، وبدأت تتجه نحو تصديرها إلى الخارج، وإن كان ذلك ما زال في نطاق محدود، لا يقارن بالزيادة الكبيرة في حجم الواردات الغذائية العربية(*)[3].

4 - ضعف المساهمة العربية في التجارة الدولية:

تعكس التجارة العربية وضعية الهيمنة التي تعاني منها الدول العربية، وخاصة أن التبادلات التجارية الدولية تتم لصالح الدول المتقدمة، من خلال تقسيم دولي للعمل، تتم

---

(1) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص79.

(2) محمد عمر المحمودي: نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص98.

(*) بلغت نسبة الصادرات الزراعية العربية لعام 1990م حوالي 10% من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية، محققة زيادة كبيرة عن حجم الصادرات العربية لعام 1980م، حيث بلغت حوالي 1.2% من إجمالي حجم الصادرات الزراعية العالمية. إلا أن حجم الواردات الزراعية العربي لعام 1990م تجاوز حجم الصادرات الزراعية العربية بنحو خمسة أضعاف. للمزيد يمكن الرجوع إلى : -

نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص80.

(3) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص79.

على أساسه التجارة الدولية، ينحصر فيه دور الدول النامية على تصدير المواد الأولية، وتحصل فيه الدول المتقدمة على هذه المواد بأثمان زهيدة، ثم يعاد تصدير هذه المواد من جديد إلى الدول النامية في صورة مواد صناعية وبأسعار لا تقارن بأسعار المواد الخام. وقد زاد من ضعف مساهمة الدول النامية في التجارة الخارجية تركيز هذه الدول على تصدير مادة أولية واحدة[1].

هذا الفارق الكبير بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية، جعل الدول المتقدمة تحقق أرباحاً طائلة على حساب الدول النامية، فالدول العربية مثلاً تستنزف مواردها المالية في استيراد المنتجات الصناعية، إذ أن حوالي ثلثي عائدات النفط العربي تنفق في شراء منتجات من الدول الرأسمالية الكبرى[*][2].

ويرجع ضعف مساهمة الأمة العربية في التجارة الدولية: واقتصارها على تصدير المواد الأولية إلى عدة أسباب منها:

1- تدني مستوى الإنتاج الصناعي العربي، فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية للنهوض بصناعاتها، إلا أن مشاريعها الصناعية بقيت محدودة، ومنتجاتها ليست بالجودة التي تمكنها من منافسة المنتجات الصناعية للدول المتقدمة[3].

2-السياسة التجارية التي تتبعها الدول المتقدمة[4]، فهي لا تفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، إلا إذا كانت مواد أولية أو زراعية. بل إن المنتجات الزراعية ذاتها

---

(1) عصام نور، دول العالم النامي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص35.

(*) رغم ضخامة حجم الصادرات النفطية العربية، إلا أن تصدير النفط في شكل مادة خام لا يحقق عوائد مالية كبيرة للدول العربية، نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية في مقابل الأرباح الطائلة، التي تحققها الشركات والدول الغربية من هذه التجارة، بسبب احتكارها لعمليات تصنيع هذه المواد، وحصولها على القيمة المضافة من الصناعة التي تقوم على النفط، كصناعة البتروكيماويات والبلاستيك والأسمدة الكيميائية..إلخ التي يعاد تصديرها إلى الدول العربية بأسعار لا تقارن مع أسعار المواد الخام، فسعر المادة الخام لا يتجاوز 10٪ من سعر المادة المصنعة منها. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : -
نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط، مرجع سابق، ص75.

(2) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص544.

(3) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص656.

(4) عبد الحسن زلزلة ، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات ، مرجع سابق ، ص41 .

أصبحت تجارتها تضيق مع الدول المتقدمة، بفعل الإجراءات الحمائية التي تفرضها هذه الدول[1].

3-تحكم الدول الرأسمالية الكبرى في التبادلات والمعاملات المالية والدولية، وتذبذب أسعار صرف العملات العالمية الرئيسة. وهذا التذبذب له تأثير سلبي على الصادرات العربية، فهو يؤدي إلى انخفاض أسعارها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض إجمالي الناتج القومي العربي، وخاصة أن هذا التذبذب في قيمة العملات العربية يرتبط مباشرة بالأوضاع الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة في حالتي الركود والانتعاش الاقتصاديين[2].

4-قلة التبادل التجاري بين الدول العربية، وغيرها من الدول النامية، واتجاه الدول العربية إلى حصر معظم تبادلها التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة، التي تنحاز إلى منتجاتها الزراعية والصناعية ضد صادرات الدول النامية[3].

وقد تأثر الاقتصاد العربي بالتغيرات الكبيرة والسريعة التي طرأت على الساحة العالمية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، التي تمثلت في انهيار الاقتصاد الماركسي والثورة العلمية الكبيرة في نظم المعلومات والاتصالات التي فرضت عليه واقعاً جديداً، فرض عليه الاندماج أكثر فأكثر في السوق العالمية، وتبني أسس الاقتصاد الرأسمالي[4].

ورغم الدعوات التي صاحبت هذه التغيرات، من بناء نظام اقتصادي جديد، تندمج فيه اقتصاديات جميع الدول في اقتصاد عالمي واحد، تشارك فيه الدول المتقدمة والنامية على قدم المساواة، على أساس أن هذا النظام الجديد يسمح بالمنافسة المشروعة والعادلة بين جميع الدول، على النحو الذي يمكّن الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة؛ رغم هذه الدعوات إلا أن تحقيق هذه المكاسب الاقتصادية لا يزال حلماً صعب التحقيق، لأن

---

(1) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، 168.

(2) أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص36-37.

(3) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، 699.

(4) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص297.

المنافسة في السوق العالمية لا تزال تتم وفق شروط غير عادلة، فالدول الرأسمالية الكبرى هي التي تتحكم في نشاطات الاقتصاد العالمي[1].

وفي محاولة للحاق بركب الاقتصاد العالمي الجديد، ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية، تسعى الدول العربية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد بلغ عدد الدول العربية التي حصلت على عضوية المنظمة إحدى عشرة دولة[*]. ورغم ما تحققه منظمة التجارة العالمية لهذه الدول من مكاسب ومزايا، منها الحصول على التقنية المتقدمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق العربية، إلا أنها تؤدي في المقابل إلى تقليص الإنتاج الصناعي العربي، لعدم قدرة المنتجات الصناعية العربية على منافسة المنتجات الأجنبية ، في ظل رفع الحماية الجمركية عن المنتجات العربية[2].

لذلك فإن تحسين مستوى التجارة الخارجية العربية لا يتم بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإنما ينبغي أن يسبقه القيام بعدة خطوات منها:

1-الخروج من النمط الأحادي في الإنتاج عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية: فبدلاً من الاعتماد على تصدير مادة خام واحدة، يتم تنويع الصادرات، بحيث تضم إلى جانب المواد الأولية منتجات زراعية وصناعية[3].

2-إعداد الخبرات والكفاءات العربي المناسبة لإدارة المشاريع الاقتصادية: التي تجعل من تحقيق المصلحة العامة محور اهتمامها[4].

3-تقليص حجم القطاع العام، دون أن يعني ذلك الانجراف إلى خصخصة المشاريع والمرافق العامة، والمؤسسات الاقتصادية الحيوية، ولكن بتوسيع مقدار المساهمة الخاصة في

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص147.

(*) هذه الدول هي: مصر، البحرين، الأردن، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جيبوتي، موريتانيا، في حين تنتظر مجموعة أخرى قبول عضويتها، وتحضر اجتماعات المنظمة بصفة مراقب، إلى حين قبول عضويتها. هذه الدول هي: الجزائر، لبنان، السعودية، اليمن، السودان، وتظل دول أخرى بعيدة عن العضوية منها: ليبيا، سوريا، العراق، جزر القمر، الصومال، فلسطين. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص297.

(2) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص297.

(3) فلاح كاظم المحنة ، العولمة والجدل الدائر حولها ، مرجع سابق ، ص 146.

(4) المرجع نفسه ، ص146.

تمويل المشاريع الاقتصادية، وإشراك العمال في ملكية المؤسسات الاقتصادية ، من أجل خلق حوافز تزيد من إنتاجيتهم[1].

4- وضع سياسة إصلاح اقتصادي تهدف إلى تحقيق مردود اقتصادي مرتفع، عن طريق الاهتمام بالإنتاج الصناعي العربي، وتحسين نوعيته[2].

5-العمل على اتخاذ إجراءات تساعد على خلق تكتل اقتصادي عربي، وتوحيد النشاطات العربية المتشابهة، كخطوط الطيران والصناعات النفطية مثلاً، حتى تستطيع مجاراة التكتلات الاقتصادية الكبرى[3].

6-اختيار عدد محدد من الصناعات أو أوجه النشاط الاقتصادي تقوم الدول العربية بالتركيز عليه، بغية تصدير منتجاتها إلى الخارج، على أن يتم هذا الاختيار على أساس الخبرة والكفاءة الاقتصادية، على نحو يزيد من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية[4].

5 - الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية:

إن الاستثمار السيئ للموارد العربية هو أحد أسباب تخلف الاقتصاد العربي، ووقوعه في دائرة التبعية للاقتصاديات الرأسمالية، وعجزه عن تحقيق أي تقدم. وهذا يعني "أن مسألة التخلف تتعلق بالقدرة على استثمار الموارد، وليس في الموارد ذاتها. فالمجتمع المتخلف ليس هو المجتمع الذي لا يملك موارد، بل هو الذي لا يحسن ولا يستطيع استثمار موارده. والدليل على ذلك بين. إن موارد المجتمعات المتخلفة تستثمر من قبل الأجانب عنها. ونتيجة غياب هذه القدرة على الاستثمار الأفضل، أو الاستثمار أصلاً، فإن المجتمعات المتخلفة تبذر من مواردها أكثر مما تستفيده منها. إن تخلفها يجعلها تنجز أبسط الأمور، بأقصى التكاليف، بينما العكس هو الصحيح عند المجتمع المتقدم: الذي ينجز أصعب الأمور بأقل التكاليف"[5].

---

(1) فلاح كاظم ، العولمة والجدل الدائر حولها ، مرجع سابق ، ص146.

(2) مرسي نويشي ، نحو نظام عربي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص 163.

(3) فلاح كاظم ، العولمة والجدل الدائر حولها ، مرجع سابق ، ص 146 .

(4) محيي محمد مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص156-157.

(5) رحيم بودبوس، مواقف 2، مرجع سابق، ص13.

ولا تعود قلة الاستثمارات العربية إلى نقص الموارد المالية العربية، فالدول العربية تملك إمكانات استثمارية هائلة، تمثلة في الموارد الطبيعية والمالية والأيدي العاملة. وهذا يخلق فرصاً واسعة للاستثمار العربي المتبادل، فهناك دول عربية تملك موارد مالية تؤهلها للقيام بمشاريع استثمارية في دول عربية أخرى، تملك الأيدي العاملة المؤهلة، ولكنها لا تملك الموارد المالية اللازمة[1].

ومن أهم العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات بين الدول العربية الآتي:

1-انعدام الحريات السياسية، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية. وهذا يعيق تبادل رؤوس الأموال بين الدول العربية؛ إذ يخشى معظم أصحاب رؤوس الأموال من حدوث اضطرابات سياسية قد تعطل هذه الاستثمارات، أو حتى تعرضها للمصادرة، ولذا فإن معظم المستثمرين العرب، أفراداً أو شركات، يفضلون استثمار أموالهم خارج البلاد العربية، ولا يحتفظون في بلادهم إلا بالقدر القليل من مواردهم المالية[2].

2-الأرباح الكبيرة التي تحققها الاستثمارات في الدول الأجنبية، مقابل انخفاض أرباح الاستثمارات في الدول العربية. هذا فضلاً عن خلو الأسواق الأجنبية من معوقات الاستثمار التي تعاني منها الأسواق العربية، مثل غياب البيئة التحتية الجيدة، والافتقار إلى التقنية المتقدمة وقلة الخبرات[3].

3-قلة أسواق الأسهم المالية العربية، فهذا يؤدي إلى ضعف الاستثمارات العربية المتبادلة، وخاصة في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي الجديد، الذي أصبح فيه الاستثمار في أسواق المال لا يقل أهمية، إن لم يفق الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى[4].

---

(1) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص78-79.

(2) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص446.

(3) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مرجع سابق، ص115-116.

(4) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص80.

وقد أدت هذه العوائق المذكورة آنفاً إلى ضعف الاستثمارات العربية، وتركت الاقتصاد العربي مفتوحاً أمام الاستثمارات الأجنبية، فمنذ حصول الدول العربية على استقلالها، دخلت موارد مالية أجنبية كثيرة إلى هذه الدول، واتخذت شكل استثمارات كبيرة، لكنها لم تساعد على تطوير الاقتصاد العربي، ولم تؤدِّ إلى تنوع موارده، وذلك لأن معظم هذه الاستثمارات تركز في مجالات إنتاج واستخراج الموارد الأولية. وربما كان هذا هو السبب في تقدم الصناعات الاستخراجية، دون باقي الصناعات[1]. وحتى حين تتجه هذه الاستثمارات إلى الصناعة، فإنها غالباً ما توظف في صناعة تهدف أساساً لخدمة الصناعات الرأسمالية، أو في قطاعات السياحة والخدمات، ومن ثم فقد ساعدت هذه الاستثمارات على ترسيخ ظاهرة التقسيم الدولي للعمل وحالت دون تطوير الصناعة العربية[2].

وتهدف الاستثمارات الأجنبية إلى تحقيق الربح دون مراعاة لأي اعتبار آخر، كما أن الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات تنقل مباشرة إلى الدول الأجنبية الممولة لها، دون أن تساهم في تطوير الأوضاع الاقتصادية العربية، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات أداة للاستغلال الاقتصادي لصالح الدول الرأسمالية[3].

وبسبب حرصها على تحقيق المزيد من الأرباح كثيراً ما تترافق الاستثمارات الأجنبية مع زيادة في صادرات الدول الرأسمالية الممولة لهذه الاستثمارات للمنطقة العربية[4].

ومن أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تحرص العديد من الدول العربية على توثيق علاقاتها مع الدول الرأسمالية الغربية، وتعمل على تبني سياسات اقتصادية تساعد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، باذلة أقصى جهودها لتحقيق ذلك، ولو اقتضى الأمر منها تقديم تنازلات كثيرة، وخلق بيئة ثقافية واجتماعية مشابهة للبيئة الثقافية الغربية. هذا

---

(1) عصام نور، دول العالم النامي وتحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص35.

(2) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص117.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص586.

(4) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص196.

بالإضافة إلى إزالة العوائق أمام هذه الاستثمارات، وتوفير جو من الحرية غير المتوفرة للاستثمارات العربية، وكثيراً ما أدت هذه الحرية الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية، فمعظم الشركات الأجنبية القائمة بالاستثمارات تجلب معها نشاطاتها التقنية المتطورة، التي تقل فيها التخصصات العربية. وهذا يتطلب الاستعانة بيد عاملة أجنبية، مما يخلق نوعاً من المنافسة غير المتكافئة أمام اليد العاملة العربية، وقلل من فرص العمل أمامها، كما أن هذه القوى العاملة تجلب معها قيماً وعادات اجتماعية غريبة عن القيم العربية[1].

ومن أجل تشجيع الاستثمارات العربية المتبادلة من الضروري أن تعمل الدول العربية على إعادة جذب رؤوس الأموال العربية من البلدان الأجنبية، عن طريق توفير الأمن والحرية لهذه الاستثمارات، وإزالة العوائق التي تحول دون تبادل الاستثمارات وتسهيل التحويلات المالية، والاهتمام بالاستثمار في أسواق المال العربية، وإنشاء سوق عربية موحدة للأوراق المالية، تكون إحدى العواصم العربية مقراً لها، وتفتح فروعاً لها في باقي العواصم العربية، والعمل على تأسيس مصارف عربية مشتركة توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار، والاتجاه نحو اعتماد عملة عربية موحدة[2].

6 - تزايد الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية:

تعتبر هذه الفقرة نتيجة مترتبة عن الفقرة السابقة، فاتجاه رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الأسواق الأجنبية تسبب في نقص الموارد المالية العربية اللازمة للقيام بمشاريع التنمية، فاتجهت الدول العربية للاستدانة وطلب المعونات من الدول الرأسمالية المتقدمة، ومن المؤسسات والهيئات المالية الدولية، مما جعلها ترزح تحت وطأة الديون الخارجية[3].

هذه القروض والمعونات تقدم بطريقتين: فإما أن تكون قروضاً أو معونات ثنائية مباشرة بين دولة متقدمة وأخرى عربية أو نامية، أو تكون معونات وقروضاً غير مباشرة

---

(1) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مرجع سابق، ص115-116.

(2) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والحدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص80-81.

(3) جون هدسون، مارك هرتنر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص691.

ومتعددة الأطراف، من خلال البنوك والمصارف الدولية التي تساهم في تمويلها مجموعة من الدول المتقدمة. وتفضل الدول المتقدمة النوع الأول المباشر، لأنه يمكنها من اختيار الدولة التي تمنحها القروض والمعونات على النحو الذي يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية، كما أن ذلك يمكنها من وضع شروط لتقديم هذه المعونات، مثل تحديد برامج ومشروعات التنمية التي تستخدم المعونات في تمويلها[1].

وقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى طلب القروض والمساعدات الأجنبية للنهوض باقتصادياتها، معتقدة أن ذلك هو الحل الأمثل للخروج من مشكلاتها الاقتصادية. وشجعها على ذلك ما حققته المساعدات الأمريكية لدول غرب أوروبا (مشروع مارشال) من بناء اقتصاد أوروبي قوي[2]. وعادة ما ترفق هذه القروض والمساعدات بقائمة شروط اقتصادية وسياسية: من أبرزها ضمان حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وحمايتها من الاضطرابات السياسية: والتعهد بتقديم التعويضات المناسبة لها في حال تعرضها لمخاطر التأميم والمصادرة[3]. ولم يقتصر ذلك على المساعدات الثنائية المباشرة، بل امتد ليشمل القروض التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الدولية التي أصبحت تقدم مصحوبة بقائمة شروط تتسع باستمرار، في مقدمتها تبني أسس الاقتصاد الحر، واعتماد مبادئ الديمقراطية الغربية، التي أصبحت شرطاً أساسياً للحصول على معونات الصندوق والبنك الدوليين[4]. هذا بالإضافة إلى العديد من الاشتراطات الأخرى، أهمها أن تكون القروض موجهة لتمويل قطاعات اقتصادية معينة، كالصناعة والصحة والزراعة ومشاريع الإسكان، وليس من المفروض أن تستخدم هذه القروض لتغطية العجز في الموارد المالية أو التجارية[5].

ويلاحظ أن الدول الغربية تتجه أكثر فأكثر إلى تنسيق مواقفها فيما يخص تقديم القروض والمعونات للمنطقة العربية. وقد جاء هذا التنسيق نتيجة للتغيرات التي شهدتها

---

(1) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص691-692.

(2) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص222-223.

(3) نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص129.

(4) عصام نور، دول العالم النامي وتحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص35.

(5) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص671-672.

العلاقات الدولية منذ تسعينيات القرن العشرين، وما صاحبها من اتجاه الدول الغربية المتقدمة إلى إقرار ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي؛ فأصبحت المساعدات الاقتصادية الغربية بأشكالها المختلفة، سواء أكانت قروضاً أم منحاً، موظفة لدعم العملية السلمية؛ فهي تمنح للدول العربية المؤيدة لهذه العملية؛ كما أنها منحت بشكل خاص للحكومة الفلسطينية في منطقة غزة والضفة الغربية، بعد توقيع اتفاقية (غزة وأريحا أولا)؛ فقد تعهدت دول المجموعة الأوروبية بتقديم مساعدات ضخمة للدولة الفلسطينية، يبلغ مقدارها مليار يورو، وتقدم على دفعات خلال فترة زمنية تمتد لخمس سنوات، بمعدل مائتي مليون يورو سنوياً. هذا عدا المعونات الفردية التي تقدمها كل دولة أوروبية بمفردها. وتعتبر هذه المساعدات أكبر مساعدات تقدمها دول المجموعة الأوروبية لدولة نامية على الإطلاق. وجاءت ظروف تقديمها لتشكل تحولاً في موقف الدول الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي، فبعد أن كانت الدول الأوروبية تفصل بين الجانبين الاقتصادي والسياسي في تعاملها مع هذا الصراع، اتجهت هذه الدول، بتأثير من التحولات التي شهدها العالم في ظل النظام العالمي الجديد، إلى بدء الحوار بين الجانبين العربي والإسرائيلي؛ فبدأت الدول الأوروبية تدمج بين الجانبين السياسي والاقتصادي في تعاملها مع هذا الصراع[1]، فتقديم المعونات والقروض أصبح مشروطاً باتخاذ مواقف سياسية معينة. ولعل ما حدث عام 2006م بعد فوز حركة حماس الإسلامية التي تتخذ من الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين، ولا تعترف بدولة إسرائيل، هو خير مثال على ذلك، فقد تبع ذلك قطع المعونات الاقتصادية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما هو أشبه بالحصار الاقتصادي، وذلك من أجل الضغط على حركة حماس وإجبارها على الاعتراف بدولة إسرائيل، ومعاقبة الشعب الفلسطيني على خياراته السياسية، وانتخابه حركة حماس، التي جاء انتخابها على أساس ديمقراطي، كما تدعو إلى ذلك الدول الغربية.

7 - عدم القدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

يعود تخلف الاقتصاد العربي، في جانب كبير منه، إلى عدم القدرة على تنسيق الجهود الاقتصادية العربية على النحو الذي يحقق الاستثمار الأمثل للموارد العربية الكبيرة. وتحقيق

---

(1) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص406.

التكامل الاقتصادي العربي هو الحل الوحيد الذي يمكن الدول العربية من تحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه، ويساعدها على مواجهة سوء الأوضاع الاقتصادية، والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للدول الغربية، فالأوضاع الاقتصادية العربية ازدادت سوءاً في ظل حالة التحزئة والتشرذم التي قسمت الوطن العربي إلى دويلات صغيرة، لا تملك أي منها القدرة على النهوض باقتصادها، وذلك بسبب ضعف هياكلها الاقتصادية، حيث تفتقر الدول العربية التي تملك الموارد الأولية والمالية للأيدي العاملة والخبرات والكفاءات البشرية القادرة على استغلالها، والعكس صحيح، فالدول التي تملك الموارد البشرية تفتقر للموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية ، ولا يمكن معالجة هذه المشاكل إلا من خلال تنسيق جهودها الاقتصادية[1].

مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

يملك الوطن العربي العديد من المقومات التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي منها:

أ-التنوع الكبير في الموارد الطبيعية المتمثلة في الثروات المعدنية الهائلة والمقومات الزراعية، بالإضافة إلى الموارد المائية المتمثلة في وجود عدد من الأنهار، وكميات كبيرة من المياه الجوفية. كل هذا يساعد على بناء اقتصاد عربي قوي، دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج، كما يمنح الوطن العربي نوعاً من الاستقلالية على الساحة الاقتصادية العالمية[2].

ب-الامتداد الكبير الشاسع للأرض العربية، حيث تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي أربعة عشر مليون كيلومتر مربع، دون وجود أي حواجز تفصل بين أجزائه[3]. كما أنه يمثل حلقة وصل بين ثلاث قارات. وهذا الأمر يجعله قريباً من الأسواق العالمية، سواء أسواق المنتجات الصناعية في الشمال، أو أسواق المواد الخام في الجنوب[4].

---

(1) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص95-96.

(2) المرجع نفسه، ص96.

(3) كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، مرجع سابق، ص178.

(4) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الحديثة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مرجع سابق، ص113.

ج- الموارد البشرية الكبيرة، حيث يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي مائتين وأربعين مليون نسمة، منهم ثمانون مليون عامل[1]. وهذه الكثافة البشرية غير موزعة بالتساوي بين الدول العربية، فهناك دول ذات كثافة سكانية عالية، ودول كثافتها السكانية منخفضة جدا. وهذا يفتح مجالات واسعة لتحقيق التكامل العربي، وإحداث نوع من التوازن في الكثافة السكانية عن طريق التوسع في عمليات التعمير والتنمية[2].

د-التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية الطبيعية، فالمناطق والدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية يقل فيها إنتاج الموارد الطبيعية، والمناطق والدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة، يزيد فيها إنتاج الموارد الطبيعية (النفط بشكل خاص)، وهذا يفتح آفاقاً واسعة للعمل العربي المشترك، عن طريق القيام بالمشروعات الاستثمارية داخل الدولة كثيفة السكان، وتتوفر فيها الأيدي العاملة، على أن تقوم الدول التي تملك الموارد المالية (ذات الكثافة المنخفضة) بالاستثمار في هذه المشروعات، بدلاً من استثمار أموالها خارج الوطن العربي[*]. يضاف إلى ذلك إمكانية إحداث توزيع جديد للسكان، عن طريق نقل العمال العرب إلى الدول العربية ذات الكثافة السكانية المنخفضة[3].

هـ-وجود بنية أساسية عربية جيدة، ممثلة في الطرق والأنفاق والمطارات وشبكات المياه ومشروعات الصرف الصحي، ومشروعات توليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن التقدم التقني المعقول الذي حققته بعض الدول العربية، فضلاً عن ضخامة السوق العربية التي تضم حوالي مائتين وأربعين مليون مستهلك[4].

إن التكامل الاقتصادي العربي يساعد على تحقيق تقدم اقتصادي عربي كبير، كما أنه يعتبر خطوة أولى في تحقيق الوحدة العربية الشاملة، لأنه يخلق روابط اقتصادية بين الدول

---

(1) كمال الدين عبد المعي المرسي، الخروج من فخ العولمة، مرجع سابق، ص178.

(2) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص96.

(*) فعلى سبيل المثال يبلغ حجم رؤوس الأموال الخليجية المودعة للاستثمار في المصارف الأجنبية حوالي 750 مليون دولار. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - كمال عبد المعي المرسي، الخروج من فخ العولمة، مرجع سابق، ص179.

(3) نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية ، مرجع سابق، ص76.

(4) كمال الدين عبد المعي المرسي، الخروج من فخ العولمة، مرجع سابق، ص179.

العربية، قوامها المصالح الاقتصادية التي تدعمها مجموعة من المؤسسات والأجهزة المشتركة والمشاريع الإنمائية المتكاملة. كل هذا يقود إلى تحقيق الوحدة العربية[1]. دون أن يعني ذلك أن التعاون الاقتصادي هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة العربي الشاملة، فهذا الرأي غير صحيح، لأنه يتجاوز المقومات الأخرى للوحدة العربية، كالعوامل الاجتماعية والسياسية، المتمثلة في وحدة الأصل والانتماء، والتاريخ المشترك، ووحدة الأرض والمصير، لذلك فإن قصر تحقيق الوحدة العربية على التعاون الاقتصادي هو تجاهل لدور هذه العناصر في تحقيق الوحدة، وخاصة العوامل السياسية التي تتمتع بالاستقلالية والقدرة على القيام بخطوات وحدوية، دون أن تأخذ في اعتبارها المصالح الاقتصادية[2]. ولكن المقصود هنا هو أن برامج التعاون الاقتصادي تساعد على تقوية التوجهات السياسية الوحدوية، وتساهم في تقوية المبادرات الوحدوية، بفعل تضافر الجهود العربية على كافة الأصعدة[3].

أهم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي:

منذ حصول الدول العربية على استقلالها وهي تحاول تحقيق تكامل اقتصادي عربي. وقد كان توقيع ميثاق جامعة الدول العربية[*] الخطوة الأولى في طريق التكامل الاقتصادي العربي، توالت بعدها محاولات التكامل الاقتصادي العربي، وذلك على النحو الآتي:

---

(1) نديم البيطار، النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة، مرجع سابق، ص9.

(2) المرجع نفسه ، ص35-36.

(3) المرجع نفسه، ص36.

(*) جامعة الدول العربية: هي هيئة عربية دولية. الدول الموقعة على ميثاقها هي الدول التي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي، وهدفها تعزيز التعاون الإقليمي في إطار قومي. وقد جاء تأسيسها نتابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي، ولمطلب الوحدة العربية. انضمت إليها الدول العربية التي حصلت على استقلالها، وهدفها توثيق الصلات بين الدول العربية، وتحقيق التعاون بينها في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تضم الجامعة عدة فروع أهمها: مجلس الجامعة، اللجان الفنية، الأمانة العامة، ثم مجلس الملوك والرؤساء أو مجلس القمة، الذي ينعقد في دورات عادية، بمعدل دورتين كل عام. وقد كان من أهم أهداف الجامعة توثيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، حيث نصت المادة الرابعة من ميثاق الجامعة على ضرورة تشكيل لجنة تهتم بالشؤون الاقتصادية والمالية، كما ظهرت الدعوة لتحقيق التكامل-

أ-توقيع اتفاقية عام 1953م، التي نصت على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي تابع لجامعة الدول العربية، مهمته تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية[1].

ب-اتفاقية التجارة العربية، الموقعة عام 1953م، التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية، ووضع قواعد تنظيمية للتجارة غير المباشرة بين الدول العربية: أو ما يعرف بتجارة (الترانزيت)، وأهم بنودها تسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ومرور التجارة عبر أراضيها دون ضرائب أو رسوم جمركية، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية[2].

ج-اتفاقية الوحدة الاقتصادية الموقعة عام 1957م، التي تتجاوز أهدافها تعزيز التبادل التجاري العربي ليشمل تحقيق التعاون العربي في مجالات اقتصادية أخرى، كتسهيل حركة عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول العربية، وإنشاء منطقة عربية مشتركة للتجارة الحرة، وتكوين اتحاد جمركي عربي، وتوحيد طرق النقل والمواصلات بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية[3].

د- اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1957م(*)، التي صدر قرار إنشائها عن مجلس الوحدة العربية، في إطار تطبيق ما نصت عليه الوحدة الاقتصادية العربية[1].

-الاقتصادي العربي في معاهدة الدفاع العربي المشترك الموقعة بين دول الجامعة: فقد نصت المادة السابعة على الآتي: "استكمالاً لأغراض المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها، تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية والصناعية، وتوجه عام تنظيم النشاط الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه المجال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذا الهدف. كذلك نصت المادة الثامنة على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاقدة من أجل اقتراح السبل الكفيلة بتحقيق ما ورد في المادة السابعة. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - (عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص19).

وكذلك عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص677.

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص251.

(2) أحمد رمضان شقليه، التكامل الاقتصادي العربي، دراسة جغرافية، د ط، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، د ت، ص117.

(3) منصور الرتوي، التطبيقات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، المجتمع الدولي على أعتاب القرن الواحد والعشرين، الملتقى العالمي الرابع حول فكر مصر القذافي، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، ج2، طرابلس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2001م، ص31-32.

(*) تجدر الإشارة إلى أن توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة قد سبق توقيع اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة الموقعة عام 1958م، كما أن بنود اتفاقية السوق العربية المشتركة كانت أوسع وأشمل من بنود اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، ومع ذلك لم تنفذ اتفاقية السوق العربية حتى الآن، في الوقت الذي تطورت فيه السوق الأوروبية حتى أصبحت من أقوى=

هـ- إنشاء وحدة حسابية عربية عام 1976م: في إطار جهود صندوق النقد العربي الرامية إلى توحيد العملات العربية، وإصدار عملة عربية واحدة هي (الدينار العربي)؛ كما تهدف هذه الوحدة إلى إنشاء لجنة هدفها تقويم رأس مال الصندوق، وتقويم قروضه، ولكن الدينار العربي المقترح ربطت قيمته بالدولار، ما جعل قيمته رهناً بتقلبات قيمة الدولار في السوق العالمية[2].

و-اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الموقعة عام 1972م[3].

ز-اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي عام 1977م[4].

ز-معاهدة تنمية التبادل التجاري العربي التي وقعت عليها الدول العربية الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية عام 1981م[5].

ح-منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى: وقع على اتفاقية إنشائها عام 1987م، وجاء تكوينها استناداً لاتفاقية التبادل التجاري الموقعة عام 1981م. لكن هذه المنظمة لم تظهر إلى حيز الوجود حتى عام 1991م[6].

ط-وضع سياسة اقتصادية عربية موحدة عام 1985م: وجاء ذلك في إطار مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، الذي حدد أهدافها في العمل على توحيد الموقف العربي تجاه الدول الأجنبية؛ واستخدام وسائل الضغط الاقتصادي ضد الدول التي تتبع سياسات تضر بالمصالح السياسية العربية؛ بحيث يتم الربط بين مواقفها السياسية تجاه العرب، وبين مصالحها الاقتصادية في الوطن العربي. كما تهدف هذه السياسة إلى توحيد

- التكتلات الاقتصادية العالمية، للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - نبيل راغب، أتمتة العولمة المتسعة، مرجع سابق، ص440.

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص251.

(2) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص623.

(3) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص254.

(4) المرجع نفسه، ص254.

(5) المرجع نفسه، ص251.

(6) منصور الراوي، التنظيمات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص32.

الخطط والبرامج الزراعية العربية، وتشجيع الاستثمارات العربية في مجال الزراعة، وإزالة العراقيل التي تعيق حرية انتقال رؤوس الأموال والمنتجات الزراعية بين الدول العربية، بالإضافة إلى اعتماد سياسة جمركية عربية موحدة، وربط الدول العربية بشبكة مواصلات جوية وبرية وبحرية واحدة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك، وتنسيق السياسات المالية العربية، والاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة[1].

ي-بالإضافة لهذه الاتفاقيات والمشاريع التي وقعت عليها معظم الدول العربية، هناك عدد من التكتلات التي ضمت العديد من الدول العربية. هذه التكتلات هي: (مجلس التعاون الخليجي) الذي ضم ست دول خليجية، و(اتحاد المغرب العربي) الذي ضم دول المغرب العربي الخمس [2].

هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الوحدوية الثنائية أو الثلاثية[*]، التي شغل التكامل الاقتصادي حيزاً مهماً منها، وإنشاء مجموعة من الشركات الاستثمارية العربية المشتركة والصناديق الوطنية للإنماء، التي جاء تأسيسها انعكاساً لحالة الانتعاش الاقتصادي الكبير، الذي مرت به الدول العربية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، بسبب الموارد المالية الكبيرة التي حققتها الدول العربية المنتجة للنفط، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال هذا العقد، الأمر الذي أدى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي العربي، وحدوث انتقالات لرؤوس الأموال بين الدول العربية، وتبادل العمالة العربية، التي قامت بتنفيذ العديد من المشروعات التنموية العربية، بخلاف عقد الثمانينيات من القرن العشرين الذي

---

(1) محمد عمر المحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص188.

(2) محمد فوزي، واقع الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، العدد 88، مرجع سابق، ص9-10.

(*) من هذه الاتفاقيات اتفاقية العراق والأردن عام 1953، والاتفاقية بين العراق وسوريا عام 1961م، والوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا سنة 1958م، على أثر الوحدة السياسية بينهما، والاتفاقية بين مصر والسودان عام 1967م، والاتفاقية بين العراق وسوريا عام 1967م، وتدور هذه الاتفاقيات حول تسهيل تسديد الديون والنشاط التجاري وانتقال رؤوس الأموال، وحرية انتقال الأيدي العاملة، وتوفير الحماية الجمركية لواردات القطرين، إضافة إلى بعض الاتفاقيات الوحدوية مثل الوحدة بين ليبيا ومصر والسودان. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - أحمد رمضان شقلية، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص116-117.

شهد تراجعاً كبيراً في برامج التعاون الاقتصادي العربي، بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط خلال هذه الفترة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تستطع أن تطبق أي نوع من التكامل الاقتصادي طوال عقود استقلالها، رغم المحاولات الكثيرة التي تمت في هذا الصدد، فإن أياً منها لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي، فجميع البرامج والمشروعات العربية المشتركة لم تحقق نتائج تذكر، لذلك فرغم أنها جهود إيجابية لتحقيق التعاون والوحدة الاقتصادية العربية، لكنها ظلت مجرد حبر على ورق، وكان لها تأثير سلبي على فكرة التكامل الاقتصادي العربي، ففشلها المتكرر أدى إلى انتشار الشعور باليأس واستحالة تحقيق هذا التعاون[2].

أسباب فشل برامج ومشروعات التكامل الاقتصادي العربي:

لم تنجح الجهود التكاملية العربية السابقة لأسباب كثيرة منها:

1-الواقع السياسي العربي: فرغم أن كل الاتفاقيات السابقة قد وقعت بموافقة السلطات السياسية العربية، إلا أن هذه السلطات نفسها هي التي أعاقت تنفيذها، فقد كانت هذه الاتفاقيات تقع تحت تأثير التفاعلات السياسية بين الدول العربية، لأن معظمها جاء نتيجة ظروف سياسية معينة، (كحدوث تقارب في العلاقات السياسية بين الدول)، إضافة إلى تغليب السلطات السياسية في الدول العربية اعتبارات المصلحة الإقليمية على المصالح القومية، لذا فإن فشل هذه المشروعات التكاملية يعود بالدرجة الأولى إلى اضطراب العلاقات السياسية بين الدول العربية. هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الاتفاقيات والبرامج التكاملية قد تم إنشاؤها بموجب قرارات سياسية، دون أن تستند إلى دراسة أو تخطيط مسبق[3].

2- الاتجاه المتزايد لرؤوس الأموال العربية نحو الاستثمار في الدول الأجنبية، ولم يقتصر ذلك على المستثمرين الأفراد، بل شمل استثمارات الحكومات والدول، فالدول العربية التي

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص151.

(2) المرجع نفسه، ص254.

(3) منصور الزاوي، التنظيمات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص36.

تملك موارد مالية كبيرة تفضل استثمارها خارج الوطن العربي، وذلك رغبة في الحصول على الأرباح الوفيرة، التي تضمنها الأسواق الأجنبية، كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتوتر في العلاقات بين الدول العربية يجعل الاستثمار الاقتصادي بينها مخاطرة كبيرة ؛ ولذلك فإن حوالي 90% من الفوائض المالية العربية تستثمر خارج الوطن العربي[1].

3-الافتقار إلى التخطيط السليم الذي يأخذ في اعتباره الاستفادة من التقدم العلمي والتقني في تنمية الاقتصاد العربي، سواء من حيث استغلال الموارد وتطويرها، أو التغلب على المشكلات والصعوبات التي تواجه تطوير هذا الاقتصاد[2].

4-تدني مستوى الإنتاج السلعي والخدمي، فمعظم المنتجات العربية ذات جودة منخفضة، كما أن كميات الإنتاج محدودة، ولا تستطيع أن تغطي حاجة السوق العربية[3].

5-اختلاف النظم السياسية والاقتصادية العربية، ما يؤدي إلى اختلاف طرق وأساليب الإنتاج[4].

6-نقص الخبرات والكفاءات العربية التي يحتاج إليها تطوير الاقتصاد العربي، وذلك بسبب هجرة هذه الخبرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة. فوفقاً لإحصاءات منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) فإن ما يزيد على عشرة آلاف من الكفاءات العربية تهاجر سنوياً إلى الدول المتقدمة، منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي وحتى اليوم[5].

7-ضعف الأجهزة والمؤسسات العربية، بما فيها جامعة الدول العربية، وعدم قدرتها على تطبيق قراراتها، نتيجة عدم تمتعها بسلطة فعلية تمكنها من إلزام الدول والمؤسسات

---

(1) منصور الراوي، التنظيمات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص35.

(2) صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مرجع سابق، ص26.

(3) منصور الراوي، التنظيمات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص48.

(4) المرجع نفسه، ص49.

(5) حسين عمر ، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص330.

العربية بتنفيذ هذه القرارات، إضافة إلى غياب التنسيق بين التنظيمات والمؤسسات العربية المسؤولة عن برامج التكامل الاقتصادي العربي[1].

8- عدم ملاءمة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية لمستوى تطور الاقتصاد العربي. ويظهر هذا بشكل خاص في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة، فهذه الاتفاقيات لم تربط أهدافها الطموحة بالواقع الاقتصادي والسياسي العربي وطبيعة العلاقات بين الدول العربية، الأمر الذي جعلها غير واقعية وغير ممكنة التطبيق[2].

9-المواقف السياسية والإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الدول الكبرى، وفي مقدمتها الإجراءات الحمائية، والحواجز الجمركية التي تضعها هذه الدول تجاه صادرات الدول النامية عموماً، وتكريس التخصص والتقسيم الدولي للعمل، الذي ينحصر فيه دور الدول العربية في إنتاج الموارد الطبيعية[3].

وبعد أن فشلت جميع محاولات التكامل الاقتصادي العربي بدأت دول عربية عديدة تتطلع إلى الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الأجنبية، كالمجموعة الأوروبية مثلا، وكذلك الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية. وقد ظهر هذا التوجه لدى الدول العربية رغبة منها في الحصول على المكاسب الاقتصادية التي يوفرها الانضمام إلى هذه التكتلات القوية، التي أصبحت تسيطر على التبادلات والعلاقات الاقتصادية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة غير القادرة على مواكبة الزيادة الهائلة في حجم المبادلات التجارية، كما أن الانضمام إلى هذه التكتلات يتيح لمنتجاتها فرصة الدخول للأسواق الأجنبية، ويمكنها من الحصول على التقنيات المتقدمة، والخبرات الإدارية، ويساعد

---

(1) منصور الراوي، التنظيمات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص50.

(2) المرجع نفسه ، ص50.

(3) المرجع نفسه، ص50-51.

على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى أسواقها، وكل هذا يطور قدراتها الاقتصادية[1].

ورغم المزايا السابقة فإن انضمام الدول العربية إلى هذه المنظمات سوف يمس سيادة هذه الدول، لأنه يعني أن هذه المنظمات حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتمسك بهذه السيادة من قبل الدول العربية كان أحد أسباب فشل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بسبب رفض الدول العربية التدخل في شؤونها الداخلية، في حين أن انضمامها إلى هذه المنظمات الدولية يؤدي إلى تدخل أكبر في شؤونها الداخلية، ويرجع ذلك إلى تطلعات النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية، التي تكيف مفهوم السيادة وفقاً لما تقتضيه مصالحها[2].

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لم يعد مجرد خيار من بين الخيارات المتاحة، بل لقد صار ضرورة ملحة، لمواجهة الأطماع الرأسمالية في الوطن العربي، والتي تعرقل جهود التكامل الاقتصادي العربي، وتطرح مشروعات بديلة تهدف إلى إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، عن طريق دمج إسرائيل في المنطقة، بإشراكها في هذه المشاريع، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لها، وذلك في إطار ما أصبح يعرف بـ(مشروع الشرق الأوسط الجديد)، ولمواجهة هذا المخطط لابد من بناء التكامل الاقتصادي العربي على أسس سليمة[3].

أسس بناء التكامل الاقتصادي العربي السليم:

هناك العديد من الخطوات التي يجب اتباعها من أجل تلافي فشل محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة، منها:

1-الاستعانة بنماذج من التكتلات الاقتصادية الناجحة كالمجموعة الأوروبية مثلاً. وذلك بإقامة تعاون اقتصادي يضم جميع الدول العربية، ويقوم بنشاطات تساعد على التنسيق بين جوانب متعددة كالتنمية والاستثمار وتطوير النظم الإدارية والبنى التحتية[4].

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة واختلال الدائر حولها، مرجع سابق، ص154-155.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة واختلال الدائر حولها، مرجع سابق، ص137.

(3) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص410.

(4) المرجع نفسه، ص410.

2-إقامة التعاون الاقتصادي العربي على أسس واقعية، يمكن تطبيقها، كأن تقوم الدول العربية بتحقيق التعاون الاقتصادي بطريقة متدرجة تراعى فيها المصالح الإقليمية الدول العربية، على أن يؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق المصلحة القومية، كأن يتم لاحقاً تكوين منطقة تجارة حرة وإحياء مشروع السوق العربية المشتركة، ووضعه موضع التنفيذ[1].

3- العمل على الحد من هجرة ونزوح الخبرات العلمية والإدارية العربية، وذلك من خلال تهيئة الجو العلمي المناسب، والتقدير المادي والمعنوي لهذه الخبرات على نحو ما تفعل الدول الأجنبية[2].

4-إقامة وتنفيذ مجموعة من المشروعات ذات الطابع التكاملي بين الدول العربية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول[3].

5-إنشاء نوع من التكامل الاقتصادي يقتصر على مجالات اقتصادية معينة، فهذا يعتبر بداية جيدة من أجل فتح آفاق أوسع للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، كما يجب البحث عن مجالات جديدة للتعاون عن طريق الندوات والحوارات العربية المشتركة[4].

8 ـ اختلاف النظم الاقتصادية العربية:

لقد كان اختلاف النظم الاقتصادية العربية أحد عوامل تخلف الاقتصاد العربي، وأحد أسباب فشل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، فقد عجزت الدول العربية عن تبني نظام اقتصادي واحد قادر على النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويكون ملائماً لطبيعة المجتمع العربي[5]. ومن أهم النظم الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية:

---

(1) فلاح كاظم المحنة، العولمة واقتصاد الدائر حولها، مرجع سابق، ص214.

(2) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص330.

(3) فلاح كاظم المحنة، العولمة واقتصاد الدائر حولها، مرجع سابق، ص214.

(4) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص254.

(5) منصور الزيني، التنظيمات الاقتصادية والنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص49.

أ - النظام الاقتصادي المختلط[*]:

وقد اتبعت معظم الدول العربية هذا النظام رغبة منها في تجنب مساوئ النظامين الاقتصاديين: الرأسمالي والاشتراكي، وخاصة بعد أن ظهر جلياً عدم قدرة النظامين على تحقيق العدالة الاجتماعية أو تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة بين فئات المجتمع، فالنظام الرأسمالي يركز الثروة في يد أرباب العمل الرأسماليين، في مقابل إفقار الطبقة العاملة، بينما يفتقر النظام الاشتراكي إلى الحرية الاقتصادية والمبادرات الفردية الضرورية لرفع كفاءة الإنتاج. لهذه الأسباب اتجهت الدول العربية إلى اعتماد نظام اقتصادي مختلط[1]، وظهر لهذا النظام نموذجان في الدول العربية هما:

I النظام الرأسمالي المختلط:

ظهر هذا النظام في معظم الدول العربية: في دول الخليج العربي، الأردن، لبنان، وبعض دول المغرب العربي كتونس والمغرب، فقد رفضت هذه الدول مبادئ الاقتصاد الرأسمالي الصرف، لأنها غير ملائمة للمجتمع العربي، ولأوضاعه الاقتصادية، لذلك كان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال قيامها بتمويل المشاريع التنموية: التي لم يستطع القطاع الخاص تمويلها. كذلك ابتعدت هذه الدول عن النظام الاشتراكي بسبب فشل الدول التي اتبعته في تحقيق تنمية اقتصادية. ولهذا فقد اعتمدت هذه الدول النظام الرأسمالي المختلط، الذي تتدخل فيه الدولة في الاقتصاد، وفي الوقت نفسه يتسع فيه نشاط القطاع الخاص، وغالباً ما يتم تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بطرق غير مباشرة، من خلال المؤسسات العامة، ووضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومن خلال تحديد الأهداف الاقتصادية العامة، إضافة إلى مؤسسة التأميم التي تلجأ إليها الدولة للحد من تنامي ظاهرة الاحتكار في السوق. لكن هذا النظام لم ينجح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العربية، فقد واجه تطبيق هذا النظام في الدول العربية صعوبات كثيرة، أهمها

---

[*] النظام الاقتصادي المختلط: هو النظام الذي يجمع بين خصائص النظامين: الرأسمالي والاشتراكي. وقد ظهر هذا النظام في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : - عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص119.

[1] عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص119-120.

عدم قدرة الدولة على القيام بالتخطيط الاقتصادي السليم، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتقديم الرشاوى للمسؤولين، بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية، إلى جانب عدم كفاءة الجهاز الإداري، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية[1].

II النظام الاشتراكي المختلط:

اتبعت هذا النظام العديد من الدول العربية، في مقدمتها جمهورية مصر العربية والجزائر. وظهر هذا النظام بشكل خاص في مصر، بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م[2]، وقد استند إلى النظرية الاشتراكية كفلسفة اجتماعية تنادي بضرورة تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتكافؤ الفرص أمام الجميع، وعلى ضرورة تقديم الدولة للخدمات الضرورية في المجتمع، كالتعليم والإسكان والصحة والضمان الاجتماعي[3].

وقد امتاز النظام الاشتراكي المختلط في مصر بملكية الدولة للصناعات المهمة، والمرافق العامة، وكذلك اعتماد التخطيط كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وكوسيلة لتحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانات المادية والبشرية الموجودة. وكان هدف التخطيط الأول هو القضاء على الاستغلال، ورفع مستوى معيشة الشعب المصري[4].

وتتميز الاشتراكية في مصر بخصائص عديدة تميزها عن غيرها من التجارب الاشتراكية، بل عن النظرية الاشتراكية الماركسية نفسها، فقد حرصت ثورة 23 يوليو على تأكيد اختلافها عن النظرية الاشتراكية الماركسية: سواء في الفلسفة أو في طريقة عمل وأهداف كل منهما: فالاشتراكية المصرية تؤمن بالديمقراطية، وتحرص على تأكيد قيمة الفرد وشخصيته ودوره في المجتمع، في حين كانت النظرية الماركسية تعطي الأولوية للجماعة ودورها في المجتمع[5].

---

(1) عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق ، ص138.

(2) عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص171.

(3) حلاق يحيى : العالم العربي الحديث والمعاصر، ط1، ج3، (منذ الحرب العالمية الثانية)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001م، ص697.

(4) المرجع نفسه، ص697.

(5) المرجع نفسه، ص698.

كذلك تميزت الاشتراكية المصرية عن الماركسية بإقرارها بشرعية الملكية، وإن كانت قد عملت على تحديد الملكية والدخل، فوضعت حداً أقصى لمساحة الأرض التي يمكن للفرد أن يملكها، وحداً أقصى للدخل الفردي السنوي. وبموجب ذلك تخضع الزيادة في الدخل للضريبة مضاعفة، كما تم تمكين العمال من المشاركة في أرباح وإدارة المنشآت الصناعية: وذلك بحصولهم على نسب معينة من الأرباح[1]. وهذا يشكل نقطة اختلاف عن الماركسية التي ترى أن الأرباح هي من حق العمال وحدهم باعتبار أنهم هم الذين يقومون بالعملية الإنتاجية، وأن العمل وحده هو الذي يخلق الأرباح[2].

كذلك تتميز الاشتراكية المصرية عن الماركسية في إيمانها بالأديان السماوية: وإيمانها بالحلول السلمية لمشكلات الصراع بين الطبقات الاجتماعية[3]، في حين أن ماركس رأى أن العلاقة بين الطبقات الاجتماعية هي علاقة صراع، الذي اعتبره آلية التغيير الاجتماعي: فالتقدم يحدث عن طريق الصراع بين القديم والجديد، يتخذ في الأساس شكل صراع طبقي بين الطبقات والقوى المتعارضة في المجتمع[4].

ويلاحظ أن هذه الاشتراكية قد جمعت بين خصائص النظامين الرأسمالي والماركسي، فوجود القطاع العام يجعلها تنتمي إلى الماركسية، وإقرارها بالملكية الخاصة يجعلها أقرب إلى الرأسمالية. هذا الدمج جعلها تحمل مساوئ كلا النظامين، فقد ورثت عن النظام الرأسمالي الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة، وورثت عن النظام الشيوعي احتكار الحكومة وسيطرتها على الاقتصاد. وهذا ما كرس ظاهرة الاستغلال في المجتمع: فالعمال مستغلون من قبل أرباب العمل، سواء أكانوا حكومات أم أفراداً. ويظهر ذلك من خلال استيلاء أرباب العمل على الأرباح أو على معظمها، كما أنهم مهددون دائماً بالطرد أو الفصل من العمل، الأمر الذي يعرضهم للبطالة. وفي المقابل فإن أرباب العمل وأصحاب الملكيات الخاصة مهددون بدورهم بالتأميم ومصادرة أملاكهم، كما أن تحديد الدخل في حدود معينة، وفرض ضرائب تصاعدية عليه، ساعد على انتشار ظاهرة

---

(1) عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص172.

(2) بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ص145.

(3) حلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص698.

(4) بول جونسون، روبرت ستيوارت، نظم اقتصادية مقارنة، مرجع سابق، ص149.

تهريب الأموال إلى الخارج، وظهور عدة انحرافات وأمراض اجتماعية، أدت إلى انتشار الفساد الإداري والاجتماعي، وتقديم الرشاوى للمسؤولين وكبار الموظفين، وظهور الصراع بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع العام يحاول أن يزيح القطاع الخاص من المنافسة الاقتصادية، باسم القضاء على الاستغلال، رغم أنهما يشاركان كلاهما في استغلال العمال[1].

ب-النظام الاشتراكي الماركسي:

ظهر هذا النظام في دولتين عربيتين فقط هما: الصومال، وجنوب اليمن، قبل توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي. لم يستمر الصومال في اتباع هذا النظام لفترة طويلة. أما جنوب اليمن فقد كان الدولة العربية الوحيدة التي سارت على النهج الاشتراكي الماركسي لفترة طويلة، استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي[2]. وقد نجم عن اتباع هذا النظام العديد من المشاكل الناجمة عن مساوئ النظام الاشتراكي الماركسي، المتمثلة في انعدام الحرية والمبادرة الفردية، وحرمان الفرد من التملك، واعتباره مجرد ترس في عملية الإنتاج، إضافة إلى فشلها في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، فلم يستطع هذا النظام القضاء على الفروق الطبقية القائمة بين أنظمة الحكم الممثلة في الأحزاب الشيوعية، وبين عامة الشعب، فضلاً عن معاناة أغلبية أفراد المجتمع من الفقر الذي يعود إلى ضعف الإنتاجية في ظل انعدام المنافسة، وانعدام الحافز المادي للعمل والابتكار الناشئ عن إلغاء الملكية الخاصة، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، وسيطرة أنظمة الحكم الدكتاتورية على هذه الدول الاشتراكية[3].

وقد تأثرت النظم الماركسية العربية تأثراً كبيراً بانهيار الاتحاد السوفييتي، لأن هذا الانهيار كان انهياراً للإيديولوجيا التي تأسست عليها هذه النظم، مما أدى إلى فقدانها مصداقيتها، فضلاً عن أن الالتزام بالنهج الماركسي في الوطن العربي كان التزاماً سياسياً وليس عقائدياً[4].

---

(1) عبد السلام التونجي، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال، مرجع سابق، ص172.

(2) رجب بودبوس، مواقف 2، مرجع سابق، ص114.

(3) حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص78.

(4) رجب بودبوس، مواقف 2، مرجع سابق، ص114.

ويحدد الدكتور رجب بودبوس أسباب فشل النظام الاشتراكي الماركسي وعدم نجاحه في الوطن العربي، في ضوء التحليل الماركسي نفسه، فيرى أن أي إيديولوجيا أو فلسفة هي جزء من بناء فوقي، يكون وجوده انعكاساً ونتيجة للأوضاع المادية في المجتمع، وهو ما يطلق عليه ماركس اسم (البناء التحتي)؛ لذلك فإن البناء الفوقي يرتبط وجوده أساساً بالبناء التحتي الذي أفرزه، وأدى إلى تكوينه. ومن هنا لا يمكن نقل بناء فوقي جاهز من مجتمع إلى مجتمع آخر مختلف عنه في بنائه التحتي. وهذا ما حدث بالضبط للنظام الماركسي في الوطن العربي، فهو لم يكن انعكاساً ونتيجة للواقع المادي العربي، ولكنه كان نظاماً غريباً، اعتنقته بعض الحكومات والأحزاب والتنظيمات العربية، التي اتبعت هذا النظام لأسباب متعددة، منها أن الفكر الماركسي كان رمزاً لمحاربة الرأسمالية التي كانت النظام والنظرية الرسمية للدول الاستعمارية التي احتلت الوطن العربي، واستغلت شعبه وأذلته. ومن هنا فقد اتجه البعض إلى تبني النظرية الماركسية كأداة للنضال ضد المستعمرين، كما أنها ظهرت كنهج ثقافي لدى مجموع من المثقفين العرب الذين تأثروا بالفكر الغربي، بما فيه الماركسية، عند دراستهم في الدول الغربية. وبقيت هذه الثقافة لديهم عند عودتهم إلى البلاد العربية. ولهذا ظلت الأحزاب الاشتراكية الشيوعية في الوطن العربي أحزاباً غريبة؛ لا تستمد جذورها من الواقع العربي، الذي لا تنطبق عليه المعالجة الماركسية؛ فالمجتمع العربي لم يصل إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية، التي عالجتها النظرية الماركسية وانتقدتها. ولهذا ظلت الأحزاب الشيوعية العربية غريبة عن الواقع العربي، ولا تنتمي لمجتمعها، وإنما كان انتماؤها للخارج؛ وتحديداً للحزب الشيوعي السوفييتي الذي كان يوجه كل الأحزاب الشيوعية في العالم ويتحكم فيها[1].

ولابد من التنويه هنا إلى أن الأفكار التقدمية العربية التي تبنت نظاماً مغايراً للنظام الرأسمالي، من خلال اعتمادها لبعض الخطط والبرامج الاشتراكية، قد حرصت دائماً على تأكيد اختلافها مع النظام الماركسي، كما حدث في مصر وليبيا. أما باقي الأنظمة العربية فقد كانت على اختلاف كبير مع النظام الماركسي[2].

---

[1] رجب بودبوس، مواقف 1، مرجع سابق، ص55-56.

[2] رجب بودبوس، مواقف 2، مرجع سابق، ص116.

وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة العولمة بدأت معظم الدول العربية تتجه نحو اعتماد مبادئ الاقتصاد الرأسمالي أساساً لنشاطاتها الاقتصادية، وظهر ذلك في شكل برامج اقتصادية تهدف إلى الحد من تدخلات الدول في توجيه الاقتصاد؛ واعتمدت في سبيل ذلك عدة سياسات وإجراءات، منها تقليص حجم القطاع العام، والاتجاه إلى خصخصة المشاريع والمؤسسات والمرافق العامة، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية، الأمر الذي ينذر بحدوث مشكلات اجتماعية، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية الضرورية، ما يزيد من سوء الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة[1].

ولم تستطع الأنظمة الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية أن تحقق تقدم الاقتصاد العربي، أو تحل المشكلات الاقتصادية العربية، وذلك باعتبارها حلولاً تلفيقية تحاول تلافي مساوئ كلا النظامين الرأسمالي والماركسي، والتخفيف من آثارهما السيئة، ولكن عملية الخلط هذه قد أضفت على هذه الحلول طابعاً متناقضاً وغير عملي، كما أنها لم تتمكن من وضع حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية العربية، وفي مقدمتها التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية؛ وإنما ظهرت هذه الحلول كمسكنات مهدئة فهذه المشاكل فقط؛ وقد ظهر الحل الجذري لهذه المشكلات الاقتصادية في (الكتاب الأخضر) الذي تجاوز كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السابقة[2].

ج - النظام الاقتصادي الجماهيري (النظرية العالمية الثالثة):

كان ظهور النظرية العالمية الثالثة بمثابة تأسيس لنظام اقتصادي جديد هو النظام الجماهيري، الذي أتى بحلول جذرية للمشكلات الاقتصادية العربية؛ وربما كان أحد أسباب ظهور هذا النظام يكمن في أزمة العلاقة الجدلية بين الرأسمالية والماركسية هذه الأزمة التي تظهر في عجز كلا النظامين عن إيجاد حل جذري لمشكلات الإنسان رغم تطلعهما للقيام بذلك[3]. والنظام الاقتصادي الجماهيري هو النظام الكفيل بإيجاد حلول لمشكلات الاقتصاد

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص253.

(2) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، شروح الكتاب الأخضر، ط6، الجماهيرية (بنغازي)، دار الكتب الوطنية، 1426هـ (1991م)، ص80.

(3) المرجع نفسه، ص89-99.

العربي، ويضمن تحقيق التقدم الاقتصادي العربي، ويخرج الأمة العربية من دائـــرة التبعيـــة الاقتصادية، لأنه يقدم حلولاً جذرية لكل المشكلات الاقتصادية[1] ومنها:

1 - مشكلة الأجرة والربح:

أو مشكلة العلاقة بين العمال وأرباب العمل؛ هذه المشكلة التي فشل في حلها كل من النظامين السابقين الرأسمالي والاشتراكي، وضع لها حل في الفصل الثـــاني مـــن الكتـــاب الأخضر، الذي يختص بحل المشكلات الاقتصادية، وذلك عن طريق وضع مقولة "الـــذي ينتج هو الذي يستهلك"[2] موضع التنفيذ، وهي المقولة التي تحدد حق كل منتج في إنتاجه، مهما كانت طبيعته أو نوعه، فردياً أم تعاونياً، وفي كل القطاعات الاقتصادية، فلا يجـــوز لأي جهة، فرداً كانت أم حكومة، أن تأخذ جزءاً من إنتاج المنتجين. وهذا يعتـــبر حـــلاً جذرياً لمشاكل العمال وأوضاعهم المتردية، وخروجاً على نظام الأجرة، كما أنـــه بمثابـــة رجوع للقواعد الطبيعية التي تحقق حرية الإنسان. وهذا كفيل بالقـــضاء علـــى علاقـــات الاستغلال، كما أنه يساعد على تقوية الحوافز الفردية عند المنتجين، ويدفعهم إلى زيـــادة إنتاجهم، وتحسين نوعيته، ما داموا وحدهم المنتفعين بالأرباح. وهـــذا يـــؤدي إلى تقـــدم الإنتاج، ورفع درجة كفايته. الأمر الذي يؤدي إلى تقدم الاقتصاد عموماً[3].

2 - مشكلة ملكية الأرض:

تم حل مشكلة الأرض بجعلها ملكاً للجميع، ومنع احتكارها "الأرض ليـــست ملكـــاً لأحد"[4]. ولكن ليس على النحو الذي يحدث في المجتمع الماركسي، الذي يلغـــي الملكيـــة الفردية للأرض نهائياً، إنما يجعل الفرد قادراً على تملكها في حدود إشـــباع حاجاتـــه، وفي

---

[1] المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، شروح الكتاب الأخضر، ط6، الجماهيريـــة (بنغـــازي)، دار الكتب الوطنية، 1426هـ (1991م)، ص103-104.

[2] معمر القذافي، الكتاب الأخضر ، ص78.

[3] محمد لطفي فرحات، معالم نظرية اقتصادية جديدة، ط2، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحـــاث الكتـــاب الأخضر، 1986م، ص30-31.

[4] معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص78.

حدود جهده الشخصي[1]. وإذا ما طبقت هذه المقولة على نحو صحيح، فإنها كفيلة بتحقيق تقدم اقتصادي في المجال الزراعي خصوصاً، على النحو الذي يحقق اكتفاء ذاتياً عربياً من المحاصيل الزراعة، ويحقق نوعاً من الأمن الغذائي العربي.

3 - حل مشكلة الحاجة:

لما كان تحقيق حرية الإنسان رهيناً بتحرير حاجاته، فإن حريته تظل ناقصة طالما تحكم الآخرون في حاجاته المادية والمعنوية "في الحاجة تكمن الحرية، وفي الحرية تكمن السعادة"، لذلك كان تحرير حاجات الإنسان هو هدف المجتمع الجماهيري الذي يهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان[2]. وتحرير الإنسان العربي من الظلم والاستغلال هو السبيل الوحيد لتحرير الأمة العربية ككل من الظلم والاستغلال الواقع عليها، فلا يمكن تحرير أمة من سيطرة الغير في حين أن شعبها يعاني من الظلم والاستغلال الداخلي، فالإنسان الحر هو وحده الإنسان القادر على تحرير أمته وتحقيق تقدمها.

4 - الادخار:

"إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع"[3]. وطالما أن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان الضرورية، ولأن هذه الحاجات تشبع من ثروة المجتمع، وهذه الثروة محدودة في كميتها، خلال فترة زمنية معينة، فلا يحق لأي فرد أن يحقق ادخاراً يزيد عن حاجته، لأن ذلك يعتبر تعدياً على حقوق الآخرين من ثروة المجتمع[4]. ولو طبقت هذه الفكرة تطبيقاً صحيحاً لكانت كفيلة بحل مشكلة نقص الموارد المالية في الوطن العربي، التي توقعه تحت طائلة الديون الخارجية ، وتدفعه إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية.

هذا بالإضافة إلى جملة من الحلول التي لو طبقت تطبيقاً صحيحاً لكانت كفيلة بحل مشكلات الاقتصاد العربي وإخراجه من فلك التبعية للدول الرأسمالية الغربية، خصوصاً وأن هذه النظرية نابعة من واقع المجتمع العربي.

---

(1) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، شرح الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص103-104.

(2) محمد نظمي مرجان، معالم نظرية اقتصادية جديدة، مرجع سابق، ص31.

(3) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص95.

(4) محمد نظمي مرجان، معالم نظرية اقتصادية جديدة، مرجع سابق، ص31.

ثالثاً ـ الهيمنة الثقافية:

قبل مناقشة أبعاد الهيمنة الرأسمالية الثقافية على الوطن العربي، لابد لنا من تعريف الثقافة. وهناك عدة تعريفات للثقافة منها: أنها "تطور (أو نتيجة تطور بعض الملكات: ملكات العقل) وهي ميزة شخص متعلم، وكان قد طور بهذا التعلم ذوقه وحسه النقدي وحكمه"[1]. والثقافة هي "ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة في معناها أو بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميكيتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء"[2]. والهوية الثقافية لكل أمة تحتوي على ثلاثة عناصر مهمة: أولها الدين الذي يحدد رؤية الإنسان للحياة واللغة التي يتم التعبير بها، والتراث الحضاري الذي يلخص حضارة الشعب وتفاعله مع محيطه ومع غيره من الشعوب[3].

وهذا ما جعل لكل أمة ثقافة خاصة بها تميزها عن غيرها من الأمم، دون أن يعني ذلك انعدام التفاعل الثقافي بينها وبين الأمم الأخرى وانعزالها عنها، فهناك قاسم مشترك بين ثقافات جميع الأمم، التي من مجموع تفاعلاتها تتكون الحضارة الإنسانية التي تشارك في بنائها جميع الأمم والشعوب، بفعل انتمائها لجنس بشري واحد[4].

ونظراً للقوة التي تتمتع بها الثقافة؛ إذ إنها تجسد هوية الأمة وتفردها بخصائص معينة إزاء الأمم الأخرى، وتمسكها بهذه الهوية هو الذي يدفعها إلى مقاومة محاولات الاستعمار والسيطرة عليها من قبل الأمم الأخرى. بهذا المعنى تكون الثقافة هي العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق المصالح الاستعمارية، فهي التي تحرض الشعوب على محاربة المستعمرين، انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على هويتها ودينها وأسلوب حياتها. لذلك فإن اختراق الثقافة هو أهم ضمان لنجاح المستعمرين في تحقيق أهدافهم. ومن هنا فقد أدرك المستعمرون أنهم: إذا ما

---

(1) لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مج1، مرجع سابق، ص241.

(2) حميد حمد السعدون، العولمة وتداعياتها، ط1، الأردن (عمان)، دار وائل للنشر، 1999م، ص55.

(3) أحمد عبد الرحمن وآخرون، الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص31.

(4) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص173.

تمكنوا من اختراق ثقافة شعب ما، فقد نجحوا في السيطرة عليه، دون حاجة إلى قتال أو سيطرة مباشرة[1].

من هنا كان هدف كل الحركات الاستعمارية السيطرة على الشعوب، عن طريق القضاء على ثقافتها وهويتها الوطنية الخاصة، وإحلال ثقافة المستعمرين مكانها. وهذا ما تعرضت له الأمة العربية طوال عقود احتلالها من قبل الدول الأوروبية. وحتى بعد طرد الاستعمار وحصول الدول العربية على الاستقلال السياسي استمرت الدول الغربية في العمل على إحكام سيطرتها على الأمة العربية، باستخدام الأساليب الاقتصادية والثقافية التي تضمن لها السيطرة دون الحاجة إلى اللجوء لاستخدام الأساليب العسكرية والحربية. وهذا ما جعل الاختراق الثقافي أو الاستعمار الثقافي أشد خطورة من الاستعمار العسكري، الذي تكون مواجهته والقضاء عليه أسهل من القضاء على الاستعمار الثقافي، لأن هذا الأخير يستهدف احتلال العقول، وإذا ما نجح في ذلك، يصبح القضاء عليه من الصعوبة بمكان. وخلال فترة النظام العالمي الجديد، وفي ظل طغيان المصالح الاقتصادية على أي اعتبار آخر، تم الابتعاد عن أساليب الصدام العسكري المباشر التي تتعارض مع المصالح الاقتصادية، في مقابل زيادة التركيز على أساليب السيطرة الثقافية، وأساليب الغزو الثقافي. وهذا نابع من إدراك حقيقة مهمة هي أنه متى تم الاستيلاء على وعي وإدراك أي شعب يصبح من السهل تسخيره وتوجيهه لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، فقد أصبحت الهيمنة الثقافية إحدى الوسائل التي يتم بها تحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية[2].

ولإحكام سيطرتها على العالم تعمل الدول الرأسمالية الكبرى على استخدام الوسائل الثقافية، لذلك فهي تدعو لنشر ما تسميه (التجانس الثقافي) أو نشر نمط ثقافة عالمية واحدة، عن طريق الترويج للدعوات التي تبشر بأن جميع المجتمعات تسير نحو تبني نمط ثقافي واحد، خلال القرن الواحد والعشرين. هذا النمط الثقافي الواحد هو نموذج الثقافة الغربية عموماً، والأمريكية بشكل خاص، الذي يراد له أن يكون الثقافة المعبر عن المجتمع الإنساني

---

[1] حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، مرجع سابق، ص56.

[2] المرجع نفسه : ص57.

كله. ويساعد على ذلك التقدم الكبير في نظم الاتصال والمعلومات ووسائل الإعلام[1] التي حولت العالم إلى قرية كونية. وبالرغم من الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال في التعريف بمختلف الثقافات الإنسانية، إلا أن هذه الوسائل تتخذ في الغالب اتجاهاً واحداً يتجه من الشمال إلى الجنوب، أي من الدول الغنية المتقدمة إلى الدول النامية. وتقوم هذه الوسائل في معظمها بنشر قيم ثقافة واحدة هي الثقافة الغربية، وتنميط البشر في نمط ثقافي واحد، لا يمكن أن تميز فيه أي كيان اجتماعي أو دين أو هوية قومية خاصة، ويتحولون إلى مجرد مستهلكين سلبيين للثقافة الغربية[2]. لذلك فإن الدول الغربية ترفع شعار "ثقافة عالمية واحدة" تتجاوز الحدود والأوطان والجماعات، تقوم على مرتكزات جديدة، تتمثل في فرض إرادة الهيمنة، ونفي الآخر، وتكريس التبعية الثقافية[3].

وتحرص الدول الرأسمالية على تحقيق فكر الثقافة العالمية الواحدة، رغم أن ذلك يتعارض مع الخصوصية الثقافية التي تميز كل شعب عن غيره من الشعوب الأخرى، بل تميز كل فرد عن الآخرين، حتى داخل الثقافة الواحدة، فداخل كل ثقافة توجد ثلاثة مستويات ثقافية مختلفة، فهناك ثقافة خاصة بالفرد تميزه عن غيره، وهناك ثقافة خاصة بالجماعة، ثم ثقافة خاصة بالأمة، وهي التي نسميها (الثقافة القومية). ويتحدد نوع الثقافة حسب الآخر الذي نتعامل معه، بمعنى أن الثقافة الفردية تبرز عندما نتعامل مع فرد آخر من نفس العائلة، أما الثقافة القومية فتكون بارزة إزاء فرد آخر من أمة أخرى[4].

وتسعى العولمة إلى القضاء على الهويات الثقافية وتغيير الأذواق والسلوكيات الموروثة للشعوب، واستبدالها بقيم وأذواق غربية. هذا التأثير يبرز بشكل خاص فيما يتعلق باللغة، باعتبارها أهم خصائص الهوية القومية، والوسيلة الأبرز في التفاعل الحضاري والثقافي للشعوب، لذلك تحرص الدول الرأسمالية على إزاحتها وإحلال اللغة الأجنبية مكانها. ومن شأن ذلك أن يضمن لها التأثير في السلوكيات والأفكار والعادات والمعتقدات. وهذا، وعلى المدى البعيد،

---

(1) مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص60.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص50-51.

(3) المرجع نفسه، ص168.

(4) المرجع نفسه، ص167.

سوف يؤدي إلى زوال مكانه الدولة، وتلاشي وحدة الأمة[1]. ففي ظل الثقافة العالمية الواحدة يتم القضاء على الانتماءات الوطنية، والهويات الثقافية، وتتفتت الدول، وتصبح الشعوب بلا انتماء قومي، ولا هوية وطنية. وفي ظل هذه الثقافة العالمية يكون الانتماء الوحيد للثقافة الغربية، أي للغرب الرأسمالي. وهذا يساعد على تكريس التبعية الاقتصادية لقوى الرأسمالية العالمية[2].

ولعل إحدى أخطر الوسائل التي تتبعها الدول الرأسمالية في اختراق الثقافات تظهر في مجال التعليم، بحيث يتم الاتجاه، وعلى نحو متزايد، إلى تبني أنماط التعليم الغربية، والتخلي عن سمات التعليم الوطني، ونقل الأفكار والتجارب الغربية إلى أذهان المتعلمين، فتفقد الدولة سيطرتها على مؤسسات التعليم والتحكم بها، وتحل محلها مؤسسات خاصة تسير وفق متطلبات وأهداف ومناهج تعليمية تابعة للدولة الغربية[3].

ولأن المجتمع العربي غير معزول عن العالم، فهو معرض بدوره لخطر الاختراق الثقافي، الذي زاد من حدته الأهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للوطن العربي. ومن أجل ضمان سيطرتها على الوطن العربي عملت القوى الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على اختراق الثقافة العربية، في عصر أصبحت فيه المعلومات تمثل سلطة لا نظير لها، فبواسطة تدفق المعلومات يتم نشر قيم معينة[4]، تهدف إلى تأكيد المزيد من التبعية للدول الرأسمالية، عن طريق تفتيت الإرادة والثقافة الوطنية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإفراغ الاستقلال السياسي للدول العربية من محتواه. لذلك فقد ظهرت في ظل النظام العالمي الجديد العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، هذا بالإضافة إلى التدخل في الكثير من الشؤون والقضايا العربية الداخلية، مثل عدم التفريق بين الذكر والأنثى، وقضايا الحجاب والسفور،

---

(1) مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص60-61.

(2) حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، مرجع سابق، ص58.

(3) مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص61-62.

(4) حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، مرجع سابق، ص56.

والختان، والتعليم الإسلامي، والمناهج الدراسية. ويترافق ذلك مع تغير في أساليب الحياة العربية: من انتشار حياة الاستهلاك، وانتشار الجرائم، وازدياد الفجوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، إلى ازدياد الغلاء، وضياع القيم العامة، والتفكك الأسري، إلى غير ذلك من المشكلات الاجتماعية التي يؤدي تفاقمها إلى تفتت وحدة الأمة وانهيار بنائها الاجتماعي[1].

وفي سبيل تحقيق ذلك يتعرض الوطن العربي لحملة تهدف إلى القضاء على موروثاته الحضارية، ومكوناته الفكرية، انطلاقاً من تغيير الواقع الإقليمي والتربوي. ويظهر ذلك من خلال تغيير المناهج التعليمية، واستخدام أنماط تعليمية غربية، وإلغاء استخدام اللغة العربية في المخاطبات والتعليم داخل الجامعات في عدد من الدول العربية، مثل قطر والإمارات[2].

كل ذلك يؤدي إلى طمس معالم الهوية العربية التي تشكل أحد أهم أسباب مقاومة النفوذ الغربي والأطماع الإسرائيلية في المنطقة، وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي الذي يتطلب إنهاؤه تخلي العرب عن الكثير من معالم هويتهم: سواء فيما يتصل بتراثهم الثقافي الزاخر بالعداء لليهود، أو بالتخلي عن تعاليم دينهم. وفي هذا الإطار يأتي إصرار إسرائيل على ضرورة تغيير المناهج التعليمية العربية: والتطبيع التعليمي مع إسرائيل كشرط في كل مباحثات ومبادرات السلام بينها وبين العرب[3].

ومن أجل اختراق الثقافة العربية يتم نشر قيم الثقافة الغربية التي يروج لها، مع إضافة عناصر إبهار وإثارة لها، حتى تكون جميلة ومقبولة لدى المتلقين[4].

وقد ساعد على ذلك التقدم التقني الكبير في مجال وسائل الإعلام: فالاختراعات العلمية والتقنية ساعدت على تطوير وسائل الإعلام السمعي والبصري: فظهر نظام البث عبر الأقمار الصناعية الذي جعل المادة الإعلامية تتخطى الحدود السياسية، والحواجز الجغرافية،

---

(1) مفيد الزبدي، العرب والعولمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص140-142.

(2) المرجع نفسه، ص62.

(3) فلاح كاظم اغنة، العولمة والخدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص58.

(4) حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، مرجع سابق، ص56.

وأصبح بالإمكان إيصال الأفكار المراد نقلها إلى المتلقي أينما كان، وتحمّل الصورة المرسلة بكل القيم والأفكار المراد نشرها والتي تعمل على التغلغل في العقل الباطن للمواطن العربي. وبفعل التكرار المستمر لهذه العملية يتم إضعاف القيم الثقافية العربية، ويتحقق الاختراق الثقافي[1].

وزاد من وطأة هذا الاختراق تدفق المادة الإعلامية في اتجاه واحد، من الدول الرأسمالية إلى الدول العربية، التي يقتصر دورها على مجرد تلقي ما تبثه وسائل الإعلام من قيم[2]. كما أن وسائل الإعلام تقع تحت سيطرة شركات كبرى تحتكر هذا المجال، وتقدم المادة الإعلامية في شكل سلع مغرية ومنتجات استهلاكية يكون هدفها الأساسي إثارة الحواس، دون العقل، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إضعاف القيم الاجتماعية والروحية[3].

وقد حاولت بعض الدول العربية مواجهة هذا التدفق الإعلامي، بفرض حظر على وسائل الإعلام الغربية، ومنع استخدام تقنيات إعلامية معينة، مثل شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ونظم التقاط البث المرئي عبر الأقمار الصناعية، لكن هذا المنع لا يعتبر حلاً للمشكلة، فضلاً عن الأضرار الاقتصادية التي يلحقها بالاقتصاد العربي، بسبب ما يؤدي إليه من نقص في الاستثمارات الأجنبية، وحرمان الاقتصاد العربي من مجالات واسعة للاستثمار فتحتها نظم الاتصال والمواصلات الحديثة، كما أن منع هذا التدفق الإعلامي يولد لدى المواطن العربي شعوراً بالسخط والحرمان والإحساس بالتخلف، وعدم القدرة على الاطلاع ومعرفة كل جديد في مجالات المعرفة والمعلومات[4].

وقد فشلت كل إجراءات الحظر والمنع التي وضعتها الدول العربية، من أجل مصادرة الأفكار التي تحملها وسائل الإعلام، بفعل تقدم التقنيات الإعلامية التي استطاعت اختراق كل الحدود، وتمكنت من الوصول إلى المتلقين في كل مكان، وساعدها على ذلك رغبة الناس في التعرف على كل ما هو جديد، سواء في الفكر أو الفن وغيرهما[5].

---

(1) حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، مرجع سابق، ص56-57.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والخلل الدائر حولها، مرجع سابق، ص173.

(3) حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، مرجع سابق، ص57.

(4) فلاح كاظم المحنة، العولمة والخلل الدائر حولها، مرجع سابق، ص210.

(5) المرجع نفسه، ص175.

وتستغل الدول الرأسمالية الكبرى المسيطرة على وسائل الإعلام هذه الرغبة في تسويق نمط الثقافة الغربية، مقدمة إياها في شكل أنيق ومغرٍ، بهدف القضاء على الخصوصية الثقافية العربية[1].

نتائج الغزو الثقافي على الوطن العربي:

كان من نتائج الغزو الثقافي والتدفق الإعلامي على الوطن العربي حدوث تغيرات في الأذواق والأنماط السلوكية العربية، وإضعاف الفكر القومي العربي. ويمكن حصر هذه النتائج في النقاط الآتية:

1-ظهور أساليب وعادات استهلاكية جديدة، تهدف إلى محاراة المجتمع الغربي (الأمريكي خصوصاً)، والتشبه به، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك على حساب الادخار. وهذا يعرقل النمو الاقتصادي في الدول العربية، التي أصبحت تصرف أموالاً طائلة على السلع الاستهلاكية الغربية، بدلاً من الاستفادة من هذه الأموال في تطوير اقتصادياتها[2].

2-زيادة التقدير للثقافة الغربية لدى فئات واسعة من الشعب العربي، وخاصة من قبل الذين تمكنوا من زيارة الدول الغربية، فرأوا الإنجازات المادية الكبيرة التي حققتها هذه الدول، والمتع التي توفرها لشعوبها[3].

3-ظهور نوع من النفور من الانتماء للثقافة العربية لدى فئات واسعة من الشباب العربي الذين يشعرون بنوع من القنوط واليأس، نتيجة انتمائهم للأمة العربية، كون هذه الأمة تعيش مرحلة تخلف حضاري؛ فهي متأخرة تقنياً واقتصادياً عن باقي الأمم. وتتراوح حالات النفور هذه ما بين الشعور بالضيق من انتمائهم للأمة العربية والخجل منه، وأحياناً إنكار هذا الانتماء واستبداله بهوية إقليمية ضيقة[4].

---

(1) حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، مرجع سابق، ص58.

(2) المرجع نفسه، ص59.

(3) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مرجع سابق: ص116.

(4) سعد الدين إبراهيم، الخروج من زقاق التاريخ، مرجع سابق، ص103.

4- زيادة معدلات الهجرة إلى الدول الغربية، وخاصة من فئة الشباب القادرين علمياً ومادياً. وهذا يستنـــزف الموارد البشرية للمجتمع العربي[1].

5-انتشار حضارة وثقافة غربية في الوطن العربي، قوامها التشبه بالغرب، وخاصـــة في المظهر والسلوك. ومن أهم مظاهره الخارجية التشبه بالعادات الغربية في الملـــبس والمأكـــل والشراب (لبس البلو جينس، تناول الهامبرغر، شرب الكوكـــاكولا،ركوب الـــسيارات الفارهة). ومن مظاهره الأخلاقية انتشار بعض الممارسات الغربية والمستهجنة (كالـــشذوذ الجنسي، وتعاطي المخدرات، وتفكك العلاقات الأسرية، والتفسخ الأخلاقي..إلخ)، الأمر الذي أدى إلى انتشار الانحلال[2].

6-ظهور حالة من الرفض والمواجهة لدى فئات غربية معينة، رأت في الغزو الثقافي خطـــراً على الثقافة العربية الإسلامية، فاتجهت هذه الفئات إلى العودة للجـــذور، والتمـــسك بالـــدين الإسلامي والتقاليد العربية، من أجل المحافظة على الهوية الثقافية، وإحياء الثقافة الإسلامية، لكن البعض تمادى في هذا الاتجاه إلى حد التطرف، وتكوين جماعات دينية أصولية، هـــدفها العـــودة بمجتمعاتنا إلى النمط السلفي، والتقوقع على الذات، واتخذت هذه الجماعات من محاربة الهيمنـــة الغربية ورموزها هدفاً لها. وهذا أدى إلى حدوث توترات سياسية طالت دول العالم بشقيه المتقدم والنامي[3].

7-وقد تطرفت هذه الحركات في مواجهتها للهيمنة الغربية إلى الحد الـــذي قامـــت فيـــه بالدخول في حرب مع الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي اســـتغلت بدورها مهاجمة الحركات السلفية لها، وأطلقت حملتها التي احتاجت لها العالم العربي والإســـلامي في إطار ما أسمته (محاربة الإرهاب)؛ هذا الإرهاب الذي أصـــبح صـــفة ملازمـــة للحركـــات الإسلامية، ونجحة محاربته تعرضت العديد من الدول العربية للاختراق، وانتقصت سيادتها الوطنية إلى حد كبير، حيث تدخلت الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصـــبحت تقوم بدور الشرطي العالمي، في كل الشؤون الداخلية والخارجية لكل المـــدول العربيـــة، الـــتي

---

(1) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مرجع سابق، ص116.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص176.

(3) المرجع نفسه ، ص176.

أصبحت جميعها معرضة للهجمات العسكرية المفاجئة، على نحو ما حدث في العراق والسودان وأفغانستان[1].

ورغم أن الدول الغربية ترجع أسباب ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة في الوطن العربي إلى الأوضاع المتردية في المنطقة العربية؛ وما تعانيه من تخلف اقتصادي وتقني وعلمي؛ هذا التخلف الذي أرجعته بدوره إلى أسباب تتعلق بالإسلام، الذي جعل العقلية العربية تنغلق على نفسها، وترفض الانفتاح الحضاري على الغرب. لكن هذا التفسير لتعصب الحركات الدينية الأصولية العربية: هو تفسير خاطئ؛ وينطوي على مغالطة كبيرة؛ فالإسلام من أهم عوامل تقدم الأمة العربية، فهو قد بنى حضارة من أقوى الحضارات الإنسانية. لكن الانغلاق والانطواء على الذات الذي ظهر عند العرب، وكان سبباً في ظهور الحركات الأصولية، لا يعود للإسلام، إنما هو ناتج عن ظروف الاستعمار الغربي للوطن العربي، الذي لم يكتف باحتلاله، بل عمل على طمس هويته الثقافية والدينية، من أجل ضمان مصالحه في المنطقة. هذا بالإضافة إلى فرضه حالة التجزئة والتقسيم؛ التي قسم بها الوطن العربي إلى كيانات ودويلات صغيرة تتقاسمها الدول الكبرى فيما بينها كمناطق نفوذ. والأخطر من ذلك هو قيامها بزرع الكيان الإسرائيلي في قلب الوطن العربي، ومناوأة الاستعمار الغربي لكل الحركات التحررية العربية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ والإطاحة بالحكومات العربية ذات التوجهات القومية. كل ذلك من أجل ضمان مصالحها النفطية في المنطقة العربية. وهذا هو سبب حالة التوتر التي تعيش فيها المنطقة العربية، التي أدت إلى ظهور الحركات الأصولية والتطرف الديني، الذي كان ظهوره بسبب الخوف القديم والمتجدد من ابتلاع الغرب المنطقة[2].

سبل مواجهة الهيمنة الثقافية الغربية:

إن التبعية الثقافية للغرب هي جزء من مشكلة كبرى، تتمثل في حالة الضعف والتخلف التي يعاني منها الوطن العربي، وذلك هو سبب تبعيته السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب، بالإضافة إلى ظروف النظام العالمي الجديد، لذلك فإن الخروج من التبعية الثقافية لا يكون إلا في إطار علاج الواقع العربي ككل[3]، وفقاً للآتي:

---

(1) فلاح كاظم المحنة: العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص184.

(2) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ج2، مرجع سابق، ص37-38.

(3) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص200.

1-بناء قوة اقتصادية عربية كبرى: تتمكن من بناء مجتمع قوي. ولكي تتحقق هذه القوة لابد من تقوية جهود التكامل الاقتصادي العربي[1].

2-الأخذ بأسباب التقدم العلمي والتقني عن طريق الاهتمام بتطوير نظم التعليم القائمة، وتنمية العقل العربي والاهتمام باللغة والثقافة العربية[2].

3-بناء نظام سياسي ديمقراطي تشارك فيه الجماهير العربية في صنع القرار، وفي محاسبة المسؤولين. وهذا ينطوي على احترام شخصية الإنسان العربي، وضمان حقوقه[3].

4-الابتعاد عن تقييم الثقافات الإنسانية، وقبولها على أساس أنها متساوية في الأهمية، واحترام الثقافات غير الغربية في ظل هيمنة الثقافة الغربية على العلاقات الدولية، طوال القرن العشرين، واعتماد لغات غير اللغات الغربية في المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية، كالعربية والصينية ، ومراعاة أذواق وثقافات الدول النامية، والاعتراف بحقوق الأقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية في الحفاظ على هويتها الثقافية الخاصة، دون أن يؤدي ذلك إلى فقدانها لأي من حقوقها المدنية والسياسية[4].

الخلاصة:

من خلال الاستعراض السابق للهيمنة الرأسمالية الاقتصادية على الوطن العربي يمكننا أن نستخلص النقاط الآتية:

1-أن حالة التقسيم والتجزئة التي يعاني منها الوطن العربي اليوم تعود إلى مرحلة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية، التي تم خلالها تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ لهذه الدول، من أجل ضمان مصالحها الاستعمارية، دون أن يأخذ هذا التقسيم في اعتباره مصالح الشعب العربي ورغباته[5].

---

(1) عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ، ص200.

(2) سعد الدين إبراهيم: الخروج من زقاق التاريخ: مرجع سابق، ص141.

(3) المرجع نفسه: ص141.

(4) المرجع نفسه ، ص176-177.

(5) لجاج واكيم: العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص204.

2-في ظل هذا التقسيم لم تتمكن الدول العربية من تحقيق أي نهضة اقتصادية أو اجتماعية، بل زادت تبعيتها السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الغربية، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد، ووصلت هذه التبعية إلى درجة أصبحت فيها تهدد بعودة الاستعمار العسكري المباشر للوطن العربي من جديد، فالأنظمة السياسية العربية لم تعد تبالي بقيمة الاستقلال الوطني، ويظهر ذلك من خلال ترحيب بعض الأنظمة العربية بالوجود العسكري الغربي على أراضيها، معتبرة إياه أداة لحماية أمنها واستقلالها المهدد من قبل دول عربية أخرى[1].

3- على الرغم من الموارد الاقتصادية الكبيرة التي يملكها الوطن العربي، إلا أنه يعاني من انخفاض حجم الناتج القومي العام، وعدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مرض، يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم تطور الصناعة العربية، وعدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم تنوع مصادر الدخل القومي، فمعظم الدخل القومي العربي يأتي من استخراج الموارد الأولية، التي تصدر كمواد خام للأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل الدخل القومي العربي يتأثر بتقلبات هذه السوق. وهذا يؤدي إلى عرقلة مشاريع التنمية العربية، ويضعف البنية الاقتصادية العربية، ويقلل من المشاريع الاستثمارية، كما أنه ينعكس سلباً على مستوى حياة المواطن العربي، ففي ظل انخفاض الناتج القومي العربي ينخفض مستوى الدخل الفردي والأسري. وقد زاد من وطأة هذه المشكلة ارتفاع الكثافة السكانية في المنطقة العربية، إضافة إلى نقص مهارة الأيدي العاملة العربية، بسبب افتقارها لبرامج التدريب المهني المتطورة، وارتفاع مستوى الأمية، وتدني مستوى التعليم، ورداءة أساليب الإنتاج. كل هذا يزيد من هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على المنطقة العربية، فهو يعتبر المصدر الأساسي لرأس المال والخبرة والتقدم التقني، وبذلك يصبح توثيق العلاقات بهذا الاقتصاد هو السبيل الوحيد لتحقيق النهوض الاقتصادي[2].

4- إن الهيمنة هي حقيقة واقعة وملموسة في مختلف جوانب الحياة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهدفها ضمان مصالح الدول المتقدمة في المنطقة العربية، عن طريق توثيق ارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي، وبسط النفوذ والسيطرة عليها، والتدخل

---

[1] فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص211.

[2] عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص134-135.

في شؤونها الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الأنظمة العربية، وعدم قدرتها على مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية[1].

5-إن تحقيق الوحدة العربية هو الحل الوحيد لمعالجة الأوضاع المتردية للأمة العربية: وهذه الوحدة ليست مجرد اتفاقيات توقع بين أنظمة سياسية، وتستمر لفترات قصيرة، إنما يجب أن تكون الوحدة على الصعيدين الحكومي والشعبي، ويتم تحقيقها على نحو متدرج، تتفاعل فيه الأنظمة السياسية والاقتصادية العربية، من خلال إقامة مشاريع تكاملية ناجحة، تؤدي إلى تحقيق مصلحة جميع الدول العربية. الأمر الذي يؤدي إلى قيام تكتل اقتصادي عربي قوي، يضمن للعرب تحقيق مصالحهم الاقتصادية ويخرجهم من دائرة التبعية للدول الرأسمالية[2].

6-ومن أجل ضمان نجاح مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية لابد أن تراعي هذه المشاريع في المستقبل عدة أمور أهمها الاستفادة من التجارب السابقة، لتلافي الأسباب التي أدت إلى فشلها، إضافة إلى إقامة مشاريع تكاملية في مختلف القطاعات الاقتصادية، دون أن تقتصر على مجالات اقتصادية معينة، كالصناعة أو التجارة مثلاً. كل هذا من أجل حفظ الكيان القومي العربي والهوية العربية، لأن تفكك العرب وغياب وحدتهم الاقتصادية يؤدي إلى إضعافهم، ويحدث فراغاً في المنطقة العربية، الأمر الذي يسمح لأطراف خارجية وغربية بلعب دور مركزي في المنطقة، وإقامة مشاريع وتكتلات اقتصادية بديلة (كمشروع الشرق الأوسط الجديد)، الذي يهدف إلى إضعاف العامل القومي عند العرب، ودمج إسرائيل في المنطقة، وتوجيه الاقتصاد العربي لخدمتها[3].

7-إن انحياز الدول الرأسمالية المتقدمة ضد مصالح الأمة العربية، إنما هو جزء من خطة كبرى تستهدف تهميش هذه الأمة، وكسر إرادتها، وتغليب روح الاستسلام عليها، من

---

(1) ثامر كامل محمد : تداعيات عاصفة الأبراج، مرجع سابق ، ص53.

(2) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مرجع سابق، ص170.

(3) محيي محمد مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص238-239.

أحل إجبارها على القبول بالواقع الراهن، انطلاقاً من أنه لا جدوى من محاولة الخروج من المخطط العالمي الذي يعتبر بمثابة قدر محتوم، لا يمكن قهره. وفي سبيل تحقيق هذا الهـــدف تعمل الدول الرأسمالية على عرقلة عملية التنمية والتحديث العربية[1].

(1) كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، مرجع سابق، ص173.

الخاتمة

إن الأوضاع العالمية الراهنة أصبحت قائمة على أساس الهيمنة التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة على العالم، في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ هذه الهيمنة التي جاءت تتويجاً لتطور كبير شهدته الدول الغربية، بدأ منذ انهيار النظام الإقطاعي، وصعود الدولة القومية، والقيام بحركة الكشوف الجغرافية وما صاحبها من عمليات سلب ونهب لشعوب المستعمرات والأراضي المكتشفة الجديدة، وساعدت عمليات السلب هذه على تراكم الثروات في الدول الأوروبية، الأمر الذي يسمح بتطور النشاط الاقتصادي الصناعي، وقيام الثورة الصناعية، ومن ثم ظهور النظام الرأسمالي، وتبلور مبادئ النظرية الرأسمالية التي جاءت كإطار فكري لهذا النشاط الاقتصادي، فقد ظهر النظام الرأسمالي من أجل مواكبة التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية، فبظهور الصناعة لم تعد التجارة هي النشاط الاقتصادي الأساسي القادر على جلب الثروة للدول، وإنما باتت الصناعة هي النشاط الاقتصادي القادر أكثر من غيره على تحقيق الثروة والثراء، وأصبحت العلاقات الإنتاجية التي انبثقت عن الإنتاج الصناعي هي محور البحث والتحليل في النظرية الرأسمالية.

من جهة أخرى عملت النظرية الرأسمالية على تبرير الممارسات والأوضاع الاقتصادية الظالمة، وهيمنة أرباب العمل وأصحاب الثروات على العمال، وما صاحب ذلك من انتشار الفقر والاستغلال والظلم الاجتماعي، من خلال إعلائها قيم الربح والمنافسة والحرية الاقتصادية، وتقديس الملكية والمصلحة الخاصة. وقد استفاد الاقتصاد الرأسمالي من الحركة الاستعمارية التي قامت بها الدول الأوروبية في السيطرة على مصادر الموارد الأولية، وإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الرأسمالية، كما أن الحركة الاستعمارية ساعدت الدول الأوروبية على التغلب على مشاكلها الداخلية من خلال إيجاد أراض جديدة (مستعمرات) قادرة على استيعاب فقراء أوروبا، مقللة بذلك من خطر المشاكل الاقتصادية والقلاقل الاجتماعية والسياسية.

وبذلك يمكننا القول إن هناك ارتباطاً قوياً بين الاقتصاد الرأسمالي والحركة الاستعمارية الأوروبية، رغم أن الحركة الاستعمارية الأوروبية قد سبقت في ظهورها النظام الرأسمالي بحوالي قرنين من الزمان، ولكن هذه الحركة قد اتسعت مع تطور النشاط الصناعي الأوروبي، وحتى الوقت الحاضر لا تزال عمليات الاستنزاف الغربي لثروات العالم النامي (المستعمرات السابقة) مستمرة، حتى دون الحاجة إلى الاحتلال العسكري المباشر، فحكومات الدول النامية تتسابق من أجل جذب الاستثمارات الاقتصادية الغربية.

وبالإضافة إلى الاستفادة من الحركة الاستعمارية، فقد استفادت الرأسمالية أيضاً من التطور التقني الكبير الذي شهدته الدول الغربية؛ هذا التطور الذي ساعد على التغلب على بعض المشكلات التي عانى منها الإنتاج الصناعي الغربي، كما ساعد هذا التطور على فتح مجالات وفرص اقتصادية جديدة، ساهمت في إحداث تطور كبير في الاقتصاد الرأسمالي. وقد ساعد هذا التقدم على زيادة ثروات الدول الرأسمالية، وإن ظلت هذه الثروات من نصيب فئة قليلة من أفراد المجتمع، هي الطبقة الرأسمالية، في حين بقيت طبقة العمال التي تمثل أغلبية المجتمع تعاني من الفقر وسوء الأوضاع المعيشية. وقد أدى هذا إلى زيادة حدة التناقضات داخل المجتمع الرأسمالي، حيث سخر هذا التقدم التقني لخدمة الأهداف السياسية، وتحقيق الأطماع الاستعمارية؛ فالتطور التقني ساعد على توسيع وزيادة النشاط الصناعي الأوروبي. وهذا دفع الأوروبيين إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض في الإنتاج، فعملوا على السيطرة على هذه الأسواق باستخدام الأسلحة المتطورة التي ابتكرتها التقنية الغربية، فقد ساعدت الاختراعات التقنية على زيادة قوة الدول الغربية الرأسمالية، وقدمت لها ما تحتاج إليه من قوة لبسط نفوذها، وتحقيق أطماعها الاستعمارية.

ومن خلال استعراضنا للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية خلال فترة الحرب الباردة، لاحظنا أن نهاية الحرب العالمية الثانية شكلت بداية نظام عالمي جديد، انقسمت فيه الدول إلى معسكرين خاضا كلاما صراعاً إيديولوجيا واقتصادياً وعسكرياً، وعمل كل منهما على بسط هيمنته على العالم، وكانت الوسائل الاقتصادية الأداة الرئيسة للتوسع وفرض الهيمنة خلال الحرب الباردة، وخاصة من قبل دول المعسكر الغربي الرأسمالي.

وقد كان تفكك الاتحاد السوفييتي بمثابة الإعلان عن فشل التجربة الاشتراكية، وشكل ذلك نقطة النهاية في الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، بانتصار النظام الرأسمالي، وهيمنته على الأوضاع العالمية. وقد لعبت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في هذا السقوط، فقد عجز الاقتصاد السوفييتي عن مواكبة التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي. هذه التطورات التي حدثت بفعل تطور الاقتصاد الرأسمالي ودخوله مرحلة جديدة قائمة على التقنيات الدقيقة والمتقدمة. وقد هيمنت الدول الرأسمالية المتقدمة على الاقتصاد العالمي، وسخرته لخدمة مصالحها، وفي بسط هيمنتها على العالم، في الوقت الذي عانت فيه الدول النامية والفقيرة من سوء أوضاعها الاقتصادية ومن الاستغلال الواقع عليها.

وقد انعكست الهيمنة الرأسمالية على الوطن العربي، الذي لا يزال يعاني من التخلف والتجزئة والتبعية للدول الرأسمالية، بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد كانت هناك العديد من العوامل التي كرست هذه التبعية، في مقدمتها العوامل الاقتصادية، في ظل هيمنة الجوانب الاقتصادية على النظام العالمي الجديد ككل. وفي هذا الجانب تبرز العديد من العوامل، من أهمها ضعف برامج التنمية العربية، وتخلف الاقتصاد العربي في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية. وزاد من وطأة ذلك عجز الدول العربية عن تحقيق أي نهوض اقتصادي، أو تكامل اقتصادي عربي. ومن أجل إحكام قبضتها على الوطن العربي والتحكم في مقدراته سعت الدول الرأسمالية إلى إيجاد نوع من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، ترسخ سيطرتها على الوطن العربي.

وأخيراً يمكن القول إن الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية هي ظاهرة قديمة متجددة، تهدف إلى إحكام السيطرة على العالم النامي، بما فيه الوطن العربي. وقد أصبحت هذه الهيمنة أشد وطأة في ظل التطورات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها عالم اليوم، وما أحدثته من اندماج لجميع دول العالم في اقتصاد عالمي واحد، وفي إطار نظام عالمي واحد تسيطر عليه الدول الرأسمالية المتقدمة. لكن تأكيد واقع الهيمنة لا يعني استحالة مقاومتها أو الخروج من دائرتها، فمن الممكن تحقيق نهضة عربية شاملة تساعد على الخروج من دائرة التبعية للغرب.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

1 – أن العالم اليوم يخضع بأجمعه للهيمنة الغربية، ممثلة في سيادة النموذج الحضاري الغربي، وفلسفته الليبرالية، وامتداده الرأسمالي المرتكز على التفوق العلمي والتقني.

2–أن التوسع الرأسمالي العالمي، على امتداد المراحل التاريخية السابقة، قد أدى إلى هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على عمليات التبادل والتوزيع الاقتصادي العالمي، وعلى السوق والتجارة العالمية، وذلك بفعل الهيمنة العسكرية والسياسية، التي مارستها الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي.

3–الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية في ظل النظام العالمي الجديد مرتبطة بأشكال الهيمنة الأخرى السياسية والعسكرية منها بوجه خاص، فامتلاك القوة والثروة يشكلان الهدف الذي تسعى الدول إلى تحقيقه، وامتلاك الثروة لا يتم إلا من خلال تقوية الاقتصاد الوطني، وتوفير الإمكانات المادية لضمان استمرار قوة هذا الاقتصاد. ومن أجل ذلك تعمل الدول على توفير هذه الإمكانات عن طريق التحكم في مصادر الثروة العالمية، وتوظيف هذه المصادر داخل الاقتصاد الوطني، من أجل الحصول على المزيد من المكاسب التي يتيحها الاقتصاد العالمي، وهو ما كان يحدث خلال الحقبة الاستعمارية، وإن حدث تغير في الوسائل.

4–إن الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية التي يتعرض لها الوطن العربي ليست حكراً على المرحلة الراهنة، فهي ليست بحدث جديد، تعرض له الوطن العربي بشكل مفاجئ، خلال العقود التاريخية الأخيرة، ولكن هذه الهيمنة كانت نتاجاً لعملية تطور تاريخي مستمر، تعاون خلالها رأس المال الأوروبي مع الاستعمار السياسي، من أجل توجيه الاقتصاد العربي على النحو الذي يخدم مصالح الاقتصاد الرأسمالي، وذلك من خلال وضعه لتقسيم عالمي للعمل، يختص فيه الاقتصاد العربي بإنتاج المواد الخام الأولية (النفط خاصة) اللازمة لتحريك عجلة الإنتاج الغربية. وهذا أعاق تطور الاقتصاد العربي. وفي البداية تم فرض هذا التقسيم بواسطة السيطرة المباشرة للدول الاستعمارية، ثم تم ترسيخه بأساليب غير مباشرة مع تطور العلاقة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول العربية، بعد حصول الأخيرة على استقلالها.

5-أن الهيمنة التي يتعرض لها الوطن العربي اليوم هي حلاصة تفاعل مجموعة من العناصر القديمة الراسخة في بنية النظام الرأسمالي مع مجموعة من العناصر الجديدة، التي ظهرت بسبب التطورات التي طرأت على هذا النظام. وهذا التفاعل ليس محدوداً بفترة زمنية معينة، ولكنه مستمر، وذو تأثير يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليطال الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية.

6-نتيجة هيمنة الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد، وما تبع ذلك من سياسات اقتصادية موجهة بشكل خاص نحو الوطن العربي، فإن الاقتصاديات العربية ستظل محاصرة من كل الاتجاهات، وتكتنفها الضغوط من كل الأنواع، وتعاني من كل أشكال الاختراق، وقاعدتها الاقتصادية أكثر تصدعاً، وتكاملها الاقتصادي أكثر انفراطاً، وهياكلها الإنتاجية أكثر ضعفاً.

التوصيات :

وفي الختام لا يسعنا إلا القول بأنه، من أجل التخلص من الهيمنة الرأسمالية، يجب على الدول العربية اتباع الآتي:

1-إقامة نظام عالمي يقوم على التكافؤ في العلاقات بين جميع دول العالم، ويستبعد علاقات الاستغلال والهيمنة.

2-تحرير الثروات العربية من السيطرة الأجنبية، وإعادة توزيعها واستثمارها في خطط تنمية حقيقية، وعدم تبديدها في مشاريع غير منتجة.

3-تطوير الصناعات العربية، وتقليل تبعيتها للخارج، ووضع برامج لصناعات جديدة تقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

4-أن الأمة العربية في خضم مواجهتها للهيمنة الرأسمالية المعاصرة في حاجة إلى خلق تضامن عربي لا يقتصر على النواحي الاقتصادية، بل يتطلب ذلك جهوداً فكرية وتوعية وطنية وقومية. وهذا يتطلب تعاوناً عربياً على الصعيدين الحكومي والشعبي، وخلق حالة من الوعي بين أفراد المجتمع بمخاطر الهيمنة التي تمارسها الدول الرأسمالية.

5-توحيد الموقف العربي تجاه النظام العالمي الجديد: القائم على الاستغلال وعدم التكافؤ في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لتحسين شروط التبادل بينهما.

قائمة المصادر والمراجع

أولا – المعاجم والموسوعات وما في حكمها:

1- الجمعية المصرية: الموسوعة العربية الميسرة، ط2: القاهرة، دار الجيل، 2001ف. المجلد الأول ؛ المجلد الثاني ؛ المجلد الثالث ؛ المجلد الرابع .

2- عبد المنعم حنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة،ط1، ج1، القاهرة، دار الشرقية، 1990ف. الجزء الأول ؛ الجزء الثاني .

3- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ط3: ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990ف. الجزء الأول ، الجزء الثاني ؛ الجزء الثالث ؛ الجزء الرابع ، الجزء الخامس ، الجزء السادس .

4- لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية: ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، مج1: بيروت، منشورات عويدات، 2001ف. المجلد الأول ، المجلد الثاني ؛ المجلد الثالث .

5- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط: ط3: ج2، شركة الإعلان الشرقية: 1985ف.

6- محمد محي الدين يعقوب الفيروزابادي: القاموس المحيط، د ط، ج3، بيروت، دار الريان للنشر، 1987ف.

7- معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، ط1،ج2، لبنان (بيروت)، معهد الإنماء العربي، 1988ف.

8- منير بعلبكي: المورد (قاموس إنجليزي-عربي): ط30: لبنان (بيروت): دار العلم للملايين، 1996ف.

9- موريس شربل: موسوعة علم الفيزياء، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية: 1991ف.

ثالثاً ـ المراجع العربية والمترجمة:

1 - إبراهيم عبد الرحمن، نصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية، د ط: الجماهيرية (طرابلس): المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، د ت.

2 - أبو القاسم مصطفى عبد الله خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1: الجماهيرية (طرابلس): المؤسسة العالمية للطباعة والنشر، 1990ف.

3 - أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية: د ط: مصر (القاهرة): دار الفكر العربي، 1982ف.

4 - أحمد رمضان شقلية، التكامل الاقتصادي العربي (دراسة جغرافية): د ط، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان: د ت.

5 - أحمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج: د ط، مصر (القاهرة): دار الثقافة الجديدة، 1992ف.

6 أحمد فريد مصطفى: سمير محمد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية: د ط، مصر (الإسكندرية): مؤسسة شباب الجامعة، 1985ف.

7 - أحمد عبد الرحمن وآخرون: الإسلام والعولمة، ط1، مصر (الإسكندرية): مكتبة الإشعاع الفنية: 2002ف.

8 - إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)، ط5: مصر(القاهرة)، المكتبة الأكاديمية، 1991ف.

9 - إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عمر: مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي): ط1، الأردن (عمان): دار وائل للنشر والتوزيع، 2004ف.

10 - ألبير تيبي ، رأسمالية واشتراكية (تاريخ مختصر لمعركة العصر)، ترجمة: رجب بودبوس: ط1: الجماهيرية (طرابلس): الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان: 1995ف.

11 - بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة: د ط، مصر (القاهرة)، مكتبة الأنجلو المصرية: 1988ف.

12 - بول حريجوري؛ روبرت ستيورات، نظم اقتصادية مقارنة؛ ترجمة: طه عبد الله منصور، ط1، السعودية (الرياض)؛ دار المريخ للنشر، 1994ف.

13 - بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: نظير جاهل، ط1، ج1 (التحولات الإقليمية)؛ الجماهيرية (طرابلس)؛ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995ف.

14 - بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: نظير جاهل، ط1، ج2 (الرابحون والخاسرون)؛ الجماهيرية (طرابلس)؛ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995ف.

15 - بول هيرست، جراهام طومسون، ما العولمة ؟ (الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم)؛ ط1، الكويت؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001ف.

16 - توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون (محاولة لفهم العولمة)؛ ترجمة: ليلى زيدان، ط1، مصر (القاهرة)، الدار الدولية للنشر، 2000ف.

17 - ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج (الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة)، ط1، الأردن (عمان)، دار اليازوري للنشر، 2002ف.

18 - جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، ط1، ج3 (منذ الحرب العالمية الثانية)، مصر (الإسكندرية)، المكتب الجامعي الحديث، 2001ف.

19 - جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة: فؤاد بلبع، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000ف.

20 - جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، ط1، السعودية (الرياض)، دار المريخ للنشر، 1987ف.

21 - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، د ط، مصر (الإسكندرية)، منشأة المعارف، د ت.

22 - حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: 2000ف.

23 - حسن البزاز: عولمة السيادة (حال الأمة العربية)، ط1: لبنان (بيروت): المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002ف.

24 - حسين عمر، التطور الاقتصادي (دراسة تحليلية لأسباب ومشكلات الركود والتخلف)، ط1: مصر (القاهرة)، دار الفكر العربي، 1988ف.

25 - حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد (تحليل جزئي كلي ومعجم اقتصادي)، ط7، القاهرة، دار الفكر العربي، 1989ف.

26 - حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا، ط1: الأردن (عمان)، دار وائل للنشر: 1999ف.

27 - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط7، الأردن (عمان)، دار وائل للنشر، 2004ف.

28 - رجب بودبوس، مواقف (1)، ط1، ج1، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1991ف.

29 - رجب بودبوس، مواقف (2)، ط1، ج2، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993ف.

30 - رجب بودبوس، مواقف (3)، ط1، ج3، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994ف.

31 - رجب بودبوس: نقد العقل الاقتصادي، ط1، ج1، الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000ف.

32 - رضا عبد السلام، انهيار العولمة (هل يعيد التاريخ نفسه، وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت موحتها الأولى في الكساد العظيم؟)، ط1: مصر (الإسكندرية)، دار الإبراهيمية، 2003ف.

33 - روبرت بالدوك، ماذا يخبئ المستقبل؟، ترجمة: أحمد الجمل، ط1، السعودية (الرياض)، مكتبة العبيكات، 2003ف.

34 - سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، مصر (القاهرة)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000ف.

35 - سعد الدين إبراهيم، الخروج من زقاق التاريخ (دروس الفتنة الكبرى في الخليج)، ط1، مصر (القاهرة)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992ف.

36 - سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية، ط2، الأردن (عمان)، دار وائل للنشر، 2004ف.

37 - سيرج لاتوش، تغريب العالم، ترجمة: هاشم صالح، ط1، لبنان (بيروت)، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1993ف.

38 - شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، تاريخ أوروبا من النهضة وحتى الحرب الباردة، د ط، مصر (القاهرة)، المكتب المصري للمطبوعات، 2000ف.

39 - صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، ط1، مصر (الإسكندرية)، مؤسسة شباب الجامعة، 2003ف.

40 - عادل أحمد حشيش، محمد محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستحدثة عن تنامي ظاهرة العولمة في نطاقه)، ط1، مصر (الإسكندرية)، دار الجامعة الجديدة، 2005ف.

41 - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، د ط، مصر (القاهرة)، الدار المصرية اللبنانية، 2003ف.

42 - عبد الحسن زلزلة، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، ط1، لبنان (بيروت)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987ف.

43 - عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، د ط، تعليق وإخراج: أبو مازن المصري، كمال سعيد كامل، مصر (القاهرة)، المكتبة التوفيقية، د ت.

44 - عبد السلام التونجي: دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال (في ضوء فكر معمر القذافي)، ط3، الجماهيرية (طرابلس): المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1989ف.

45 - عبد الفتاح مراد: منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، د ط، مصر (الإسكندرية)، المكتب الجامعي الحديث، د ت.

46 - عبد الله الطاهر وآخرون: مبادئ الاقتصاد السياسي: ط1، الأردن (عمان): دار وائل للنشر والتوزيع، 2002ف.

47 - عبد الله محمود عبد الرحمن: علم الاجتماع الاقتصادي: د ط، مصر (الإسكندرية): دار المعرفة الجامعية، 2003ف.

48 - عبد المجيد العبدلي: قانون العلاقات الدولية، ط2، تونس، شركة أوربيس للطباعة، 2000ف.

49 - عبد المنعم السيد علي، مدخل علم الاقتصاد (مبادئ الاقتصاد الكلي): د ط: ج2، العراق (بغداد)، المكتبة الوطنية، 1984ف.

50 - عبد الهادي أبو طالب: العالم ليس سلعة: د ط: المغرب (الرباط): منشورات الزمن، 2001ف.

51 - عثمان صالح الغويل، الدولة القومية، ط6، الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1997ف.

52 - عدنان عباس علي: تاريخ الفكر الاقتصادي (من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي)، ط1، الجماهيرية (بنغازي)، منشورات جامعة قاريونس، 1991ف.

53 - عصام نور، دول العالم النامي وتحديات القرن الحادي والعشرين، د ط، مصر (الإسكندرية)، مؤسسة شباب الجامعة، 2002ف.

54 - عمار جيدل، العولمة من منظور شرعي، ط1، الأردن (عمان)، دار مكتبة الجامعة، 2002ف.

55 - فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية: مقدمة في فلسفة الاقتصاد)، ط2: المغرب (الرباط)، دار النشر المغربية، 1974ف.

56 - فردريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي: ترجمة: عادل بوعمشة: ط1: السعودية (الرياض)، مكتبة العبيكات، 2002ف.

57 - فرنسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمود الفاخري، ط1، الجماهيرية (بنغازي)، منشورات جامعة قاريونس، 1991ف.

58 - فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، ط1، مصر (القاهرة)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993ف.

59 - فلاح كاظم المحنة: العولمة والجدل الدائر حولها: ط1: الأردن (عمان)، مؤسسة الوراق للنشر، 2002ف.

60 - كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، ط1: مصر (الإسكندرية)، المكتب الجامعي الحديث، 2002ف.

61 - مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية (إمبراطورية العولمة الجديدة)، ترجمة: فاضل جكتر، ط1، السعودية (الرياض)، مكتبة العبيكات، 2002ف.

62 - محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، ط1، مصر (القاهرة)، مجموعة النيل العربية، 2000ف.

63 - محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، د ط: مصر (الإسكندرية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، د ت.

64 - محمد عمار أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، ط 1 ، مصر (الإسكندارية) : الدار الجامعية الجديدة ، 2003 ف .

65 - محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1: لبنان (بيروت)، دار النهضة العربية، 2002ف.

66 - محمد عمر الحمودي، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1: الجماهيرية (طرابلس)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986ف.

67 – محمد لطفي فرحات: معالم نظرية اقتصادية جديدة، ط2: الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: 1986ف.

68 – محيي محمد مسعد، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الواحد والعشرين: ط1، مصر (الإسكندرية)، المكتب العربي الحديث: 2001ف.

69 – المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، شروح الكتاب الأخضر: ط6: الجماهيرية (بنغازي)، دار الكتب الوطنية، 1426م/1991ف.

70 – معمر القذافي: الكتاب الأخضر.

71 – مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير: ط1، الجماهيرية (بنغازي)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2006ف.

72 – ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، د ط: مصر (الإسكندرية)، الدار الجامعية الجديدة: 2003ف.

73 – منشورات الاتحاد السوفييتي، لينين ماركس إنجلز (الماركسية)، ترجمة: إلياس شاهين، د ط، موسكو، دار التقدم، د ت.

74 – موريس فلامان: الليبرالية المعاصرة: ترجمة: تمام الساحلي: ط2: لبنان (بيروت): المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002ف.

75 – ميلتون فريدمان: الرأسمالية والحرية: دون مترجم: ط1: الجماهيرية (طرابلس): الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996ف.

76 – نائان رزونيرج وبيردزل ، الغرب وأسباب ثرائه: ترجمة: صليب بطرس، د ط: مصر (القاهرة)، دار الفكر العربي ، 1986ف.

77 – نجاح واكيم: العالم الثالث والثورة: ط1: لبنان (بيروت)، معهد الإنماء العربي: 1982ف.

78 – نديم البيطار: النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة: ط1: لبنان (بيروت) معهد الإنماء العربي: 1978ف.

79 – كمال فريد، نبيلة عباس: أساسيات الأعمال في ظل العولمة، د ط، مصر (القاهرة)، الدار المصرية اللبنانية، 2003ف.

80 – نورمان شرينبرغ، فرص العولمة، ترجمة: حسن عمران، ط1، السعودية (الرياض): مكتبة العبيكات: 2000ف.

81 – هارالد نويبرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث في ضوء اكتشاف أمريكا، ترجمة: ممتاز كريدي، محمد الزعبي، ط1، لبنان (بيروت)، دار الطليعة، 1996ف.

82 – وولتر سيتس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم، ط2، مصر (القاهرة)، دار الثقافة الجديدة، 1984ف.

رابعاً : الدوريات العلمية وما في حكمها :

1- أحمد الجباعي، أثر الانكفاء السوفييتي على الوضع العربي (الأسباب والنتائج)، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد 90 ، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

2 – أحمد عبد الفتاح القصاص، نهر النيل نظام بيئي في الماضي والحاضر، المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس، تحرير محمود متولي. ط1: ج1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996ف.

3 – أسرة التحرير، العرب ونذر العدوان على الجماهيرية (كلمة العدد)، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

4 – أمي شاوس، شرعية مجلس الأمن، النظام العالمي الجديد (الأمم المتحدة الشرعية الجائرة): أبحاث رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان التي نظمتها جامعة بروكسل المفتوحة، باتريسيو نولاسكو و آخرون ، ترجمة: فؤاد شاهين، ط1، ج2، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995ف.

5 – باتريسيو نولاسكو، أي نظام عالمي وأية زعامة، النظام العالمي الجديد (الأمم المتحدة الشرعية الجائرة): أبحاث رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان التي نظمتها جامعة بروكسل

المفتوحة، باتريسيو نولاسكو أخرون ، ترجمة: فؤاد شاهين، ط1، ج2، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995ف.

6 - جان الكسان، الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

7 - جيري ماندر، التقنيات في خدمة العولمة، محاكمة العولمة، إدوارد كولد سميث وأخرون ، ترجمة: رجب بودبوس، ط1، ج1، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2002ف.

8 - حسن معلوم، التسوية في زمن العولمة، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين)، حيدرابراهيم وأخرون ، ط1 الجماهيرية (طرابلس)، دار أويا للنشر، دار الكتاب الجديد، 2000ف.

9 - ديبش باتاجاريا، نظام اقتصادي عالمي جديد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الأول حول فكر معمر القذافي، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر ، ط2، الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1995ف.

10 - رب فيرما، دور ومكانة العمل كما يراها الكتاب الأخضر، قضايا اقتصادية، الملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر،منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر ، ط2، الجماهيرية (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990ف.

11 - سمير أمين، مناخ العصر (رؤية نقدية)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين)، حيدر إبراهيم وأخرون ، ط1، الجماهيرية (طرابلس)، دار أويا للنشر، دار الكتاب الجديد، 2000ف.

12 - علي كريمي، موقف الدول العربية من الإرهاب الدولي، حالة الإرهاب الإسرائيلي، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد 88، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

13 - فرانسيسكو البوركزوركي، الرد على الفكر السائد في التراكم الرأسمالي من المنظور الأساسي للطرح الذي قدمه الكتاب الأخضر للمشكل الاقتصادي: النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الملتقى الأول حول فكر معمر القذافي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط2، الجماهيرية (طرابلس): المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1995ف.

14 - فكرت نامق عبد الفتاح، أمريكا والعرب والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، السنة 1، العدد 0، أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية (طرابلس)، 1990ف.

15 - ماهر الطاهر، النظام الإقليمي العربي في مواجهة الاستراتيجيات المضادة: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين) ؛ حيدر إبراهيم وأخرون ، ط1 الجماهيرية (طرابلس)، دار أويا للنشر: دار الكتاب الجديد، 2000ف.

16 - محمد أبو عشة، العرب في المستقبل، مجلة الدراسات العليا: السنة 1 ؛ العدد 0: أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية (طرابلس)، 1990ف.

17 - محمد تاج الدين الحسيني، النظام العالمي الجديد بين الوهم والواقع، مجلة الوحدة: السنة 8، العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

18 - محمد رشاد الشريف، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والنظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة: السنة 8، العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

19 - محمد سبيلا، النظام الدولي الجديد، الذرائع القانونية والأهداف السياسية للقرار 371، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

20 - محمد عبد الشفيع عيسى، رؤية إلى المستقبل العربي: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين)، حيدر إبراهيم وأخرون ، ط1، الجماهيرية (طرابلس)، دار أويا للنشر، دار الكتاب الجديد، 2000ف.

21- محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين) ،حيدر إبراهيم وأخرون ، ط1: الجماهيرية (طرابلس)، دار أويا للنشر، دار الكتاب الجديد، 2000ف.

22 - مختار مطيع، محاولة تفسير النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مجلة الوحدة، السنة8، العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب (الرباط)، 1992ف.

23 - مرسي نويشي، نحو نظام عربي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النظام العالمي الجديد، المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس ، تحرير محمود منولي ، ط1: ج1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996ف.

24- منصور الراوي، التنظيمات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي، المجتمع العربي على أعتاب القرن الواحد والعشرين، الملتقى العالمي الرابع حول فكر معمر القذافي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط1: ج2، (طرابلس)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2001ف.

25 - ميشال فانسينو، نحو مراقبة ونزع السلاح دون نظام أو فوضى، النظام العالمي الجديد (الأمم المتحدة الشرعية الجائرة): أبحاث رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان التي نظمتها جامعة بروكسل المفتوحة ، باتريسيو نولاسكو وأخرون ، ترجمة: فؤاد شاهين، ط1: ج1: طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995ف.

26 - نواف الرومي، الاستثمار العربي الأفضل والمجدي لعوائد النفط المالية، مجلة الدراسات العليا، السنة 1، العدد 0، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1990ف.

خامساً- الوسائل السمعية والبصرية:

1- شبكة المعلومات الدولية www.google.com أرشيف الجزيرة نت.

2- شبكة المعلومات الدولية www.google.com موقع الحيمنة.

3- عطية لوجلي، عالم فريد المسطح، جريدة ليبيا اليوم، 2005/7/11، جريدة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع www.google.com

المحتويات

المقدمة 1

الفصل الأول
مفاهيم وأسس

المبحث الأول 8
أولاً – مفهوم النظام 9
ثانياً – مفهوم الاقتصاد 12
ثالثاً – مفهوم النظام الاقتصادي 13
رابعاً – وظائف النظام الاقتصادي 16
خامساً – مفهوم الرأسمالية 19
المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي 22
1 – أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي 23
2 – أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي 23
3 – عناصر النظام الاقتصادي الرأسمالي 34
المبحث الثالث 40
1 – مراحل النظام الاقتصادي الرأسمالي 41
2 – مشكلات النظام الاقتصادي الرأسمالي 47

الفصل الثاني
دور النظرية الرأسمالية في العالم المعاصر

المبحث الأول: الأسس الفكرية للنظرية الرأسمالية 53
أولاً– عوامل ظهور الاقتصاد الرأسمالي 54
1 – العوامل الثقافية 55
2 – العوامل الفلسفية 57
3 – العوامل السياسية 63
4 – العوامل الدينية 67
5 – العوامل الاقتصادية 71

الخلاصة 74
المبحث الثاني: الأسس الفكرية للنظرية الاقتصادي الرأسمالية 75
تمهيد 76
أهم الأفكار الاقتصادية لآدم سميث 76
1 . القوانين الأساسية 77
2 . نظرية الأجور 82
3 . العمل أساس قيمة المواد 84
4 . اعتماد مبدأ التخصص وتقسيم العمل 85
5 . التوازن الاقتصادي التلقائي وغياب الأزمات 87
الخلاصة 92
المبحث الثالث: دور الفكر الاقتصادي الرأسمالي في حدوث الهيمنة الاقتصادية العالمية 96
أولاً – حركة الاستعمار في القرنين الماضيين 97
أ- علاقة الاقتصاد بالاستعمار 97
ب – أسس الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي 100
ج – دور الاقتصاد الرأسمالي في الحركة الاستعمارية الأوروبية 102
د – مراحل الهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي 107
الخلاصة 111
ثانياً – التطور التقني والاقتصاد الرأسمالي 112
تمهيد : 112
1 –التطور التقني قبل الثورة الصناعية 113
2 – التطور التقني خلال الثورة الصناعية 114
3 – مراحل التقدم التقني 118
4 – التطورات التقنية ودورها في الأوضاع العالمية الراهنة 132
5 – مشكلات استيراد ونقل التقنية إلى الدول النامية 136
الخلاصة 139

الفصل الثالث
الصراع الاقتصادي في العالم المعاصر

المبحث الأول: بروز الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية 143
الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية [خلال الحرب الباردة] 144
تمهيد 144
نظام القطبية الثنائية 148
انقسام العالم بعد الحرب 148
الوسائل الاقتصادية ودورها في العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة 155
مشروع إعادة تعمير أوروبا 155
المعونات الاقتصادية في المعسكر الاشتراكي 158
استخدام المعونات الاقتصادية كسلاح في العلاقات الدولية 160
الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية 163
الشركات متعددة الجنسية 170
سباق التسلح وأثره على الأوضاع الاقتصادية في المعسكرين 176
تطور العلاقات بين المعسكرين 181
الخلاصة 189
المبحث الثاني: انتصار الرأسمالية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي 192
تمهيد 193
أسباب سقوط الاتحاد السوفييتي 193
ظهور النظام العالمي الجديد 200
1 - سيادة الفكر الغربي الرأسمالي 206
2 - تنامي قوة الاقتصاد وتراجع سلطة الدولة 212
3 - تزايد حجم ونشاط التكتلات الاقتصادية 218
4 - زيادة نشاط الهيئات والمؤسسات المالية والتجارية الدولية 222
5 - اتساع نشاط الشركات متعددة الجنسية 226
6 - التقدم العلمي والتقني الكبير 229
7 - التخصص والتقسيم العالمي الجديد للعمل 235

8 - ظهور تقسيم عالمي جديد 237
9 - تفاقم مشكلات تلوث البيئة 239
10- هيمنة الثقافة الأمريكية على وسائل الإعلام..... 243
الخلاصة 248
المبحث الثالث: الاقتصاد الرأسمالي والوطن العربي..... 252
تمهيد 253
جوانب الهيمنة الرأسمالية على الوطن العربي 254
أولاً - الهيمنة السياسية..... 254
ثانياً - الهيمنة الاقتصادية 263
أسباب ضعف الاقتصاد العربي 266
1- تعثر خطط التنمية الاقتصادية العربية 266
2 - ضعف الصناعة العربية 270
3 - تفاقم مشكلات قطاع الزراعة ونقص الغذاء..... 270
4 - ضعف المساهمة العربية في التجارة الدولية 273
5 - الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية..... 277
6 - تزايد الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية..... 280
7 - عدم القدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي..... 282
- مقومات التكامل الاقتصادي العربي 283
- أهم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي 285
- أسباب فشل برامج ومشروعات التكامل الاقتصادي العربي 289
- أسس بناء التكامل الاقتصادي العربي السليم 292
8 - اختلاف النظم الاقتصادية العربية 293
ثالثاً - الهيمنة الثقافية 302
نتائج الغزو الثقافي على الوطن العربي..... 308
سبل مواجهة الهيمنة الثقافية الغربية..... 310
الخلاصة 311

خاتمة 315
قائمة المراجع 321